

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي بعنوان:

أشكال وأسس الممارسات الموطنة للسلطة السياسية في الدولة

دراسة سوسيو-سياسية للانتخابات البلدية بولاية تبسة

تحت إشراف:

د مبارك نجاح

د منور الصام . مساعد

إعداد الطالب:

مولود طيب

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	بن عمر يزلي:
مقرراً	جامعة وهران	أستاذ محاضر	مبارك نجاح:
مقرراً مساعداً	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	منور الصام:
مناقشاً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	محمد بشير:
مناقشاً	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	قويدر سيكوك:
مناقشاً	جامعة معسكر	أستاذ محاضر	غماري طيبي:
مناقشاً	جامعة وهران	أستاذ محاضر	أحمد يعلاوي:

السنة الجامعية 2015 - 2016

(إنَّ التَّأْلِيفَ عَلَى سَبْعَةِ أَقْسَامٍ، لَا يُؤَلَّفُ عَالَمٌ عَاقِلٌ إِلَّا فِيهَا، وَ هِيَ: إِمَّا شَيْءٌ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ فَيُخْتَرَعُ، أَوْ شَيْءٌ نَاقِصٌ يَتِمُّهُ، أَوْ شَيْءٌ مَغْلُوقٌ يُشْرَحُ، أَوْ شَيْءٌ طَوِيلٌ يُخْتَصَرُ، دُونَ أَنْ يَخِلَّ بِشَيْءٍ مِنْ مَعَانِيهِ، أَوْ شَيْءٌ مُتَفَرِّقٌ يَجْمَعُهُ، أَوْ شَيْءٌ مُخْتَلَطٌ يَرْتَبُهُ، أَوْ شَيْءٌ أَخْطَأَ فِيهِ مَصْنُوفُهُ فَيُطْلَعُ)

« حاجي خليفة: صاحب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون »

(إنبي رأيك أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في تحه، لو خير
هذا كان أحسن، و لو زيد كذا كان يستحسن، و لو قدم هذا كان
أفضل، و لو ترك هذا كان أجمل، و هذا من أعظم العبر و هو دليل
على استيلاء النقص على جملة البشر.)

« العماد الاصفهاني »

الإهداء

إلى والديتي الكريمة، أطال الله في عمريهما.

إلى روح والدي الكريم، رحمه الله.

إلى إخوتي الأعمام، وكل العائلة .

إلى كل طلبة وأساتذة علم الاجتماع.

إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث وأمدني بيد العون

خاصة الأستاذ، نجاح مبارك

أهدي هذا العمل المتواضع

مولود 

(إنبي رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في تحه، لو خير
هذا لكان أحسن، و لو زيد كذا لكان يستحسن، و لو قدم هذا لكان
أفضل، و لو ترك هذا لكان أجمل، و هذا من أعظم العبر و هو دليل
على استيلاء النقص على جملة البشر.)

« العماد الاصفهاني »

الإصطلاحات

عهد 54	AHD 54
جبهة القوى الاشتراكية	FFS
جبهة التحرير الوطني	FLN
الجبهة الوطنية الجزائرية	FNA
حركة مجتمع السلم	HMS
حركة الوفاق الوطني	MEN
حركة الشبيبة والديمقراطية	MJD
حركة النهضة	MN
الحركة الوطنية للشبيبة الجزائرية	MNJA
الحزب الوطني الاجتماعي الديمقراطي	PNSD
حزب التجديد الجزائري	PRA
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	PSD
حزب العمال	PT
التجمع الجزائري	RA
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	RCD
التجمع الوطني الدستوري	RNC
التجمع الوطني الديمقراطي	RND
التجمع من أجل الجزائر	RPA
الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	UDL

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة:

	الإهداء:
	فهرس المحتويات:
	الاصطلاحات:
أ - ح	المقدمة العامة:
	<u>الباب الأول: الاقتراب النظري.</u>
10	الفصل الأول: السلطة السياسية والمجتمع المدني
12	1 : السلطة السياسية
60	2 : المجتمع: مكوناته، تنظيماته وأنماطه
83	3 : الانقسام الاجتماعي
113	الفصل الثاني: مجتمع البحث: معطيات ميدانية
115	1 : الحالة المنوغرافية
139	2 : إطلالة أنثربولوجية
181	3 : الحالة الاجتماعية الثقافية
	<u>الباب الثاني: الانتخابات والأحزاب السياسية.</u>
191	الفصل الثالث: الانتخابات البلدية لسنة 1990.
224	الفصل الرابع: المندوبيات.
235	الفصل الخامس: الانتخابات البلدية لسنة 1997.
275	الفصل السادس: الانتخابات البلدية لسنة 2002.
323	الفصل السابع: الانتخابات البلدية لسنة 2007.
369	الخاتمة:
375	قائمة المراجع:

مقدمة عامة

مقدمة عامة

إنّ السلطة كما نمارسها اليوم في حياتنا السياسية تعتبر إلى حد كبير ظاهرة جديدة في تصورها القانوني، وفي وظائفها الاجتماعية، وفي أجهزتها الإدارية، وإنّ ظلت طبيعتها الأساسية قائمة وراء هذه الصور الجديدة. ذلك أن المجتمعات البشرية خلال تطورها الحضاري الطويل مارست السلطة في حياتها الاجتماعية، بل إن تلك الممارسة كانت من أسباب بقائها، وتطورها، فالسلطة سمة عضوية من سمات أي تنظيم بشري، وقد ظل الإنسان يعيش دائماً في مجتمعات منظمة على نحو من الأنحاء، فالإنسان الاجتماعي إنما يمكن تصوره ابتداءً من كونه عضواً في جماعة، بل إنّ الإنسان البيولوجي نفسه لا يمكن تصور وجوده إلا في جماعة، وكما أنه لا يمكنه أن ينمو إلا في جماعة تفتح في نطاقها استعداداته العقلية والنفسية، فتكسبه التنشئة الاجتماعية هذه المهارات التي يواجه بها البيئة الطبيعية، وتشربه الأنماط السلوكية التي يتعامل بها مع البيئة الاجتماعية.

وعليه فإن كل مجتمع بشري - مهما دقّ حجمًا - يُفترض به إيجاد تنظيم اجتماعي، يحقق به حاجاته الطبيعية والاجتماعية، كما أنّ كل تنظيم اجتماعي ينطوي انطواءً عضوياً، ووظيفياً، على وجوه تنظيمية ضابطة ذات أوامر ونواهي جماعية، مُلزِمة للأفراد، والجماعات، تجري عليها علاقاتهم بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بغيرهم من الجماعات والأفراد، بل علاقاتهم بما حولهم من ظواهر الطبيعة نفسها، وهذه الضوابط التنظيمية، والمُلزمة في كثير من الحالات، تنشأ من عدة مصادر في التنظيم الاجتماعي، فقد تنشأ عن مصدر اجتماعي كالقربانة بمعناها الواسع الذي يشمل قرابة الدم، والإلحاق، والتبني، والولاية، والتحالف، والمصاهرة، والمكان، والزمان، والطوغم إلخ....، أو عن مصدر غيبي كالدين، والسحر وما يتصل بطقوسهما وممارستهما، أو تنشأ عن مصدر حيوي واقتصادي كالقيادات التي يفرضها نمط الحياة الاقتصادية مثل الصيد وما يشبهه من النشاطات الاجتماعية كالحروب، أو عن مصدر طبيعي كالجنس، أو السن، أو الخصائص الجسمية إلخ....، ولكن هذه الضوابط - مهما كان مصدرها البعيد - فإنها تصدر عن كيان المجتمع كله كوحدة، وتحكم سائر جوانبه.

لقد ترددت الأنثروبولوجيا الاجتماعية كثيرا قبل أن يصبح موضوعها هو المجتمع الإنساني في مختلف الأوضاع الاجتماعية، والثقافية، والأنماط المجتمعية المتنوعة، البدوية، والحضرية، والصناعية على السواء. ففي عام 1923م نجد مثلاً "راد كليف براون Radcliffe Brown" يحدد - في مقال عن المنهج - مجال الدراسات الأنثروبولوجية بحدود المجتمعات البدائية، ثم لا يعود إلا في مقال لاحق عام 1944م لكي يجعل من كل أنماط المجتمع الإنساني مجالاً لدراسة الأنثروبولوجيا الاجتماعية كمبحث في بناء المجتمع.¹ هذا بالإضافة إلى أن كل مبادرة في دراسة الأنثروبولوجيا في المجتمعات العربية، وفي الجزائر بوجه خاص، كانت توصف بأنها مادة المستعمر وتخلق بعض التأويلات المغرضة، لكن ظهور الاتجاه السوسيو-أنثروبولوجي الذي عنى بمشكلات التغيير في النمط المجتمعي التقليدي، وبالتفسير العلي في تحليل الواقع الاجتماعي والثقافي لهذه المجتمعات، جعل من الدراسات السوسيو-أنثروبولوجية علم الساعة في الجزائر.²

لقد كانت هذه النظرة الجديدة إلى السوسيو-أنثروبولوجيا السبب الرئيسي الذي دفعني لاختيار هذا الموضوع، وذلك لأجل:

- 1- معرفة ما تخلقه العناصر الثقافية والمنظمات الاجتماعية الحديثة- التي تدخل إلى المجتمع، بوجه عام، والمجتمع القبلي الحديث العهد بالمدينة، بوجه خاص- من صراع، وتناقض بين ما هو تقليدي، وما هو مستحدث من النظم الاجتماعية.
- 2- الوقوف على أثر التغيير السياسي على الأنظمة، وماله من أثر على نظم السلطة والزعامة وغيرها.
- 3- تسجيل ملامح المجتمع - موضوع الدراسة - وكذا وصف مرحلة التغيير التي يمر بها من أجل الإبقاء عليها للأجيال القادمة كنوع من التاريخ الاجتماعي الذي يفيد في دراسات التطور، والتغيير الاجتماعي (l'évolution sociale)، أو في الدراسات المقارنة.

1 محمد عبده محبوب، مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية، الكويت، وكالة المطبوعات، دون سنة الطبع، ص 25.
2 مراد مولاي الحاج " مكانة التحقيق الميداني في الدراسات الأنثروبولوجية " وقائع ملتقى: أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر، الجزائر، منشورات CRASC، 1999م، ص 23.

ولعل الأوضاع الديموغرافية، والاقتصادية، والثقافية، السائدة الآن في كثير من المناطق في الجزائر، تبرز أهمية الإسراع في القيام بمسح أنثروبولوجي يتناول الكثير من المجتمعات المحلية، التي تتعرض الآن إمّا لظهور موارد جديدة للثروة وما يترتب عن ذلك من تغيرات سياسية، واقتصادية عميقة، أو تتعرض لبرامج التنمية الاجتماعية، والاقتصادية بوجه خاص من خلال إدخال الصناعات الجديدة، أو الاستفادة من خدمات التعليم، والإسكان، وغيرها من الخدمات الأخرى، أو حتى من خلال محاولة إخضاعها لنظم السلطة المركزية. وهذا هو السبب الحقيقي الذي أضفى على هذه الدراسة السوسيو-أنثروبولوجية أهمية كبيرة، خاصة وأنها تهدف إلى تسليط الضوء على الأسس التي تقوم عليها ممارسات الأفراد، أو الجماعات من أجل اعتلاء مناصب السلطة المحلية، وخاصة السياسية منها، لأن معرفة هذه الأسس سوف تمكننا من عكسها على مستوى أكبر، من أجل معرفة الأسس التي تقوم عليها السلطة المركزية.

ولقد تمّ اختيار المجتمع المحلي لولاية تبسة، ليكون ميداناً للدراسة، لكونه مجتمعاً متميزاً، باعتباره مزيج من المجتمع القبلي، والمجتمع المدني في آن واحد، أو بعبارة أخرى، لكونه في مرحلة انتقال من صفة المجتمع القبلي، إلى صفة المجتمع الحديث. دون أن ننسى أنّ طبيعة الانتخابات المحلية يفترض فيها أن تكون المشاركة فيها أوسع لأنّ المجالس المحلية هي أقرب إلى المواطن وانشغالاته من المؤسسات الدستورية الأخرى، إلى جانب كون المنافسة فيها تقوم على جملة من الاعتبارات العائلية والانتماءات المحلية مثل: القبلية، والتي من شأنها أن تدفع وتحفز على المشاركة أكثر. كما تمّ اختيار الفترة الزمنية الواقعة بين عام 1990م، وعام 2007م، وهي فترة التعددية الحزبية في الجزائر، لكي تكون الحيز الزمني للدراسة.

يبقى أنّ المشكل هو تحديد ماهية المجتمع القبلي، حيث لم تعد في عالمنا المعاصر تلك التجمعات القبلية التي تعيش حياة البداوة، والتنقل، والنجعة الكاملة، والتي يسودها الاقتصاد المعاشي الرعوي، أضف إلى ذلك أنّ ظهور مصطلح " المجتمع شبه البدوي " الذي يعبر عن تلك المزوجة بين حياة الرعي والزراعة في تلك المجتمعات القبلية لم يكن كافياً لمواجهة المشكلة، فلقد أدى التقدم الهائل الذي طرأ على وسائل الاتصال الاجتماعي، والثقافي في عالمنا المعاصر، وكذا الحركات التحررية، ومشاريع التنمية

الاجتماعية الواسعة فيما يعرف بالمجتمعات البدوية، أو القبلية، إلى انفتاح تلك المجتمعات على كثير من المستحدثات التي أخرجتها من عزلتها الكاملة، وإن كانت لم تؤد بعد إلى اضمحلال كل تلك النظم القبلية، والبدوية التي أخذت تتعايش مع النظم الحديثة التي أدخلت إليها، وقد انعكس هذا كله في تحول البداوة من مجرد نمط للحياة الاقتصادية إلى طريقة في الحياة تنطوي على قيم تشكل العلاقات، وتحدد الأحكام، والتوقعات في أنماط مجتمعية متميزة.¹

ولمّا كان من المفروض أن أنظمة الدول الحديثة قد تمكنت أخيراً في صراعها مع النظم القبلية من كبح جماح هذه الأخيرة وحصرها في جوانبها الإيجابية، كما كان الحال على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، فإن إشكالية موضوعنا - انطلاقاً من قناعة أنه عندما تصبو جماعة ما إلى بلوغ مواقع السلطة والنفوذ، فإنها تستخدم أضمن الطرق لتحقيق ذلك - جاءت لتبيان الأسس التي تركز عليها كل جماعة، من أجل الوصول إلى السلطة وممارستها داخل مجال نفوذها. ولهذا سنحاول طرح بعض التساؤلات التي تبسط الإشكالية وتعمق فهم البحث:

- ما هي طبيعة الأسس التي تقوم عليها السلطة المحلية؟ وكيف يتحدد طابع هذه السلطة ونفوذها؟

- هل تولي مناصب القيادة داخل المجتمع المحلي -موضوع الدراسة- يتم وفق المصالح والاعتبارات المادية كنتيجة للنمو الاقتصادي الذي شهده هذا المجتمع، أم أنه يخضع في الأغلب إلى العلاقات القرابية كنتيجة لتكون المجتمع من مزيج من الأنساق القرابية؟

بعد فحص دقيق للتساؤلات السابقة، والقيام بدراسات استطلاعية والإطلاع على وثائق مختلفة، ومن أجل تحديد مسار البحث، قمنا بصياغة الافتراض الآتي: بما أنّ القبيلة هي: "... إطار اجتماعي- سياسي، مشكّلة من مجموع مكون من مجموعات نسبية تمتص الفرد بإخضاعه إلى ضرورات أخلاقية- دينية وتذويبه في بنية تراتبية لا تعرف شكلاً محدداً"². بالإضافة إلى وجود ميزة أخرى للقبيلة ظهرت في تعريفات أخرى لا نجدها في هذا التعريف ألا وهي: الاستقلال السياسي.³ فإنني رأيت أن افترض بشكل

1 محمد عبده محجوب، مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية، مرجع سابق، ص 12

2 J-Berque: *Qu'est ce qu'une tribu nord- africaine*، Alger، SNED-DUCOULOT، 1974، p26.

3 جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد و آخرون، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، ص 1112

متحفظ صفة القبيلة على الأنساق القرابية المكونة للمجتمع (موضوع الدراسة)، إلى حين التعمق أكثر في الدراسة.

وبالتالي فإنه على أساس أن المجتمع في ولاية تبسة مكون أساساً من مزيج من القبائل، فربما تكون السلطة المحلية فيه قائمة على أساس قبلي.

هذا ما سنعمل على تبيانه من خلال مراحل البحث المختلفة وذلك بالتركيز على التنظيم السياسي داخل هذا المجتمع المحلي، خاصة فيما يتعلق بتلك الظواهر التي تبرز بشكل أفضل من غيرها الأسس التي تقوم عليها السلطة المحلية، مثل ظاهرة الانتخابات. لذلك ارتأيت أن تكون خطة الرسالة على النحو الآتي: مقدمة، وبايين، ثم خاتمة، خصص الباب الأول للاقتراب النظري، والثاني خصص للدراسة الميدانية المتعلقة بالانتخابات، والطرق الموصلة للسلطة المحلية، ثم خاتمة نستعرض فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

- الباب النظري: تشكّل من ثلاثة فصول رتبها كآتي:

الفصل الأول: عالج مفهوم وأشكال السلطة السياسية، وطرق الوصول إليها.

الفصل الثاني: تطرقت فيه لمفهوم المجتمع المدني، وعلاقته بالتنظيم والسيادة.

الفصل الثالث: تحدثت فيه على مفهوم الانقسام الاجتماعي، وأشكاله، ومستوياته وعلاقة الأحزاب السياسية به.

- الباب الميداني: تطرقنا فيه إلى تحليل العملية الانتخابية انطلاقاً من تحليل القوائم الانتخابية، للوصول إلى معرفة الأسس الحقيقية التي تُبنى عليها الحسابات السياسية للأفراد الطامحين في الوصول إلى مراكز سلطة في المجتمع المحلي، ولقد تشكّل الباب من خمسة فصول تتناسب مع العهد الانتخابية الأربعة التي ميّزت مرحلة التعددية الحزبية.

هذه عموماً الخطوات الأساسية التي قررت السير وفقها والتي أمل أن أكون قد وفقت فيها إلى تقديم بحث متكامل في وحدته، وتناسقه، وتكامل حلقاته، وإلى استخلاص

ما يمكن من نتائج قد تسهم على نحو ما في إزالة بعض اللبس عن الحقائق التي تتبني عليها عملية الوصول إلى السلطة داخل المجتمعات المحلية.

أما إذا لم تستوف هذه الخطوات حظها من العرض، أو الدراسة، خاصةً وأنّ مادته الأولية كانت مرتبطة بأمزجة الأشخاص، وما يتاح لهم من أوقات فراغ، أضف إلى ذلك أنّ موعداً واحداً كان لا يكفي للتطرق لكل الموضوع من جوانبه المختلفة، كما أنّ شخصية واحدة كانت لا تضيّ مصداقية تامة على المعلومات، مما فرض علينا مراجعة جهات مختلفة لمقارنة المعلومات، واستخلاص الصحيح منها من المزيف، فإنّ الذي يشفع لهذا وذاك - والكمال لله وحده- هو أنّ الميدان نفسه جديد لم تمهد فيه السبل بعدُ للسائرين وأنّ الحاجة إليه قائمة وملحة، وكل جهد في هذا المقام يقدم خدمة لحركة البحث العلمي من أجل النهوض بالمجتمعات المحلية.

كل ذلك في غياب أرشيف يستطيع الباحث الرجوع إليه، وإذا ما وجد فإنه غير كاف للإحاطة بالموضوع من كافة جوانبه، فضلاً عن كون تاريخ تلك المجتمعات المحلية كما تحفظه ذاكرة أولئك الذين عايشوه، هو تاريخ يشوبه في كثير من الأحيان الغموض، والتناقض الناجم عن النظرة الذاتية العصبية للمستجوب، حيث يسعى غالباً إلى إضفاء نوع من الذاتية على مجرى الأحداث التي انخرط فيها هو، أو قبيلته في ظرف تاريخي ما.

ونظراً للحساسية التي يتميز بها الموضوع المدروس كان من الصعب جداً الاعتماد على منهج واحد مهما بلغت فعاليته في الإلمام بجميع جوانب الغموض في المتغيرات التي يتناولها الباحث بالدراسة والتحليل، لذلك تم سد النقص بالاعتماد على مناهج أخرى ُثبِتَ نجاحها في مثل هذه الدراسات. مثل:

- المنهج الوصفي التحليلي: وقع اختيارنا على هذا المنهج لأنه يلاءم طبيعة الواقع، فهو يهدف إلى فهم أفضل للظواهر التي ندرسها، كما أنه سيمكننا من الإحاطة الكاملة بسمات الواقع الاجتماعي، وتلخيص الملاحظات الكلية بطريقة تسمح بالتوصل إلى إجابات عن التساؤلات التي انطلق منها البحث.

- المنهج المقارن: ومبرر استعمالنا هذا المنهج هو الوصول إلى معرفة قوانين التقدم الاجتماعي رغم صعوبة حصول ذلك.

ولمّا كانت هذه الدراسة تتعلق بتغيير الممارسات السياسية خلال أربع مراحل انتخابية، فإن استخدام المنهج المقارن يصبح ضروريا لاسيما وأن الإشارة إلى هذه التغيرات في الدراسة المقارنة أمر ضروري.

- المنهج الكمي: إن استخدامنا للمنهجين السابقين - الوصفي والمقارن - فرض علينا استخدام المنهج الإحصائي، لأن التقدم الذي أحرزته طرق البحث في الدراسات السوسيو-أنثروبولوجية كلها عوامل أدت إلى مزيد من الاعتماد على الحقائق والأساليب الكمية، والإحصائية في تلك الدراسات.

- المنهج التاريخي: لا يمكن إغفال اعتمادنا على التاريخ في مجال البحث ونعني بذلك ما أصطلح على تسميته بالمنهج التاريخي الذي يعدّ مصدرا من مصادر المعلومات، حيث تترتب معرفة الحاضر، على خبرات ما حدث في الماضي.

لكن يجب التفريق -في هذا- بين التاريخ كطريقة علمية لدراسة تكاملية، وبين التاريخ كفلسفة، أو بقول آخر بين علم التاريخ، وبين فلسفة التاريخ التي أخذت صورة جديدة فيما يعرف بالنزعة التاريخية، حيث يرى هؤلاء التاريخيون أن القوانين الاجتماعية هي قوانين تاريخية ويمكن أن يقوم على أساسها التنبؤ بالمستقبل، وكما يرون -فضلا عن ذلك- أنه يمثل هذه الدراسات التاريخية يستطيع الباحث أن يخرج بتعليمات، أو قوانين عامة، تصبح الأساس في صياغة النظريات الاجتماعية، والسياسية، وكذا رسم السياسات العملية البعيدة النظر.¹

كما أنه نظرا للحساسية التي يتميز بها الموضوع المدروس، كان من الصعب جدا الاعتماد على تقنية الاستمارة، لذلك تم سد النقص بالاعتماد على تقنيات أخرى، التي تتمثل في: تقنية الملاحظة بالمشاركة، وتقنية الاعتماد على الشهادات التي يدلي بها كبار السن، والعارفون بأحوال، وأشكال التركيبات القبلية في المجتمع المدروس. أضف إلى

1 محمد عبده محجوب، الأنثروبولوجية السياسية، الإسكندرية، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م، ص:104.

ذلك تقنيات الكشف، والمقابلات، التي جرت مع عدد من أفراد المجتمع المحلي لتسجيل وجهة نظرهم الخاصة فيما يتعلق بالموضوع المدروس. زيادة على المعلومات الإحصائية التي تتوفر في الوثائق الإدارية المتعلقة بتعداد السكان، والهيئة الناخبة، والقوائم الانتخابية للمرشحين، والناجحين منهم، زد إلى ذلك عمليات الإحصاء الميدانية الشخصية للباحث، المتماشية مع طبيعة الموضوع وإمكانيات الباحث.

الباب الأول

الاقتراب النظري

الفصل الأول

السلطة السياسية والمجتمع المدني

تمهيد الفصل:

هذا الفصل مجرد عملية نقل وإعادة ترتيب وانتقاء لمعلومات متوفرة من قبل، بل ومستهلكة بشكل كبير، إذا فالجهد المبذول في إعداده قد اقتصر - في الحقيقة - على إعادة تركيب المعلومات المتوفرة في حلّة جديدة (مونتاج)، فلا إضافة تذكر لما جاء به الأولون. لذلك لم أعتد مباشرة على المراجع الأصلية في نقلي للمعلومات، بقدر ما اعتمدتُ على الوسائط التي استقتُ معلوماتها من المصادر الأصلية.

المبحث الأول

السلطة السياسية

1- مفهوم السلطة السياسية: إن الكلام عن مفهوم السلطة السياسية يفرض علينا تحديدها من خلال تعريفها، ثم بيان أساسها من خلال النظريات المختلفة، وذلك من أجل إحاطة أفضل بهذا المفهوم.

1-1 تحديد السلطة السياسية: قبل تحديد السلطة السياسية بوجه خاص من خلال تعريفها، يجدر بنا من باب أولى التعريف بالسلطة بوجه عام، ولكن كون مفهوم السلطة يقترب من تلك المصطلحات، والمفاهيم التي تبدو للقارئ مترابطة، ومترادفة، بل وفي كثير من الأحيان قد تكون متداخلة، مثل النفوذ، والقوة، والهيبة، وما إلى ذلك من مصطلحات، زيادة على الاستخدامات المختلفة لمفهوم السلطة في علم السياسة، وبقية العلوم الاجتماعية _ حيث إنه يوجد من يطلق، ويستعمل مصطلح القوة مشيراً به إلى السلطة، أو النفوذ، كما أنه يوجد من يطلق مصطلح السلطة مشيراً به إلى القوة _ رأينا أهمية إيراد هذه الاختلافات في استعمال هذين المصطلحين.

1-1-1 تعريف القوة: يشير مفهوم القوة بمعناه الاصطلاحي – في علم الاجتماع السياسي – إلى القدرة على فرض الإرادة، وحمل الناس على تحقيق رغبة ما، أو تنفيذ سياسة معينة، ومعنى هذا أن القوة في جوهرها هي: قدرة الفرد أو الجماعة على ممارسة السلطة، أو النفوذ تجاه الآخرين، والضغط عليهم، ومراقبتهم والتحكم فيهم، وضبط سلوكهم، والتأثير في أفعالهم وتوجيه جهودهم نحو أفاق معينة، بغية تحقيق غايات وقيم محددة، سواء كان ذلك عن رضاً، واقتناع، أم جبراً، وقسراً. وتعتبر القوة - بهذا المعنى- ظاهرة عامة في شتى التجمعات الإنسانية، وقاسما مشتركا بين مختلف القطاعات النظامية، وغير النظامية في كافة المجتمعات، وهي لا توجد قط في صورة

هلامية في أي من هذه القطاعات، ولكنها تتبلور وتتجسد عادة في تكوين بنيوي محدد، يتألف من أفراد، وجماعات داخل كل نظام اجتماعي نوعي مفرد.¹

ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى وجود صيغتين كثر استخدامهما في محاولة تحديد المقصود بالقوة هما: القوة كقهر، والقوة كمحدد للسلوك.

فالقوة كقهر، كانت تشكل الصياغة المبكرة نسبيا بين علماء الاجتماع، وبعد ذلك أكد " بلو Blau " مفهوم فرض الإرادة رغم المقاومة، وعلى أي حال يعتبر القهر واحدا من بين الأسس العديدة للقوة، وهذا يعني أن القهر يعتبر وسيلة للقوة، ولكنه لا يعتبر تعريفا مناسباً لها، وإذا كان اتجاه العلاقة يتحدد من خلال اختلال توازن أسس القوة، فإن القوة ذاتها يجب أن تُعرف بشكل منفصل، ومستقل عن هذه الأسس.²

وقد أدى هذا إلى ظهور الصياغة الثانية لمفهوم القوة، حيث يتم تعريف القوة باعتبارها تحديد سلوك وحدة اجتماعية عن طريق وحدة اجتماعية أخرى. فالقوة إذاً ما هي إلا تحديد سلوك (أ) بواسطة (ب)، وبالتالي فإن مفهوم القوة المستخدم هنا ينظر إلى القوة باعتبارها خاصية، أو سمة للعلاقة الاجتماعية وليس للفرد نفسه.³ ومنه نلاحظ التداخل الموجود بين مفهوم القوة بهذه الصياغة، ومفهوم السلطة، ولسوف يتضح ذلك التداخل أكثر من خلال تعريفنا للسلطة.

1-1-2 تعريف السلطة: تباينت طرق، وأساليب تحديد السلطة، أو تعريفها، فهي وظيفة، أو حق لشخص ما، أو مجموعة من الأشخاص في اتخاذ قرارات بعينها، أو إصدار أوامر للآخرين بشأن مسألة أو موضوع ما، أو هي علاقة شرعية بين اثنين، وعلى أساس هذه الشرعية يحق للأمر أن يصدر الأمر ولا بد للتابع من الإذعان والطاعة والتنفيذ.⁴ وقبل أن نصل إلى تعريف نهائي لمفهوم السلطة يجب أن نقول إن السلطة ظاهرة تظهر في جميع الروابط، وليس في من تكون وظيفتهم الحكم فحسب، ففي كل رابطة، أو هيئة مهما صغرت نجد السلطة، ومن المؤكد أن كل رابطة تتخذ شكلاً وبناء للسلطة خاصة بها، زيادة على أن طبيعة التنظيم تخلق السلطة وعندما لا يوجد

¹ عبدالحليم الزياد، في سوسيولوجيا بناء السلطة، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1990م، ص 117 و118.

² سعد عيد مرسي بدر " التنظيم بين القوة والسلطة "، علم الاجتماع والسلطة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992م، ص 618.

³ نفس المرجع، ص 619.

⁴ إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة: دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص 148.

تنظيم، فلا يوجد بالتالي سلطة، إذ إنّ السلطة من المعايير الهامة للتنظيم، وعليه فإنّ السلطة لا تصدر عن النظام السياسي فحسب، وإنما توجد في جميع التنظيمات الاجتماعية، فهي إذاً تكمن في يد كل من تتاح له الظروف أن يمارسها سواء أكان رباً في أسرة، أم شيخاً في قبيلة، أم مديراً في إدارة، أم رئيساً في دولة. وتعتبر ممارسة السلطة ظاهرة عامة ودائمة في المجتمع الإنساني دون قصرها على الدولة فحسب، حتى ولو كان هذا المجتمع من أكثرها بدائية، وأسرعها زوالاً.¹ ثمّ إن وجود علاقات اجتماعية تشكل صلة الإنسان الحياتية بجماعة ما، يملي على تصرف هذا الإنسان بعض الإلزامات، وسلسلة من الحقوق، والواجبات، والقواعد القانونية، فتصبح بذلك السلطة هي الوظيفة الاجتماعية التي تقوم على سن القوانين، وحفظها، وتطبيقها، ومعاينة من يخالفها، وهي التي تعمل على تغييرها، وتطويرها كلما دعت الحاجة إلى ذلك: إنها الوظيفة التي لا غنى عنها لوجود الجماعة ذاتها، لاستمرارها ولمتابعة نشاطها، إنها تلك الوظيفة الاجتماعية القائمة على اتخاذ القرارات، التي يتوقف عليها تحقيق الأهداف التي تتابعها الجماعة.² وكم كان "بيردو Burdeau" محقاً حين ذهب إلى أنه لا بد لأي مجتمع يريد الاستمرار، والبقاء من أن تكون له دافعة تجعل له كياناً مرهوباً، وتلك هي السلطة. وهذا ما ذهب إليه: محمد طه بدوي، عند قوله بأن المجتمع من غير سلطة لا يستطيع الاستمرار، لأن السلطة القادرة على تحطيم مقاومة أعضاء المجتمع الإنساني، فهي وحدها التي تستطيع أن تحقق الانسجام داخله.³

صحيح أن الاختلاف في استعمال مصطلحي القوة، والسلطة، والتنوع في الدلالات المعطاة لهما جعلهما يأخذان حجماً كبيراً من التعقيد، وصعب عملية التمييز بينها، حتى أننا أصبحنا لا نفهم هل الكاتب يستعمل مصطلح السلطة مرديداً به السلطة كصيغة من صيغ ممارسة القوة السياسية، أم يريد بها القوة بذاتها، المهم عندنا الآن هو أنه من خلال التعريف السوسولوجي لكل من مصطلح القوة، والسلطة، بعيداً عن التعريفات الطبيعية (الفيزيائية) اتّضح لنا أنهما في الحقيقة يشكّلان وجهين لعملة واحدة، وذلك عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الاجتماعية وبخاصة السياسة منها، وهذا ما يتضح

1 محمد عبده محجوب، الاثنوبولوجيا السياسية، مرجع سابق، ص.ص 282-285.

2 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 48 و 49.

3 عبد الرحمان خليفة "علم الاجتماع ودراسة السلطة في العالم النامي" علم الاجتماع والسلطة"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992م، ص 337

أكثر من خلال حديثنا عن أشكال ممارسة كل من القوة السياسية والسلطة السياسية. لذلك اخترنا استعمال مصطلح السلطة لأنه يخص فقط العلاقات الاجتماعية المنظمة عكس مصطلح القوة الذي يمكن الحديث عنه حتى عند انعدام العلاقات الاجتماعية سواء المنظمة منها، أو غير المنظمة، فالسلطة إذًا -بحسب فهمي- مصطلح سوسيولوجي بحث بعكس القوة التي هي في نفس الوقت مصطلح سوسيولوجي وطبيعي (فيزيائي).

إن تعريف كل من القوة والسلطة على أنهما القدرة على فرض الإرادة بالإقناع أو بالإكراه، يدفعنا للتساؤل عن الوسائل التي يتم بوساطتها فرض تلك الإرادة.

- وسائل فرض الإرادة: طالما أن السلطة تتبع في بعض الأحيان من استخدام الردع أو الجزاء، فإنه بقدر ما يكون الردع، أو الجزاء تكون ضالة، أو ضخامة السلطة، وهذه الجزاءات قد تكون بالسلب، أو بالإيجاب، فالقائد ينجح في اكتساب التأييد بالوعد، والوعد، بالوعد لمؤيديه بالمنح والهبات، والوعد لمعارضيه بالتأديب والحرمان. والحقيقة إن السلطة تستمد فعاليتها من كليهما معاً، إلا أن الواقع يثبت لنا أن القائد إذا ما أسرف في استخدامه لهذه الجزاءات فإنما ينبئ عن وهن أصاب قوته السياسية مما ينذر شمسه بالمغيب في نهاية الأمر، وعلى أية حال فإن النجاح في استخدام السلطة هو موضوع درجة، وليس موضوع حسم.¹ ويرى "أميتاي أتزيوني Amitai Etzioni" أن القوة تختلف وفقاً للوسائل المستعملة لجعل الأفراد يمتثلون، وربما تكون هذه الوسائل فيزيقية، أو مادية، أو رمزية.

أ- الوسائل الفيزيقية (القاهرة): التي تتمثل في التهديد بتطبيق الجزاءات الفيزيقية، أي إحداث الألم، أو الأذى، أو العاهة، أو الموت، وإحداث الإحباط من خلال تقييد الحركة أو التحكم بالقوة في إشباع الحاجات مثل الحاجة إلى الطعام، والراحة، وغيرها.

ب- الوسائل المادية (التعويضية): وهي وسائل المكافأة التي تتمثل في التحكم في الموارد المادية، والمكافآت، ومراقبتها من خلال: توزيع الرواتب، والأجور والتعويضات، والإسهامات، والخدمات، والسلع... إلخ.

1 عبد الرحمان خليفة، مرجع سابق، ص. 340.

ج- الوسائل الرمزية(المعيارية): وهي تتمثل في توزيع وتجريد الجزاءات الرمزية، وتوزيع المكافآت الدالة على المركز، وممارسة الشعائر، والطقوس، والتأثير على توزيع الأفراد الخاضعين. إلا أنّ هناك نوعان منها، أحدهما مبني على تجريد الاحترام والهيبة والرموز الطقسية، والآخر مبني على توزيع وتجريد القبول والاستجابة الإيجابية. ويرى " إتزيوني " أن معظم التنظيمات تستخدم الوسائل الثلاثة، ولكن درجة اعتمادها على كل وسيلة يختلف من تنظيم لآخر، وتميل معظم التنظيمات إلى التركيز على إحدى هاتئ الوسائل وبدرجة أقل على النوعين الآخرين، والسبب الرئيسي في تخصيص الوسيلة يبدو متمثلاً في أنه عندما يتم التركيز على وسيلتين من وسائل فرض الإرادة في الوقت نفسه وفي الجماعة نفسها، فسوف نجد أن كل وسيلة منهما تميل إلى تحييد (Neutraliser) الأخرى، فاستخدام وسيلة القهر مثلاً يخلق درجة من الاغتراب حتى أنه يصبح من المستحيل استخدام الوسيلة المعيارية بنجاح.¹

3-1-1 تعريف السلطة السياسية: ليست السلطة السياسية سوى نوع خاص من أنواع السلطة الاجتماعية إلى جانب أنواع أخرى كالسلطة الاقتصادية، السلطة الدينية، القيادة العسكرية، إلخ... لذلك فمن المهم تعريفها بدقة تحاشياً للوقوع في التباس يعد من أخطر الالتباسات.

فالسلطة السياسية هي نوع السلطة الاجتماعية الذي يختص بهذا الصنف من التجمعات الذي نطلق عليه اسم المجتمعات المدنية، وهي أرفع السلطات الاجتماعية التي تحكم الاجتماعات الخاصة في المجتمع المدني، فهي لا تسمح في العادة بأن توجد في داخلها تنظيمات غير تابعة لها وغير مؤتمرة بأمرها على نحو مباشر، هذا فضلاً عن أنه لا يمكن أن نتصور وجود أجهزة للثواب والعقاب غير تلك الأجهزة التي تملكها السلطة السياسية " الدولة "، فالسلطة السياسية هي التي تدير المجتمع المدني بأكمله، وتدبر تنظيم العلاقات بين الجماعات العديدة التي تؤلفه، بشكل يكفل لها بقاءها مندمجة بالمجموع الكلي (النظام)، ويوفر لها الطوعية اللازمة لمواجهة التحولات الخارجية والداخلية (التقدم)، والاعتراف لها بهذا الدور، يعني تأكيد سيادة هذه السلطة.²

1 سعد عيد مرسي بدر، مرجع سابق، ص 619 و 620.
2 جان وليام لابييار، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا إلياس، بيروت، لبنان، منشورات عويدات، 1977م، ص 50.

1-2 أساس السلطة السياسية (منشؤها): قبل التطرق للحديث عن أساس السلطة السياسية، أردنا أن نشير إلى أن الكلام عن أساس السلطة السياسية يشمل على حد سواء، أساس السلطة السياسية المجسدة، والمؤسسة. ذلك أن الكثير من المفكرين يعتقدون أن أساس السلطة السياسية المؤسسة؛ هو أساس السلطة السياسية على الإطلاق، ويرجعون ذلك إلى القرن السادس عشر أين برز إلى الوجود جسم اجتماعي، ألا وهو: الدولة، نتيجةً لجملة من الشروط: كنمو التجارة وازدهارها، وانتشار الإنتاج وتوحيد الأراضي، وظهور الوحدات البرجوازية، أمّا ما عدى تلك السلطة السياسية المؤسسة فهم يعتبرونه جذور سلطة لا يمكن حتى أن ندعوها سياسية.¹

يقول دوركايم Durkheim: " أن السلطة هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي استطاع أن يجتاز عاصفة التاريخ الحديث ". وهو يقصد هنا السلطة السياسية Le Pouvoir Politique بالذات وليس السلطة على إطلاقها، رغم أن السلطة على حد قول "جوفينيل Bertrand De Jouvenel": " ظاهرة أقدم في أصلها من تلك الظاهرة التي تسمى دولة، فضلا عن أن السيطرة الطبيعية لبعض الأشخاص على الآخرين هي المبدأ الأساسي في جميع التنظيمات الإنسانية، إلا أن السلطة السياسية تتميز من حيث التعريف الكامل للمفهوم، فهي قديمة قدم الحكومة ذاتها "، فالسلطة السياسية هي في كل الأحوال أعلى من يراقب النظام الاجتماعي ككل، ويضبطه بل قد تتجاوز أحيانا مهمة مراقبة هذا النظام وضبطه إلى العمل على التأثير فيه وتغييره.²

ولأهمية ظاهرة السلطة السياسية فإن أي حوار للفكر السياسي حول نشأة الدولة إلا ويتناول في جانب كبير منه السلطة السياسية لما تثيره من خلاف بين المفكرين والكتّاب، ولا نجد مثل هذا الخلاف بين هؤلاء الكتّاب حول مفهومي: الشعب والإقليم باعتبار أنهما واقع ملموس، ووضع قائم بالفعل. كما أنه ثمة نظريات (أفكار) كثيرة تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، لكل منها وجهة نظر تتمسك بها مستندة إلى فكرة معينة، أو مبدأ معين، يعطي أحد الجوانب أولوية على الآخر، وبرغم اختلاف النظريات (الأفكار) وتباينها فإننا نستطيع أن نعرض لبعضها على النحو الآتي:

1. جان وليام لابييار، مرجع سابق، ص 123 .
2. إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، صص 145-147.

1-2-1 نظرية الحق الإلهي: أو ما يسمى بالنظرية الدينية، والتي ترجع نشأة الدولة والسلطة إلى إرادة أسمى وأجل من إرادة البشر، أي إلى إرادة إلهية عليا. فالدولة في هذه النظريات هي من صنع الله، والسلطة فيها هي سلطة الله، فالناس في بداية الأمر كانوا يعتقدون أن الحكام مخلوقين من مادة إلهية غير تلك التي خلق منها بقية البشر، ولذلك اعتبروهم آلهة على الأرض، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم من اختيار الله، فهو قد اختاره ليمارس باسمه السلطة على الأرض، ثم تطور الأمر إلى اعتبار الحاكم مختاراً بطريق غير مباشر من قبل الله ليحكم بمقتضى الحق الإلهي المقدس، هذا يعني أن هؤلاء الحكام يمتلكون السلطة بأكملها، لكن هذه السيادة المطلقة ليست إرادية، لأنها ملزمة بمراعاة المعتقدات، والقواعد الأخلاقية، والعوائد التي يفرضها الدين الذي تقوم عليه إيديولوجيا، وحدة الحضارة، أو المملكة، وكأن هذه السلطة مُمَاسَّة من الخارج.¹

فالعنصر الغيبي إذاً سواء كان إله، أو أي قوة غيبية أخرى يعتقد بها الناس، يعتبر هاما جدا لما يتطلبه عند وجوده من قيام للسلطة التي تعتبر امتيازاً (حقاً) للقائمين على تعاليم وطقوس هذا العنصر الغيبي، أولئك الذين يعملون على إيجاد وضع اجتماعي متميز تقوم عليه سلطتهم.² ولقد بقيت هذه النظرية، نظرية الحكم وفقاً لحق إلهي غير مباشر سائدة حتى مطلع عصر النهضة.

عموماً يظهر دور المقدس (الديني أو السحري) بأشكال ثلاثة فالدين:

- إما أنه يشكل القاعدة التي تقوم عليها مباشرة السلطة السياسية بوصفها مصدرها وهي ما يتجلى في الأنظمة الثيوقراطية.

- أو أنه يستخدم لتبرير شرعية السلطة السياسية من طرف النخبة الحاكمة.

- أو أنه يستخدم لبناء أنساق ذهنية ومعتقدات وتقاليد يتسلح بها الطامحون للوصول إلى السلطة السياسية.³

1. جان وليام لابييار، مرجع سابق، ص 120.
2. صابر محي الدين، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية، بدون دار النشر، 1963م، ص 23 و26.
3. حمداوي محمد " القرابة والسلطة عند ابن خلدون: البذور الجينية لأنثروبولوجيا سياسية" وقائع ملتقى: أي مستقبل لأنثروبولوجيا في الجزائر، الجزائر، منشورات (CRASC)، 1999م، ص 38.

في هذا الصدد نجد أن بعض الباحثين لم يعدموا ما يبررون به الحق الإلهي للملوك من خلال أراء ابن خلدون في المقدمة، ويوضحون ذلك من خلال حديث ابن خلدون عن الخلافة التي يقول عنها إنها " خلافة عن صاحب الشرع، في حراسة الدين وسياسة الدنيا". فالخليفة إذا إنما يستمد سلطته من الشرع. وإذا كان ابن خلدون يذهب في الغالب إلى ما يذهب إليه الفقهاء عموماً، من أن الخليفة هو خليفة النبي، لا خليفة الله، فإنه في هذه المسألة إنما كان ناقلاً، ولم يكن صاحب رأي معين مضبوط، دليل ذلك أننا نجده في مكان آخر لا يتردد في القول بأن الله "سبحانه إنما جعل الخليفة نائباً عنه في القيام بأمر عباده ليحملهم على مصالحهم ويردهم عن مضارهم"¹. فالإسلام كدين عنده لم يقتصر على أمور الدين (العبادات)، وإنما جاء لينظم دين الناس وديناهم، فهو ليس من صنع البشر، فمجموعة الفرائض والأحكام التي تتعلق بحياة الإنسان الروحية، وعلاقاته بأقرانه من بني البشر، أوحى بها الله سبحانه إلى رسوله صلى الله عليه وسلم وتضمنها القرآن الكريم، والسنة المحمدية.²

و يذهب ابن خلدون – في هذه الحال إلى أبعد من ذلك – فهو يرى بأن الدين المنزّل من الله لينظم حياة الناس، وحده لا يكفي، أو لا يحقق نشأة الدولة، بل يحتاج في ذلك إلى قوة العصبية، وإن كان لا ينكر مع ذلك ما للعامل الديني من تأثير. وهذا ما شرحه في بعض الفصول في مقدمته حيث يقول بأن العلاقة بين العصبية والدين، علاقة تآزر، وتعاضد، وتكامل، فالدين يزيد من قوة العصبية بالتخفيف من مظاهر التعصب، كالأنانية، والاعتداد بالأنساب، وروح القطيع، وذلك بتوجيه أهل العصبية كلهم إلى الله، أي إلى العمل الصالح: "...إن أكرمكم عند الله أتقاكم..."³. والعصبية من جهتها تمنح الدعوة الدينية قوة وفعالية إذ أنّ الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر لا يكفي فيهما " القلب واللسان"، بل لا بدّ في ذلك من حمل الناس بالقهر، والسلطان، وهذا لا يتم إلاّ بالتغلب الذي لا يتأتى هو الآخر إلاّ بالعصبية.⁴

1 محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994م، ص 197.

2 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 89.

و راشد البراوي، القرآن و النظم الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، 1970م، ص 32.

³ سورة الحجرات الآية 13.

4 عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت، لبنان، دار الكتب العالمية، 1993م، ج1، ص: 423/420 – ج2، ص ص 642 – 768.

مما تقدم نجد أنّ العصبية في المجتمع البدوي الذي يتألف من قبائل البدو الرحل لا تتطور إلى عصبية جامعة مطالبة إلاّ بتدخل عامل آخر، هذا العامل هو الدعوة الدينية (الدين) التي تتبناها عصبية خاصة تناضل من أجل نشرها ونصرتها، الشيء الذي ينتج عنه رئاسة هذه العصبية صاحبة الدعوة على باقي العصبيات المرتبطة معها بالنسب العام، فينشأ هكذا كتل عصبية سرعان ما يشق طريقه نحو الملك وتأسيس الدولة. ولذلك كانت " الدول العامة الاستيلاء، العظيمة الملك، أصلها الدين إما من نبوة، أو دعوة حق ".¹ وصفوة القول إنّ ابن خلدون لا يقول بالنظرية الدينية كما تصورها الباحثون الغربيون، وإن كان يرى أن يد الله تتدخل في مصائر الأمور كلها.²

1-2-2 نظرية العقد الاجتماعي: جوهر نظرية العقد إنما يدور حول تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للحاكم في مقابل تمتعهم بما يوفره المجتمع السياسي لهم من امتيازات كالأمن، والطمأنينة، والمحافظة على حقوقهم وحررياتهم. ويمثل كل من " هوبز Thomas Hobbes " و "لوك John Locke" و "روسو Jean Jacques Rousseau" لم يكونوا متفقين على الأفكار ذاتها فلقد كانوا أهم مفكري نظرية العقد الاجتماعي دون أن ننسى إسهام ابن خلدون في هذه النظرية حسب تفسير بعض العلماء لما جاء في مقدمته، على الرغم من أنّ هؤلاء لم يكونوا متفقين في الأفكار ذاتها فلقد كان الأول من دعاة الحكم الملكي المطلق في الوقت الذي كانت أفكار الثاني القاعدة الأساسية التي قامت عليها المدرسة الفردية individualisme وكذلك المدرسة النفعية utilitarisme التي انبثقت عنها ذلك النوع من التنظيم السياسي الذي تتبناه الرأسمالية. كما أنّ الثالث قد وضع الأساس الفكري، والنظري الذي انبثقت منه غالبية الاتجاهات الديمقراطية الاجتماعية الحديثة.

أمّا ابن خلدون فإن فكرته التي تقول بقيام الدولة على أساس من "التنازع والغلبة" تدل في عمقها على أن الدولة إنما تنشأ - باعتبارها وازعا- من أجل التعاون وحفظ النوع، إنها ضرورة اجتماعية، تفرضها استحالة بقاء البشر فوضى، دون حاكم يزرع بعضهم عن بعض، فاحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع، وهو الحاكم عليهم، وهو

1 محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 190.
2 بوزياني الدراجي، "العصبية القبلية وأثرها على النظم والعلاقات في المغرب الإسلامي" رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1988م، ص 120.

بمقتضى الطبيعة البشرية، الملك القاهر المتحكم"¹. وهذا الملك القاهر المتحكم إنما يقبله الناس ويرضون به تجنباً للتنازع المفضي إلى المقاتلة، والتي تؤدي بدورها إلى الهرج وسفك الدماء وإذهاب النفوس، المفضي كذلك إلى انقطاع النوع. وغني عن البيان القول بأننا هنا نبتعد عن نظرية "التنازع والغلبة" وتقترب كثيراً من نظرية "العقد الاجتماعي" كما صاغها "هوبز Hobbes"، على أن فكرة "العقد الاجتماعي" تتجلى بشكل أوضح، ولربما على النحو الذي قال به روسو Rousseau- من خلال تحليل ابن خلدون للطور الأول من أطوار الدولة. فهو هنا يصور لنا الدولة عبارة عن سلطة عصبية ما، أخص خصائصها "الاشتراك في المجد بموجب عقد ضمني، قائم على التعاون المشترك من أجل الإطاحة بالدولة القائمة المنهارة، وتثبيت أسس دولة جديدة وهذا العقد الضمني لا يختلف في شيء عن "روح الديمقراطية القبلية" القائمة على "عقود عرفية" تنظمها عادات وتقاليد بدوية راسخة ومعروفة.

ومن هنا يمكن القول أنّ سلطة الدولة، مستمدة من ذلك العقد الضمني لا من غلبة الحاكم. ولذلك كان الاستبداد والإنفراد بالمجد أول العوامل التي تؤدي إلى ذلك المصير المحتوم الذي ينتظر كل دولة، ألا وهو الهرم والاضمحلال.²

1-2-3 نظرية القوة: أو ما يسمى بنظرية "التنازع والغلبة" تقوم على افتراض أن الجماعات الإنسانية منذ نشأتها عاشت متصارعة، يسود بينها القتال والعنف، مما نتج عنه منتصر ومهزوم، أو غالب ومغلوب، وعلى هذا فسيادة إرادة الغالب أمر لا بد منه في مثل هذه الحالة، ومن نتائج هذه السيادة إقامة نوع من السلطة على مختلف مناحي حياة الجماعة فأساس قيام الدولة هنا هو فرض إرادة الأقوى. ولقد وجد لهذه النظرية جذور عميقة في الفكر الإنساني القديم - عند "تراسيماخوس Thrasymachus"، "وبوليبيوس Polybius"- وكذلك عند كثير من المفكرين المحدثين- مثل: ابن خلدون أو مثل "ديجي Léon Duguit وجوفينيل Jouvenel- الذين أضافوا إلى القوة نوعاً من حكمة أحد الطرفين المتنازعين أو المتصارعين، وأياً كان الحال - حال قوة فقط، أو قوة وحكمة - فإن نتيجة الصراع تؤدي إلى قيام الطرفين- الغالب والمغلوب- بالعيش على

1 محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 197
2 نفس المرجع، ص 198

رقعة واحدة من الأرض، أو إقليم واحد يسيطر على مقدراته المنتصر، وبذلك تقوم الدولة باكتمال عناصرها الأساسية و هي: الإقليم، والشعب، والحاكم.¹

ومجمل آراء ابن خلدون خصوصاً وهو يقرر ويؤكد مرارا أن "كل أمر يحمل الناس عليه من نبوة، أو إقامة ملك، أو دولة... إنما يتم بالقتال عليه، لِمَا في طبائع البشر من الاستعصاء " وأن "الرئاسة إنما تكون بالغلب" إذ "لا بد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبية لعصبياتهم واحدة واحدة. وعليه حسب ابن خلدون، فإن الاجتماع البشري لا يتم إلا إذا كان هناك وازع يدفع عدوان الناس بعضهم عن بعض" ذلك الوازع، لا بد أن يكون، واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة، واليد القاهرة، حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، وهذا هو معنى (الملك).²

إن الحاجة إلى " الوازع " إذاً تفرضها طبيعة الإنسان نفسه، باعتباره كائناً مجبولاً على الخير والشر معاً، وعلى التعاون والعدوان معاً، فقيام الحياة الاجتماعية، وبالتالي بقاء الإنسان، يتطلب وجود نوع من السلطة، تحفظ للمجتمع تماسكه وتعمل على تقوية التعاون بين أفرادها، وكبح عدوان بعضهم على بعض سواء كأفراد أو جماعات. ومقصود " الوازع " عند ابن خلدون يتدرج عنده من مجرد السلطة المعنوية التي لشيوخ البدو وكبرائهم إلى السلطة المادية التي تقوم على " الغلبة، والسلطان، واليد القاهرة" وبكلمة واحدة "الملك"، ويمكن القول بصفة عامة إن الوازع الذي يتحدث عنه ابن خلدون هو وازع اجتماعي، بمعنى أنه سلطة اجتماعية تستمد خصائصها من نوع الحياة الاجتماعية السائدة.³

1-2-4 نظرية التطور العائلي: (نظرية القرابة): تعتبر ظاهرة القرابة parenté من المقومات الجوهرية للحياة الاجتماعية، وأساساً من أسس تنظيمها، فعن فكرة القرابة وما يتصل بها من تصورات وممارسات نشأت كثيرٌ من النظم الاجتماعية كالسلطة، والملكية، والوراثة، والطبقية، والديانات إلخ....

1 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 177.

2 محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 197 .

3 نفس المرجع، ص 163 و164

إنه لمن العسير تصور جماعة بشرية ما في حياة مشتركة دون قيام رابطة ما يجتمعون عليها، وتدور حولها حياتهم. وهذه الرابطة في المجتمعات البدائية بخاصة تقوم على القرابة، وهي أنواع وأصناف عديدة، فقد تكون حقيقية دموية "consanguine" قائمة على أسس بيولوجية، وقد تكون أسطورية، وقد تكون اصطلاحية "classificatoire"، وقد تكون تعاقدية كالمصاهرة والتحالف والتبني والولاية. وكما تكون القرابة ذات أصل اجتماعي يمكن أن تكون ذات تصور مكاني بحيث تقوم القرابة على المساكنة (المجاورة) وقد تقوم كما يقول ابن خلدون على النسب، ومهما تكن أنواع القرابة، فإن دورها التنظيمي والوظيفي في المجتمع دور حيوي، وفي هذا يقول "ماك إيفر Mac Iver" إنَّ القرابة تخلق المجتمع، وإن المجتمع يخلق الدولة في المدى الطويل.¹

إنَّ أصحاب هذه النظرية يعتبرون من جهة أن الأسرة وهي الخلية الاجتماعية الأولى- أساس لنشأة الدولة وأنها من جهة أخرى سيادة الوالد على أسرته وأبنائه هي اللبنة الأولى التي انبثقت عنها السلطة السياسية وهذا ما نعثر عليه في التراث القديم وخاصة عند أرسطو في كتابه "السياسة" إنَّ العائلة تنشأ أولاً ثم تتحد مع عدة عائلات بقصد إشباع وتوفير الحاجات التي لا يمكن للعائلة أن تنهض بها منفردة، ومن ثم تتكون القرية، ومن اتحاد عدد من القرى تتكون الدولة، فمذ عهد أرسطو وجدت هذه النظرية عدد من المؤيدين عبر مختلف العصور يرجعون نشأة الدولة إلى نشأة سلطة الأب على الأسرة، وإن اختلفت سلطة الأب على العائلة عن السلطة السياسية في الدولة.²

كما أنَّ أهمية القرابة في التنظيم السياسي تأتي من أنها تحدد الإطار البشري وأحياناً الإقليمي للسلطة، ذلك أنها تميز الجماعة القرابية عن غيرها تمييزاً اجتماعياً واضحاً، وتأتي أيضاً من أنها تقرر نظاماً مشتركاً لهذه الجماعة المتميزة في صورة واجبات وحقوق متبادلة بين أفراد الجماعة، وبينهم وبين الآخرين.³

وهكذا فإن هناك ترابطاً بين النظم القرابية والسياسية، وكلما قويت الرابطة القرابية ضعف التنظيم السياسي، فالسلطة السياسية إنما تقوى حين تتسع المجموعة حجماً ومدى، فالقرابة إذا مصدر من مصادر السلطة، إلا أن هذه السلطة تتسع كلما اتسعت

1 صابر محي الدين، مرجع سابق، ص13 ومصطفى السخاوي، النظم القرابية في المجتمع القبلي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996م، صص 28-34.

2 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 178.

3 رضوان السيد، الأمة والجماعة والسلطة، بيروت، لبنان، دار أفراء، 1986م، ص 35.

المجموعة، فهي في حالة الجماعات الصغيرة يغلب عليها الطابع الاجتماعي، وفي الجماعات الأكثر حجماً وتنوعاً يغلب عليها الطابع السياسي.¹

حتى ابن خلدون من جهته يعطي أهمية كبيرة لعنصر القرابة في إنشاء الدول ويخص بذلك دول المغرب العربي الكبير التي قامت في زمانه، حيث إنه يعتبر القرابة إلى جانب الملازمة عنصرين أساسيين في رابطة العصبية، هذه الرابطة التي تمثل قوة تُمكن من الوصول إلى الملك وإقامة الدول، وبالتالي الانتقال بالسلطة الاجتماعية لرئيس القبيلة على أفراد عشيرته إلى سلطة سياسية على أفراد دولته.

غير أن وجود العصبية كآلة للاستيلاء على الحكم لا تصلح لجميع الأنظمة الاجتماعية الموجودة في العالم - كما يعتقد البعض - فابن خلدون نفسه يوضح ذلك، فقد يوجد عدد من الدول التي تقع خارج محيط الشمال الإفريقي، والتي تكون قد برزت إلى الوجود دون تدخل عامل عصبية الولاء، ففي مثل هذه البلدان يؤكد ابن خلدون أنه من السهل تأسيس دولة مستديمة تخضع لسير آخر غير السير الدوري. ويوضح كذلك أنه لا يمكن لصاحب المُلْك أن يخشى الثورات لأنها نادرة ولا أهمية لها، والتاريخ يقر له بالحق.²

وأما عن العصبية عند ابن خلدون فهي تعني " أقارب الرجل الذين يلازمونه " وهذا يعني:

أولاً: أن العصبية تقوم أساساً على القرابة.

ثانياً: أن جميع أقارب الرجل ليسوا بالضرورة عصبية له، بل فقط الذين يلازمونه منهم - وهذا هو معنى الملازمة - فالعصبية بهذا المعنى "جماعة معنوية " بمعنى أنها مجرد رابطة ولكنها تتشخص في أقارب الرجل الذين يلازمونه، فيتعصبون له عندما يكون هناك داع للتعصب، فهي إذًا، رابطة اجتماعية سيكولوجية، شعورية، ولا شعورية معاً، تربط أفراد جماعة ما، قائمة على القرابة، ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكون هنالك خطر

1 صابر محي الدين، مرجع سابق، ص 17
2 عبد الغني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م، ص 169.

يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة، أو بعبارة أخرى، هي القوة الجماعية التي تمنح القدرة على المواجهة، سواء كانت المواجهة مطالباً أو دفاعاً.¹

إنّ ابن خلدون في هذا الصدد يجعل من القرابة أساساً للرابطة العصبية إلى جانب أساس آخر هو الاستعداد الطبيعي الفطري الذي يدفع الفرد إلى نصرته قريبه في الدم والدفاع عنه والنصرة عليه وتلك " النزعة الطبيعية في البشر منذ كانوا ". غير أن صاحب المقدّم لا يجعل العصبية ملازمة للقرابة الدموية بشكل مباشر، فهو يرى أن العصبية نتيجة ما يسمى بـ " ثمرة النسب " وليست نتيجة النسب نفسه، وإذا وجدت ثمرات النسب فكأنه وجد " وهو يعني بثمرة النسب أو فائدته: " هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنصرة " وابن خلدون في هذه النقطة واضح كل الوضوح: فهو يرى أن النسب ليس الانتماء إلى جد مشترك، سواء كان الانتماء حقيقياً أو وهمياً، بل إنّ المقصود بالنسب عنده هو الانتماء الفعلي إلى جماعة معينة، أي إلى عصبية ما بالمفهوم الذي شرحناه آنفاً لكلمة عصبية، وعبارة أخرى، إنّ المقصود بالنسب عنده ليس القرابة الدموية وحدها، بل كل ما يكون باعثاً " للألفة التي تلحق النفس من إهتضام جارها أو قريبها أو نسيبها بوجه من وجوه النسب " .²

بعدما تقوم العصبية كما وضحنا ذلك آنفاً على أساس القرابة تتحول في لحظة من اللحظات، من مجرد رابطة قبلية معينة إلى قوة للمطالبة والسعي وراء السلطة، ومن ثمة تأسيس الدولة " .

إنّ الغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك " ، "الملك غاية طبيعية للعصبية ليس وقوعه عنها باختيار إنما هو بضرورة الوجود وترتيبه " فالمسألة هنا في نهاية التحليل مسألة "ضرورة وجودية " بمعنى أن العصبية تؤدي إلى الملك ضرورة، لأن الله قد أجرى العادة على ذلك.³ فابن خلدون يصور الحوادث التي تجري حسب مستقر العادة وكأنها تتم بشكل ترابط آلي، بحيث يؤدي السابق منها إلى اللاحق مباشرة ودون تدخل عوامل أخرى، فتوسع العصبية الغالبة يكون آلياً، يتم بامتصاصها العصبية الأخرى القريبة أولاً ثم البعيدة ثانياً، وابن خلدون لا يرى أنّ هناك دافعاً لهذا

1. محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 167 و168 و نور الدين حقيقي، الخلدونية: العلوم الاجتماعية و أساس السلطة السياسية، ترجمة إلياس خليل، الجزائر، المطبعة الجهوية بوهران، 1994م، ص 31.

2 حمداوي محمد، مرجع سابق، ص 43 و محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 172.

3 محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 179.

التوسع خارج العصبية نفسها، فالعصبية بطبعها تسعى إلى التغلب على العصبيات الأخرى واستتباعها، وإدراجها تحت لوائها.¹

واضح من ذلك أنّ ابن خلدون يبني نظريته في الملك على هذا الطبع الامتدادي للعصبية، وهو شيء لا يمكن نكرانه ولا التقليل من أهميته بالنسبة إلى المجتمعات القبلية التي عاش فيها. إنّ ترابط العصبيات بالنسب القريب والبعيد، وطبيعة المجتمع القبلي القائم على التعاون والتعاقد داخل التنافر والتنافس، ثم إن قيام الرئاسة في هذا المجتمع على الحسب والشرف الممتد، كل ذلك من شأنه أن يجعل الغاية التي تجري إليها العصبية - المبنية على أساس القرابة - والنهائية التي تقف عندها هي الملك.²

إن كلامنا عن دور تطور العائلة في إنشاء السلطة السياسية قادنا- دون أن ندري- للحديث عن دور ازدياد كثافة المجتمع إثر اتحاد وحداته الاجتماعية القرابية، في إنشاء السلطة السياسية، وفي هذا الصدد يقول دوركايم Durkheim: " الحواضر القديمة قامت في الأساس على الاتحاد بين القبائل". فهو يؤكد أن ازدياد كثافة المجتمع المادية وخاصة المعنوية تؤدي إلى تقسيم العمل، وظهور التخصص، حيث يخرج المجتمع من طور التضامن الميكانيكي المتشابه البسيط، إلى التضامن العضوي المتباين المعقد، الذي تظهر فيه السلطة تنظيمياً وظيفياً متخصصاً. فهو بذلك يعترف بقيام " عصبية " يطلق عليها اسم " التضامن الآلي" مرتكزة على الشعور بالتشابه " تشابه الذهنيات"، أو التماثل وذلك داخل المجتمع القديم، أما في المجتمع الجديد فتتفتح عرى العصبية فلا يتم الترابط الاجتماعي، ولا حتى "التضامن العضوي" النابع من الشعور بالتكامل المتبادل (تكامل الأعمال) بين الأفراد، الشيء الذي يستدعي وجود سلطة لحفظ النظام.³

يتضح مما سبق شرحه بأن ابن خلدون كان قد ذكر بعض حقائق هذه النظرية ولكنه أضاف إليها فكرة جديدة، وهي القوة والغلبة التي تتم بواسطة العصبية، لأن نشوء الدولة في نظره لا يتم تلقائياً وبدون إكراه للكافة.

1 محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 183.

2 نفس المرجع، ص 184.

3 جان وليام لايبير، مرجع سابق، ص 112 وعبد الغني مغربي، مرجع سابق، ص 177 و 178.

1-2-5 النظرية المادية: تستند هذه النظرية في تفسيرها لنشأة السلطة السياسية (الدولة) إلى منظور اجتماعي - اقتصادي، فنظرية "ماركس Karl Marx" في الأصل مستمدة من نظرية "هيجل Georg Wilhelm Friedrich Hegel" رغم النقد الصارم الذي وجهه ماركس لنظرية هيجل السياسية، حيث أنه إذا ما عزلنا جانباً، نظرية هيجل عن الدولة الحقّة، فإنه يتبقى لدينا العناصر الأساسية، أو الجوهرية للماركسية.¹

فنظرية الدولة عند ماركس هي إذاً نظرية مادية تماماً، وتاريخية أيضاً، حيث نقرأ له قوله: "إنّ الدولة ناجمة عن أوضاع الحياة الاجتماعية المادية وعن تقسيم المجتمع إلى طبقات" وهذا معناه أن ولادة السلطة برأي ماركس هي في جوهرها (اقتصادية). فالاقتصاد هو جوهر عملية التغيير، فالتغيير في وسائل الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى تغيير في علاقات الملكية، والبناء الطبقي للمجتمع، وقد ترتب على ذلك تباين الطبقات الاجتماعية وفقاً لتباين مصالح كل منها في المجتمع. الشيء الذي دفعه إلى إنتاج هذه المؤسسة لكي تكون بمثابة حكم بين طبقاتهم المتصارعة على أن تحتل هذه المؤسسة، أو الدولة، مكانة فوق المجتمع لتحافظ على النظام، وبالتالي أصبحت بدورها دولة الطبقة الأقوى التي تسيطر على الاقتصاد، وتبعاً لذلك سيطرت سياسياً أيضاً، وهذه هي نظريته المادية، أما عن نظريته التاريخية فهو يقول إن الدولة لم تكن موجودة في شكل الإنتاج الذي كان سائداً في الشيوعية البدائية، وهي ستزول بالتالي في المجتمع الشيوعي المستقبلي.²

وفي نفس السياق يوضّح "لينين Vladimir Ilyich Lénine" في كتابه "الدولة والثورة" أفكار كارل ماركس حيث يقول: "إن المجتمع بالمعنى الاقتصادي له، يسوقه تصادم مصالحه المتعارضة إلى تكوين دولة - وتبدو هذه الدولة فوق المجتمع- وهي تجعل قوة الصدام معتدلة وتبقيها في نطاق شكل من أشكال القانون -النظام- ، ويربط المجتمع هذه الدولة بقوات عسكرية محترفة تحل محل التنظيم المسلّح للشعب" غير أنه طالما أن هذه الدولة نتاج للصدام، فإنها واقعياً، لا تزيد عن كونها بالفعل السيطرة المنظمة لأقوى طبقة، وهي طبقة الرأسماليين بقصد استغلال الطبقة المظلومة.³

1 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 181.
2 نور الدين حقيقي، مرجع سابق، ص 95.
3 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 181 و 182.

يذهب " إنجلز Friedrich Engels " إلى نفس الفكرة من خلال كتابه: "أصول العائلة والملكية الخاصة والدولة". فهو يعتبر الدولة جهازا مؤسسيا خاصاً، فيقول: "ليست الدولة سلطة مفروضة على المجتمع من الخارج، وليست بالتالي واقع فكرة الأخلاق أو واقع العقل وصورته. إنها بالأحرى من نتاج المجتمع في مرحلة معينة من مراحل تطوره ونموه، إنها الشاهد على وقوع ذلك المجتمع في تناقض ذاتي يتعذر حله بحكم المتناقضات التي تقسمه ويعجز عن تجنبها". ولكي لا يستنفذ المتنافسون ذوي المصالح الاقتصادية المتضاربة، أنفسهم في صراع عقيم، برزت الحاجة إلى السلطة التي يفترضُ بها بحكم وضعها ظاهرياً فوق المجتمع، أن تزيل الخلاف فتبقيه في حدود النظام. وتتمثل هذه السلطة التي تتجم عن المجتمع ثم تتجاوزه وتغدو أكثر فأكثر غريبة عنه، بمؤسسة الدولة.¹

بالإضافة إلى ذلك كتب إنجلز Engels قائلاً: "وبما أن الدولة قد نشأت عن الحاجة إلى كبح الخلافات الطبقيّة، وبما أنها وجدت أيضاً في خضم الخلاف بين تلك الطبقات، فهي تبعا للمنطق دولة الطبقة الأقوى، الطبقة التي تستمد سيطرتها السياسية من هيمنتها الاقتصادية فتملك بذلك وسائل جديدة تقمع بها الطبقة المقهورة وتستغلها". ويكتب "بيار فوجيرولاس Pierre Fougereyrollas" في المعنى نفسه قائلاً: "إن مجمل الفكر السياسي السابق عن الماركسية أو الخارج عنها، يميل إلى تمثيل الدولة كسلطة خارجية تتسامى على ما كان هيجل يسميه (بالمجتمع المدني)، وتبرز المادية التاريخية الطابع الإيديولوجي لهذا التمثيل - حيث تثبت صدور الدولة عن المجتمع المدني، أي عن علاقات الطبقة المهيمنة بالطبقة المستغلة".²

أمّا عن ابن خلدون وإن كان قد أبرز دور العصبية في التاريخ الإسلامي في فصول عديدة من مقدمته، وإذا كان قد تعرض لدور عامل الدين أكثر من مرة، سواء عند تحليله لفاعلية العصبية، أو عند دراسته لمسألة "الخلافة" وتوابعها، فإنه لم يغفل قط دور العامل الاقتصادي في أي جانب من جوانب أبحاثه. ورغم أنه يخالف مبدأ زوال الدولة عند الماركسية، فهو يلتقي معها من حيث فكرة الصراع، والمقصود هنا بالصراع صراع

1 نور الدين حقيقي، مرجع سابق، ص 97 و 99.
2 نفس المرجع، ص 98.

العصبية، وليس صراع الطبقات بالمفهوم الماركسي، لأن فكرة الصراع بين الحضارة والبداءة، ترفضها الماركسية.¹

وكما أشرنا سابقاً فإن العصبية هي الوازع الذي يدفع العدوان الواقع على أحياء البدو من الخارج وهذا يعني أن العدوان الذي يتحدث عنه ابن خلدون والذي يجعل منه الحافز الموقظ للعصبية، يستهدف بالدرجة الأولى شؤون المعاش، وذلك بشهادة ابن خلدون نفسه. فسكان البادية منهمكون في تحصيل الضروري من العيش، ولذلك تجدهم يختصمون باستمرار على مواطن الرزق، بل ولا يجدون حرجاً في الاعتداء على الأموال والممتلكات، وهكذا فالصراع العصبي ليس صراعاً بين الدماء ولا مرده إلى مجرد الاعتداد بالانتساب، بل هو صراع من أجل البقاء، صراع من أجل لقمة العيش.²

ولعلّ الأساس الحقيقي والفعلي الذي تقوم عليه العصبية هو شيء آخر غير النسب، حقيقياً كان أو وهمياً، إنه بعبارة واضحة المصلحة المشتركة الدائمة للجماعة، وهذا ما يفسر ربط ابن خلدون، ربطاً مستمراً بين العصبية والعدوان، فالعصبية عنده هي قوة للمواجهة لا تبرز ولا تشتد إلاّ عندما يكون هناك خطر يهدد العصبية في مصلحتها المشتركة، وهي المصلحة المرتبطة دوماً بأمور العيش.

ولكن لما كان التنظيم الوحيد الموجود في البادية، بل التنظيم الوحيد الذي يمكن قيامه هناك، هو "التنظيم الطبيعي" أي العلاقات الناشئة من النسب أو ما في معناه، لغياب كل إمكانية لقيام تنظيم أو تكتل على أساس علاقات الإنتاج، الشيء الذي يرجع كما قلنا آنفاً إلى فردية الإنتاج والملكية شبه الجماعية، فإن المصلحة المشتركة إنما تتأطر فقط ضمن العلاقات الطبيعية هذه، علاقات النسب أو في ما معناه، ومن هنا كانت العصبية تقوم في مظهرها على النسب حقيقياً كان أو وهمياً، في حين أنها في العمق تقوم على تنازع البقاء والكفاح من أجل العيش في إطار وحدة العصبية وتضامن أفرادها، وحدةً وتضامناً تندمج فيهما سواء بسواء المصالح المادية للعصبية والاعتبارات المعنوية التي بها تقوم شخصيتها ويتأكد كيانها، وهكذا يبدو واضحاً أن الصراع العصبي ذو

1 بوزياني الدراجي، مرجع سابق، ص 124.
2 محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 172.

صبغة اقتصادية واضحة على الرغم مما يتقنع به من اعتبارات معنوية ومظاهر سيكولوجية واجتماعية.¹

إن استحضار هذه الصبغة الاقتصادية عند دراسة آراء ابن خلدون هو وحده الكفيل بتبديد كثير من الغموض والالتباس اللذين يكتنفان نظريته في العصبية، خاصة الدور الذي يعزوه لها في قيام الدول وسقوطها. وإلا فكيف يمكن أن نفهم مثلا، أن الدولة تقوم بقوة العصبية وتهرم بفسادها؟ فلماذا تفسد العصبية؟ - كما يقول ابن خلدون، ويكرر القول مرارا - بالانفراد بالمجد وحصول الترف والنعيم للقبيل؟ إن الجواب الوحيد والمعقول، هو أن قوة العصبية ليست في النسب، مهما كان المعنى الذي نعطيه لهذه الكلمة، بل إن قوة العصبية مستمدة من الظروف المادية القاسية التي يفرضها على الجماعة البدوية ضعف وضالة أدوات الإنتاج وقسوة الطبيعة، والتي تفرض هي الأخرى على تلك الجماعة نوعا من التضامن القوي، من أجل مصلحتها المشتركة التي تتمثل دوما في الكفاح من أجل ظروف معيشية أحسن، ثم إن ارتباط العصبية في جانبها السياسي، جانب المطالبة بالسلطة والجري وراء الملك بهدف الحصول على " الترف والنعيم"، لا يدل دلالة واضحة على أن العامل الاقتصادي يؤدي دورا مهما، وإن لم يكن أساسيا في فعالية العصبية، وتحولها إلى حركة سياسية تجري وراء السلطة.²

وفي هذا السياق لا يسعنا إلا أن نقول إن تأويل آراء ابن خلدون وفق هذه النظرية أو تلك، تأويل لا يقوم على أساس متين، وذلك لأن المشكلة الأساسية التي شغلت باله، وملكت عليه تفكيره، ووجهت أبحاثه، هي كيف تقوم الدول، وما عوامل تطورها، وأسباب سقوطها واضمحلالها.

لقد نظر إلى الدولة وظاهرة الحكم عموما، كأحدى العوارض الذاتية لل عمران، أي كواقعة اجتماعية تستلزمها ضرورة الاجتماع والتعاون بين بني البشر لحفظ الذات وبقاء النوع. ومن هذه النقطة بالذات انطلق لبحث في الدولة كما هي بالفعل، وكما عرفها التاريخ، دون الاهتمام بالأساس النظري الذي تقوم عليه سلطتها. ناهيك عن اعتبار كثير من المفكرين للنظريات السابقة الذكر كمجرد نظريات تقليدية تدور حول نشأة السلطة السياسية (الدولة)، فبعض تلك النظريات تبرير قانوني وتخريج فقهي لسيادتها،

1 محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 177.

2 نفس المرجع، ص 177 و 186.

كنظريات العقد الاجتماعي، وبعضها الآخر تسامح متعسف في تقدير دور بعض الظواهر الاجتماعية فيجعلها السبب الوحيد في قيام السلطة السياسية كالكائنين بنظرية القوة، أو تطور الأسرة، بينما يصعد بها آخرون إلى عالم ميتا فيزيقي يبعدها عن الأرض والمجتمع قليلا أو كثيرا، فينسبون نشأتها إلى الله، الذي خلقها فيما خلق، وما إلى ذلك من هاته النظريات، ويذهب هؤلاء المفكرون أنفسهم من جهة أخرى إلى اعتبار نظرية التطور التاريخي، التي تقوم على فكرة تعدد الروافد والمصادر الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى قيام الدولة، تتيح احتمالات أكثر في فهم الأنماط المختلفة للحكم التي تعاقبت على المجتمعات البشرية، بحيث ترتبط الدولة كظاهرة بظروفها المحلية الخاصة شكلا ووظيفة.¹

1 صابر محي الدين، مرجع سابق، ص 31 و بوزياني الدراجي، مرجع سابق، ص 123.

2- أشكال السلطة السياسية:

لقد أشرنا آنفاً إلى أنه يمكن تبيان مدى التشابه، والتطابق بين مفهوم القوة، ومفهوم السلطة من خلال إظهار التشابه في أشكال ممارسة كل منهما، وعليه سنتطرق بالحديث عن أشكال ممارسة كل من السلطة والقوة كل على حدة، ولكن قبل ذلك يجدر بنا تبيان فيما إذا كانت السلطة - ونقصد هنا السلطة الاجتماعية بصفة عامة - دوماً قاهرة، أم أن لها وجهاً آخر، وهو قبولها، أو الموافقة عليها؟، وذلك سيكون من خلال الفحص والتمييز بين ما يعرف بالروابط الاختيارية من ناحية، والروابط الجبرية من ناحية أخرى.

فالعضوية في الروابط الاختيارية، مسألة قبول وموافقة، حيث يُعطي الناس ولاءهم طوعاً لها، وقد يحدثُ أن يفرَّ العضو منها تخلصاً من السلطة التي تمارس عليه، وعلى هذا فإن السلطة فيها تقوم على القبول والاختيار، وقد يكون من الملائم تحديد السلطة في مثل هذه الظروف على أنها قيادة نظامية.

أما بالنسبة للروابط الجبرية فالموقف مختلف، هذا إلى جانب أنه في روابط معينة، يعد الانسحاب الاختياري منها مستحيلاً، وهذه هي الروابط التي نميل إلى تسميتها بالروابط الجبرية، كما أنه في مثلها، ليس من الواقع في شيء نسيان أن القهر هو المستخدم في ممارسة السلطة، فتصبح السلطة في مثل هذا الموقف ظاهرة قوة، وهذه هي التي يمكن أن تحدد السلطة فيها على أنها قوة نظامية تقوم على القهر.¹

يبقى أن التمييز بين الروابط الاختيارية والجبرية ليس ميسوراً على الدوام إذ أن هناك روابط قد ينضم الفرد إليها اختياريًا ولكنه لا يستطيع الانسحاب منها باختياره، هذا بالإضافة إلى أنه ثمة روابط تكون اختيارية للبعض وجبرية بالنسبة لآخرين، والأكثر أهمية، أن تكون السلطة مُوافقاً عليها أو بالعكس، بحيث تكون مقيدة باستخدام العنف أو القسوة. لكن عضوية أية فرد في أية رابطة هي مسألة قبول من قبله في المقام الأول، وهو بالتالي حر في الاستمرار مع من يعلنونه، لكنه عندما يضل عضواً تمارس عليه السلطة ممن يعلنونه إجبارياً، فالاختيار والقبول في هذه الحالات يشمل العضوية في الرابطة وليس الموافقة على أوامر السلطة القائمة.

1 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 146 و 147.

2-1 ممارسات القوة السياسية: قد تستمد القوة فيما يقول بعض الباحثين من شخصية الفرد ذاته، وما يتحلى به من شمائل أخلاقية، ومواهب عقلية، وقدرات تنظيمية، تفوق ما لدى غيره من الأفراد، حيث تجذب الجماهير وتدفعها إلى الانصياع لمشيئته، والإذعان لأوامره ونواهيه، وقد تشتق أيضا من المكانة الاجتماعية - للفرد أو الجماعة - سواء كانت هذه المكانة وليدة مركز اجتماعي مرموق، أو مركز قيادي متميز (سياسي، حكومي، ديني، عسكري، فني، علمي... الخ)، أو نتيجة لامتلاك ثروة مادية، أم محصلة لاحتكار القدرة العسكرية، أم نتيجة للسيطرة على وسائل الاتصال والإعلام، أو محصلة لعلاقات القرابة. ويؤدي اختلاف وتنوع مصادر القوة - على هذا النحو بالضرورة - إلى تعدد وتباين أشكال ومظاهر القوة السائدة في المجتمع، وتتمثل هذه الأشكال وتبدو عادة في صيغة أنماط نوعية من علاقات التفاعل والاتصال بين الأشياء والأشخاص والجماعات، سواء كان ذلك في إطار المجتمع الواحد أم على نطاق المجتمع الدولي بأسره. وتتجسد هذه العلاقات بوجه عام في منظومة متباينة من أشكال القوة، ويمكن إجمالها في الأشكال الآتية: القوة الشخصية "الكاريزما Le Charisme". القوة الدينية، القوة الاقتصادية، القوة العلمية، القوة العسكرية، القوة النظامية، وأخيراً القوة السياسية. وكل من هذه القوى لها حضور وتأثير داخل المجتمع، كما أنها لا توجد بمعزل عن غيرها من القوى أو بمنأى عن التأثير بها أو التأثير فيها. ومع أن الأشكال الستة الأولى ليست ذات طابع سياسي بحت، فإنها قد تستحيل - كلها أو بعضها - قوة سياسية أمره في ظل ظروف وأوضاع معينة، أو نتيجة عوامل وتطورات تاريخية محددة في بعض المجتمعات. كما أنه من المتوقع أن تساند هذه القوى الست - مجتمعة أو متفردة - القوة السياسية المسيطرة في المجتمع، ولا يستبعد أيضا أن تخضع لإرادة هذه القوة وتسخر لخدمة أغراضها، ومن ثم فإن الدولة القوية سياسيا هي التي تتمتع بقدر وافر من هذه القوى جميعا.¹ وعليه فإن القوة السياسية ما هي إلا " محصلة الأشكال المختلفة للقوى التي تعمل وتتفاعل داخل النسق الاجتماعي والتي ترسم في النهاية الشكل والمسار اللذين يتخذهما النسق الاجتماعي، والسياسي".²

¹ عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 119 و 120.
² عبد الرحمان خليفة، مرجع سابق، ص 339.

وتلك في ما يرى بعض الباحثين مقولة غير مقبولة، تنطوي على قدر كبير من المبالغة، و من ثم لا تعكس الواقع، ولا تقدم تشخيصا حقيقيا دقيقا لطبيعة القوة السياسية وماهيتها، وحتنا في ذلك أنّ القوة السياسية لا تقتصر فقط على شاغلي المناصب الرسمية التي تخول أصحابها سلطة اتخاذ القرارات وتوقيع الجزاءات، بل تشمل أيضا أولئك الذين لا يرتبطون بأية مواقع نظامية ولهم نفوذ مؤثر في ديناميات العملية السياسية. والتفاعل بين هؤلاء وهؤلاء لا يؤدي بالضرورة إلى تشكيل قوة سياسية أمرّة في المجتمع، ولكنه يؤثر فقط في مسار العملية السياسية، وما تسفر عنه من نتائج ومعطيات، ومردّد ذلك في واقع الأمر إلى اختلاف أسلوب ممارسة القوة لدى كل من الفريقين، وما يحكم هذه الممارسة من معايير ومحددات ملزمة لكل منهما.¹

فلا يصح القول إذاً - إن القوة السياسية هي محصلة الأشكال المختلفة للقوى التي تعمل وتتفاعل داخل النسق الاجتماعي - السياسي، ولكن الصواب أن يقال إنّ (القرار السياسي) هو محصلة هذا التفاعل ونتيجته النهائية، هذا وليست القوة السياسية - على أية حال - غاية في ذاتها بل وسيلة لغايات وقيم مرغوبة، يتطلع إليها من يملكون القوة ويمارسونها بالفعل مثلما ينشدها أولئك الذين يسعون إلى امتلاك القوة والسيطرة على مقاليدها. فتتراوح هذه الغايات وتلك القيم عادة بين رغبتهم في ترويج ما يلتزمون به من مبادئ وعقائد اجتماعية وسياسية بين جموع المواطنين، وبين ما يبغون تحصيله من قيم مادية أو غير مادية تحقق مصالحهم الخاصة، فضلا عن سعيهم إلى إحداث تغييرات راديكالية تخدم المجتمع بأسره وتنعكس آثارها على جموع المواطنين دون استثناء، ومعنى هذا ببساطة أنّ امتلاك وممارسة القوة السياسية، أو السعي إلى الاستحواذ عليها، إنما هو ضرب من الصراع بين أطراف متناقضة، قوامه تباين القيم والتوجهات الاجتماعية والسياسية من ناحية، وتضارب المصالح والغايات الشخصية وغير الشخصية من ناحية أخرى، زيادة عن التفاوت - أو انعدام التوازن - في توزيع القوة (الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية) واستئثار جماعات محددة بالسيطرة على مصادر القوة الكامنة في المجتمع دون غيرها من الجماعات. فمن يملكون الثروة يتطلعون دائما إلى القوة (بمعنى السلطة) كي يحموا بها ثرواتهم، ومن يملكون السلطة يتطلعون دائما إلى الثروة

¹ عبد الحلیم الزیات، مرجع سابق، ص.ص 120 - 122.

حتى يدعموا بها مناصبهم. والثروة والمنصب - كما سبق القول - من المصادر الأساسية للقوة، وقد يؤدي أحدهما إلى الآخر، وهما في الوقت ذاته غايتين نهائيتين للصراع من أجل القوة.

ومعنى هذا كله أن جوهر القوة السياسية يكمن أساسا في السيطرة على مصادرها، والقدرة على مواصلة الصراع والنجاح في تقلد مواقع السلطة، واحتلال المراكز الحيوية، وما يعنيه كل ذلك ويترتب عليه من تحقيق لغايات وقيم مرغوبة.¹

على أية حال، فإن ممارسة القوة السياسية تتخذ عادة أحد صيغتين رئيسيتين، الأولى هي: السلطة *Autorité*، والثانية هي: النفوذ *Influence*.

2-1-1 السلطة: قوة ذات طابع نظامي (رسمي) ترتبط بمنصب أو موقع أو وظيفة رسمية، معترف بها في المجتمع، وتخول صاحبها حق إصدار قرارات لها صفة الإلزام بالنسبة للآخرين، وتمنحه في الوقت ذاته حق توقيع الجزاءات على المخالفين، وهي بصفة عامة قوة محددة ومنظمة بشكل رسمي عن طريق مجموعة قواعد عامة ملزمة، مستمدة في المحل الأول من اللوائح والقوانين الوضعية. ومن ثمّ فلا يجوز لشاغل المنصب الرسمي أن يخترق حدودها، أو يخالف الضوابط التي تحكمها، أو يتخطى الأدوار المخولة له بموجبها، وبمقتضى المنصب الذي يشغله، وإلا اعتبر خارجا عن قواعد الجماعة ومعاييرها وضوابطها النظامية، الأمر الذي يسوغ إزاحته من منصبه، ويبرر مساءلته، وتوقيع العقوبة عليه. فالسلطة بهذا المعنى هي القوة المتمثلة في إصدار قرارات تمس مصير الآخرين استنادا إلى أساس قانوني مشروع داخل التنظيم أو الجماعة، وهنا تمارس القوة من خلال إصدار قرارات ملزمة تصاحب الجزاءات السلبية على المخالفين، بمعنى استخدام العقوبات أو التهديد باستخدامها.²

2-1-2 النفوذ: أما النفوذ فقوة غير نظامية، تتمثل في القدرة على التأثير في صانعي القرارات السياسية وتوجيه الرأي العام من أجل تحقيق أهداف معينة، وهو يمارس عادة من جانب العناصر القيادية التي لا تشغل أية مناصب رسمية في المجتمع، وذلك عن

¹. عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص.ص 122-124.
². عبد الرحمان خليفة، مرجع سابق، ص 339.

طريق عمليات الاتصال السياسي والتفاعل الاجتماعي التي تباشرها عبر وسائل الاتصال الجماهيري، والأحزاب السياسية، أو داخل جماعات الضغط والمصالح، سواء باستخدام وسائل الاستمالة والإقناع والترغيب المألوفة، أم بممارسة أساليب التهديد والترهيب والإرغام غير المشروعة.¹

حتى ابن خلدون فرّق بين النفوذ، والسلطة، من خلال تفريقه بين الرئاسة، والملك، وذلك في قوله: " الرئاسة إنما هي سوّدد، وصاحبها متبوع و ليس له عليهم قهر في أحكامه، وأمّا الملك فهو التغلب، والحكم بالقهر".²

وقبل أن نستطرد في الحديث عن النفوذ، لابد أن نشير أنّ هناك كثيرا من العلماء ممن يستعمل مصطلحات القوة، والمكانة، والسلطان مريدا بها مفهوم النفوذ، وذلك باعتبار القوة - ربما - أحد أشكال النفوذ كما سيتضح ذلك من خلال دراستنا لأشكال النفوذ في خضم حديثنا عن السلطة السياسية المجسدة.

يتضح استعمال مصطلح القوة بدلا من مصطلح النفوذ للدلالة عليه، في كلام بعض العلماء، الذين يذهبون إلى التفريق بين السلطة والقوة، على أساس أن القوة ترتبط جوهريا بشخصية الأفراد- وذلك حال النفوذ- بينما السلطة ترتبط دائما بالموقع والأدوار الاجتماعية، فالقوة حسبهم علاقة اجتماعية وواقعية، أما السلطة فهي علاقة شرعية. فالنفوذ بهذا المعنى هو مسألة تتعلق بالشخص وليس بالتنظيم، وإن كان يستند على البناء الثقافي القائم بما يتضمنه من قيم ومعايير ومعتقدات، ويتمثل السلطان أو النفوذ في قدرة شخص أو جماعة على فرض آرائها على الآخرين، من خلال التفاعل واستخدام مختلف أساليب الإقناع أو الإغراء أو الإكراه، وذلك دون أن يكون للشخص أو الجماعة من سلطات قانونية تتيح له هذا الغرض، وهذا يعني أن السلطة تعتمد أساسا تنظيميا بينما يعتمد النفوذ على أساس شخصي، ويتحقق هذا بشكل واضح في المجتمعات التقليدية والقبلية والبدائية، حيث يكون الرؤساء هم الشخصيات المتمتعة بنفوذ قوي في المجتمع، كذلك يتحقق هذا الوضع داخل الكثير من المجتمعات الحديثة، حيث يستطيع ذوو المكانة العالية اقتصاديا وثقافيا الوصول إلى المواقع الرئاسية في المجتمع، الأمر الذي يتيح لهم الجمع بين سلطة المنصب ونفوذ المكانة.

¹ عبد الحليم الزيانت، مرجع سابق، ص 121.
² عبد الغني مغربي، مرجع سابق، ص 155.

على كلِّ فالسلطة والنفوذ هما بناءان متلازمان ودائماً ما يتواجدان سوياً لدى الإنسان أو الجهاز أو النظام، فالحاكم لا تستقيم له العملية السياسية بالسلطة وحدها، فلا بد له من القوة (بمعنى النفوذ) بالإضافة إلى السلطة، وكثيراً ما يحدث أن يتمتع القائد أو الرئيس بالسلطة السياسية، ولكنه يعجز عن تطويرها وبالعكس قد يتمتع الزعيم بقوة سياسية كبيرة (بمعنى نفوذ) ولكنه ليس في مناصب السلطة، وهنا تتعاظم احتمالات الصراع والصدام.¹

إنَّ كل قوة فردية كانت أو جماعية، ظاهرة كانت أو مستترة، إنما تهدف إلى الاستحواذ على السلطة، وطبيعي أن يصبو إليها الأشخاص الذين يحفزهم إليها باعث المنفعة الفردية أو الجماعية. وهم إذ يريدون الإفادة أو الاستفادة ينساقون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاستيلاء على السلطة أو التأثير عليها على الأقل.

فالتاريخ السياسي يكشف عن الميل الأساسي إلى الاستحواذ على السلطة والقوة مجتمعين، وهذا هو شرط قيام كل دولة، حيث توجد وراء كل سلطة قوى تسندها، وليس يكفي مجرد النص القانوني وحده لتزويد رئيس الدولة مثلاً بسلطته أو الهيئة التشريعية بقوتها.²

إنَّ المراد من هذا التمييز بين مفهومي السلطة والنفوذ، وكيفية ممارسة كل منهما ومجاله وضوابطه هو تبيان أن القوة السياسية – كما ذكرنا من قبل – ليست حكراً على شاغلي المناصب الرسمية وحدهم، وليست وفقاً كذلك على من لا يشغلون هذه المناصب دون غيرهم، ولكنها قاسم مشترك بين هؤلاء وهؤلاء. وهذا ما سنلمسه مرة ثانية من خلال الحديث عن قسمة السلطة السياسية، ألا وهما السلطة السياسية المجسدة والسلطة السياسية المؤسسية.

2-2 ممارسات السلطة السياسية: ما من جماعة بلا سلطة، لكن، لكل جماعة على حدة شكل السلطة الخاص بها، وهذه باختصار ثلاثة أشكال أساسية منها:

2-2-1 السلطة السياسية المباشرة: لا يمكننا الكلام عن السلطة السياسية المباشرة دون أن نخرج بالكلمة عن إطارها الموضوعي، لأن " المجتمع المغلق " الذي تظهر فيه لم

¹ عبد الرحمان خليفة، مرجع سابق، ص 339.
² نفس المرجع، ص 340.

يتوصل بعد إلى درجة التمييز والفصل بين وظائفه الاجتماعية، ونحن نقصد بالمجتمع المغلق تلك الفئة الاجتماعية ذات الصلة المحدودة بالفئات الأخرى حيث تعيش في جو من العزلة الاقتصادية والثقافية وهذا الوصف ينطبق نسبياً على القبيلة، وأيضاً على الجماعات ذات العشرة العارضة، اليومية، غير الدائمة، وعلى الاجتماعات والزمرة التي تلتئم على غير ما هدف معين أو نشاط منظم. وعليه لا وجود في هذه المجتمعات لسلطة سياسية مباشرة، بل هناك سلطة اجتماعية مباشرة تفرض نفسها على كافة أعضاء الجماعة، دون أن يتولى ممارستها أحد منهم، ما من أحد يأمر، لكن الجميع يطيعون، لا ترهيب في هذه السلطة، ولا عقاب سوى الشجب الجماعي، فكأن الطاعة هنا هي طاعة بالغريزة، فتصبح بذلك السلطة الاجتماعية المباشرة في آن واحد سلطة دينية، عسكرية، اقتصادية و سياسية.¹

2-2-2 السلطة السياسية المجسدة: إن السلطة التي تتطلب لممارستها شخصاً أو عدة أشخاص، حصلوا على حق معترف به من الآخرين لممارسة الحكم والعقاب والإصلاح، ويتمتعون بالقوة اللازمة لفرض أوامرهم، وتنفيذ أحكامهم، وتحقيق مقاصدهم: هي السلطة الاجتماعية المجسدة، فتوسّع العلاقات بين الجماعات يؤدي إلى تخصيص كل جماعة لوظيفة معينة مما يشكل عاملاً هاماً من عوامل تجسيد السلطة، فكل من وظيفة التبادل الاقتصادي، ووظيفة الحكم العسكري، ووظيفة العبادة، تعطي لمن يمارسها أهمية تفوق تلك التي تعطى لباقي أعضاء الجماعة. إذاً فمصير الجماعة، وحتى وجودها بالذات، يتوقفان على هذه الوظائف المميزة، وبما أن التمييز بين الإنسان ووظيفته ليس مفهوماً شاملاً للوضوح، وإنما هو سمة حضارية خاصة ببعض المجتمعات، فالسلطة الاجتماعية تعتبر، في كثير من المجتمعات الماضية أو الحالية، كمتاع للإنسان، وميزة من ميزات " عبقريته " لا كنتيجة لمنصبه، وبعبارة أخرى هي نتيجة لقوته ومكانته، لا لمنصبه وسلطانه.²

هذا عن السلطة الاجتماعية المجسدة بشكل عام، أمّا بالنسبة للسلطة السياسية المجسدة بشكل خاص، فمنذ اللحظة التي تتجانب فيها جماعات عديدة مختلفة لكل منها نشاطاتها وقيمها الخاصة، تنشأ إمكانية المواجهة بينها، فتصبح السلطة التي يتولى

¹ جان وليام لابييار، مرجع سابق، ص 18-24.

² جان وليام لابييار، مرجع سابق، ص 28-30.

ممارستها شخص أو جماعة من الأشخاص، هي وحدها التي تستطيع تأمين التلاحم الذي لا يكون بدونه نظام ولا تقدم، فتنحول بذلك السلطة الاجتماعية المباشرة إلى سلطة مجسدة يمكن أن ندعوها سلطة سياسية، رغم أن ما هو سياسي فيها يبقى لوقت طويل مختلطا بما هو ديني واقتصادي وعسكري، وتبقى هذه السلطة السياسية المجسدة غير مستقرة فهي تمارس بشكل متقطع، وتنقلها الانتصارات من أيد إلى أخرى، وبما أنه لا وجود لأصول قانونية تجبر هؤلاء الذين يتتابعون على هذا النحو على الانقياد لقواعد دائمة، فكل منهم سيحكم على هواه دون أن يكون عليه تأدية أي حساب، أو إتباع أساليب وقواعد ومبادئ ملزمة. وهذا الشكل هو إذاً أكثر أشكال السلطة السياسية تعرضاً للأهواء والاندفاعات العاطفية، وبالتالي فهو أكثرها تعريضا لوحدة المجتمع المدني والتحامه وصلابته وازدهاره لأخطار جسيمة نتيجة لإصدار الأحكام ذات الشأن تبعا للمكائد والأطماع والأمزجة وتعارض الطباع والمصالح الخاصة.¹

يبقى أن نوضح كيف أنّ بعض الأفراد يتوصلون دون غيرهم إلى امتلاك الوظائف التي تمكنهم من " الاستيلاء على السلطة " وممارستها كما لو كانت ملكا لهم، يتصرفون بها بمعزل عن الآخرين وبرضاهم، إنها ظاهرة النفوذ. والنفوذ هو هذه الواقعة النفسية الاجتماعية، التي تتجلى في ارتفاع بعض الأفراد فوق مستوى الآخرين، واكتسابهم قوة تأثيرية تسمح لهم بالاستفادة من الظروف الاجتماعية المواتية لتجسد السلطة، لكي يستولوا عليها، وعوضا عن الدخول في شرح مسهب حول أشكال النفوذ، بوسعنا على الأقل، أن نبيّن ثلاثة منها، حسب ما يكون الاستيلاء على السلطة قد تم بواسطة القوة، أو المكانة، أو السلطان.

أ- القوة: ليس من حاجة إلى التشديد كثيرا على التسلط، الذي هو في أصل العلاقة بين السيد والعبد، لأنه من السهل أن نلاحظ كيف أنّ الضعفاء من الناس، في كثير من المناسبات وفي مختلف الجماعات، ينحنون أمام الأقوياء، أو يلجئون إليهم طالبين الحماية لقاء خضوعهم لهم، الخوف إذاً هو الذي يُخضع الناس للسلطة المجسدة عندما يكون العنف هو الذي يرسى قواعدها، عدا ذلك، ثمة أساليب اجتماعية كثيرة لممارسة السلطة،

¹ نفس المرجع، ص.ص 113-117

لا تعود لقوة الساعدين أو لتوقّد الذهن، كالسلاح، الثروة، وخاصة القوة الاجتماعية، أي ما يتوصل الإنسان إلى نيّله بفضل منصبه، وعلاقاته، إلخ.¹

ب- المكانة: ظاهرة مركبة تجمع بين جوانبها، بنسب مختلفة، عناصر جمالية (الجابنية)، براغماتية (النجاح)، فمكانة أي إنسان، تجعل من تفرده رمزا للجماعة نفسها، فهو لا يمثل تطلعات الجماعة وأمانها ومشاعرها فحسب، بل يجسدها، وغالبا ما تكون الرغبة رامية إلى المثالية، فالمكانة تزيل لدى الآخرين كل شعور بالإكراه، فيصبح الخضوع نوعا من الانجذاب الذي يوجهه الاحترام، هذا الانجذاب الذي قد يبلغ مع وجود الحشود والتجمعات درجة الهيام. فالنفوذ في النهاية ليس مرتبطا بمزايا ومؤهلات شخصية، بقدر ما هو مرتبط بما يلحق به من أشواق وتطلعات جماعية.

ج- السلطان: ينسب السلطان إلى ذلك الذي اختبرته منه الجماعة أهليةً وجدارةً فعليتين واعترفت له بهما، ولا يتمتع الإنسان بالقوة الشرعية ما لم يقدم الأدلة على استحقاقه لها، فأبي قرار يتخذها يصبح ذا سلطان حين يقدم ضمانات جديرة بالثقة، ويتمتع بالفعالية اللازمة أو بقيمة قانونية، ليس الخوف إذاً ولا الانجذاب الذي يوجه الخضوع لأحكام السلطان، وإنما هي الثقة والاحترام، فهذا السلطان لا يُنال إلا عن استحقاق فعلي، ولا يمكن أن تصنعه حيل الدعايات.

على كل حال فإن كل نفوذ حقيقي، إنما يجمع القوة والمكانة والسلطان تحت سقف واحد، على أنه يمكننا ملاحظة أنّ القوة والمكانة يتغلبان في ظل السلطة المجسدة، بينما يتغلب السلطان في ظل السلطة المؤسسة.²

2-2-3 السلطة السياسية المؤسسة: إن كلمة مؤسسة مقصود بها مجموعة أعمال أو أفكار يواجهها الأفراد، فتفرض وجودها عليهم بصورة كلية أو جزئية.

إنّ تأسيس السلطة هو في الواقع عملية قانونية، لكن هذه العملية هي واقعة اجتماعية تقوم على تحويل السلطة الاجتماعية العائدة للفرد أو الأفراد الذين يمسكون بزمامها إلى " شخص معنوي " ليس سوى الجماعة نفسها، هكذا تولد السلطة المؤسسة، التي هي في جوهرها سلطة القانون. إذاً تأسيس السلطة ليس ظاهرة مكتسبة، ولا هو عمل ينجز دفعة واحدة، وإنما هو مسار تاريخي تتكيف فيه الأصول التشريعية، بصورة

1 جان وليام لابييار، مرجع سابق، ص.ص 39-42.
2 نفس المرجع، ص 43.

مستديمة مع ضرورات الجماعة الحياتية التي تتبدل مع تبدل البيئة الاجتماعية، وتطور الحضارة الإنسانية. وباختصار فالسلطة الاجتماعية المؤسسة ما هي إلا سلطة مقيدة ببعض الحدود والأشكال كضمانة تحول دون طغيان الإرادة الفردية.¹

أما فيما يخص السلطة السياسية المؤسسة بالتحديد يمكن القول إنه لا بد لها من وجود دعامة تشريعية، إذ بدونها لا يمكنها أن تطبق أحكامها تطبيقاً فعلياً، وهذا الرأي يتقاسمه العديد من الباحثين كـ "ج. بيردو Georges Burdeau"، فالدولة عندهم هي السلطة السياسية المؤسسة، وعليه فإن السلطة السياسية يجب أن تخضع ممارستها لقواعد قانونية تكفل لها صفتها الشرعية. إذاً السلطة السياسية هي سلطة قانون، من يمارسها ليس سيدها أو مالكةا، يتصرف بها بحرية تامة، فهو لا يمكنه ممارستها شرعياً وبدون تجاوزات، ما لم يخضع لتشريعات مستقلة عن إرادته وأهوائه ومصالحه الفردية.²

ففي العصر الحديث أو في الدولة الحديثة لم تعد السلطة مرتبطة بشخص الحاكم أو هي امتياز شخصي له، وإنما أصبحت السلطة ملكاً للدولة ككيان اجتماعي. ولم يعد للحكام ذلك الامتياز الذي كان لهم من قبل، وإنما أصبحوا ممثلين وممارسين للسلطة باسم الدولة، وعلى هذا فإننا نلاحظ أنّ سلوك الحاكم يُنسب إلى الدولة أكثر منه نسبة إليه، فالسلطة تبقى بعد زوال الحاكم، لأنها مرتبطة بكيان اجتماعي مستمر البقاء هو الدولة، وهي لا تمارس وفقاً أو تبعاً لرغبة أو هوى الحاكم، وإنما وفقاً لقواعد مقررّة ومقبولة من قبل جميع أعضاء المجتمع أو غالبيتهم على الأقل.³

نرى إذاً كيف أن استقرار السلطة واستمرارها، اللذين لا غنى عنهما لتماسك المجتمع المدني وتقدم المدنية، يؤمنهما شكلها المؤسّس أفضل من الشكل المجسّد، ولنلاحظ أيضاً أنّ تكوين الدولة يُجلبُ الشرعية في ممارسة السلطة محل القوة والمكانة، ففي ظل السلطة المجسدة يفرض الرئيس أو الملك على سائر أعضاء الجماعة الخضوع لمشيتته بالقوة، أو بوحى من مكانته الشخصية، أما في ظل السلطة المؤسسة فإرادة الحكام لا تلزم أحداً ما لم تكن ناطقة باسم الدولة.⁴

¹ جان وليام لايبير، مرجع سابق، ص. 44-47.

² نفس المرجع، ص 118 و 119.

³ إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 151.

⁴ جان وليام لايبير، مرجع سابق، ص 126.

اعتمادا على خلاصة ما سبق من أن السلطة السياسية المؤسسة هي سلطة قانون
وجب في ما يأتي تبين مفهوم القانون.

- القانون: إنّ ممارسة السلطة على أسس وقواعد قانونية - كما سبق أن ذكرنا - هي ظاهرة عامة ودائمة في المجتمع الإنساني البالغ التعقيد، وتكون السلطة في العادة بمثابة الأساس الذي يستند إليه النظام من خلال تفاعل آلاف من الأفراد داخل المجتمع مع آلاف آخرين في علاقات تتضمن ترتيبات عليا وخضوعا نتيجة للأوامر التي تصدر من الأعلى، والامتثال لها ممن هم أدنى، أي أن العملية هي إبلاغ القرارات بواسطة البعض والموافقة أو التسليم بها بواسطة آخرين، وكلمة "LOI قانون" إنما تعني وضع أو مركز أو فرض قاعدة معينة، وتعريفه هو "نظام معين للتصرف في حدوده تفرضه السلطة وهذه السلطة هي قمة القوة في الدولة"، وفي هذه الحالة يتعين أن يكون هناك حكام ومحكومون، وأن تتفق الإرادتان في سبيل حسن سيرة أداة الحكومة، فالقانون على هذا الأساس هو مجموعة القواعد المعترف بها والتي تسيّر إلى جوار وفي تساند مع القوة التقليدية بواسطة القضاء، فالقوانين يسنّها المشرّعون أو الهيئة التشريعية، وتقوم الهيئة القضائية بمراعاة تطبيقها في الواقع، أما الحكومة فتقوم بمهام التنفيذ وهذه هي السلطات الثلاثة في الدولة التي يقوم عليها النظام السياسي.¹

يبدو القانون -من وجهة النظر هذه- كوسيلة تنسيق بين السلطات الاجتماعية، التي تشكل السلطة السياسية مخططا لها ومنفذا.² ورغم أن القانون يبدو في أغلب الأحوال أداة محايدة تماما إلا أنه في الواقع أداة تستعملها الجماعة أو الطبقة المسيطرة على مصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمع، كوسيلة من أجل ضبط وتنظيم السلوك العام رعاية لمصالحها الخاصة، وحفاظا على مكانتها المميزة، ومن ثمّ يقال وبحق " لا يمكن أن يختلف القانون عن إرادة الدولة. لأنه بمجرد أن تخلع على القانون صفة الشرعية لا بد وأن يتخذ شكلا معيناً هو الشكل الذي تكون الدولة على استعداد لتنفيذه، ولا يمكن أن تكون الدولة على استعداد لقبول أي قانون ما لم يتماشى مع إرادتها، وربما كان الأمر مفتقرا إلى الحكمة، ولكنه قانون لأن الدولة هي التي تضعه وتقوم بتنفيذه".³

¹ إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 152 و 153.

² جان وليام لايبير، مرجع سابق، ص 18.

³ هارولد لاسكي، الدولة نظريا و عمليا، القاهرة، مصر، الجزء الأول، ترجمة لجنة اخترنا لك، دار المعرفة، دون سنة نشر، ص 29.

لذلك كان من سداد الرأي القول: إن القانون في حد ذاته إن هو إلا شكل من أشكال القوة، فبغض النظر عما تتضمنه القوانين فإنها لا تتبع من فراغ، وإنما يضعها أناس لهم من القوة ما يمكنهم من وضعها، ويطبقها أناس لهم من القوة ما يمكنهم من تطبيقها وهي بين هؤلاء وهؤلاء تعبير عن علاقات القوة وتنظيم لها.

فضلا عن هذا كله فإن ثمة احتمالا كبيرا للخروج على القانون باسم القانون، وتحريف النصوص، وعدم التزام الأمانة في تفسيرها تبريرا لأوضاع معينة، أو تمريرا لقرارات محددة، أو مساندة وتدعيم لمصالح بذاتها، وهذا ما يعني في مجمله أن القانون إن كان هو الأداة التي يفرض بها النظام السياسي إرادته على المجتمع، فإن النظام السياسي- في واقع الأمر - هو الأداة الرئيسية التي تستعملها القوة السياسية المسيطرة في المجتمع كوسيلة من أجل سن وإعمال القوانين والتشريعات التي تخدم مصالحها، وتفي بمتطلباتها، وتدعم مكانتها الخاصة والمميزة.¹

وفي هذا الصدد يقترح علينا عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر Max Weber" خلال دراسته للأنماط المثالية للسلطة في كتابه "نظرية التنظيم الاجتماعي" تصنيفا ثلاثيا للنماذج المثالية لتلك الظاهرة، تختلف عن بعضها من حيث مكوناتها البنوية الفارقة، وتفرق عن بعضها أيضا من حيث مصادر شرعيتها المميزة.

أ- السلطة التقليدية: هي تلك التي تقوم على الإيمان الراسخ بقداسة التقاليد والأعراف المتعارف عليها، وخصوصية المكانة الاجتماعية المرموقة التي يشغلها أولئك الذين يمارسون السلطة بالفعل، فالحكام هنا يحكمون بما يتلاءم مع التقاليد ومراعاة عدم الخروج عليها، هذا يعني أن الروتين اليومي والتقاليد هي التي يقوم الحكم على أساسها، فالعرف والعادات هي التي تحدد من الذي يحكم وكيف يمارس هذا الحكم، وقداسة الحاكم هنا تتوقف على مدى ارتباط أحكامه بالتقاليد، وهكذا فإن السلطة التقليدية تنتج عن الممارسة المستمرة أو الاستحواذ الدائم على مراكز صناعة القرار.²

ب- السلطة القانونية أو البيروقراطية: قديما أشار ماكس فيبر إلى أنّ السلطة المهنية تتأصل في المعرفة الفنية العميقة، أما السلطة البيروقراطية فتتأصل في تسلسل الوظائف،

¹ عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 175.
² عبد الرحمان خليفة، مرجع سابق، ص 341 و إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 149.

إلى جانب وجود قواعد شرعية للامتثال المنظم، وكلاهما يعد من السمات المميزة للتنظيمات العقلانية. وينتقد "بارسونز Talcott Parsons"، فيبر لأنه خلط بين نمطين متميزين من الناحية التحليلية للسلطة، فالسلطة المهنية تركز على الكفاءة العالية للخبرة التي تدفع الآخرين إلى إتباع توجيهات صاحبها والامتثال لأوامره بشكل طوعي لأنهم يعتبرون هذا الامتثال في مصلحتهم، أما السلطة البيروقراطية فهي على العكس من ذلك تركز على السلطة الشرعية للأمر التي تكمن في الوضع أو المكانة الرسمية لصاحبها، والتي تلزم المرؤوسين بإتباع التوجيهات وتنفيذ الأوامر خوفاً من الجزاءات.¹ ومهما يكن فالسلطة البيروقراطية أو القانونية: هي تلك التي تستند إلى أسس عقلانية رشيدة، قوامها نسق من القواعد الموضوعية والمعايير غير الشخصية، تخول من يحتلون مواقع القوة ويلتزمون حدودها حق إصدار الأوامر واتخاذ القرارات. من هذا يتضح أن السلطة الرشيدة (بيروقراطية أو قانونية) ما هي إلا وظيفة لا تتمثل في شخص بقدر ما تتمثل في موقع، فالمنصب هو الهام وليس الشخص.

ج- السلطة الكاريزمية: هي التي تقوم على الولاء المطلق لشخصية فذة، تتسم بالقداسة أو البطولة، وتكشف بما تأتيه من تصرفات عن ضرب مميز من المعايير والنظم، فهي إذاً سلطة تقوم على الرجل الذي يستطيع أن يمسك بزمام السلطة من واقع اعتقاد الناس أنه كذلك، ومن واقع اهتمام المجتمع بها اكتسبت قدسيته عن طريق تقديس الحاكم من أجل ما قام به من أعمال لم يستطع غيره أن يقوم بها، وعلى الرغم من أن مفهوم الكاريزما نابع من أصل ديني، فإن السلطة الكاريزمية ليست بالضرورة دينية بالمعنى التقليدي، فبالإمكان أن تعتمد الرسالة المقدسة على القومية، وذلك إذا ما نُظِرَ إلى القائد على أنه ممثل لروح الشعب المتميزة، ومثال ذلك سلطة "هنتر Adolf Hitler" في ألمانيا النازية.² إلا أن ماكس فيبر يستدرك بعد ذلك فيقول إنه لا يوجد أي من هذه التصنيفات قائماً بذاته فقط كمصدر فريد للسلطة في عالمنا الراهن، بل عادة ما تختلط كلها وتتفاعل لكي تنتج لنا ما نطلق عليه في النهاية مصطلح السلطة السياسية.³

¹ سعد عيد مرسي بدر، مرجع سابق، ص 613.
² عبد الرحمان خليفة، مرجع سابق، ص 341 و إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 149 و عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 321.
³ عبد الرحمان خليفة، مرجع سابق، ص 342.

نستطيع أن نستخلص من هذا العرض الوجيز أن هدف فيبر الأساسي من تحليل أنماط السلطة، كان يتمركز حول توضيح المعتقدات الشرعية التي تقرر بناء النظم السياسية وديناميات الحياة السياسية، فأهمية شرعية النظام تكمن في تلك الشرعية التي تشكل أفضل ضمان لاستمرار النظام واستقراره، فشرعية السلطة التقليدية مثلا إنما تصدر عن أصول مجتمعية عرفية مقررة، في حين تصدر شرعية السلطة القانونية عن معايير وضوابط نظامية مقننة، أما شرعية السلطة الكاريزمية فتصدر بالأساس عن مميزات فردية صرفة.¹

ومهما كان مصدر الشرعية، فإنها تعني بصفة عامة أنّ صاحب السلطة لديه الحق في ممارستها، وأنّ من يخضع له يرى أن من واجبه طاعتها، وبعبارة أخرى فإن السلطة تفترض وجود ضرب من الشرعية يمنحها استقرارا نسبيا ومحددا. إذا فالجماعة هنا على استعداد للطاعة لأن أعضائها يؤمنون بالفعل بأن مصدر الضبط مصدر شرعي.²

¹. عبد الحليم الزييات، مرجع سابق، ص 321 و إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 150.
². نادية محمد السيد عمر " السلطة في النسق العلاجي"، علم الاجتماع و السلطة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992م، ص 545.

3- طرق الوصول إلى السلطة السياسية:

تتبع مختلف النظم السياسية، وعلى اختلاف أشكالها ومراحلها التاريخية عدة طرق وأساليب لتحديد أولئك الذين يمارسون السلطة، أو الذين ينوبون عن عامة الشعب في ممارستها، وقد شهد هذا الأسلوب تطورات عديدة في تاريخ الدول ونظم الحكم. وتختلف أساليب وصول الحكّام إلى السلطة، فهناك الطرق غير الديمقراطية (الأوتوقراطية)، والطرق الديمقراطية.¹

3-1 الطرق غير الديمقراطية للوصول إلى السلطة: تشمل أربعة أساليب هي: الوراثة والاستخلاف والتعيين والقوة. وهي سابقة في ظهورها على الطرق الديمقراطية.

3-1-1 الوراثة: يعرف هذا الأسلوب في النظم الملكية، بحيث يستمد الملك سلطاته مباشرة من مورثه الذي يكون من نفس الأسرة الحاكمة.² ولا يقتصر استخدام هذا الأسلوب على اختيار الحاكم الفرد فحسب، بل يتعداه إلى اختيار أعضاء في بعض المجالس الوراثة التي تعرف بها الأنظمة الملكية مثل مجلس اللوردات الإنجليزي.³

واعتبر أسلوب الوراثة الطريق الشرعي الوحيد في اختيار الحكّام، وقد ساد هذا الاعتقاد خلال المرحلة التي سبقت الثورة الفرنسية.⁴ وكان مفاد هذه الفكرة (الوراثة) أنّ السلطة والوظائف العامة مثلها مثل الضياع والقصور تنتقل من المورث إلى الوارث. يضاف إلى ذلك حتى "...المذاهب التيقراطية التي كانت كان من شأنها أن تركز نفس الاتجاه من خلال المناداة بالحق الإلهي للملوك".⁵ وفي الوقت المعاصر أصبح ينظر إلى الوراثة باعتبارها طريقاً غير شرعي لنقل السلطة وتولي المناصب العامة.⁶

3-1-2 الاستخلاف: وهو الأسلوب الذي يعيّن فيه الحاكم من يخلفه بعد وفاته، ومثله مثل أسلوب الوراثة، يطبّق على الحاكم الفرد ويطبّق على مجلس حكم أيضاً، ولقد بقي

¹ تتضمن كلمة اوتوقراطية (Autocratie) المعنى الذي تتضمنه الكلمة اليونانية الأصل «Kratos» (وهي تمثل الشق الثاني من كلمة (Autocratie) والتي تعني السلطة. ويعني الشق الثاني من هذه الكلمة (Auto) "بنفسه أو من تلقاء نفسه" ومن ثم فإن كلمة اوتوقراطية تعني في مجملها "السلطة التي يعين فيها الإنسان نفسه بنفسه" انظر:

- محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، مدخل إلى العلوم السياسية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001م، ص. 99.

² مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003م، ص. 111.

³ Maurice Duverger, *Institutions Politiques et Droit Constitutionnel*, Paris: Presse Universitaires de France, 1968, p 122.

⁴ Maurice Duverger, Op.cit., p.124.

انظر أيضاً:

- Paulin Jones Luong «After The Break – Up : Institutional Design in Traditionnel States ».In: *Comparative Political Studies* , Vol :33 , n°, 2000, p.563.

⁵ مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص 111.

⁶ Maurice Duverger ; Op.cit, p 125.

استخدام هذا الأسلوب في تعيين الحكام سواء في النظم الديمقراطية أو في النظم الدكتاتورية، ففي الأولى تلجأ الأحزاب السياسية من أجل تعيين قادتها إلى اجتماع هيئاتها العليا لاختيار زعيم من بين أعضائها، أما في الثاني فيعين الزعيم أو الرئيس من يخلفه في السلطة قبل موته، وفي حالة موت هذا الأخير دون أن يعين خليفته فإن ذلك يعود إلى هيئة عليا في الدولة، سواء كانت حزبا أو غيره، التي يعود إليها أمر اختيار الحاكم الجديد.

ولقد عرفت العديد من النظم الدكتاتورية استخدام هذا الأسلوب؛ بحيث كان على المجلس الفاشي في إيطاليا تعيين من يخلف الدوق (Le Duc)، وفي الاتحاد السوفياتي سابقا كان يستخدم أسلوب الاستخلاف في شكله الجماعي، وكان يتم ذلك على مستوى الهيئة التي كانت تسيّر الحزب.¹

ويعتبر الاستخلاف طريقة غير شرعية في اختيار الحكام.² وبالرغم من ندرة استخدام هذا الأسلوب في تشريعات مختلف النظم السياسية، إلا أن الواقع غير ذلك؛ بحيث أصبحت أهميته تتزايد باستمرار.³ هذا حسب ما رآه "موريس دوفرجييه Maurice Duverger" منذ حوالي خمسين سنة، ويوجد للأمر نفسه امتداد في الوقت الحالي، ودليل ذلك من الواقع السياسي العربي الذي كثر فيه الحديث عن استخدام الاستخلاف من طرف العديد من الحكام، مثلما هو الحال في مصر وليبيا.

ومن خلال مقارنة أسلوب الاستخلاف بأسلوب التوريث فإنه يمكن القول بأن الاستخلاف مرحلة سابقة عن التوريث؛ بحيث يؤدي تكرار استخدام الاستخلاف إلى نظام وراثي.

2-1-3 التعيين: قد يكون تعيين الحكام بصفة فردية على نحو تعيين رئيس الدولة، أو تعيين أعضاء هيئة تشريعية أو بعض أعضائها، ويعتبر أسلوب التعيين أسلوبا غير شرعي في اختيار الحكام أو أعضاء الهيئات التشريعية رغم وجود حالات قد يقبل فيها استخدام هذا الأسلوب، كأن يعين بعض أعضاء الهيئات التشريعية، أو يعين جلهم في حالات استثنائية مؤقتة.⁴

¹ Maurice Duverger ; Op.cit, p 127.

² مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص 112.

³ Maurice Duverger ; Op.cit., p 127-128.

⁴ مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع نفسه، ص 113.

2-1-4 القوة: يكون الاستيلاء على الحكم بالقوة إما عن طريق الثورة أو عن طريق الانقلاب. ويختلف المصطلحان من حيث الأسلوب ومن حيث الهدف، فأما من زاوية الاختلاف في الأسلوب فإن الثورة تستند على القوة الشعبية، في حين يستخدم الانقلاب قوة الحكومة السابقة من أجل الإطاحة بهذه الأخيرة. أما من ناحية الهدف فإن الحركة الثورية حينما تهدف إلى تغيير النظام السياسي أو الاجتماعي فهي ثورة، أما إذا كان هدفها يقتصر على الاستيلاء على السلطة فهي: إنقلاب¹.

وتكتسي الثورة طابع الشرعية، في حين يعد الانقلاب غير ذلك، لكن يمكن للانقلاب أن يكتسب شرعية من خلال لجوئه إلى الطرق التي تتوافق مع مفهوم الشرعية الذي يسود في البلد المعني، وتلجا العديد من أنظمة الحكم التي وصلت إلى السلطة بطريق القوة إلى الأساليب الديمقراطية (الانتخاب، الاستفتاء الشعبي) لاكتساب صفة الشرعية بعد أن تستقر في الحكم. كما يمكن للنظام الذي يصل السلطة بطريق الانقلاب أن يعتمد على أساليب شرعية جديدة مخالفة تماما للسلطة السابقة².

ويضيف "موريس دوفرليه" إلى هذه الأساليب -التي يعتبرها كلها غير ديمقراطية- أسلوب آخر يجمع بين الطرق الديمقراطية وغير الديمقراطية في تحديد من يمارسون السلطة، وتتضمن هذه الأساليب التي دعاها بالإجراءات المختلطة "Procédés Mixtes" استخدام وسيلة الانتخاب، ولكن أهميتها تظل هامشية مقارنة مع الأساليب الأخرى³.

3-2 الطرق الديمقراطية للوصول للسلطة: إذا كانت الأساليب السابق ذكرها تستخدم في النظم الأوتوقراطية، فإن النظم الديمقراطية تستخدم أسلوب الانتخاب باعتباره أحد الأساليب الديمقراطية لاختيار الحكام، وذلك من منطلق أن الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه، فهذا الشعب هو من يتولى ممارسة السلطة مباشرة، أو يختار من ينوب عنه في ممارستها.

¹ Maurice Duverger ; Op.cit ., p. 129.

_أنظر أيضاً: محمد طه البدوي، ليلي أمين مرسي، المرجع السابق، ص 99. و مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص 113 و 114.

² Maurice Duverger ; Op.cit ., p.130.

_أنظر أيضاً: مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص 114.

- Paulin Jones Luong, Op.cit ., pp. 563

³ Maurice Duverger ; Op.cit ., pp.132-138 .

3-2-1 الانتخاب في الفكر الغربي: إن فكرة وجود إمكانية لاختيار الحكّام¹ في الفكر الغربي، حديثة الظهور، ويعود ذلك إلى كون الحكّام ظلوا ولفترة طويلة من قوى الطبيعة التي لا تخضع للاختيار، مثلها مثل حالة الجو والمرض. هذا من جهة، ومن جهة ثانية أدت النظرة المقدسة إلى الحكّام، وسيادة أسلوب الوراثة، إلى جعل الحكام بعيدين عن أسلوب الاختيار.²

وقد تطور مفهوم الانتخاب بتطور الديمقراطيات الغربية، بحيث أصبح الانتخاب مرتبطاً بهذا النمط من النظم. " فالبلد الديمقراطي هو الذي يتم فيه اختيار الحكّام عن طريق الانتخاب الجدي والحر ... " ويعود تعريف الديمقراطية بواسطة الانتخاب إلى القرن 19م. ويستدل "موريس دوفر جييه Maurice Duverger" في ذلك بقوله أن الربط بين المفهومين لم يكن في عهد الأنظمة القديمة، ولا في مذهب "جون جاك روسو Jean Jacques Rousseau". وذلك رغم ذكره لوجود الانتخابات في المدن اليونانية والرومانية، من أجل اختيار بعض الموظفين السامين، إلا أن هذه الانتخابات لم تكن لها مكانة مهمة ضمن النظرية الديمقراطية.³

وقد عرفت مختلف الديمقراطيات المباشرة قديماً، بمشاركة كل السكان في تسيير شؤونها.⁴ وكّرّس هذا الطرح "جون جاك روسو" في فكره ومن خلال رؤيته لهذا الأسلوب في الحكم بأنه إشراك جميع المواطنين في تسيير شؤون الدولة.⁵ وفي ظل هذا النوع من الديمقراطيات، لم تكن هناك حاجة لوجود نظام لاختيار أعضاء الجمعيات الشعبية. وكانت القاعدة العامة السائدة هي تكوين هيئات السلطة وأعضاء الجهاز التشريعي دون انتخاب، فالانتخاب قديماً كان يعتبر وسيلة غير ديمقراطية لاختيار الحكام والموظفين، وسادت عوضه طريقة القرعة.⁶

يؤكد "مونتسكيو Charles de Secondat, baron de Montesquieu" في مؤلفه "روح القوانين"، أنّ "التصويت بواسطة القرعة هو من الممارسة الديمقراطية، في حين أنّ الاختيار عن

¹ يعرف الحكّام في الدولة أنهم "هم الذي يقومون بمهام الحكم فيها أياً كانت السلطة التي يقومون بمهامها. فأعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية والقضاء يعدّون أصلاً من الحكام غير أنّ القضاة عند جل الفقهاء لا يعتبرون كذلك نظراً لبعدهم عن الصبغة السياسية "

² Maurice Duverger ; Op.cit ., p.77.

_____ أنضر أيضاً: مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.109.

³ Maurice Duverger ; Op.cit ., p.77,78.

⁴ Ibid ., p.78.

⁵ محمد توهيل أبو هنطش، سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي، عمان، الأردن، دار الحامد، 1998م، ص.270-296.

⁶ عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، النظم السياسية، مصر، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998م، ص.166.

طريق الانتخاب هو الأرسطوقراطية". وهو الشيء نفسه الذي سبق وأن ذكره "أرسطو Aristote" في كتابه "السياسة"، والذي اعتبر فيه أنّ "تعيين الأعضاء التنفيذيين يتم عن طريق القرعة التي تعتبر من الأساليب الديمقراطية، أما تعيينهم عن طريق الانتخاب فهو من النمط الأولغارشي (حكم الأقلية)".¹

أما من ناحية تطبيق الأسلوب الانتخابي بالمفهوم الغربي الحديث، فقد كان في أوروبا العصور الوسطى، إذ مثلت أوروبا وقتها النموذج الفريد في تقديم سلطة عليا انتخابية. ومع نهاية القرون الوسطى تطورت الانتخابات بتطور الهيئات الدستورية وتوسع انتشارها مثل المجالس النيابية، واللجان الشعبية.²

إنّ بداية اقتران الديمقراطية بالانتخاب تعود إلى القرن 18م، وذلك بتطور نظرية التمثيل الوطني (La Théorie de la Représentation Nationale) وهذا ما جسده فكر "مونتسكيو Montesquieu" الذي دعا إلى الأخذ بأسلوب الديمقراطية النيابية (التمثيلية)، وهو الاتجاه الذي جسّد في الثورة الفرنسية. وخلافا لما كان سائدا في الديمقراطيات القديمة، وبتوسع رقعة الدولة وزيادة مهامها وارتفاع عدد المواطنين المتزايد، أصبح مستحيا تطبيق نمط الديمقراطية المباشرة، الشيء الذي أدى إلى تطور نظام التمثيل الشعبي الذي يساهم فيه الشعب في اختيار ممثلين ينوبون عنه في تسيير شؤونه.

ويشارك هؤلاء النواب في ممارسة السلطة نيابة عن عامة الشعب. "ومن ثم أصبح الانتخاب هو الوسيلة الأصلية لإسناد السلطة".³

أما نهاية القرن 18م، فقد تميزت بظهور مبادئ مثل التمثيل والفصل بين السلطات، وسيادة الشعب، وقد عرفت مثل هذه المبادئ وغيرها نجاحا في أشكال تطبيقها في الولايات المتحدة، وساعد ظهور الأحزاب السياسية على تطبيق هذه النظريات... وشهد القرن 19م تأسيس نظم انتخابية تنافسية حرة ومستقرة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.⁴ ويرى "موريس دوفرليه" انه خلال القرن 19م تمحورت كل الصراعات

¹ Pierre Martin , Les Systèmes Electoraux et Les Modes de Scrutin ; 2^{ème} édition (paris Montchrestien ,1997) ,p.12et13.

² صلاح سالم زرتوقة، "أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، دراسة في الأساليب، النمط الوراثي-النمط الانقلابي- أنماط أخرى، 1950-1985" في : الموسوعة السياسية العالمية، بيروت، لبنان، دار الجبل، بدون سنة النشر، ص 107.

³ Maurice Duverger ; Op.cit., p.p-77- 80

⁴ أنظر أيضاً: محمد توهيل أبو هنطش، المرجع السابق، ص.ص 269-270. وعبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، مرجع سابق، ص 167.

حول الانتخاب؛ والتي كانت تتجسد خاصة في الوصول إلى توسيع حق التصويت (الانتخاب) ليصل إلى مرحلة الاقتراع العام (suffrage universel).¹

لقد عرف حق الانتخاب توسعا وانتشارا خلال القرن 19م، حيث ساد مبدأ الاقتراع العام الذي كان حقا مكفولا لجميع المواطنين دون أية قيود. وارتبطت الدعوة إلى الأخذ بشكل الاقتراع العام بالدعوة إلى المبادئ الديمقراطية.² ويؤكد ذلك " جبرائيل الموند Gabriel Almond " حيث يقول " فعلى مستوى الدولة تتكون الديمقراطية من البنى السياسية التي تجعل المواطنين يشاركون في الاختيار بين زعماء سياسيين متنافسين، وكلما كان عدد المواطنين المشاركين كبيرا، وكلما كانت لاختياراتهم فعالية ومعنى، كلما كان النظام ديمقراطيا. " ³ وأصبح بذلك الحق في التصويت يشمل فئات لم تكن تتمتع بهذا الحق من ذي قبل، بحيث كان التصويت مقيدا بمجموعة من المتغيرات مثل الجنس والمال والمستوى التعليمي والمكانة الاجتماعية.

فبالنسبة لمتغير الجنس، كان الحق في التصويت مقصورا على الذكور فقط من دون الإناث، وحتى بالنسبة إلى الذكور كان حق الانتخاب مقصورا فقط على شريحة النبلاء والأغنياء في أوروبا (وهو تمييز على أساس المكانة الاجتماعية)، وعرف هذا الحق تطورا إلى أن أصبح خلال القرنين التاسع عشر والعشرين يشمل كل السكان البالغين، سواء كانوا رجالا أم نساء، أغنياء أو فقراء. ففي بريطانيا اتسع حق الانتخاب إلى أن أصبح يشمل الذكور على اختلاف طبقاتهم، وكان ذلك مع القوانين الصادرة إلى غاية 1918م. أما في فرنسا فقد كان الانتخاب محدودا سنة 1791م بواسطة التمييز بين المواطنين " السلبيين " والمواطنين " الايجابيين " (الفاعلين) الذين لهم الحق في الانتخاب، ولم يعمم هذا الحق إلا بعد ثورة 1848م. أما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بقليل، أُعتمد الاقتراع العام للذكور في كل الديمقراطيات التمثيلية.⁴

عرف هذا الاتساع في حق الانتخاب انقسامًا في الآراء، فهناك المؤيدون ومثلهم في ذلك في أوروبا قوى اليسار، في مقابل المحافظين الذين كانوا يعارضون توسيع حق الانتخاب. أما حق الانتخاب بالنسبة للإناث فقد ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية

¹ Maurice Duverger ; Op.cit ., p80.

² عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، المرجع السابق، ص . 168.
³ جبرائيل الموند وبنجام بويل وروبرت مندت، السياسية المقارنة: إطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، بنغازي، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، 1996م، ص 151.

⁴ Pierre Martin ; Op.cit ., p. 15

الأولى، وقبله فقط عرفته دول قليلة في غرب أمريكا سنة 1869م، والاستراليون في سنة 1894م، وذلك قبل أن تعرفه كل الفيدراليات سنة 1908م.

وبعد الحرب العالمية الأولى تم الاعتراف للإناث بحقهن في الانتخاب، والذي يرجعه "بيار مارتن" Pierre Martin " إلى مشاركة المرأة في الإنتاج خلال الحرب. بعد ذلك عرفت دول عديدة إقرار حق المرأة في الانتخاب فكان ذلك في ألمانيا سنة 1919م وفي الولايات المتحدة في سنة 1920م، واعترف للمرأة البريطانية بالحق في الانتخاب سنة 1918م. أما الفرنسيات فكان عليهن الانتظار حتى سنة 1944م. وبعد سنتين من ذلك، تمّ الاعتراف لنظيرتهن الايطاليات بحقهن في الانتخاب، و للبلجيكيات في سنة 1984م.¹ إن سيادة حق الانتخاب المقيد، لم يقتصر فقط على متغير الجنس فحسب، بل أيضا قيّد الانتخاب بنوع المنصب المشغول، وبالمال، وغيرها من القيود الأخرى.

لقد كانت أوروبا سباقة في استخدام الانتخاب، وهي تجربة قديمة عرفت مع الديمقراطية الأثينية. كما أن الرومان طوروا المؤسسات النيابية. وقدّم الجرمان أفضل النظم الانتخابية التي عرفت قبل القرن 16م، حيث كان الحاكم يصل إلى السلطة على أساس قدرته على جذب المؤيدين، ويفقد السلطة بمجرد فقدانه لهذا التأييد.²

وهناك نموذج آخر في أفريقيا يتمثل في الأسلوب الذي تستخدمه قبيلة "الاشانتي Asante" والمتمثل في اقتراح الأسرة للمرشح للخلافة أمام مجلس الدولة - المكون من عدد من الممثلين عن كل القبائل -، الذي ينبغي أن يوافق عليه، أو يرفضه.³

3-2-2 الانتخاب في الفكر السياسي الإسلامي: تقوم الدولة في الإسلام على مجموعة من التعاليم السياسية التي استقاها المفكرون والفقهاء المسلمون من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. ونجد من أشهر هؤلاء المفكرين "أبي الأعلى المودودي" و"أبي الحسن الماوردي"، وغيرهما.

يرى المودودي أن القرآن الكريم يعتبر أن حكومة البشر في شكلها الصحيح، لا بد أن تؤمن بسيادة الله ورسوله القانونية، وتتنازل لهما عن الحاكمية، وتؤمن بأن تكون الخلافة نائبة عن الحاكم الحقيقي تبارك وتعالى، وسلطاتها في هذه المنزلة لا بد أن تكون محدودة

¹ Ibid., p. 16.

² صلاح سالم زرتوقة، المرجع السابق، ص 105.

³ نفس المرجع، ص 106.

بمجموعة من الحدود تتمثل في حاكمية الله القانونية ومنزلة الرسول صلى الله عليه وسلم، كونه الإنسان الذي اختاره الله -عز وجل- لتبليغ القانون الذي أمرنا بإتباعه في القرآن الكريم. وذلك مصداقاً لقوله تعالى (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ).¹ وقوله عز وجل (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أُعْبِدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ. وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ).² ويقول تعالى أيضا (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ).³

إن من تَنَاطُطَ به هذه الخلافة الشرعية السلمية ليس فرداً أو أسرة أو طبقة، وإنما هي الجماعة التي تؤمن بالمبادئ التي جاء بها القرآن الكريم، ووردت في السنة النبوية، وتقيم دولتها على أساسها. ودليل ذلك من القرآن قوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ).⁴ وهذه الآية توضح جلياً هذا الأمر. فكل فرد في جماعة المؤمنين شريك في الخلافة وفقاً لهذه الآية، وليس لواحد من البشر أو طبقة من الطبقات الحق في سلب المؤمنين سلطاتهم في الخلافة وتركيزها في يديه. إضافة إلى ذلك، فما من شخص أو طبقة يستطيع أن يدّعي أن خلافة الله تخصه هو دون سائر المؤمنين، وهذا ما يميز الخلافة عن النظام الملكي أو حكومة الطبقة أو حكومة رجال الدين. وهكذا فإنّ الإسلام يتجه بالخلافة إلى الوجهة الديمقراطية.⁵

في هذا السياق يعتبر الإمام "أبو حامد الغزالي" أنّ المشروعية ترتبط بالاختيار الحر للجماعة وبموافقتها، وليس بخيار النخبة فقط.⁶ غير أنه يوجد فرق جوهري بينها وبين الديمقراطية الغربية يكمن في أنّ فكرة الديمقراطية الغربية تقوم على مبادئ الحاكمية

¹ الزمر، الآية 2.

² الزمر، الآية 11 و12.

³ النحل، الآية 36.

⁴ النور، الآية 55.

⁵ أبو الأعلى المودودي، الخلافة والملك، ترجمة: أحمد إدريس، الجزائر، الشهاب، 1988م، ص 21.

⁶ أحمد الموصلي، "جدليات الشورى والديمقراطية"، في: المستقبل العربي، العدد 265، مارس 2001م، ص 17.

الشعبية أما في خلافة الإسلام الديمقراطية، فإن الشعب يسلم بحاكمية الله ويجعل سلطاته محدودة بحدود قانون الله برضاه ورغبته.¹

وعليه، فإن عمل الدولة في الإسلام، بداية من تأسيس أول لجنة فيها، ثم انتخاب رئيس الدولة وأولي الأمر، وانتهاءً بالأمر التشريعية والمسائل التنفيذية، كلها يجب أن تتم على أساس تشاور المؤمنين فيما بينهم بصرف النظر عما إذا تمت المشورة مباشرة أو عن طريق نواب منتخبين انتخاباً صحيحاً، وعليه فالانتخاب في الفكر السياسي الإسلامي هو طريقة وأسلوب للشورى. وهذا مصداقاً لقوله تعالى (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ).²

وحسب المودودي، فإن الشورى تعتبر من المبادئ السياسية للحكم الإسلامي، وهي قاعدة "تتشرط التشاور بين قادة الدولة وحكامها والمسلمين، والنزول عند رضاهم ورأيهم وإمضاء نظام الحكم بالشورى". وهذا وفقاً لما ورد في سورة الشورى، الآية 38 السابق ذكرها، وكذا قوله تعالى (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ).³

ويقول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: "سألت يوماً رسول الله صلى الله عليه وسلم، لو وقع لنا بعدك ما لم نجد له حكماً في القرآن أو نسمع منك فيه شيئاً فماذا نفعل؟. فقال عليه الصلاة والسلام "اجمعوا العابدين من أمتي وجعلوه بينكم شورى ولا تقضوا برأي واحد".

ويقول عمر رضي الله عنه أيضاً: " من دعا إلى إماره نفسه أو غيره من غير مشورة من المسلمين فلا يحل لكم أن لا تقتلوه "ويقول " لا خلافة إلا عن مشورة".⁴ إن مبدأ الشورى "... بعد الصلاة ثاني عرى الإسلام التي بينها رسول الله بالقول والتطبيق، وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في مؤتمر العقبة بتوضيح مبدأ الشورى،

¹ أبو الأعلى المودودي، المرجع السابق، ص 21.

² الشورى، الآية 38.

³ آل عمران، الآية 159.

⁴ أبو الأعلى المودودي، المرجع السابق، ص. 41 و42.

وبتحويله من مبدأ نظري عام إلى آليات تطبيقية مفصّلة، وإلى مؤسسات نظّمت جميع جوانب العملية السياسية¹.

أما الماوردي فيركز على مفهوم الإمامة، ويعرّفها بأنها "موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا..." ويذكر الماوردي كيفية انعقاد الإمامة، فيقول إنها تتعقد بطريقتين؛ إما عن طريق اختيار أهل الحل والعقد، أو بعهد الإمام من قبل².

أما الطريقة الأولى فيشترط في أصحابها ثلاث شروط هي: العدالة، والعلم الذي يسمح بمعرفة من يستحق الإمامة حسب شروطها المطلوبة، وتوفير الرأي والحكمة في اختيار الأصلح. وقد اختلف بشأن عدد من تتعقد بهم الإمامة؛ فمن الفقهاء من يرى بأنها لا تتعقد إلا بجمهور أهل العقد والحل من كل بلد، ليكون الرضاء به عاما والتسليم لإمامته إجماعا، وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر رضي الله عنه على الخلافة باختيار من حضرها ولم ينتظر ببيعته قدوم غائب عنها. وقالت طائفة أخرى: أقل ما تتعقد به منهم الإمامة خمسة يجتمعون على عقدها أو يعقدها احدهم برضا الأربعة استدلالاً بأمرين: أحدهما أنبيعة أبي بكر رضي الله عنه انعقدت بخمسة اجتمعوا عليها ثم تابعهم الناس فيها، وهم: عمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح، وأسيد بن حضير، وبشير بن سعد، وسالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنهم".

أما الطريقة الثانية ففيها اختلاف أيضا؛ إذ يرى فقهاء أهل البصرة أنّ عمر رضي الله عنه جعل الشورى في ستة ليعقد لأحدهم برضاء الخمسة. في حين يرى علماء الكوفة أن الإمامة تتعقد بثلاث، ليتولاها احدهم برضا الاثنتين ويكون الثلاثة في هذه الحالة حاكما وشاهدين. في حين يرى آخرون أن الإمامة تتعقد بواحد، ويستدلون في ذلك بما قاله العباس لعلي رضي الله عنهما: "أمدد يدك بأبيك فيقول الناس عمّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان، ولأنه حكم، وحكم واحد نافذ".

وعن اجتماع أهل الحل والعقد لاختيار الإمام، يقول الماوردي انه: "إذا اجتمع أهل العقد والحل للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها، فقدموا للبيعة أكثرهم فضلا وأكملهم شروطا، ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته،

¹ احمد عزيز عبد الله، حقائق تاريخية عن حكم وسياسة محمد صلى الله عليه وسلم تبطل وترد على الحملات المسيئة إليه (609-632 م)، وهران، الجزائر، منشورات دار الأديب، 2006م، ص 61.

² أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق وتخريج وضبط: عصام فارس الحرساتي ومحمد إبراهيم الزغلي، بيروت، لبنان، المكتب الإسلامي، 1996م، ص ص. 13-16.

فإذا تعين لهم من بين الجماعة من أَدَاهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه، فإن أجاب إليها بايعوه عليها وانعقدت بيعتهم له بالإمامة فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته، وإن امتنع من الإمامة ولم يجب إليها، لم يُجبر عليها لأنها مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار، وعُدل عنه إلى من سواه من مستحقيها".¹

وبعيدا عن كل الجدالات والنقاشات والاختلافات التي قد تُثارُ بين علماء مسلمين، من جهة وبين غيرهم من المفكرين من غيري بني الإسلام، فإن وسيلة الانتخاب تظل النظام الأقرب إلى مبدأ الشورى في الإسلام، وتكون هذه الوسيلة من نوع الاقتراع المقيد وليس الانتخاب العام. ويتضح مما سبق أيضا، أنّ "العبرة في تحديد أهل الشورى كانت بصفاتهم لا بعددهم، وأن الكثرة والأغلبية لا تعني الأفضلية دائما". ويجد هذا القول تأييده في رأي المفكر أبو الأعلى المودودي، الذي قال: "أن الإسلام لا يجعل كثرة العدد ميزانا للحق و الباطل".² مصداقا لقوله تعالى (قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ) .³ "... إنَّ الإسلام يحذّر دائما من رأي الكثرة، فإنه ليس صوابا دائما بل إنه قد يؤدي إلى الضلال والبهتان، قال تعالى: (وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضْلِكُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ)⁴. بيد أنه يلاحظ أن القيد الوحيد الذي يقره الإسلام فيما يتعلق بممارسة الحقوق السياسية كالانتخاب هو قيد الكفاءة وحدها بغض النظر تماما عن أي قيد آخر كالأصل أو المهنة أو المال."⁵

ورغم كل هذا، إلا أنه يسود في الأوساط غير المسلمة، وحتى عند العديد من المسلمين الاعتقاد بأن "... تنظيم أمور الحكم على أساس حق المحكومين في انتخاب السلطة الحاكمة، وفي مراقبتها، ومعارضتها، ونقدها، ومحاسبتها، إنما هو من إنجازات الفكر السياسي الغربي المعاصر، وهذا يخالف ما تثبته النصوص والوثائق ووقائع التاريخ، ويتعارض مع ما أمر الله به رسوله، بأن يبيّن للناس ما أنزل إليهم من القرآن، وأن

¹ أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، ص.ص 14-17.
² يعقوب محمد المليجي، مبدأ الشورى في الإسلام، مع المقارنة بمبادئ الديمقراطيات الغربية، الإسكندرية، مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون تاريخ، ص 225.
³ المائدة، الآية 100.
⁴ الأنعام، الآية 116.
⁵ يعقوب محمد المليجي، مرجع سابق، ص.225.

يعلمهم كيف يطبقونه في حياتهم العملية، لأنه ليس هناك ما هو أهم وأولى بالتوضيح والبيان من الحكم وسياسة الحكم، لكونهما بالنسبة للأمة بمثابة الرأس من الجسد.¹ لقد نظر علماء وفقهاء المسلمين بالاعتماد على النموذج السياسي "...لدولة الرسول صلى الله عليه وسلم التي أوحدت إطار الأسس النظرية السياسية، من شورى وإجماع وعقد وبيعة، وحرية المعتقد والأفراد. إذ أن النبي صلى الله عليه وسلم أسس، بصفته القائد والحاكم والقاضي، المجتمع السياسي الأول. فقد حدد في الصحيفة أركان المجتمع التعددي، المتعدد بأديانه وقبائله وفئاته. فالصحيفة هي دستور الدولة الإسلامية الأولى، يؤكد على...تنوع المجتمع وتعدد فئاته...توحده كدولة سياسية بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يرسم سياسات الحرب والسلام ويعقد المعاهدات والاتفاقيات... اعترافه بحرية المعتقد والممارسة للمجتمعات الدينية المختلفة..."²

إنّ الأمة في الإسلام تسمو في مكانتها عن الأمم الأخرى، فهي "... لم تكن نتيجة لشروط وظروف مادية... لقد كانت نظرة للحاضر والمستقبل اللذان يعتمدان على عقيدة أخلاقية يتضمنها الإسلام باعتباره ديناً ونهجاً للحياة بشتى مجالاتها."³ هذه الأمة التي تقدم مبدأ الإجماع في تقرير أمورها الدينية والدنيوية، وبذلك أصبح إجماع الأمة "... نظرياً أعلى سلطة ملزمة ".⁴

إنّ الأدلة، سواء من القرآن أو من السنة النبوية وما ورد عن صحابة رسول الله، وما ألفه وقدمه علماء الإسلام، إثبات بأن الفكر السياسي الإسلامي تضمّن أساليباً لتنظيم حياة المجتمعات البشرية تكفل المشاركة في إقرار أسس الحكم من أجل إقامة دولة العدل والمساواة، والمعتمدة على ما أمر به الله عزّ وجل، ورسوله الكريم، وأنّ هذه الأساليب في تعيين الحاكم تعتبر أكثر تطوراً، وأنسب إلى البيئة العربية والإسلامية، نظراً لعدالتها، وسهولة تطبيقها.⁵

¹ احمد عزيز عبد الله، المرجع السابق، ص. 6.

² احمد الموصلي، المرجع السابق، ص 18 و19.

³ Bennamia Abdelmadjid , "The Concept of Nation (Ummah) in Islam :A Comparative Study " in :
- مجلة الحضارة الإسلامية ، العدد: 3، نوفمبر 1997م،(عدد خاص...)، تصدر عن المعهد الوطني للتعليم العلي للحضارة الإسلامية
(كلية العلوم الإسلامية والحضارة الإسلامية حالياً) وهران ، ص 8.

⁴ احمد الموصلي، المرجع السابق، ص.21.

⁵ Jarrett Blonk , Aanund Hylland ; structure and Electoral Systems in Post Conflict Situations
(Washington : by IFES ,2005.), P.36 et 37 .

دون أن ننسى في هذا المقام إسهام ابن خلدون الذي سنخصه هنا بالتفصيل فقد تطرق لأنواع الحكم في الفصل الذي سماه " فصل في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره " حيث صنف فيه الحكم إلى ثلاثة أصناف:

1 – الملك الطبيعي: وهو " حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة " وهذا النوع من الحكم تشترك فيه جميع الأمم والشعوب التي لا يستند فيها الحكام لا إلى سياسة عقلية ولا إلى سياسة شرعية.

2 – الملك السياسي: وهو " حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار " وهذا النوع عرف أكثر ما عرف عند الفرس الذين كانوا يستندون فيه إلى " قوانين سياسية مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها ".

3 – الخلافة: وهي " حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها.... فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا " ¹.

إن بحثه هنا، قصير ومقتضب، باستثناء " الخلافة " التي يعقد لها وللمسائل المتفرعة عنها فصولا عديدة، ولذلك فإننا لا نجد في المقدمة أية دراسة عميقة لأنواع الحكم الأخرى. وذلك لأنه اقتصر في بحثه على مجتمع واحد، هو المجتمع الإسلامي، والمغربي منه بصفة خاصة، وهذا المجتمع لم يعرف أنظمة الحكم اليونانية هذه، بل عرف نوعين من الحكم فقط: الخلافة والملك، وبينهما دار نظام الحكم في الدول الإسلامية كلها.

وبما أنه بنى نظريته في الحكم على العصبية، كان عليه أن يقيم الدليل على أن الخلافة نفسها قد نشأت وتطورت ثم انقلبت إلى الملك بمقتضى العصبية ذاتها.

ولذلك كان يقول دائما أن نشأة الخلافة كغيرها من الحوادث الكبرى التي تمت في صدر الإسلام، كانت كلها من قبل المعجزات وخوارق العادة، ولما انغمس العرب في النعيم بكثرة الغنائم والفتوح أصبحت طبيعة الظروف الجديدة تفرض "الإنفراد بالمجد واستئثار الواحد به " وكان ذلك على عهد معاوية فانقلبت الخلافة ملكا. ²

¹ عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق، ص.ص 150 - 153.
² محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص.ص 198 - 203 ، ومحمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، القاهرة، مصر، دار الحدادثة 1976م، ص.ص 124 - 126 .

يمكننا أن نلاحظ أنه كان يريد أن يمدد نظريته في العصبية حتى تشمل الخلافة ذاتها من أول نشأتها حتى تلاشيها، ولكن وبما أن الخليفة الأول " أبو بكر الصديق " كان تيميا ولم يكن هاشميا ولا أمويا أي لم يكن من أقوى فروع العصبية القرشية صاحبة الرئاسة. فقد كان يتعين عليه إيجاد مخرج ينقذ به نظريته، ولم يكن هذا المخرج إلا " الخوارق و المعجزات " وهو مخرج يحقق له هدفان في آن واحد:

- الهدف الأول: هو إنقاذ نظريته في العصبية التي تقتضي أن الرئاسة على القوم إنما تكون في " الفرع المخصوص بالغلب عليهم " وأنها لا تنتقل إلا إلى الأقوى من فروعها، وبما أن الخلافة قد انتقلت بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر وهو من تيم أضعف فروع العصبية القرشية فإن الحل - الحل المنقذ - هو القول بأن خوارق النبي ومعجزاته قد بهرت العرب وأنستهم اعتبار العصبية.

- الهدف الثاني: هو إضفاء الشرعية على حكم ملوك وقته الذين لم يكونوا عربا ولا قرشيين وذلك بتقريره طرد العلة من اشتراط القرشية، وبالتالي الإفتاء بأنه يكفي في "القائم بأمر المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية غالبية على من معها لعصرها" وأخيرا يرى أن نظام الخلافة هو الحكم النموذجي في الإسلام، إلا أنه لا يمكن أن يقوم من جديد لغياب الظروف الموضوعية التي عملت على قيامه. فيصبح بذلك تحول الخلافة إلى ملك أمرا لا بد منه، لأن ذلك هو ما تقتضيه طبائع العمران وتطور الظروف وتبدل لأحوال.¹

1 محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص.ص 206 - 208 .

المبحث الثاني المجتمع: مكوناته، تنظيماته وأنماطه

إذا أدركنا خلاصة أنّ السلطة السياسية هي من جهة السلطة الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات المدنية، وأنها من جهة أخرى سلطة ذات سيادة، وجب علينا لزوماً التعريف بالمجتمعات المدنية وتبيان علاقتها بالتنظيم، ومدى سيادة السلطة السياسية داخل هذه المجتمعات.

1- مفهوم المجتمع المدني:

1-1 المجتمع: يعبر معنى المجتمع الإنساني عن طبيعة العلاقات الاجتماعية والنظم والضوابط السلوكية التي تقع بين الأفراد والجماعات، واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد والأهداف المشتركة التي يؤمن بها أبنائها، فلكل إنسان، أو جماعة مهما كان حجمها، أو طبيعة طموحاتها، حاجة إلى الاتصال، والتفاعل مع الوحدات المجتمعية الأخرى¹. ويعرّف المجتمع على أنه يمثل «شبكة أو نسيجاً من العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد وتهدف إلى سد حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم وأهدافهم القريبة والبعيدة»². وبتعبير آخر يمثل «تجمع إقليمي لجماعة من الناس ارتبطوا بصلات حضارية وقيم واحدة وعلاقات منظمة فيحصل بينهم تجاوب في شؤون الحياة الفكرية والمادية»³، ذلك أنّ الإنسان كما يقول ابن خلدون لم يكن متوحشاً وإنما كان ميالاً بطبعه إلى الألفة والتعاون والعيش بسلام مع أخيه الإنسان⁴.

وفي تعريف آخر يعبر المجتمع عن «المجموعة من الأفراد تقطن بقعة جغرافية محددة معترف بها وتمسك بمجموعة من المبادئ والمقاييس والقيم والروابط الاجتماعية والأهداف المشتركة التي أساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك الواحد»⁵. ولعل هذا التعريف لمصطلح المجتمع أدق التعاريف وأكثرها علمية وواقعية، فهو يركّز على أهم المقومات والشروط التي ينبغي توفرها في المجتمع الإنساني كالسكان الذين يتكلمون لغة واحدة ولهم تاريخ مشترك ويؤمنون بأهداف مصيرية واحدة ويعيشون على بقعة جغرافية

¹ Michel Maur, **Société et Modernité**: Les principes des changements sociaux (Paris, Ed : Presses Universitaires de France, 1995) P.91.

² عاطف وصفي، **المجتمع العربي**، ط2، القاهرة، مصر، دار المعارف، 1966، ص.23.

³ Brian silver, **Measuring political Culture in Multi-Ethnic Societies**, New York, University Press, 2000. P.55.

⁴ عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق، ص.42.

⁵ عاطف وصفي، مرجع سابق، ص.24.

معلومة ومحددة ومعترف بها سياسياً، علماً بأن عامل توفر البقعة الجغرافية التي يعيش عليها أبناء المجتمع ليس شرطاً أساسياً في وجود المجتمع، فهناك أبناء مجتمع واحد يعيشون في أقاليم جغرافية مختلفة ومع هذا تربطهم روابط الألفة والانسجام نظراً لكونهم يتكلمون لغة المجتمع ويشعرون بانتمائهم القومي ولهم تاريخ واحد وأهداف مشتركة. من خلال هذه التعريفات نستنتج أن المجتمع يمثل اللبنة التي تتكون من جماعات وفئات مختلفة تربط أفرادها روابط اجتماعية دائمة أو مؤقتة تعتمد على المصالح والأهداف المشتركة وتحدد بالضوابط والقواعد السلوكية والقيمية، كما يعتمد المجتمع على اللغة التي يتفاهم أفرادها من خلالها، والتاريخ الذي يعمق وحدتهم ويشد بعضهم إلى بعض، والمصير المشترك الذي يوحد صيغة عمل الأفراد ويوجه سلوكهم في خط معين والعادات والتقاليد التي تبلور اجتماعهم الإنساني وتؤثر في شعورهم وجوارحهم وتحقيق التعاون والألفة والمحبة بينهم.

1-2 المجتمع الأهلي: يقصد به العشيرة أو القبيلة، وهي ما تُعرف بمكونات المجتمع المدني التقليدية، وبالتالي فإذا لم يكن المجتمع عائلة أو عشيرة فهو مجتمع مدني، وتارة أخرى يقصد بالمجتمع الأهلي أو المحلي كل أفراد المجتمع. وهناك من يرى أن نتخلى عن مصطلح المجتمع المدني ونحل محله المجتمع الأهلي فهو يشمل كل الجماعات والكيانات غير الرسمية والتي لا تقع تحت مظلة الدولة. ولكن استبعاد المجتمع الأهلي بالمعنى الأول أو بالمعنى الثاني عن دائرة المجتمع المدني هو مجرد افتراض غير واقعي على الإطلاق.

فهو مجتمع محكوم بروابط ومحددات أولية تحيل الإنسان فيه إلى انتماءاته الأولية التي لا إرادة له فيها، وتجعله يعمل في الوقت نفسه، على ترسيخها وتقويتها بما يتعرض له من عمليات تنشئة اجتماعية ناجمة من عمل مؤسسات أهلية، أو حكومية، تعيد إنتاج عناصر انتماءاته، وترتب أولوياتها بما يخدم توجهات هذه المؤسسات. إن مؤسسات المجتمع الأهلي تعمل على ترسيخ روابط المجتمع الأهلي بانتماءاته الأولية القائمة على العصبية القرابية، والانطلاق منها كأولوية انتماء لبناء علاقاتها مع الخارج.¹

¹ عاطف عطية، « من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني» مجلة تحولات، العدد 12، 2006م، ص. 15.

ويظهر المجتمع الأهلي حسب هذا الوصف في عدة أشكال نذكر منها على سبيل المثال:
أ- المجتمع البدوي: " إن البدو أقوام رحل لا يبتغون بيتًا ثابتًا، بل يهيمون حيث عنّ لهم وطاب ذاهبين ببيوتهم على ظهور مطاياهم ينصبونها حيث أقاموا معتمدين على ماشيتهم يغذونها بما أنبتت الأرض من كلاً الطبيعة، ويتغذون بلحومها وألبانها ويتخذون ما فاض لديهم منها أو من صوفها، وشعرها، ووبرها لسد ما بقي من احتياجاتهم من مطعم، وملبس ومسكن واكتساب درهم يستعينون به لدى الحاجة".¹

ب- المجتمع شبه البدوي: هو المجتمع الذي يقوم على التنقل المحدود، حيث ينتقل بعض أفراد القبيلة بصحبة قطعان من الأغنام والإبل للرعي في المناطق المجاورة ثم العودة إلى المناطق الأصلية.²

ج - المجتمع الريفي: يذهب "راد كليف بروان Radcliffe Brown" إلى تحديد خصائص المجتمع الريفي من خلال تعريفه للشخص الريفي، فالشخص الريفي مواطن يرتبط بالقرية ويتمتع بوجود نظام للحياة مستقر لفترات طويلة في وطنه، والشخص الريفي يختلف عن الشخص البدوي بوجه خاص، من حيث أن الجماعة الريفية هي جماعة جزئية وتكون مجتمعًا غير كامل، لأنها جماعة ترتبط بالمدينة المجاورة وتكون جانبًا في نسق تلك المدينة. هذا في حين أن البدو يعيشون في جماعات مكتفية بذاتها أو هذا هو التصور المثالي للمجتمع البدوي. ويذهب "كروبير Alfred Louis Kroeber" إلى أبعد من ذلك في قوله: إن المجتمعات الريفية هي مجتمعات جزئية "sociétés partielles" ذات ثقافة جزئية "culture partielles" وهي وإن كانت بالضرورة مجتمعات زراعية فهي تعيش دائمًا في علاقة بالمدن والأسواق.³

1-3 المجتمع المدني: الدولة هي صانعة المجتمع المدني بامتياز فالدولة منوط بها تنظيم أحوال المجتمع في شتى المجالات.

ففي المجتمع الذي لا يزال في مرحلته الانتقالية من مجتمع أهلي إلى مجتمع مدني تتداول النشاط فيه مؤسسات رسمية ومدنية وأهلية تعمل إما على إبقاء المجتمع في حالته

1 محمد عبده محجوب، الإتجاه السوسيولوجي في دراسة المجتمع، الكويت، وكالة المطبوعات، دون سنة النشر، ص 41

2 محمد سويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984م، ص 166

3 محمد عبده محجوب، الإتجاه السوسيولوجي في دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص 51-53

التي تتناسب مع توجه الدولة وإيديولوجيتها، فتعمل المؤسسات الرسمية، تربية كانت، أو سياسية، اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، على ترسيخ هذا التوجه؛ أو على استكمال نقل المجتمع من حالته الأهلية إلى حالته المدنية بالعمل على نقل الفرد من تبعيته لروابطه الأهلية إلى الانخراط، بالإرادة والوعي، في روابط مجتمعية مدنية من خلال العمل على إنشاء الوعي بالذات، ووعي الانخراط في مجموع تتأمن فيه مصلحته، ويحس فيه حرارة الانتماء المتولدة من الإحساس بالإرادة الواحدة والمصير المشترك الواحد المتناسبين بدورهما مع توسيع مساحة المصلحة العامة. وهذه جميعاً لا يمكن إنتاجها إلا من قبل المؤسسات المدنية في المجتمع مهما كانت هويته: أهلية أو مدنية أو في مرحلة انتقالية بين هذه وتلك.

هنا تظهر الحاجة ماسة إلى المؤسسات التي تعمل على ما يمكن أن يقوي عناصر المجتمع المدني. ومن هذه المؤسسات: الأحزاب والنقابات والمنظمات الثقافية والروابط والاتحادات المدنية التي تأخذ من الإنسان وحدة اهتمامها مهما كان توجهه، وتنصرف إليه من أجل تعزيز موقعه كصاحب مصلحة في التغيير إلى ما هو أفضل لمصلحته ولمستقبله باعتباره مواطناً في النظر إلى ذاته، وفي نظر الآخرين إليه، وفي نظرته إلى الآخرين دون مفاضلة لأحد على آخر إلا بما يتيح موقعه ودوره في المجتمع.¹

فالمجتمع المدني كواقعة اجتماعية تاريخية، لا كمفهوم قانوني، ليس سوى مجموع اجتماعي، إنه حاصل اجتماع عدد كبير من الجماعات التي تختلط دون أن تذوب، إنه كما يقول علماء الاجتماع مجتمع كلي، ومن هنا يمكننا أن نفهم أن المدينة هي إذا صنيع العمل الاجتماعي للإنسان، وهي أيضاً حصيلة التفاعلات والتداخلات العديدة بين الناس والجماعات في قلب مجتمع مدني، فهي تزيل المسافات، لكنها تزيد من حدة الفوارق، توسع مجالات الاتصال، لكنها تغنيها أيضاً، وهكذا تسعى إلى دمج الفئات الاجتماعية المتشعبة والمتزايدة باستمرار، في وحدات شاملة تسير أكثر فأكثر نحو الاتساع والتقارب، وإذا قلنا من جانب آخر إن المدنية تنمي الفردية، وجب القول أيضاً أنها توطد التعاون بين الناس وتوسع رقعته إذ تُضعف من إمكانيات دخولهم في علاقات مع

¹ عاطف عطية، مرجع سابق، ص ص. 19-25.

الآخرين وقيامهم بنشاطات مشتركة، إنها إذا تضاعف من عدد الفئات التي تنتمي إليها، وعليه فأشكال المجتمع المدني هي من ثمار المدنية.¹ ونتيجة لما سبق فإن استخدام كلمة مجتمع مدني في سياق ما إنما يعنى به " أن ثمة أناسا مرتبطين ببعضهم البعض بطرق نظامية يشغلون مكانا ما في زمان ما " وعلى هذا فإن المجتمع المدني هو عبارة عن شبكة من العلاقات.² وأيا كان الشكل الذي يتخذه المجتمع المدني فهو يشتمل على خاصيتين، وثلاثة أنواع من الظواهر فأما الخاصيتين فهما.

1- المجتمع المدني هو مجتمع كلي: ذلك أنه مجموعة تضم بداخلها العديد من الجماعات التي تجمعها علاقات مشتركة (سلبية أو إيجابية) هذه المجموعة هي ثمرة المدنية التي يؤدي تطورها إلى تقسيم العمل، والتخصص في الوظائف الاجتماعية.

2- المجتمع المدني هو مجتمع منظم: إنّ تجانب الفئات الاجتماعية وتعاونها، يفتضيان شيئا من الاستقرار و بالتالي شيئا من التنظيم للعلاقات الناشئة بينها. إنّ صفات المجتمع المدني لا تقتصر على التمييز بين وظائفه المختلفة فحسب، بل تتعداه إلى أنّ هذا المجتمع، يتميز ببناءه الاجتماعية والسياسية، وهو مجتمع يمثل الفرد فيه كما الجماعة، لتنظيم معين وقواعد معينة، وإلاّ فلن يمثل مجموعة محددة، بل خواء من الفوضى.³

أما فيما يخص الأنواع الثلاثة من الظواهر فهي على التوالي: العلاقات الاجتماعية، الفئات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية.

أ- العلاقات الاجتماعية: تكون هذه العلاقات بين الأفراد والجماعات، وهي العوامل المحركة للواقع الاجتماعي، وقوته الدافعة إلى التغيير، لأنها علاقات عمل وإنتاج وهي تشكل ما يمكن أن ندعوه البنية التحتية للمجتمع.

ب- الفئات الاجتماعية: هي التي يطلق عليها اسم " البنيات الاجتماعية " في شبكة العلاقات الاجتماعية، بدلا من تسميتها مجموعة أفراد. وذلك من أجل التمييز بينها وبين

1. حان وليام لايبار، مرجع سابق، ص 55
2 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 24 و 25
3 جان وليام لايبار، مرجع سابق، ص 72

الزمرة والجمعية، حيث أن الزمرة هي جماعة تتميز بعلاقات اجتماعية عارضة وتلقائية، أما الجمعية فهي جماعة تميزها علاقات منظمة ودائمة.

ج- المؤسسات الاجتماعية: هي الصيغ التنظيمية للمبادئ والقواعد والطقوس والعادات والتقاليد التي تحدد تنظيم البنى الاجتماعية. إنها " البنى الفوقية" القانونية، الإيديولوجية، والدينية بعض الأحيان التي تنشأ بقصد الحفاظ على الشيء من الامتثال، فبدونها تسير هذه البنى، مهما يكن شكل النظام السياسي، نحو التفكك والانحلال، والمقصود هنا بالمؤسسة، كل بنية اجتماعية منظمة، مهمتها القيام بوظيفة محددة، حسب قواعد مستقلة عن إرادة أعضاء الجماعة، وتمييزة عن علاقاتهم الاجتماعية العارضة.¹

إن تعريف المجتمعات المدنية ينطوي على التوفيق ما بين صفة الاستقرار وصفة الحركية أي ما بين الحاجة إلى النظام، ودواعي التقدم، فالسلطة السياسية تنتظرها إذا وظيفة مزدوجة: المحافظة على حد أدنى من النظام ودفع المجتمع إلى أقصى ما يمكن من التقدم، لكن لا شك أن التوفيق، عملياً، بين هاتين الخاصيتين، ليس بالأمر السهل.

1-4 المقارنة بين مفهوم المجتمع الأهلي ومفهوم المجتمع المدني: المجتمع الأهلي طبيعي باعتباره حصيلة الانتماءات الأولية للإنسان، والمجتمع المدني مصنوع باعتباره حصيلة ما يقوم به الإنسان نفسه، بالوعي والإدراك والتنظيم الاجتماعي باعتبارها، جميعاً، عوامل أساسية في تحول المجتمع من طبيعته الأهلية إلى حالته المدنية. وأول هذه التحولات نقل مسألة الانتماء من حالته القرابية والعصبية القائمة على هذا الانتماء الطبيعي إلى مستوى الأسرة أو العائلة، وهو الانتماء المخفف والبديل عن العشيرة والقبيلة. أي إلى حالته المدنية القائمة على الانتماء المشترك للناس جميعاً على اختلاف انتماءاتهم الفرعية، أي انتماء المواطنة الذي يتصدر الانتماءات جميعاً دون أن يلغيها. من هنا يمكن القول أن هذا الانتماء صناعة تنهض على التنشئة الاجتماعية والتربية المدنية (بالقول والممارسة) من أجل إعادة ترتيب الأولويات ولجعل الانتماء الوطني والقومي الموجّه له هذه الانتماءات والعامل على احتوائها.²

1 جان وليام لايبير، مرجع سابق، ص.ص 73-75
2 عاطف عطية، المرجع السابق، ص. 33.

يشكل تجاوز المجتمع الأهلي الاعتماد على مكونات ما قبل الدولة، مقياساً لدرجة تقدم المجتمع المدني وترسخ الديمقراطية فيه. في حين يُحدثُ التصدع في موقع الدولة انتعاشاً لعناصر المجتمع الأهلي. فالمجتمع العربي مثلاً ورث بنى اجتماعية شديدة التنوع تمثل الانتماءات العشائرية، والقبلية، والمذهبية أسس بنيانها السياسي والاجتماعي، حيث تملك هذه البنى موروثات ثقافية وتقاليد تغرس جذورها عميقاً فيها، وتحدد اتجاهات الحياة السياسية والاجتماعية، فينجم عن ذلك ارتداد المجتمع إلى أشكال من السلطوية القائمة على هيمنة فئوية أو فردية، وإلى تصاعد النبذ والتناحر بين هذه المكونات وغياب ثقافة التضامن، والاعتراف بالآخر، وفي هذا الإطار انبعثت قضية العصبية واتخذت حجماً يندر بالخطر في المستقبل.

من الطبيعي في هذا المناخ أن تتراجع المؤسسات المدنية لتخلي الساحة أمام الانتماء العضوي للفرد في مذهبه أو عشيرته، فليس من الغريب في هذا السياق رؤية البنى الأهلية وهي تكتسح الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات التي تشكل الأسس التي ينهض عليها المجتمع المدني وينشط من خلالها، فتزدهر بذلك الأحزاب ذات الانتماءات المذهبية أو العصبية، وتخرق الانقسامات المذهبية النقابات والاتحادات المهنية، وتسيطر الجمعيات الأهلية ذات الصبغة الدينية أو القبلية على مجالات العمل الاجتماعي.¹

2- المجتمع المدني وضرورة سيادة السلطة السياسية داخله: إن السيادة تستلزم استقلال السلطة السياسية إزاء أية سلطة اجتماعية خارجة عن نطاق المجتمع المدني، وفي آن واحد أولويتها على كل سلطة داخل هذا المجتمع.² إلا أنه لا يمكن لهذه السيادة أن تكون مطلقة، لأنها تصطدم بالسلطات الاجتماعية الخارجية التي تقف في وجهها وتحد من نطاقها، والتاريخ يعج منذ قرون عديدة بالصراعات الناشئة عن مثل هذا التصادم، ومثال

¹ خالد غزال، « في غلبة المجتمع الأهلي على المدني في العالم العربي » جريدة الحياة، 2008/04/17، ص. 11.
² جان وليام لابيبار، مرجع سابق، ص 95

ذلك، مسألة العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الدينية في البلدان المسيحية وحتى البلدان الإسلامية. هذا بالإضافة إلى التساؤل الدائم حول ما إذا كانت سيادة السلطة السياسية تحمل في طياتها شيئاً من التقييد الداخلي، أليس هناك داخل المجتمع المدني حقول نشاط ممنوعة عليها وجماعات بعيدة عن تناولها، ألا تتعارض السيادة مع الحرية.؟

جرت العادة أن نحصي مختلف النشاطات، أو الخدمات العامة العائدة للسلطة السياسية، وبالتالي فنحن نحدد قطاعات عمل السلطة في حقل من حقولها، ونرسم الحدود التي ينتهي عندها نفوذ السلطة في كل قطاع، وتبدأ الحرية. ولكن في الحقيقة ليس هذا سوى وصف لمؤسسات محددة تاريخياً وجغرافياً، حيث أنه ليس من الضروري حصر أعمال ومقومات تدخل السلطة السياسية للحصول على الحرية السياسية، فالسلطة السياسية ليست جائرة أو قاهرة في ذاتها، وهذا ما رآه "روسو Rousseau" جلياً حيث قال: "إنّ السيادة والحرية لا تتعارضان إلاّ بقدر ما يكون المجتمع المدني بأكمله بعيداً عن المشاركة في السلطة السياسية". التي تصطدم أحكامها بمقاومة المواطنين المقهورين أفراداً وجماعات، الشيء الذي يؤدي إلى الثورة التي تعني قلب نظام اجتماعي، أصبحت بناه حاجزاً يصد موجة التقدم، من أجل بناء نظام مغاير تتفق مؤسساته مع واقع العلاقات الاجتماعية. لهذا نجد، حسب ملاحظة ماركس Marx، أنه ما من ثورة أدت إلى إضعاف السلطة السياسية، بل كانت على العكس، تزيدها قوة بعد أن تبدل من صورتها، فالأفراد والجماعات الذين يصنعون الثورات، ينتقلون بواسطتها من مواجهة السلطة إلى المشاركة فيها، حيث تنطوي هذه المشاركة على حرية أكثر إيجابية من المواجهة، تتأيد هذه الحقيقة التي أعلنها "سبينوزا Baruch Spinoza" في كتابه "الأخلاق" "الإنسان الذي يسلك طريق العقل، هو في الحاضرة، حيث توجهه الأحكام المشتركة، وهو أوسع حرية منه في حياة العزلة التي لا يخضع فيها إلاّ لذاته".¹

1 جان وليام لايبير، مرجع سابق، ص.ص 99-110.

3- المجتمع وضرورة التنظيم: قبل التطرق إلى ضرورة التنظيم داخل المجتمع، أردت أن أشير إلى أنّ مدلول مصطلح المكانة في هذا المبحث يختلف في محتواه عن ذلك الذي لمصطلح المكانة الذي استعمل في أثناء الحديث عن النفوذ، فالمكانة في هذا المبحث نعني بها المركز أو المنصب الذي يشغله عضو ما في منظمة أو مؤسسة وفقا لقواعد الترتيب الوظيفي المقررة رسميا بينما المكانة كشكل من أشكال النفوذ فنعني بها الاحترام الذي يكنه الناس للفرد المتميز ودون إكراه منه ويعتبرونه حقا له لأنهم يعتبرون هذا الفرد رمزا لهم يجسدهم تجسيدا.

أما عن التنظيم – بوجه عام – فهو ظاهرة وضرورة مجتمعية عصرية، تفرضها متطلبات تصريف شؤون المجتمع الحديث، وما ينطوي عليه من تعقيدات جسيمة ومشكلات وصعوبات مرهقة عديدة تغشى ربوع المجتمع الإنساني المعاصر، وما من سبيل لتداركها وتجاوز أخطارها سوى الأخذ بأسباب التنظيم، والتعويل عليه كسلاح ناجع من شأنه الحيلولة دون تفاقمها، وكفالة متطلبات الاستقرار والنمو المطرد بأعلى درجة من الفاعلية والاقتدار.

ولئن كان الأمر كذلك، فليس معنى هذا أن التنظيم اكتشاف ينفرد به المجتمع الحديث أو أن المجتمع الحديث وحده هو مجتمع التنظيم، لأن وجود المجتمع من حيث هو كذلك لا بد أن ينطوي على نوع من التنظيم، وإن كان ثمة فارق نوعي يعتد به في هذا الصدد فهو استناد التنظيم الحديث إلى أسس شديدة الوضوح قوامها العقلانية والكفاءة والقدرة على الإنجاز، مما يفضي على المجتمع الحديث سمة مميزة فارقة من شأنها وسمه – دون أي من المجتمعات التقليدية – بأنه مجتمع التنظيم الرشيد. وينصرف مفهوم التنظيم – فيما تقرر أدبيات علم الاجتماع والإدارة – إلى كل ما تتواضع عليه الجماعة من ترتيبات وإجراءات تنظيمية، ومعايير وضوابط سلوكية، وما يقترن بذلك أو يترتب عليه من تكوينات بنوية ووحدات وظيفية، من شأنها تعبئة جهود أعضائها، وتنسيق العلاقات المتبادلة بينهم، وتحديد مسؤوليات كل منهم بغية التحقيق الواعي للأهداف والمصالح المشتركة للجماعة. ومن جهة أخرى تتجسد معالم وتجليات التنظيم الرشيد في المجتمع الحديث بوجه عام في أنماط مميزة من التكوينات البنوية، والوحدات الوظيفية النوعية المنظمة، أُصطلح على تسميتها (المنظمات Organisations) أو

(المؤسسات Institutions)، ويقصد بها تحديداً تلك الوحدات الاجتماعية، أو التجمعات البشرية التي يشيّد بناؤها ويعاد تشييده بطريقة عمدية، بغية تحقيق أهداف معينة، الأمر الذي يكسبها هوية معنوية متميّزة.¹

وخاصةً؛ المجتمع الإنساني يستحيل وجوده دون نظام، فالمجتمع على هذا مرادف للنظام، والسلطة تكون بمثابة الأساس للنظام الذي يستند إليه المجتمع، فهي غالباً ما تصدر عن تنظيم اجتماعي معين، فإذا ما انعدم وجوده، تبعه بالتالي انعدام وجود السلطة، ومن ثمة فإن السلطة لا تظهر إلا في الجماعات المنظمة الروابط، إذ أنّ غياب التنظيم يتضمن غياب السلطة، فهي تلازم الروابط لأنها لا تقوم، أو لا تظهر في الفراغ بين الروابط، فكل جماعة منظمة في المجتمع صغيرة أو كبيرة، مؤقتة أو دائمة، لها بناؤها الخاص من السلطة.²

3-1 التنظيم الرسمي: (Organisation formelle) يتمثل بشكل أساسي في النسق المنتظم من القواعد والترتيبات المؤسسية، والمعايير والضوابط النظامية، التي تحدد رسمياً، وعلى نحو تفصيلي، المسار العام لديناميات التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع بما يؤهلها للاضطلاع بوظيفتها المحورية أو وظائفها الثانوية والتكميلية، وتحقيق ما تنشده من غايات نهائية محددة، وجوهر هذا الصنف من التنظيم هو علاقات المركز (المنصب) المقررة رسمياً، فضلاً عن المعايير والتوجيهات المحددة للالتزامات والواجبات والمسؤوليات المنوطة بكل من تلك المناصب والمراكز، وما لكل منها من ميزات أو صلاحيات معينة، مما يفضي عليها جميعاً مهابة مميزة (Prestige) مستقلة تماماً عن هوية من يشغلها من الأعضاء.³

هناك من يطلق على علاقات المكانة هذه – داخل التنظيم الرسمي – اسم "علاقات السلطة" والتي تتضمن توقعاً مزدوجاً ومستمرّاً لشرعية الأوامر بين طرفي العلاقة، فصانع القرار يتوقع أنّ أمره سوف يحظى بالقبول من أولئك الذين ينفذونه، الذين بدورهم يتوقعون الأمر ويحددون سلوكهم وفقه، وهذا الإحساس بشرعية الأمر الموجه لهم يرتكز على اعتقادهم في الحاجة إلى الأمر الذي ينشأ عن ممارسة السلطة،

1 عبد الحليم الزييات، مرجع سابق، ص.ص 152 – 154.

2 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 144 و 145.

3 عبد الحليم الزييات، مرجع سابق، ص 164.

أو يركز أيضا على الاعتقاد بأن ممارسة السلطة لها تبرير قانوني "Justification légale" وأن صانع القرار يقوم بإشباع حقه القانوني في إصدار الأوامر. ومهما يكن الأساس المحدد لشرعية علاقة السلطة، فإن هذا الإحساس بالشرعية يعد هاما للغاية في المحافظة على علاقات السلطة، داخل التنظيم الرسمي، سواء كان مركزياً أو حتى محلياً.¹

3-1-1 التنظيم المركزي: ونقصد بذلك مؤسسات الحكم والإدارة المركزية المنوطة أساسا بمسؤولية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، والسهر على تنفيذها على مستوى ولصالح المجتمع ككل، والتي تعدّ خاصية مميزة للمجتمع السياسي الحديث، ومظهرا بيّن الدلالة على التزامه قواعد الرشد والعقلانية، سواء من حيث تحديد آلياته ووظائفه، أم من حيث تدبير شؤونه وتنظيم تفاعلاته. ومرجع ذلك أن مؤسسات الحكم والإدارة إذ تمثل التنظيم الرسمي للمجتمع فإنها لا تقوم ولا تمارس صلاحياتها دون سند من قاعدة تنظيمية - مكتوبة أو غير مكتوبة - تحدد كيفية إدارة شؤون المجتمع السياسي، وضمانات استقرار أوضاعه، هي ما انعقد الرأي على تسميتها: الدستور "Constitution" الذي يحدد السلطات العامة في المجتمع، ويؤسس وجودها الشرعي، ويعيّن آفاق ممارستها، ووسائل وشروط استخدامها، ويحيطها جميعا بسياج من الضوابط الملزمة، لا تستطيع الحياد عنها أو اختراق حدودها. وغني عن البيان أنّ هاته السلطات العامة في النظم السياسية المعاصرة - تعددية كانت أم شمولية - لا تزيد عن سلطات رئيسية ثلاث هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، ومع أن كل سلطة من هذه السلطات الثلاث تنفرد بوظيفة محورية معينة، تقوم على أمرها مؤسسة نظامية محددة المسؤوليات والصلاحيات، فإن هذه السلطات، جميعا لا تعدو أن تكون منظومة من الاختصاصات، والواجبات، والالتزامات تترد في مجملها إلى أصل واحد بذاته هو السلطة السياسية المسيطرة على مقاليد الأمور في المجتمع.²

هذا فيما يخص التنظيم المركزي على العموم، أمّا فيما يخص التنظيم المحلي - موضوع دراستنا- فإن الأمر يختلف قليلا عن الصورة التي للتنظيم المركزي، ويتضح ذلك أكثر من خلال دراسة مؤسسات ممارسة السلطة داخل الجماعات المحلية وخاصة البلدية.

1. سعد عيد مرسي بدر، مرجع سابق، ص 611 و 612.
2. عبد الحليم الزياد، مرجع سابق، ص 172 و 173.

3-1-2 التنظيم المحلي: الذي يتجسد في مؤسسات ممارسة السلطة والإدارة، المنوطة أساسا بمسؤولية صنع السياسات المحلية، والسهر على تنفيذها إلى جانب السياسات العامة المفروضة عليها لصالح المجتمع المحلي، وليست هنا مؤسسات ممارسة السلطة بأي حال من الأحوال مؤسسات للحكم كما سنرى ذلك فيما يأتي. وإن كان وجود السلطة المحلية يتطلب وجود جماعات محلية ينص عليها الدستور كالبديية والولاية.

أ/ السلطة السياسية المحلية: كهيئة تمارس السلطة السياسية في المجتمع السياسي تعد نتيجة لتلقائية لتفاعل وتطاحن الإرادات والقدرات الذهنية والمادية لأفراد المجتمع على الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية، والفكر الديني. وتتمثل السلطة السياسية المحلية، في الهيئات، أو الأفراد الذين يمثلون المجتمعات المحلية عن طريق أجهزة إدارية وتنفيذية.¹ فهم بذلك يشكلون إطارا للتعبير عن الديمقراطية محليا، ويمثلون قاعدة اللامركزية وفضاء لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.²

على أنه يجب التفريق بين اللامركزية الإدارية التي تعتبر صورة من صور الإدارة، واللامركزية السياسية التي تعتبر صورة من صور الحكم. فاللامركزية الإدارية لا يمكن تصور قيامها إلا في كفالة الدولة وتحت مراقبتها. أما المركزية السياسية فهي نظام يقوم على توزيع مظاهر السيادة بين الوحدات المحلية، فتباشر هذه الوحدات في ظله سيادتها الداخلية، فنقيم برلمانا وتنشئ حكومة، وتسن تشريعات وتقضي بها. في حين أن اللامركزية الإدارية لا تملك أي نوع من أنواع السيادة.

يبقى أنّ وجه الشبه بين السلطة السياسية المحلية والمركزية هو أن السلطة السياسية المحلية شأنها شأن السلطة السياسية المركزية، تباشر اختصاصاتها ومسؤولياتها وسلطاتها بأسلوب متمزج فيه السياسة بالإدارة.³

ب/ الإدارة المحلية: نظام الإدارة المحلية يقتضي من الدولة إنشاء فروع ومكاتب وإدارات وأقسام إدارية، وتنفيذية في بعض المستويات المحلية، وفي هذا النظام تعطي السلطات المركزية لهذه المكاتب، والفروع، أو الوحدات الإدارية، سلطات ومسؤوليات محددة، إما بطريق اللامركزية، أو عدم التركيز الإداري. والفرق بين إتباع هذه السياسة

1 مصطفى فهمي، الحكومات المحلية في إطار الدولة، القاهرة، مصر، المنظمة العربية للعلوم العربية للإدارية، 1971م، ص 7 و 13.

2 قانون البلدية الجزائري، المادة 84.

3 صابر محي الدين، مرجع سابق، ص 43-50

أو تلك هو أنه في عدم التركيز الإداري لا يكون للفروع، أو المكاتب سلطات واسعة للتحرك إلا بعد حصولها على تصديق الجهة المركزية، بينما في اللامركزية يكون لها سلطة البت النهائي في موضوعات معينة مهما عظمت، أو تضاعلت أهميتها، وقد يقتضي الأمر في اللامركزية الإدارية منح الفروع، أو المكاتب، الشخصية الاعتبارية وما يترتب عن ذلك من صلاحيات ومميزات خاصة.

فكل الخدمات المركزية أو السيادية تستلزم في العادة إتباع نظام الإدارة المحلية، أي وجود أجهزة ووحدات للإدارة المحلية تتبع الجهة المركزية مباشرة وتخضع للقيود والأحكام التي تتضمنها، وهي لا تخضع بحال لسلطة أخرى غير السلطة المركزية، وعليه فالسلطات المحلية الممثلة في المجالس المحلية والأجهزة الإدارية التابعة لها مباشرة أو الحكام المحليون لا شأن ولا دخل لهم في قيام هذه الفروع والمكاتب بنشاطها فهي تمارس هذا النشاط بمعزل عن السلطة المحلية.¹

كما توجد حالة أخرى قد تتبع فيها الحكومة أسلوب أو نظام الإدارة الميدانية، أي إنشاء مناطق إدارية ومكاتب لإدارة بعض الخدمات المركزية أو السياسية، وفق مقتضى السهولة الإدارية و لرفع كفاءة تشغيلها دون التقيد في تحديد المنطقة الإدارية بحدود الوحدات المحلية، فمنطقة الإدارة الميدانية قد تشمل أكثر من وحدة محلية، كما هو الحال مثلا بالنسبة لخدمات الأمن، حيث تتبع وزارة الداخلية تقسيما خاصا ليس له أدنى اتصال بالتقسيمات الإدارية الخاصة بالجماعات المحلية وذلك لمساعدتها على حفظ الأمن في ربوع البلاد، وهذا التقسيم يقضي بوجود مديريات أمن، ومراكز شرطة تتوسط مناطق معينة لكي يسهل الإبلاغ عن الحوادث والانتقال إلى مكانها. الشيء نفسه بالنسبة للتقسيمات لأغراض انتخابية، حيث تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية وفقا لعدد السكان وتبعاً لأغراض سياسية، فتتغير حدود الدوائر الانتخابية مع كل زيادة أو نقصان في عدد سكان المنطقة.²

أما فيما يخص التنسيق بين السلطة السياسية المحلية والإدارة المحلية، فإنه في غالبية دول العالم يتم عن طريق ممثل الحكومة المركزية في النطاق الإقليمي، بموجب

1 مصطفى فهمي، مرجع سابق، ص 55 - 58.
2 طاهر موسى عطية، دراسة مقارنة في الحكم المحلي (وحدات الإدارة المحلية)، القاهرة، مصر، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1971م، ص 49 و50

صلاحياته المزدوجة كتمثل للسلطة التنفيذية العليا في الدولة، وكممثل للسلطة المحلية، فهو بذلك يمتلك الصلاحية القانونية للتنسيق بين سائر الأجهزة التنفيذية والإدارية بالشكل الذي يتفق مع الصالح العام في الدولة والسياسة العامة للسلطة التنفيذية العليا في الدولة. إذاً الفرق بين السلطة السياسية المحلية والإدارة المحلية يكمن في أن السلطة السياسية المحلية تتوفر على الطابع السياسي، وهو تمثيل مجتمع إنساني محدد في مساحة محددة وتتولى رسم السياسة المحلية وإدارة الخدمات اللازمة لهذا المجتمع الإنساني المحلي، أما الإدارة المحلية فتفتقر للطابع السياسي، ولا يتطلب وجودها وحدات محلية ذات شخصية معنوية أو إقامة سلطة محلية، بل يكفي لوجودها إتباع سياسة اللامركزية أو سياسية عدم التركيز الإداري.¹

2-3 التنظيم غير الرسمي: (Organisation informelle) هو ذلك التكوين البنيوي الذي ينشأ تلقائياً بمحاذاة التنظيم الرسمي، لتعذر، أو استحالة استبعاد العوامل والعلاقات الشخصية من السياق العام لديناميات الحياة الجماعية داخل المجتمعات، وصعوبة الالتزام حرفياً وبشكل صارم بمحددات المنصب (المركز) واستقلالية هويتها.

ويتمثل التنظيم غير الرسمي بوجه عام في تلك الشبكة العريضة من العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تنشأ وتتطور بين أعضاء المجتمع، وتقوم بمحاذاة التنظيم الرسمي، مستندة إلى منظومة من القواعد المتفق عليها عرفياً بين الأفراد.

لقد ظلت معظم الدراسات السياسية ولعهود طويلة أسيرة الاقترابات التقليدية الكلاسيكية (الاقتراب القانوني والتاريخي والمؤسساتي)، التي كانت تنحصر اهتماماتها في معرفة كيفية تأثير البناءات القانونية والإدارية في العملية السياسية، دون التطرق لمجمل الفواعل والعوامل الأخرى التي يمكن أن توصف بغير المباشرة وغير الرسمية من حيث تأثيرها على السلطة والنظام السياسي، ولم تخرج- أي الدراسات السياسية- من إطارها السكوني إلى الاهتمام بديناميات الحياة السياسية المعتمدة على تفسير سلوكيات الفواعل غير الرسمية إلا مع بداية القرن العشرين على يد العالم الأمريكي "آرثر بانثلي Arthur. Bentley" الذي كان له الفضل سنة 1908م في اقتراح مدخل جديد يعني بدراسة

1. مصطفى فهمي، مرجع سابق، ص 62 و 67 و 70.

الجماعات والصراعات التي تدور فيما بينها وأثرها على الحياة السياسية، وسعى نحو إيجاد اقتربا بديل يعتمد على التحليل السلوكي للأشخاص وليس التركيز على المؤسسات.¹

هذا ولما كان جوهر التنظيم غير الرسمي، وقوامه الأساسي العلاقات الشخصية وليس علاقات المنصب، فإن هذا التنظيم يتألف دائما من أدوار لا من مناصب (مراكز). وقد تتطابق هذه الأدوار أو تتضارب مع التدرج العام للمكانات الخاصة بالتنظيم الرسمي، ونتيجة لذلك فإن العلاقات الاجتماعية في مثل هذا الصنف من التنظيم تنهض عادة على أساس الاحترام أو التقدير "l'estime" الذي يحمله أعضاء المنظمة لبعضهم، بغض النظر عن المناصب الخاصة التي يشغلونها مهما كانت درجة تمايزها.² ويظهر التنظيم غير الرسمي بشكل جلي في منظمات مباشرة النفوذ سواء على مستوى المجتمع الكلي (الوطن)، أو على مستوى المجتمع المحلي ولكن بدرجات وأشكال مختلفة.

3-2-1 على مستوى المجتمع الكلي: نقصد بمنظمات مباشرة النفوذ على مستوى المجتمع الكلي، آليات العمل السياسي العام، كجماعات الضغط أو المصلحة، والأحزاب السياسية... وما إلى ذلك من منظمات طوعية تشكل القوام الأساسي للتنظيم غير الرسمي للمجتمع. وسنخص بالذكر في هذا المقام كل من جماعات الضغط أو المصلحة، والأحزاب السياسية، والمؤسسة الدينية لأنها الأكثر ظهورا وممارسة في المجتمع الجزائري الكلي.

أ/ جماعات الضغط أو المصلحة: يمكن تعريفها بشكل إجمالي بأنها منظمات جماهيرية، تختص بالدفاع عن مصالح معينة، وتباشر عند الاقتضاء ما يعن لها من أنماط النفوذ، أو التأثير تجاه السلطات العامة، ودوائر صنع السياسات أو القرارات السياسية، سواء بهدف رعاية المصالح التي تمثلها وحمايتها وتعزيزها، أم بغية الحصول على قرارات أو تعهدات من شأنها خدمة هذه المصالح وتطويرها، وهي بوجه عام تُؤثرُ العزوف عن تقلد

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترايات والأدوات، ط.4، الجزائر، دار هومه للنشر والتوزيع، 2002م، ص.195 - 197.
² عبد الحليم الزيتات، مرجع سابق، ص 165.

مناصب الحكم، وتحجم عن تحمل أي مسؤولية مباشرة فيه، ومن ثم فهي لا ترمي إلى السيطرة على مواقع القوة الأمرة في المجتمع.

ولما كانت هذه الجماعات - من الوجهة البنوية - تعد أطرا تنظيمية من شأنها توحيد صفوف جماعة اجتماعية معينة، والتعبير عن مصالحها، والعمل على تحقيقها، ورعايتها وحمايتها، وكفالة أسباب نموها وإطرادها، فإن ذلك لا يعني قط - من الوجهة الوظيفية - أنها لا بد وأن تمارس نشاطا سياسيا متواصلًا، أو تنغمس تماما في السياق العام للعملية السياسية بالرغم مما تباشره من ضغوط على السلطات العامة، وما لها من نفوذ مؤثرة في تشكيل الرأي العام وتوجيهه.¹

ب/ الأحزاب: هي أحد التنظيمات غير الرسمية التي تسيطر على الحياة السياسية، ومن ثم فإنه يقع على عاتقها بعض العبء في تقرير سياسة البلد والحزب بصورة عامة. كما أنها - سواء في الأنظمة الديمقراطية أو الشمولية - تمثل همزة وصل بين المجتمع والسلطة الحاكمة، ومن ناحية أخرى فهي التي تمهد الطريق للجماهير للإحساس بالوحدة مع السلطة، ومن ثم فهي تزيد من شرعية النظام ومن قدرته على التصرف.²

إنّ الحزب لا يبنى عن مباشرة نفوذه في المجتمع، والضغط على تنظيمه الرسمي، قصد التأثير في دوائر صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، أو لتغيير بنية التمثيل السياسي، والاستيلاء على مؤسسات ممارسة السلطة، باعتباره قوة سياسية لها حضور فعلي في المجتمع، تعززه مصالح حقيقية لا يمكن إغفالها أو إنكارها أو التغاضي عنها، ولذلك قلما يوجد مجتمع سياسي معاصر لا يعرف الظاهرة الحزبية، أو لم يعيش التجربة الحزبية على نحو أو آخر، وهي إذ توجد في هذا المجتمع أو ذلك فإنها لا تتخذ صيغة بذاتها، أو نمطا محددًا لا تفارقه أو تتحول عنه.³

ج/ المؤسسة الدينية: أو ما يعرف برجال الدين، هؤلاء ظلّوا يحتكرون السلطة العلمية في غياب منافس جدي من بين أصناف حملة العلم الآخرين، ييسطونها على العامة ويفاوضون بها الحاكم أو يلزمونهم بها بحسب الأحوال. بينما الفيلسوف على سبيل المثال لم يكن يعنيه أن يقدم مشروعًا لبناء المجتمع ولو على سبيل الاحتمال البعيد، بقدر ما اهتم

1. عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 176 و 177.

2. عبد الرحمان خليفة، مرجع سابق، ص 352 و 353.

3. عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 179

ببناء "مدينة" داخل ذاته، أمّا الأدباء من جهة أخرى، فقد أسسوا أدبا سياسيا خارج اعتبارات الشريعة وأحكامها، والتراث الذي كان مرجعهم لم يكن النص الديني ومأثورات السلف الصالح، بل هو التراث السياسي للفرس، واليونان، إلا أن هذا كله آل عندهم إلى مأثورات من حكم ومواعظ صاروا يتداولونها، بل أصبحت متداولة أيضا في كتب الأدب وفي أدب الفقهاء السياسي.

لقد كانت السلطتين العلمية، والسياسية في فترة الخلافة، مجتمعيتين في شخص "ال خليفة الراشد"، استمرارا لاجتماعهما في شخص الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم انفصلتا مع نهاية فترة الخلافة الراشدة وبداية فترة "الملك" مع معاوية، هذه الفترة التي بدأ معها إلحاح العالم الديني دائما على واقع تمايز السلطتين العلمية، والسياسية لكي يهيئ لنفسه القيام بدور الرقيب على هذه الأخيرة. وهذا ما لم يسلم له به الحاكم، الذي سعى دائما إلى استتباع الفقهاء، بالترغيب أو بالترهيب، بحسب الاقتضاء. مما دفع بالفقيه إلى استعمال آلية الفتوى لبسط هذه السلطة العلمية، رغم أنّ الفتوى ليست في حد ذاتها ملزمة —بمعنى أنه ليست هناك أداة مؤسسية لتنفيذها— إلا حين يستصدرها الحاكم ليُجري أمره باسمها. إلا أنّ حاجة المجتمع الإسلامي إلى مرجعية دينية، تضي المعنى، والغائية على نظامه هي التي جعلت وظيفة الفتوى قائمة. والفتوى التي نعنيها هنا ليست الفتوى الشخصية بل نقصد بها الفتوى التي موضوعها قضية عامة، وقد تكون هذه القضية من قبيل "النازلة" أي ممارسة مجتمعية لا يوجد لها مثيل في ما خبره الفقهاء السابقون. هذا في القديم، أما في العصور الحديثة، فقد وجدت المجتمعات الإسلامية نفسها وقد أُدخلت إليها تنظيمات جديدة، وأنماط سلوكية مستحدثة، أدت إلى إنعاش الفتوى بهدف بسط سلطة الشريعة على مجتمعات أخذت تفلت من رقابتها. وسواء تعلق الأمر بالنوازل، أو بالعوائد الجديدة، فإن هدف الفتوى واحد، وهو بسط سلطة الشريعة على المجتمع، أي بسط السلطة العلمية للفقيه، هذا الأخير الذي كان دائما يحاول مراقبة السياسة باسم أولوية الشريعة على السياسة، فيذهب أحيانا — بحسب الأشخاص والظروف — إلى الغلو في استعمال هذه الأولوية فيلتزمها ويلزم غيره بها، وأحيانا أخرى يحاول الوصول إلى تسوية ما مع السلطان القائم، وذلك من خلال الركون إلى مفهوم "النصيحة"، وهو مفهوم يضبط علاقة العالم بالحاكم لمصلحة هذا الأخير. فليس على العالم أن يثور على

الحاكم حتى ولو جار، بل عليه أن يقدم له النصيحة على النحو الذي لا يثيره ولا يستثير رعيته.

لقد ساد الاعتقاد طويلاً لدى المتأثرين بالثقافة العصرية بأن المجتمعات الإسلامية تسير حثيثاً نحو التنظيم المدني، إلا أن صعود التيارات التي سُميت "أصولية" أعاد إلى الفتوى سلطتها، خصوصاً لدى فئات الشباب المرتبطة أو المتأثرة بهذه التيارات، إلا أن هذه الفتوى الجديدة مختلفة تماماً عن الفتوى التقليدية فهي:

أولاً: لا تعترف بالفتوى الرسمية الصادرة عن المؤسسة الرسمية للفتوى.

ثانياً: فتوى سياسية، أو بالأصح يتخذ أصحابها موقفاً سياسياً معارضاً للنظام، والمجتمع القائمين، ولا يعترف بهما.

ثالثاً: تنطوي على سلطة، باعتبارها تدّعي امتلاك القول الفصل، الواجب فرضه.

نحن إذاً أبعد ما نكون عن (الفتوى/الرأي) أو (الفتوى/الاجتهاد) وهنا المشكلة، ولذلك ينبغي أن يعاد النظر في مبدأ الفتوى من الأساس. فنحن نفهم أن تكون الفتوى عبارة عن اجتهاد، لكن حينما تكون الفتوى حكماً قطعياً نهائياً وحيداً وإلزامياً، فهي تكون آنذاك مولدة للعنف، مهما اتخذ هذا العنف من أسماء أخرى ومهما غُلف بتبريرات دينية، ففي هذه الحالة فإن الفتوى لا تعتبر الرأي الآخر رأياً مختلفاً، أو على الأكثر خاطئاً، بل تعتبره ضلالاً مبيهاً.¹

يذهب ابن خلدون في حديثه عن العلاقة بين الفقيه والسلطة السياسية إلى القول بأن الفقهاء أبعد الناس عن ممارسة السياسة، وإن واقع أمرهم أنهم تُزين بهم مجالس السلطان، وإن القلائل منهم هم الذين استطاعوا التأثير في واقع السياسة، وأن ذلك لم يكن بفضل علمهم المحض، بل بفضل استنادهم إلى قوة اجتماعية ألا وهي "العصبية". ففهم الفقهاء السياسي ليس من علم السياسة في شيء، والسبب في ذلك حسب قوله "جهلهم بقواعد السياسة"، ثم إن علم السياسة ينبني حسب علمه على المعرفة بواقع المجتمع وسياسته، فليس هناك نص ثابت حاكم يتحكم في الواقع مهما تعدد وتغير، أما بالنسبة للقياس - أي رد أمور السياسة رداً تحكيمياً إلى نصوص قارة مجردة - كمنهج للفقهاء فليس هو منهج

1. علي أومليل. السلطة الثقافية والسلطة السياسية، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م، ص 9 - 25.

علم المجتمع والسياسة، فالمنهجية العلمية حسبه هي ألاّ يختلط الخطاب السياسي بالذاتية المعيارية.¹

لكن كون الإسلام يقوم على كتاب الله وسنة رسوله الكريم، فإنّ للعلماء بمضمونهما وأحكامهما تأثير دائم في المجتمع الإسلامي. وبالتالي يجب على كل دولة إسلامية، أن تنتبه للرقابة الممارسة عليها باسم سلطة كتاب الله.

إذا سلّمنا بأن الدولة في المجتمع الإسلامي لها منطقتها السياسي المستقل استقلالا ما عن معيارية الشريعة، فإن التوتر لا بد من أن يظل قائما بين السياسة والشريعة حتى يسفر إما عن تسوية، أو عن صدام، فالتسوية تفرضها عادة الدولة، حين لا تقسح للفقهاء سوى هامش لا يطعن في شرعيتها، فتتغاضى عن تدخلهم في الوقائع الجزئية، شريطة أن تضمن ولائهم، وصمتهم في القضايا العامة. أما الصدام فيحصل دائماً باسم العودة إلى كتاب الله في حالة ظهور أزمة ما في المجتمع.²

3-2-2 على مستوى المجتمع المحلي: يوجد إلى جانب التنظيم الرسمي المحلي داخل دولة الجزائر، تنظيم غير رسمي موازي لجماعات المصالح، والأحزاب، والمؤسسات الدينية التي تنشط على المستوى المحلي كما على المستوى الوطني. هذا التنظيم غير الرسمي هو " النظام القبلي " الذي يعتبر مكملاً للنظام المحلي.

سيكون الاعتماد على نظرية ابن خلدون أمراً حتمياً من أجل الكلام عن هذا التنظيم غير الرسمي لأنه أصدق مفسر لهذا التنظيم بالمغرب الإسلامي بصورة خاصة والمجتمعات الإسلامية بصفة عامة.

ينصرف مفهوم النظام القبلي إلى كونه تلك السلسلة من الحلقات والزمير المشكلة من فئات اجتماعية ذات قرابة حقيقية أو وهمية، وأطلقت هذه التسمية نسبة إلى إحدى الحلقات الهامة في تلك المنظومة ألا وهي " القبيلة " و كما يسمى هذا النظام أيضا بالنظام العشائري نسبة إلى حلقة أخرى أقل أهمية وهي " العشيرة " . والقبيلة ما هي إلا شكل من أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي، كان شائعا ومعروفا في الأزمنة القديمة قبل ظهور الدولة، وما تزال آثاره حسية حتى أيامنا هذه وفي مجتمعنا بالذات، فهي تعتبر تركيبة بشرية اجتماعية مكونة من عدة وحدات صغرى قد تكون أسرا، أو عشائر، أو أفخاذا...

1. نفس المرجع ، ص 12 و 15.
2. نفس المرجع ، ص 51.

إلخ، على أن تتلاحم تلك الوحدات بفضل الاعتقاد بالإنتماء الدموي (النسب)، وتبعاً لمقتضى المصلحة المشتركة، كما يشترط في القبيلة أن يعيش أفرادها معا في حلهم وترحالهم ضمن منطقة محددة. ويخضع أفراد القبيلة إلى عرف وعادات مشتركة، حيث يسهر على تطبيق العرف واحترام العادات رئيس ينتمي إلى أقوى أسر القبيلة وأشرفها حسباً. فيصدر عن هذه الوحدة الاجتماعية بمقتضى ظروف معينة ظاهرة اجتماعية تعتبر الصورة المعبرة عن روح القبيلة ألا وهي " العصبية القبلية L'açabya Tribale".¹ وباختصار فالنظام القبلي يقوم أساساً على رباط اجتماعي يضمن استمرارها كأكبر وحدة سياسية، هذا الرباط الاجتماعي هو " العصبية " بمفهوم ابن خلدون.²

لا بد من الإشارة هنا إلى الخطورة التي يضيفها هذا النظام القبلي من خلال العصبية القبلية على النظام العام للدولة، وإن كان من حيث الهيكل والتنظيم لا يشكل خطراً أساسياً على الدولة، بل الخطر كل الخطر يكمن في " العصبية " تلك الروح التي تلازم القبيلة، أو العشيرة فتقوى لحمتها، وتشتد بين فئاتها، فتغدو بذلك قوة دفاعية وهجومية، تتسلح بها القبائل والعشائر فتقاوم بواسطتها النظم الغريبة عنها، المتمثلة في نظم الدولة، ويظهر ذلك جلياً من خلال استقرار التاريخ الذي يظهر هيمنة هذه الظاهرة على الحياة الاجتماعية بالمغرب الإسلامي منذ حقبة موغلة في القدم، فغدت بمرور الوقت مرضاً مزمناً امتدت خطورته إلى مراكز الحياة لهذا المجتمع، والأخطر من ذلك كله أنّ هذه الظاهرة مازالت سائدة في مجتمعنا حتى أيامنا هذه، بل هي مستولية على عقول فئات كثيرة في مجتمعنا الحديث، فتفشى هكذا هذا المرض في جسم هذه الأمة بحيث أصبح علاجه يستدعي تجنيداً عاماً للقوى الحية ذات النضج والوعي الصادقين لهذه الأمة، من أجل القضاء على هذه الظاهرة التي تعادي كل تطور حضاري، وتقدم إنساني، وتفسد كل تنظيم لا يتجاوب مع أنانية العشائر وتقاليد المتحجرة.³

تجدد الإشارة هنا أنّ ابن خلدون قد اكتفى بالحديث عن العصبية بصفاتها ظاهرة اجتماعية طبيعية دون أن يحكم عليها، إن كانت ظاهرة مرضية، أو صحية في المجتمع، بل حاول إيجاد تبرير لها من الوجهة الشرعية، وذلك حين شبهها بالشهوة والغضب، وانتهى إلى تقرير أنّ المبالغة في العصبية والخروج بها عن الحدود المعقولة هو الذي

1 بوزياني الدراجي، مرجع سابق، ص 178 و 179.

2 فؤاد خليل، العشيرة دولة المجتمع المحلي: عشائر جرد الهرمل، لبنان، دار الفكر اللبناني، بدون سنة النشر، ص 23.

3. بوزياني الدراجي، مرجع سابق، ص 4

نهى عنه الشرع، أما إذا أستعملت في حدود معقولة فلا حرج في الاعتماد عليها. مع هذا لا يمكن إخفاء مساوئها، لأنها تقف حجر عثرة أمام تطور مؤسسات الدولة وتعرقل فعاليتها، فلا يمكن لمن أراد تقوية الدولة أن يحقق هدفه إلا بالقضاء على العصبية لأن قوة الدولة تتطلب قيادة قوية وانضباطا لا يمكن للعصبية أن توفره. أما بالنسبة للإنجازات التي حققتها العصبية القبلية خاصة عندما تمكنت من تأسيس ممالك عظيمة، لا يعني أنها ظاهرة صحية، بل بالعكس، هي ظاهرة مرضية سرعان ما تغمر كل الإيجابيات وتحتويها، بحيث تغدو العيوب أكثر من المحاسن.¹

إذا فالعصبية سلاح ذو حدين. من جهة بناءة ومن جهة أخرى هدامة، وعليه فإن إسقاط النظم القبلية أمر لا بد منه لحفظ كيان الدولة، أي دولة كانت، لأن النظم القبلية تتناقض مع نظم الدولة، بل ثمة صراع دائم بين النظامين، لا ينتهي إلا بتغلب أحد الطرفين على الآخر. لهذا السبب اهتم الإسلام بمحو التنظيم القبلي، وتنشئة مجتمع سياسي على نسق جديد.² حيث نبذ القرآن الكريم العصبية في آيات عديدة، فكان يستنكر في العصبية قرابة الرحم، والقرابة بالعصب، وذلك لأن المحافظة على المجموعات التي تحددها رابطة الدم، تشكل عقبة كبيرة في وجه بناء الأمة، فالنبي "محمد" صلى الله عليه وسلم، حين صرّح أن العصبية القبلية خروج عن القانون إنما أراد في الواقع أن يسحق العنصرية في مهدها، فيصل بذلك الإسلام جميع مجتمعات الأرض، لا مجتمعات الجزيرة العربية فحسب، فننتقل من الوحدة المبنية على العلاقات العضوية والخاصة بالجاهلية إلى الوحدة الروحية التي تؤلف بين قلوب الناس.³

3-3 العلاقة بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي: إن التمييز بين التنظيمين يمكن لمسه داخل بنية المجتمع ذاته، بغض النظر عن وجوده داخل التكوينات والوحدات النوعية المنظمة التي يغص بها هذا المجتمع، فالدولة مثلا هي التنظيم الرسمي للمجتمع بأسره، بينما المجتمع القبلي المحلي يعتبر أحد مكونات تنظيمه غير الرسمي، وعلى ذلك فالقوانين الوضعية جميعا تعد معايير نظامية تتعلق بالتنظيم الرسمي للمجتمع، أما العرف

1. نفس المرجع، ص 14.

2. محمد ضياء الدين الرئيس، مرجع سابق، ص 35.

3. عبد الغني مغربي، مرجع سابق، ص 149 - 151.

والعادات الشعبية فتعد معايير حاکمة تخص تنظيمه غير الرسمي. وإذا كان رجال الدولة – المعینون والمنتخبون على حد سواء – يشغلون مكانات (مناصب) معينة في التنظيم الرسمي للمجتمع، فإن الساسة المشتغلين بالعمل العام، وجموع المواطنين العاديين بلا استثناء يلعبون أدوارا متباينة داخل تنظيمه غير الرسمي.¹

رغم هذا التمييز بين التنظيمين فإنه من البديهي طبعاً أن تكون ثمة علاقة ما بينهما، ليست من البساطة والوضوح تماماً كما قد يبدو لنا، بل إنها تتسم عادة بدرجة عالية من الدقة والحساسية والتعقيد، وتمثل في الوقت ذاته أرضية مشتركة تلتقي على سطحها ظواهر المجتمع والسياسة على حد سواء، فبعض المنظمات مثلاً تتوفر على قدر من التوافق الوثيق بين كل من التنظيم الرسمي وغير الرسمي، حيث من المحتمل كذلك أن يستمر هذا التوافق إلى أمد طويل نسبياً. في ظل وضع كهذا فإن المكانات عالية المهابة غالباً ما يحتلها أشخاص يتمتعون بدرجة كبيرة من الاحترام. أمّا إذا تباعد التنظيم الرسمي عن التنظيم غير الرسمي داخل المنظمة الواحدة فإن المهابة تظل مرتبطة بالمكانة وحدها، ومن ثم يتوقف احترام شاغلي المناصب ولا يعدو أن يكون كل منهم أكثر من رئيس صوري. لذلك فإن كفاءة وفعالية المنظمة لا تتوقف بحال من الأحوال على جدية محدداتها التنظيمية أو صرامة معاييرها وضوابطها النظامية فقط، ولا تقتصر أيضاً على سيادة المشاعر الطيبة وأواصر الود المتبادل بين أعضائها وحسب، ولكنها تعتمد إلى حد بعيد على ما يتلقاه تنظيمها الرسمي من دعم وتأیید ومؤازرة من جانب تنظيمها غير الرسمي، فإذا ما دبّ الشقاق بينهما واتسع مداه، أصبح وجود المنظمة، ومن ثم استمرارها، على شفا منحدر خطير يهددهما سوياً بالتداعي والانهيال.²

1. عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص.ص 166 – 168.
2. عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص ص 166 – 168.

المبحث الثالث الانقسام الاجتماعي

إنّ الظاهرة الانقسامية لها أشكال عدة ومستويات مختلفة باختلاف التوجهات الفكرية للمصنفين والعينات التي ينطلقون منها في عملية التحليل، تنحصر جميعها في نظام بيئي ومجتمعات بحثية واحدة ألا وهي البيئة الأوروبية على وجه الخصوص. لكنني في هذا المبحث ركزت على القبيلة باعتبارها أهم شكل من أشكال الانقسامات الاجتماعية المميزة للمجتمع محل الدراسة التطبيقية، وكذا علاقتها بالظاهرة الحزبية. إذ أنّ عملية الانقسام الاجتماعي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالظاهرة الحزبية، فالاختلاف بين الجماعات من حيث المصادر، والمنطلقات، والأسس الفكرية، والدينية، والثقافية، جعلها جميعاً تتصارع قصد الوصول إلى السلطة، والمشاركة فيها، والتأثير فيها، وكانت الأداة الحزبية الوسيلة الأنجع للارتباط بالعملية السياسية الأمر الذي يجعل منها متغيراً تابعاً، والجماعات المتغيرة التركيبية الأثنية، والعرقية، والمصلحية، متغيرات مستقلة.

1 - مفهوم الانقسام الاجتماعي:

1-1 تحديد مفهوم الظاهرة الانقسامية:

1-1-1 التعريف اللغوي: تشير كلمة انقسام من حيث الدلالة اللغوية إلى عدة معاني مختلفة، يقول ابن منظور: "تشتق كلمة انقسام من الفعل الرباعي قَسَمَ (تقسيماً)، أي بمعنى جزأ الشيء وفرقه، يقال قَسَمَ الدهر القوم، أي فرّقهم وشنّت شملهم، وقَسَمَ الشيء يقسّمه قسماً، الموضع المقسّم، وقسّمه أي جزّاه¹.

وفي قاموس المحيط للفيروز آبادي نجد: "الانقسام (مصدر) من الفعل الخماسي (انقسم)، ومعناه: قابلية التجزؤ، ويطلق على معاني ثلاثة:

1. انقسام أعضاء النادي وتوزعهم إلى مجموعات بسبب تباينهم في الرأي.
2. انقسام الجماعة، أي انفصال أفرادها بسبب خلاف في الرأي أو العقيدة، نقول مثلاً حدث انقسام وانفصال في الحزب.

¹ ابن منظور، لسان العرب المحيط، ج3، بيروت، لبنان، دار لسان العرب، ب. س. ن، ص. 87.

3. وفي علم الحياة يدل مصطلح الانقسام على انقسام الخلية الحية إلى خليتين، لكل منها نواة تحتوي على عدد من الكروموزومات يساوي عدد كروموزومات الأم.¹

أما في اللغات الأجنبية، فإن كلمة انقسام بحسب المدلول المراد الانتهاء إليه، تقابلها الكلمتين (Clivage) باللغة الفرنسية و(Cleavage) باللغة الإنجليزية وإن كان المعنى اللغوي للكلمتين في كلتا اللغتين يختلف مدلولهما عن اللغة العربية من حيث العمومية والشمول. فقد جاء في الموسوعة الإنجليزية "The Hutchinson Encyclopedia" أنّ كلمة انقسام هو "مصطلح يوسم به علم المعادن، ويدل على عملية تشطير المعادن إلى أجزاء دقيقة تكون في العادة على مستوى الذرات المترابطة ترابطا ضعيفا لتصبح كل وحدة مستقلة ببنيتها الداخلية، ونتيجة لهذا فإن محصلة هذا الانشطار يؤدي إلى أمرين:

أولاً: إلى معرفة مختلف المميزات التي يستقل بها كل شكل من أشكال هذه المعادن.
ثانياً: إلى الكشف عن الأنواع الجديدة الناتجة من جرّاء عملية الانشطار أو الانقسام".²

أمّا في القاموس الفرنسي الشهير "Larousse" فإنّ مدلول كلمة انقسام (Clivage) "يشير إلى معنيين رئيسيين:

المعنى الأول متعلق بعملية انقسام المعادن، أو تشقق الحجارّة إلى أجزاء دقيقة.
أمّا المعنى الثاني فيحمل مدلولاً اجتماعياً، ويشير إلى التمايز بين جماعتين اثنتين لكل منهما خصائص وسمات معينة".³

1-1-2 التعريف الاصطلاحي: لقد ارتبط التعريف الاصطلاحي لظاهرة الانقسام الاجتماعي بوجود عاملين أساسيين، على إثرهما انقسم المفكرون في تحديد المعنى الاصطلاحي المراد الوصول إليه، يتمثل العامل الأول في أشكال الصراعات الاجتماعية، أمّا العامل الثاني فمتعلق بارتباط الانقسام بالعملية الانتخابية والسياسية.⁴

¹ مجد الدين محمد يعقوب الفيروز الآبادي، القاموس المحيط، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، 1997م، ص، 1512 و1513.

²The Hutchinson Encyclopedia, English Encyclopedia, Oxford, Ed: Helicon, 1999, p.235.

³Larousse, **Dictionnaire de français**, France, Ed: Larousse, 2001, p.76.

⁴Alford Robert, **Party and society**, Chicago, Ed: Rand McNally, 1963, p.70.

أ/تعريف الانقسام الاجتماعي انطلاقاً من أشكال الصراعات الاجتماعية:

ونميّز ضمن هذا الإطار بين ثلاثة تعريفات، الأول "لموريس دوفرليه M.Duverger" حيث يعتقد أنّ مفهوم الانقسام الاجتماعي يحمل مدلول صراع وتنازع، ويعبّر عنه "بالعملية التي تجري بين أفراد، وفئات، وطبقات مجتمع ما، تتصارع للحصول على سلطة، أو للمشاركة فيها، أو معارضتها، والتأثير فيها"¹. أمّا التعريف الثاني فهو "لستين روكان Stein Rokkan" و "مارتين ليبست Martin Lipset" حيث يعتقدان في مؤلفهما حول بنية الانقسامات، والأنظمة الحزبية، أن ظاهرة الانقسام الاجتماعي تعني في أبسط معانيها، مجمل الصراعات والنزاعات التي تأتي من جراء العلاقات الواقعة داخل البنيات الاجتماعية المختلفة، بينما كان التعريف الثالث "لهيثر ستول Heather M. Stoll" الذي يعتقد أن الانقسام الاجتماعي هو "ذلك الانشطار الذي يقع بين الجماعات في أصولها وامتداداتها العرقية، وتكون بسبب عوامل اجتماعية نمطية مثل الجنس، والدين، والطبقة... الخ"².

الملاحظ على هذه التعريفات أنها اكتفت بحصر دلالة الانقسام الاجتماعي في معاني الصراع والنزاع، دون الإشارة إلى القرائن الاجتماعية الأخرى حيث أن الكثير من المجتمعات التي توجد بها انقسامات طائفية كانت أو جهوية، لا يوجد فيها بالضرورة صراعات، أو حروب داخلية، بل إنها تؤدي وظائف تكاملية تنافسية تساهم في توفير مساهمات متعددة لبناء الوحدة السياسية التي تنقسمها جميعاً.

ب/تعريف الانقسام الاجتماعي انطلاقاً من علاقته بالعملية الانتخابية:

عرف "أوليفيه دو هامل Olivier Duhamel"، ظاهرة الانقسام الاجتماعي على أنّها "التعبير الذي يستعمل للدلالة على خطوط الانشطار في صميم المجتمعات السياسية، وتكون عادة نتيجة لتعدد النزاعات وتنوعها اللذين ميزا تاريخ المجتمعات، وتُشكّلُ إذ ذاك الأحزاب السياسية عوامل الحفاظ على هذه الانشقات، كما تُعتبر قوى اندماجية تتيح إصباغ الصفة المؤسسية على عملية التعارض الاجتماعي"³.

¹Maurice Duverger, *Introduction à la politique*, Paris, Ed: Gallimard, 1964, p.21.

²Heather Stoll, *Social cleavage, Political Institution and Party Systems*, Chicago, Ed: Chicago Press, 2004, p.16

³أوليفيه دور وايف ميني، المعجم الدستوري، ترجمة: منصور القاضي، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999م، ص. 319 و320.

وقدّم "ألان زوكرمان Alan Zuckerman" الانقسام على أنه يمثل معيار تعارض أو تجزئة جماعتين من الناس مختلفتين حول قضية من القضايا التي ترتبط بمسألة الهوية، والإيديولوجية...وجملة المفاهيم المتعلقة بالثقافة الانقسامية، أو الانقسام في الرأي، أو النظرة الإيديولوجية...الخ.¹

أمّا "دوقلاس راي Douglas Rae" و "ميشيل تايلور Michael Taylor" فيعرفانه على أنه "يمثل معيار تجزئة المجموعة الكبيرة إلى وحدات صغيرة تؤثر بشكل آني على أعضاء المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انقسامات سياسية مختلفة، تظهر بشكل واضح خلال العمليات الانتخابية وضمن عضوية التنظيمات المتعددة"².

تبعاً للمحددات الأساسية لعوامل الصراع التي احتوتها التعاريف الاصطلاحية السابقة والمرتكزة على كون الظاهرة الانقسامية تبدأ مع ظهور أشكال النزاعات في المجتمع سواء كانت بسبب الجنس،العرق، أو الدين، أو المكانة الطبقية، أو الطائفية، ثم تتحول إلى التأثير في العملية السياسية، والحزبية؛ وصل "غي هرمييه Guy Hermet" بمعينة كتاب آخرين إلى استخلاص تعريف إجرائي يشمل جميع مفردات الظاهرة الانقسامية، فلقد عدّ أن الانقسام الاجتماعي هو "انقسام مجتمع أو بنية اجتماعية إلى مجموعات رئيسية وأخرى فرعية تتبع توجهات سياسية وفكرية متباينة، وتحدّد هذه الانقسامات التي تقع على مستوى الطبقات أو المراتب الاجتماعية تبعاً للمفردات الآتية: الجنسية، اللغة، الثقافة الحضارية لفئة من السكان، العرق، السلالة، الجنس، السن، الدوائر الاجتماعية سواء كانت معزولة أو متمثلة في البيئة المحلية أو المستوى العلمي أو نموذج الإقامة أو درجة الأمان المادي و المعنوي"³.

¹Alan Zuckerman ,*Political Cleavages : Conceptual and theoretical Analysis* British Journal of Political Science,N°.5,1975,p.231.

²Yonhyok Choe, **Social cleavage and Party support**, Sodertorns, Ed: Sodertorns Hogskola,2002, p.4
³ غي هرمييه وآخرون...، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة:هيثم اللعي، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، 2005م، ص.103 و104.

2- أشكال ومستويات الانقسام الاجتماعي:

2-1 أشكال الانقسام الاجتماعي:

2-1-1 المجتمع: إن محاولة فهم كيان بالغ التعقيد كالمجتمع هو في حاجة إلى بذل جهد شاق بلا شك، ولكن هذه الصعوبة لن تحول دون استخدام الناس لكلمة "مجتمع" باستمرار في أحاديثهم اليومية العادية، فالمجتمع حسبهم هو معنى مجرد، إذ أننا لا نستطيع أن نلمس أو نذوق أو نشم المجتمع، فهو يوجد كمفهوم فقط. ولما كانت المجتمعات ليست أشياء مادية، فلا يمكن دراستها كأشياء مادية، إذ أن مفهوم المجتمع هو مفهوم علاقة وليس واحدًا من المفاهيم المادية. ونتيجة لما سبق فما الذي نعنيه عندما نستخدم كلمة "مجتمع" في سياق ما؟. إن محتوى أو مدلول هذه الكلمة يعني "أن ثمة أناساً مرتبطين ببعضهم البعض بطرق نظامية يشغلون مكاناً ما، في زمان ما". وعلى هذا فإن المجتمع هو عبارة عن شبكة من العلاقات.¹

وحسب ما ورد من تفصيل في المبحث الثاني من الفصل الأول، حول مفهوم المجتمع فإنه يعتبر اللبنة التي تتكون من جماعات وفئات مختلفة تربط أفرادها روابط اجتماعية دائمة أو مؤقتة تعتمد على المصالح والأهداف المشتركة وتحدد بالضوابط والقواعد السلوكية والقيمية، كما يعتمد المجتمع على اللغة التي يتفاهم أفرادها من خلالها، والتاريخ الذي يعمق وحدتهم ويشد بعضهم إلى بعض، والمصير المشترك الذي يوحّد صيغة عمل الأفراد ويوجه سلوكهم في خط معين، دون أن ننسى العادات والتقاليد التي تبلور اجتماعهم الإنساني وتؤثر في شعورهم وجوارحهم وتحقق التعاون والألفة بينهم.

2-1-2 القبيلة: تعتبر القبيلة من أهم الأنساق الفرعية المشكلة للكثير من مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات العربية على وجه الخصوص، كما أنها أحد المقومات الرئيسية في الحفاظ على هويتها وشخصيتها التاريخية والثقافية. فما هي القبيلة؟.

تعني كلمة قبيلة بحسب ما ورد في لسان العرب لابن منظور "الكفيل والعريف والجماعة من الناس يكونون من ثلاثة فصاعداً، من قوم شتى كالزنج والروم والعرب وقد يكونون من نوع واحد".²

¹ إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 25.
² ابن منظور، مرجع سابق، ص 12.

وفي اللغة الإنجليزية فإن لفظ قبيلة "Tribe" كما أوردتها الموسوعة البريطانية الجديدة مشتقة من الأصل اللاتيني Tribes وتشير إلى التقسيم الثلاثي لشعب روما القديمة حيث كان متكونا من فروع ثلاثة وهي راماس Rames وسالينس Salines ولاسيرس Luceres¹. أما التفسير الاصطلاحي فمعناه "الجماعة من الناس يشكلون مجتمعا ويعلمون أنهم ينحدرون من جد أو سلف مشترك". وتعتبر الجماعة عن ذلك "النسق من التنظيم الاجتماعي الذي يشمل عدة جماعات محلية مثل العشائر التي تخضع لزعيم تقليدي وتوطن إقليما معينا وتتحدث لغة واحدة وتسود بينهم ثقافة مشتركة تركز على مجموعة محددة من العواطف والأفكار"².

وتعد القبيلة الوحدة الأساسية لنشأة أغلب الدول العربية وهي إحدى أهم الأركان التي تحدد بها مستوى علاقاتها الاجتماعية، فضلا عن أدائها السياسي والثقافي، وقد عبّر عن ذلك "النويري" في تصنيفه للأشكال الطبقيّة في المجتمعات العربية عندما قسمها إلى:

الطبقة الأولى: الشعب، وهو النسب الأبعد، وقد سمي شعبا لأن القبائل تتشعب منه.
الطبقة الثانية: القبيلة، وسميت كذلك لتقابل الناس فيها بعضهم ببعض واستوائهم في العدد.

الطبقة الثالثة: العمارة، وهي ما انقسم فيه انساب القبيلة (كقريش).

الطبقة الرابعة: البطن، وهي ما انقسم فيه أقسام العمارة (كبنو عبد مناف)

الطبقة الخامسة: الفخذ، وهي ما انقسم فيه البطن (كبنو هاشم).

الطبقة السادسة: الفصيلة، وهي ما انقسم فيه أقسام الفخذ (كبنو عباس).

وبحسب هذا التقسيم فإن الشعب تجمع القبائل، والقبيلة تجمع العائلات والعمارة تجمع البطون، والبطن يجمع الأفخاذ والفخذ يجمع الفصائل³.

¹The New Encyclopedia Britannica, London, Ed: William Benton Publisher, Vol.8, S D E, p.322.

²محمد علي بيومي، دور الصفاة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة، مصر، دار الكتاب الحديث، 2004م، ص. 101 و102.
³أحمد عبد الوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ط.2، تحقيق: إبراهيم الابياري، بيروت، لبنان، دار الكتب اللبناني، 1982م، ص.ص14-16.

وتتمثل أهم العوامل التي ساعدت على ديمومة واستمرارية المؤسسة القبلية كمتغير مؤثر في العملية السياسية في المجتمعات العربية في ما يأتي:

1. استمرار «الوعي العصبي» بمضامينه التعاونية المتبادلة بين الفرد وقبيلته.
2. فاعلية القبيلة ونجاحها عبر تنشئة سياسية فعّالة في التكوين والمحافظة على قيم التماسك والتضامن بين أعضائها في إطار الثقافة القبلية العامة، المستمدة من الأعراق والعادات والتقاليد القبلية.
3. قدرة القيم والأعراف القبلية على حماية أعضاء القبيلة، وتنظيم حياتهم الاجتماعية والسياسية وخاصة في فترات الاضطرابات والحروب، التي تتميز بغياب سلطة الدولة المركزية.¹

ويجب التفريق هنا بين القبلية والقبيلة، فالأولى واقع تاريخي مكون من علاقة ازدواجية: علاقة الإنسان بالطبيعة (الأرض)، وعلاقة الناس فيما بينهم، والثانية هي الشكل التاريخي العابر الذي تستجيب به الجماعة القروية لمتطلبات تاريخها المحلي.²

2-1-3 الأقليات: تعتبر ظاهرة الأقليات "Minorités" من الموضوعات الهامة التي عنى بها الدارسون في علم الاجتماع السياسي، وهو موضوع تدخلت فيه تخصصات عديدة مثل: علم الاجتماع، والانتروبولوجيا، والسياسة، والتاريخ، ودراسات الحضارة، وعلم الوراثة، زيادة عن تداخله المعرفي مع الظواهر المشابهة له، مثل الجماعات العرقية والسلالية، والطائفية، والعنصرية.³

جاء في الموسوعة البريطانية الجديدة أن الأقلية هي «مجموعة متميزة ثقافياً أو أثنياً أو عرقياً، تعيش ضمن مجتمع أكبر وتحمل شبكة من الآثار السياسية، والاجتماعية»⁴. وفي المعجم النقدي لعلم الاجتماع تعني كلمة أقلية «تجزئة مجموعة إلى مجموعتين داخليتين على الأقل، تكون أحدهما أكثر عدداً من الأخرى، أو إذا كان ثمة أكثر من مجموعتين داخليتين، فإنها تكون أكثر عدداً منها كلها».⁵

¹ مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، ط.9، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، 1970م، ص.ص.68-70.

² الهادي الهروي، القبيلة، الإقطاع والمخزن، المغرب، أفريقيا الشرق، 2004م، ص. 88.

³Graham Kinloch, **The Sociology of Minority group Relation**, London, Ed: prince-hall, 1979) p.5.

⁴The new Encyclopedia Britannica, London, Ed: William Benton press, 15^{ed}, vol.8)P.169

⁵ بودون وف ويور يكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986م، ص.ص.50-51.

أما من حيث الاصطلاح فيمكننا التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- الاتجاه الأول: يميل أنصاره في تعريفهم للأقلية إلى التركيز على معيار العدد، فهي لا تعدوا أن تكون جماعة عرقية متميزة عددياً عن غالبية السكان في مجتمعاتها.
- الاتجاه الثاني: يميل في تعريفه للأقلية إلى الاعتماد على معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجماعة، إذ تُعدُّ أقلية كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة من الناحية السياسية بغض النظر عن عدد أفرادها حتى ولو كانوا يمثلون أغلبية عددية مقارنةً مع غيرهم من أفراد مجتمعهم.
- أما الاتجاه الثالث: فيمثلته المشتغلين بالدراسات القانونية وهم يذهبون بصدد تعريفهم للأقلية إلى الجمع بين معيار العدد بمضمونه الذي أسلفنا الإشارة إليه، ومعيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجماعة بمضمونه المتقدم، إذ تتمحور تعريفاتهم حول كون الأقلية هي "الجماعة العرقية ذات الكم البشري الأقل، والوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأدنى أو غير المسيطر في مجتمعها".¹

انطلاقاً من الاتجاهات الثلاثة يمكننا اعتماد التعريف الإجرائي للعالم الأمريكي "بريان سيلفر Brian Silver" الذي يحتوي على جميع المحددات والخصائص التي حوتها الاتجاهات السالفة فيما يتعلق بالمدلول العلمي المراد من كلمة أقلية «وهي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها، والتي تتميز عن غيرها من السكان من حيث السلالة، أو السمات الفيزيائية، أو اللغوية، أو الدينية، أو الثقافية، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم ساعين نحو الحفاظ عليها، وغالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر كما يعاني الكثير منها - بدرجات متفاوتة- من التمييز والاضطهاد والاستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية»².

¹بودون وف ويور يكو ، مرجع سابق، ص 52 و 53.

²Brian silver,op.cit., P.581.

2-1-4 الطائفة: لغويا تشتق كلمة طائفة من الفعل الثلاثي (طوف)، وهي الجماعة أو الفرقة، قال الله تعالى: **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا**¹، وهي جماعة من الناس يجمعهم رأي أو مذهب يمتازون به عمّن سواهم² كما تدل أيضا على « الجزء من الكل وهو المعنى الذي ورد أكثر من 21 مرة في القرآن الكريم (طائفة من أهل الكتاب) (طائفة منكم) (طائفة منهم) (طائفة أخرى) (طائفة من المؤمنين) وهي بهذا المعنى تشير إلى نوع من التكامل الديني بين أفراد المجموعة والذي يعتبر دفاعا دينيا وأيديولوجيا وتنظيميا موحدا»³.

أمّا من حيث الاصطلاح فقد عرّف "برهان غليون" الطائفية على أنها «تعبّر عن ظاهرة سياسية اجتماعية لجماعة من الناس ينتمون إلى وحدة فكرية ومذهبية وأن اختلفت أجناسهم وأعراقهم وصلاتهم، وهي تشترك في ثلاثة محددات رئيسية:

- 1- تعدد الانتماءات وعدم اندماجها اجتماعيا في بيئة أو لحمة واحدة.
- 2- قوة تماسك الطائفة عصبيا وقوة الولاء لدى أفرادها لزعمائها.
- 3- ارتباط أفرادها بوحدة منسجمة معادية للتوجهات العامة للدولة الحديثة ولمؤسساتها»⁴.

تعد الطائفية من أهم الأنساق الاجتماعية التي استطاعت أن تضمّ إليها شرائح واسعة من الناس قصد التماس الصلاح الدنيوي والأخروي، ويعبر عادة عن الطوائف الدينية الموجودة في المجتمعات العربية بالطرق الصوفية وهي عبارة عن "مجموعة من المؤمنين يجمعهم الاطمئنان إلى فضائل شيخ بعينه، ويؤدون طقوس الصلاة والعبادة معا، والفكرة الرئيسية في قيام الطرق الصوفية هي الاعتقاد بأن الشخص العادي يحتاج إلى هداية شخص آخر لديه قدر خاص من الفضائل الروحية، بحيث يكون واسطةً بين الله وبينه»⁵.

¹ سورة الحجرات، الآية 09.

² ابن منظور، مرجع سابق، ص.652.

³ محمد حسين دكروب، « إمامة الشهيد وإمامة البطل » منير الحوار ، بيروت، لبنان، العدد11، 1988م، ص.45.

⁴ برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، بيروت، لبنان، الطليعة للطباعة والنشر، 1979م، ص.14.

⁵ برهان غليون، مرجع سابق، ص.20.

2-1-5 الطبقة الاجتماعية: ورد في لسان العرب مصطلح الطبقة "جمع طبقات، يقال الناس طبقات، والطبقة هي الحال، يقال كان فلان من الدنيا على طبقات شتى أي حالات. والطبقة من الناس شريحة، فئة، الناس طبقات شتى، والناس طبقات: طبقة اجتماعية وطبقة وسطى وطبقة أغنياء وطبقة عاملة"¹.

لقد حظيت دراسة الطبقات الاجتماعية باهتمام كبير في العلوم الإنسانية عامة وفي علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة على وجه الخصوص، حتى عُرف لها أنصار ومؤيدون اتخذوها وحدة تحليل للعديد من الظواهر الاجتماعية والسياسية.

وقد ارتبط مفهوم الطبقة في البداية بأعمال المفكر الألماني: "ماركس Karl Marx" وإن استخدمه قبله الفيلسوف "دهرندورف Ralf Gustav Dahrendorf"، ومنذ ذلك الوقت حدثت تطورات هامة في تحديد مفهومها، والمعايير التي تقوم عليها والتي نوجزها فيما يأتي:

(1) الطبقة وعلاقات الإنتاج: بنى ماركس مفهوم الطبقة على المعايير الاقتصادية فهي بالنسبة له جوهر علاقات الإنتاج داخل البناء الاقتصادي للمجتمع، حيث يوجد في كل مجتمع طبقتان أحدهما تملك وسائل الإنتاج، وتشترى قوة العمل، والأخرى تبيع قوة العمل.

(2) الطبقة والمحددات غير الاقتصادية: حاول الباحثون الأمريكيان أو الليبراليون إخراج مفهوم الطبقة عن السياق الماركسي، وعن دلالاته الإيديولوجية، فمزجوا بين الطبقة وبين الشريحة ورأوا أن النظام الاجتماعي يتكون من طبقات ترتيبية عديدة أو شرائح عدّه، وطرحوا محددات ثلاثة لمفهوم الطبقة بهذا المعنى وهي: الطبقة والمكانة، الطبقة والسلطة، الطبقة والقوة.

من خلال عرض هذين المدخلين حول مفهوم الطبقة يتضح لنا أنه ليس هناك مفهوما ثابتا مجمع عليه، إلا أن القاسم المشترك بينها جميعا هو الانطلاق من أن المجتمع ينقسم أفقيا إلى وحدات، واعتبار ذلك حقيقة أساسية في الحياة الاجتماعية، وأن وحدة التحليل الأساسية هي عبارة عن تجمع من الأفراد الذين لهم مواضع متشابهة فيما يتعلق بملكيتهم للقيم مثل القوة والثورة والسلطة والهيمنة.²

¹ابن منظور، مرجع سابق، ص. 333

²Michael Grimes, *Class in Twentieth-century American sociology: An analysis of theories and Measurement strategies*, New York, Ed: Praeger, 1991, p 17et 18.

ويعتقد "بول ابرامسون Paul Abramson" أن التحليل الطبقي قد أسهم في تقوية التحليل السياسي المقارن من خلال طرحه لمفهوم الطبقة الذي يعد مفهوما تحليليا يتضمن في ذاته نمطا معيناً للعلاقات بين أفراد المجتمع، ويعكس الواقع الاجتماعي بصورة أكثر دقة، كما أن هذا التحليل يركز على التغيير والتحول وعمليات الصراع، ويهتم بالتحليل أكثر من اهتمامه بالوصف. ومهما يكن، فإن مفهوم الطبقة يتحدد تبعاً للعوامل والمؤشرات الآتية: "الدخل، الوظيفة، اللهجة، الإقامة، الثقافة، الملبس، التعليم، المواقف الخلقية، الصلات بالآخرين".¹

ويعتبر المدخل الطبقي عنصراً مفسراً وشارحاً لكثير من الظواهر السياسية كالسلوك الانتخابي، واختيار نواب الهيئات والمجالس المنتخبة، والتوازنات والتحويلات الاجتماعية المختلفة، فالطبقة في المجتمع تمثل المتغير المستقل في حين يمثل السلوك السياسي المتغير التابع لها.²

2-2 مستويات الانقسام الاجتماعي: تتحدد مستويات الانقسامات الاجتماعية تبعاً لمتغيرين هما النظام السياسي والنظام الحزبي، فالانقسامات الموجودة في المجتمع تكشف عن مختلف الملامسات التاريخية والثقافية والإيديولوجية التي ساهمت في نشأة وظهور المتغيرين المذكورين أعلاه. وضمن هذا الإطار اقترح العالم النرويجي "ستاين روكان Stein Rokkan" عدة انقسامات تقع على مستويات أربعة تؤدي وظيفة اجتماعية وسياسية لنشأة النظام الحزبي والنظام السياسي.³

2-2-1 المستوى الأول للانقسام: ويكون حسب مسألة الدولة ويمثله دعاة المحلية والوطنية مقابل دعاة التحرر والعالمية، فأمام تقدم الاتصالات واتساع المبادلات التجارية تولد شعور لدى فئة من الناس بضرورة الإصلاح والتحرر من كل ما هو محلي، بالمقابل وجدت قوى اجتماعية أخرى قاومت هذا المد باعتباره يهدد التقاليد والهوية الوطنية ودعوا إلى الرجوع إلى الريف ونبذ المدن والسكن في الحواضر باعتبارها مكاناً لانسلاخ القيم والموروثات الثقافية للأجيال.

¹ Paul Abramson, « Social class and political change in Western Europe: Across-National Longitudinal Analysis», *Comparative political Studies*, No.2, July 1971, PP.130.131.

² محمد شلبي، مرجع سابق، ص.186.

³ Seymour Lipset, *the social of politics*, Maryland, Ed: the Johns Hopkins, 1981, P.221

إن هذا الانقسام والصراع بين ما هو وطني وما هو تحرري أنتج انقساماً سياسياً يظهر في وجود تيارين سياسيين هما:

الأحزاب اليعقوبية (الوطنية): تدعو إلى التركيز على الوحدة الوطنية والإدارية والثقافية واللغوية للبلاد.

الأحزاب الجيرونديّة (التحررية): تدعو إلى التحرر وإلى اللامركزية ونبذ ما يسمى بالخصوصيات الثقافية والوطنية.

2-2-2 المستوى الثاني للانقسام: يتعلق بمسألة العلاقة بين الدين والسياسة:

يرى "ستاين روكان S.Rokkan" أن هذا الشكل من الانقسام لم يتجلى بشكل واضح إلا بعد اتفاقيات "واست فاليا West Valia" سنة 1846م التي أرست لعلاقات دولية أوروبية جديدة تم على إثرها إلغاء الدور الكنسي في الحياة السياسية وظهر بدل ذلك ما يسمى "بالدولة الحديثة" أو القومية القائمة على العلمانية والحرية الفكرية والعقائدية، وهذا الفعل أوجد انقساماً بين اتجاهين اثنين:

الاتجاه الأول: مثلته شرائح اجتماعية طالبت تحت تأثير الفلسفات العقلانية بضرورة الفصل بين الكنائس والدولة وتهميش سلطة التأثير السياسي للدين.

الاتجاه الثاني: سعى إلى إعمال الدين وإعادة وظيفته السياسية، ورافع لصالح الكنيسة الكاثوليكية والإنجليكانية، ولقد تجسد الصراع السياسي لهذين الاتجاهين بداية من النصف الثاني من القرن 20م بين الأحزاب المناهضة للكنيسة وتلك التي تحمل شعارات المسيحية وتؤيد وظيفتها وأدائها السياسي.¹

2-2-3 المستوى الثالث للانقسام الاجتماعي: وهو الانقسام الذي ينجم عن الثورة الصناعية، حيث نتج عن الثورة الصناعية في أوروبا ظهور فئتين من المجتمع، فئات اجتماعية أيدت منطق النمو الصناعي والتطور الاقتصادي والتجاري لأنها كانت تستفيد منه بشكل مباشر، ألا وهي فئة كبار أرباب العمل، وكذا الموظفون في الفروع الصناعية التي كانت تعيش حالة توسع وازدهار، بالإضافة إلى أصحاب المهن الحرة الذين كان مستقبلهم متعلقاً بازدهار المجتمع الصناعي، أما الفئة الثانية من المجتمع فهم ضحايا النمو الاقتصادي ممن كانوا ينتمون إلى الريف، وكذا صغار الحرفيين والمهنيين والعمال

¹Seymour Lipset, Op. Cit. P 363et 366.

البسطاء والموظفين في المصانع والمعامل الصناعية، فالتحديث بالنسبة لهم يعني في الواقع نموا للمنافسة وبالتالي تهميش أو ضعف منتجاتهم. ولقد تجسد الصراع السياسي لهذا الانقسام في التعارض الذي كان قائما خلال القرن 20م بين الأحزاب الاشتراكية والشيوعية - التي كانت تدافع عن مصالح الطبقة البروليتارية- وبين الأحزاب البورجوازية التي كانت تدافع عن مصلحة ملاك الأراضي وأرباب العمل.¹

2-2-4 المستوى الرابع للانقسام الاجتماعي: يتعلق بأسلوب الإنتاج الصناعي:

ويتمثل هذا المستوى من الانقسام في العلاقات الصراعية التي غالبا ما تكون بين مالكي وسائل الإنتاج (أرباب العمل) من جهة والأجراء، من جهة أخرى، خاصة أولئك الذين حرموا من المشاركة في ممارسة مسؤوليات ما في المشاريع الصناعية الكبرى.² ولقد تجسد السلوك السياسي للصراع الذي كان قائما بين الطبقتين في طبيعة العلاقة الكلاسيكية التي كانت قائمة بين الأحزاب المحافظة، والأحزاب الاشتراكية في أوروبا.³

من خلال هذه المستويات الأربعة يصل "ستاين روكان S. Rokkan" إلى استنتاج

ثمانية نماذج حزبية تولدت نتيجة الصراع الذي كان قائما بين الطبقات:⁴

- المستوى الأول للانقسام وُلد أحزابا ذات نزعة استقلالية أو نزعة إقليمية، وأحزاب أخرى راديكالية ثورية (بلاد الباسك مثلا).
- المستوى الثاني للانقسام وُلد أحزابا ذات نزعة علمانية، قابلتها أحزاب مسيحية مثل: (حزب الإتحاد المسيحي، والحزب المسيحي الديمقراطي)، في بافاريا الألمانية.
- المستوى الثالث للانقسام وُلد أحزابا طبقية كالأحزاب الفلاحية في أوروبا الوسطى أو في الدول الاسكندنافية وفي مقابلها أحزاب بورجوازية محافظة مثلت مصالح أرباب العمل.
- المستوى الرابع للانقسام وُلد أحزابا عمالية و شيوعية اعتبرت نفسها طليعة الطبقة العاملة، تقابلها أحزابا سريالية رأسمالية تدعو إلى التحرر الاقتصادي.

¹Seymour Lipset and Stein Rokkan, Op. Cit. P.364et 366, et Heather Stoll, Op. Cit, P.12.

²Heather Stoll, Op. Cit,P.14.

³Heather Stoll, Op. Cit,P.366.

⁴Philippe Braud, *Sociologie politique, 9e édition*, LGDJ, 2008.P.409 et 411.

في أواخر القرن العشرين قام كل من "بايم كلوس فون P.Claus Van" و "دانيال لويس سيلر Daniel Louis Seiler" بتطوير تحويلات روكان المتعلقة بمستويات الانقسام الاجتماعي وإعادة إدماج تلك التي أهملها روكان في دراسته، فأشار بايم كلوس فون إلى وجود انقسامين إضافيين في المرحلة المعاصرة.¹

الأول: يتعلق بمسألة الدولة الحامية يمثله المستفيدون مباشرة من ريعها وإعاناتها وكذا فئات الوكلاء المكلفين بتوزيعها. في مقابل الذين يعتبرون أن الكلفة الاقتصادية والمالية التي تفرضها الدولة عليهم لا تطاق.

الثاني: يتعلق بمسألة المجتمع الاستهلاكي وينحصر في أنصار البيئة المعارضين للأحزاب المؤيدة للنمو الصناعي والاقتصادي.

بعد ذلك أوضح دانيال لويس سيلر، مقارنة جديدة مبنية على فرضية أنّ أيّ حزب سياسي هو في مصدره حلف من الأشخاص ومجموعات مرتبطة بنزاع اجتماعي شكلت نظاماً حزبياً تدافع عنه باستمرار دائم. ومن هذا المنطلق يرى دانيال أن الانقسامات التي تحدث في المجتمع نتجت على إثرها ستة عائلات حزبية كبرى وهي كالاتي:²

1- أحزاب مذهبية أثنية، وأحزاب جهوية انفصالية تولدت بفعل الانقسام بين المركز والهامش.

2- أحزاب الإصلاح الزراعي وأحزاب البيئة (الخضر)، ليس لهم خصوم مباشرين، ولقد تولدت هذه الأحزاب بفعل الانقسام ما بين أنصار الأرياف والمدن.

3- أحزاب بورجوازية، وأحزاب عمالية تولدت بفعل الانقسام بين طبقة الملاك وطبقة العمال.

¹Daniel Louis Seiller, **Les partis politiques en occident : Sociologie Historique du Phénomène partisan**, Paris : Ed, Eclipses, 2003, P.102

²Ibid ; P.105

من خلال عرض هذه المستويات نلاحظ أنّ الظاهرة الحزبية ليست وليدة أفكار ومذاهب إيديولوجية فحسب، وإنّما تعبر عن متغيرات اجتماعية اقتضتها طبيعة الظرف الذي كان سببا في إيجادها، لذلك يمكننا أن نخرج بمقولتين أساسيتين:

الأولى: أنّ التشكيلات السياسية والحزبية وإنّ مثلت اتجاهها اجتماعيا معينا، إلا أنها تتعمد إخفاء ذلك التمثيل، بسبب الضرورات الانتخابية وتستعمل بدلاً عنه لغة مفتوحة على كل فئات وشرائح المجتمع لتضمن استمرارية أدائها السياسي في العملية الانتخابية.

الثانية: أنّ هذه الأشكال والمستويات تعبر عن فضاء زماني ومكاني ضيق ينحصر بالخصوص في المجتمعات الغربية عامة وفي مجتمعات أوروبا الغربية على وجه الخصوص لذا لا يمكن الجزم بأن هذه المستويات تنطبق بشكل أداتي ووظيفي على مجتمعات العالم الثالث وعلى مجتمعات العالم العربي بوجه خاص، ذلك أنّ المسار التاريخي والمكاني بالإضافة إلى طبيعة التشكيلات الاجتماعية القائمة على بعض الأطر التقليدية (كالطائفة، والقبيلة، والدين... الخ) تختلف جوهريا عن طبيعة المجتمعات الغربية، والأوروبية الأمر الذي يجعلنا نركز على البعد السوسيولوجي والجغرافي في تحليل هذه المجتمعات وإيجاد اقتراب عام لا يقتصر على حيز جغرافي أو زماني دون آخر.¹

¹Daniel Louis Seiller, Les partis politiques en occident : Sociologie Historique du Phénomène partisan, Op.cit. ; P.114

3- الأحزاب السياسية والانقسام الاجتماعي:

3-1 تعريف الحزب السياسي: إنّ فكرة إنشاء الأحزاب السياسية فكرة قديمة، تطورت بتطور مفهوم الدولة وتطور الحياة البرلمانية، ففي دولة الأمير حيث كانت المؤسسة السياسية بمختلف عناصرها من أرض وشعب تتحد بشخص الأمير لم تكن الأحزاب قد ظهرت للوجود كآلية تعبيرية لمصالح الشعب، لكن مع تطور مفهوم الدولة والانتقال إلى مرحلة الدولة الإقليمية والدولة الأمة أصبح الشعب يعتبر محور السلطة.¹ فبدلاً من (أنا الدولة) أصبح الشعب هو مصدر السلطة ومالكها، الأمر الذي أدى إلى إحداث أجهزة ومؤسسات سياسية قانونية تعبر عن واجبات الأفراد وحقوقهم وعن جميع انتماءاتهم الاجتماعية والطبقية والعرقية، عُرفت فيما بعد بالأحزاب السياسية.²

يرى العالم الفرنسي "جون شارلو Jean Charlot" أنّ أول استعمال لمصطلح الأحزاب السياسية كان في علم الاجتماع السياسي حيث كان يعبر عنه بالوحدة الاجتماعية والسياسية التي تتوسط الملوك وبقية طبقات الشعب، ولم تنتقل دراسة الأحزاب السياسية إلى ميدان علم السياسة إلاّ مع بدايات القرن 19م، حيث مرّت دراستها بالمراحل الأربعة الآتية:³

المرحلة الأولى وسميت "بالمرحلة المعيارية Epoque normative" وهي الفترة التي عقبته قيام الثورة الإنجليزية سنة 1848م، وكانت تتناول دراسة الأحزاب السياسية من زاوية فكرية فلسفية وعرفت هذه المرحلة كتابات كل من "بولينج بروكي Bolingbroke" و"ماديسون James Madison" و"بيرك Burke Edmund" و"بنجامين Constant Benjamin". أما المرحلة الثانية فقد عرفت بمرحلة الآباء المؤسسين حيث اتسمت بالانتمائية العلمية في دراسة الظاهرة الحزبية وتمثلت في كتابات كل من "ماكس فيبر Weber Max" (1864-1920م) من خلال مقارباته السوسيولوجية في كتابه الشهير "العالم والسياسة"، و"ريمون آرون Raymond Aron" الذي ربط بين الظاهرة الحزبية والحرية الشكلية والحقيقية في المجال الأوروبي مع بداية القرن العشرين من خلال كتابه "دراسة حول الحريّات".⁴

¹Maurice Duverger, *Introduction a la politique*, Op. Cit ; PP.20.22

²إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، بيروت، المؤسسة الجماعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.4، 1989م، ص146

³Daniel Louis Seiller, *les partis politiques*, Paris, Ed : Amond Collin, 2000, P.P.9-15

⁴Raymond Aron, *Essai sur les libertés*, France, Ed : Calmar Levure, 1965, P.100

ولقد كانت بداية الخمسينيات من القرن المنصرم هي المرحلة الثالثة حيث تمكن "موريس دو فرجيه Maurice Duverger" العالم الفرنسي الشهير أن ينقل هذا المصطلح من علم الاجتماع السياسي إلى حقل العلوم السياسية.

يقول "لابالومبارا LaPalombara و فينر Weiner" لقد ربط دو فرجيه الظاهرة الحزبية بدديناميكية المؤسسات من خلال كتابه حول الأحزاب السياسية، ووضع الظاهرة الحزبية في إطارها العلمي من حيث الدراسة والتحليل"، وقد استطاع كل من "جون شارلو Jean Charlot" و "الديرسفالد Eldersveld" من تطوير هذه المقاربة العلمية واستنتاج تحليلات تربط بين طبيعة المجتمعات وأشكال النظم الحزبية التي تتوفر عليها.¹

أما المرحلة الرابعة فقد عرفت بمرحلة ما بعد جيل دو فرجيه واتصفت بالعلمية والدراسة السلوكية للظاهرة الحزبية المعتمدة على الملاحظة والتجريب والدراسات الكمية، وتمثلت خاصة في كتابات كل من "طوماس كون Thomas Kuhn" و "ريتشارد روز Richard Rose" و "روبرت دال Robert Dahl" و "ليبيست Lipset وروكان Rokkan".

يقصد بالكلمة (حزب) في اللغة العربية القسم أو الجزء، وكذلك الصنف من الناس أو الجماعة أو الطائفة.² أما كلمة (Parti) باللغة الفرنسية فإنها تحمل دلالة تاريخية حيث كانت تطلق على الفئات التي كانت تتوزع في الجمهوريات القديمة وكذا على الزمر (clan) التي كانت تتجمع حول أحد قادة المرتزقة في إيطاليا إبان عصر النهضة، وأيضا على النوادي حيث كان يجتمع فيها نواب المجالس الثورية وكذلك اللجان التي كانت تعد الانتخابات المحصورة في الممالك الدستورية والتنظيمات الشعبية التي تسيطر على الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة.³

أما من حيث الاصطلاح فإن اختلاف الأسس والمنطلقات لكل حزب وتتنوع الأدوار التي يقوم بها سواء في الأنظمة الليبرالية أو الاشتراكية تجعل من الصعوبة إعطاء تعريف دقيق وموحد. لهذا سوف أقوم بتقديم بعض التعاريف حتى نستخلص فكرة عامة وشاملة حول مفهوم الحزب.

¹ Roger Gérard, *Sociologie politique*, Montchrestien, Ed : Montchrestien press, 1988, P.P.9-11

² ابن منظور، مرجع سابق، ص.360

³ Maurice Duverger, *Introduction a la politique*, Op.cit. P.6

عرّف "كونستانت Constant" الحزب السياسي بأنه "اجتماع عدد من الناس يعتقدون العقيدة السياسية نفسها".¹ أما "كونجي F.Conguei" فقد قدم تعريفاً آخر إذ قال الحزب "هو تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الاستيلاء على السلطة كلياً أو جزئياً حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه".² أما "موريس دوفرجي Maurice Duverger" فاعتبر أن الحزب هو "تكتل للمواطنين المتحدين حول نفس النظام".³ وعرّف عالم الاجتماع الأمريكي "روبرت ماكيفر Robert.M.Maciver" الحزب السياسي على أنه عبارة عن "هيئة منظمة، تسعى إلى مساندة بعض المبادئ وتدعيمها، أو هيئة سياسية تحاول من خلال القوة والوسائل الدستورية الشرعية أن يكون لها دور مؤثر وفعال في النشاط الحكومي".⁴

مما سبق ذكره يتبين لنا أن الأحزاب السياسية هي "عبارة عن جماعات تحققت لها درجة معينة من التنظيم والاستمرار، أي أنها تختلف عن التنظيمات السياسية المؤقتة التي تتكون لخدمة هدف معين في فترة زمنية محددة وتنتهي مهمتها بتحقيق هذا الهدف".⁵

وانطلاقاً من هذا الأمر فإنّ أي تنظيم حزبي يعتمد في وجوده على جملة من الركائز والشروط، فالركائز يمكن حصرها في ما يأتي:⁶

- (1) وجود مجموعة من الناس ينضمون بصورة طوعية أو اختيارية إلى الحزب، ويؤمنون بمبادئه ويعملون على نشرها والدفاع عنها.
- (2) وحدة المبادئ: فكل حزب سياسي ينبغي أن يكون لديه منهج يمثل المبادئ التي يؤمن بها ويعمل جاهداً من أجل الدعوة لها ونشرها والدفاع عنها.
- (3) وحدة التنظيم: من الضروري أن يخضع الحزب السياسي لتنظيم دقيق وصارم يحكم أعضائه.
- (4) وحدة القيادة: إذ أنه من المعروف أن لكل حزب قيادة قادرة على توجيه أعضائه الوجهة السليمة التي أنشأ من أجلها، ولهذا فإن وحدة القيادة تعتبر ضرورية، لأن عليها مهمة توزيع وتنظيم السلطة داخل الجماعة الحزبية.

¹Daniel Louis Seiller, **les partis politiques**, Op.cit. P.23

²إسماعيل الغزال، مرجع سابق، ص.148

³Maurice Duverger, **Introduction à la politique**, Op.cit. P.24

⁴محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990م، ص.89

⁵Maurice Duverger, **Introduction à la politique**, Op.cit. ; P.26

⁶Maurice Duverger, **Institution Politique et droit Constitutionnel**, Op.cit., P.70 et 75

5) الوصول إلى السلطة: فكل حزب يتطلع إلى مركز السلطة، ذلك لأن السلطة هي التي تمده بالمساعدة والقوة في تحقيق برامج ومبادئه.

وأما الشروط فقد حددها كل من "لابالمبارا Lapalombara و فينر Wiener" في النقاط التالية¹:

1. وجود تنظيم دائم - قصد ضمان استقرار العملية السياسية- يضم مجموعة من الناس ينضمون بصورة طوعية أو اختيارية إلى الحزب ويؤمنون بمبادئه ويعملون على نشرها والدفاع عنها.
2. وجود إرادة واعية ووحدة في المبادئ والمنهج والإيديولوجية قصد جذب الرأي العام وانضمام أكبر عدد ممكن من الأفراد.
3. الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات والمناسبات السياسية.
4. وحدة القيادة لضمان التنظيم الجيد وتوزيع محكم للسلطة داخل الجماعة الحزبية.

إذاً فالأحزاب السياسية عبارة عن تجمع عدد من المواطنين في تنظيم قانوني يرمي إلى الدفاع عن مصالحهم وتحقيق أفكارهم ومحاولة كسب أكبر عدد من المؤيدين². وحتى تتمكن الأحزاب السياسية من أداء العملية السياسية لابد لها من القيام بمجموعة من الوظائف أهمها:

1- الوظيفة التنظيمية: وتكمن في تفعيل وتنظيم ما تتطلبه الحياة السياسية وتحويل الأفكار المتعددة إلى خيارات كبرى تهم المجتمع، ففي مجتمع تتشعب فيه الآراء والأهواء وتتضارب الميول السياسية يصعب فيه بروز تيار فكري مسيطر، لذلك كان على الأحزاب أن تقوم باختيار القرارات السياسية المعبرة عن المصالح العامة للشعب، ويعبر "روجي جرارد Roger Gérard" عن هذه الوظيفة ببناء الحياة السياسية وتشكيل الرأي العام، فالأحزاب حسبه تلعب دوراً مهماً في التعبير عن أصوات الناخبين ووسيلتها في ذلك أن تعرض لهم وسائل تعزيم استخدامها من أجل تحقيق أهدافها وإعداد البرامج السياسية الكفيلة بتحقيق ذلك³.

¹Daniel Louis Seiller, *De la comparaison des partis politique*, Paris, Ed: Economica, 1986, P.45

²إسماعيل الغزال، مرجع سابق، ص.148

³Maurice Duverger, *Introduction à la politique*, Op.cit. P.48

2- الوظيفة التكوينية والإعلامية: حيث تتولى الأحزاب عملية تثقيف أعضائها قصد الدفاع عن آراء الحزب ومبادئه وتمدهم بالمعلومات التي يستطيعون من خلالها مواجهة التغييرات الحالية والمستقبلية سواء على صعيد المواطنين أو الحكّام، فتشكل بعملها هذا نقطة اتصال بين الحاكم والمحكومين، فالدور الإعلامي للحزب لا يقتصر على العضو أو النائب بل يتعداه إلى الناخب من حيث إمداده بالمعلومات والإرشادات التي تنمي لديه ملكة فهمه للظواهر السياسية والاجتماعية وتساعد على اختيار الأنسب لمصالحه. وقد عبر "جون ماري Jean Marie Daniel" على هذه الوظيفة بعملية الدمج الاجتماعي، فالأحزاب تقوم بالدمج الاجتماعي على المستوى الفردي، فتوفر لأعضائها وسيلة للتكيف وفرصة للالتقاء والاندماج في مجموعة ما، والعمل في مجال دمج المجموعات الاجتماعية وهو الأمر الذي يعطي لها دورها الأهم كواسطة بين المواطنين والسلطة.¹

3- الوظيفة الانتقائية والانضباطية: تتجسد الوظيفة الانتقائية خاصة ضمن أحزاب الأطر سواء على صعيد الأعضاء أو النواب أو الدوائر الانتخابية، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الأحزاب تركز على عامل الثروة وعلى اختيار الصفوة. وعلى العكس من ذلك فأبواب أحزاب الجماهير مفتوحة أمام كل طالب انتساب، وضمن هذا الإطار يشار إلى أنّ الدول ذات نظام الحزب الواحد حيث لا وجود للمعارضة، لا تبرز فيه هذه الوظيفة فالحزب يقدم مرشح واحد عن الدائرة الانتخابية ويتولى الشعب المصادقة على ترشيحه من دون أن يكون له حرية الخيار بين عدد من المرشحين.²

لقد قام "بيتر ماركل Peter Merkl" بتلخيص هذه الوظائف في ستة نقاط رئيسية:

- 01- القيام بعملية تجنيد و انتقاء الأفراد للقيام بمختلف الأعمال السياسية.
- 02- تشكيل البرامج وصياغة السياسة العامة للحزب.
- 03- تنظيم ومراقبة الأجهزة الحكومية.
- 04- العمل على تنمية المجتمع وترقيته بواسطة التعبير عن مصالحه واحتياجاته.
- 05- العمل على دمج الأفراد اجتماعيا وسياسيا من خلال تعريفهم بالسياسة الاجتماعية والعامّة للحزب.
- 06- السعي نحو المحافظة على الكيان السياسي للدولة وعدم المساس برموزها.

¹ جون ماري دانيال، علم السياسية، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1997م، ص. 271.
² إسماعيل الغزال، مرجع سابق، ص. 158.

3-2 العوامل المحددة لنشأة الأحزاب السياسية: إن من أهم العوامل التي تقف وراء نشأة الأحزاب السياسية تعود إلى اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الاختلاف والتمايز في المبادئ والأفكار والتقاليد وكذلك التمايز الديني والعنصري.¹ كما أن القهر السياسي والاستبداد بأدوات الإكراه الشرعي واحتكار السلطة وحصرها في فئة محدودة العدد، بالإضافة إلى عدم مراعاة المصالح والاهتمامات العريضة للمواطنين...جميعها قد تؤدي إلى نشأة أحزاب سياسية ترمي في المقام الأول إلى تغيير نظام الحكم القائم. ويعتقد دوفرليه وفقا لهذه المعطيات أن فكرة ظهور الأحزاب السياسية ترجع إلى ثلاثة عوامل:²

3-2-1 الصراع بين الشيع والجماعات والفئات التي ميزت المجالس الوراثة الأوروبية، وهذا الصراع أوجد اختلافا في العقائد السياسية، السبب الذي كان محركا وداعيا لتكوين كتل برلمانية وحزبية.

3-2-2 المجاورة الجغرافية أو المصلحة المهنية المشتركة التي تفرض وجود تلاحم بين الجماعات التي تولد من منطقة واحدة.

3-2-3 ميلاد لجان انتخابية تحولت بفعل الوقت عن طريق تعاون منتخبيها إلى كتل برلمانية حزبية منتظمة تؤدي وظيفة الأحزاب السياسية.

وانطلاقا من هذه العوامل يرى موريس دوفرليه أن ميلاد وتطور نشأة الأحزاب السياسية ارتبطت بأمرين، الأول هو ما يطلق عليه النشأة الداخلية للأحزاب، أما الثاني فيتمثل في الأحزاب التي نشأت خارج هذا الإطار. وهي ما يسميها بالأحزاب ذات النشأة الخارجية، وفيما يأتي نستعرض هذين المصدرين للأحزاب السياسية.

أ/ الأحزاب السياسية ذات النشأة الداخلية (البرلمانية): تعتمد نشأتها على ثلاثة عوامل:

- ظهور جماعات داخل البرلمان، وهي ما يطلق عليها بالجماعات البرلمانية.

- تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية.

- حدوث اتصال وتفاعل مباشر بين هذه الجماعات واللجان.

ب/ الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية: وهي تلك الأحزاب التي تنشأ خارج إطار البرلمان أو الجماعة البرلمانية، غير أن الشكل النهائي يأخذ وضعه بتأثير مؤسسة سابقة

¹Julien Bauer, *Politique Et Religion*, Paris, Ed : Presses Universitaires de France, 1999, P.13

²Maurice Duverger, *Introduction à la politique*, Op.cit. P. 7

عليه في الوجود، وتمارس نشاطها السياسي خارج البرلمان وخارج نطاق العمليات الانتخابية، ولهذا نلاحظ تعدد الاتحادات أو النقابات والجمعيات ذات النشاط النوعي أو الجماهيري، وهي أنواع من التنظيمات التي تؤدي أو تسهم في نشأة الأحزاب السياسية، فمثلا من خلال النقابات العمالية والجمعيات التعاونية والزراعية نشأت الأحزاب السياسية الاشتراكية والعمالية في عديد من دول أوروبا الشرقية.¹

ويرى عالم الاجتماع السياسي الفرنسي "موريس دوفرليه" أنه حتى عام 1900م نشأ عدد كبير من الأحزاب السياسية في إطار البرلمان وهذا يمثل الصورة القديمة لتكوين الأحزاب، بينما تمثل نشأة الأحزاب خارج البرلمان الصورة الحديثة لنشأة الأحزاب، كما أن نشأة الأحزاب السياسية من الكتل البرلمانية لا تنطبق على جميع الأنظمة الحزبية التي عرفت التجربة الأوروبية فالبعض منها شذ عن هذه القاعدة، إذ أن هناك أحزابا نشأت خارج الدورة الانتخابية البرلمانية، إلا أنها اضطرت للعمل داخل التجربة البرلمانية، مما يجعل جميع الأحزاب في التجربة الأوروبية أسيرة العمل البرلماني، فالأحزاب تعمل دائما على الصعيد الانتخابي والنيابي بوجه عام، مما يجعل الاقتراع العام والديمقراطية البرلمانية أساس نشوء الأحزاب السياسية.²

وثمة عوامل أخرى ساهمت في نشأة الظاهرة الحزبية يمكن حصرها في العناصر الآتية:³

- العامل الجغرافي: إن الكثير من الجماعات السياسية كان العامل الجغرافي والمكاني سببا رئيسيا لظهورها وتحولها نحو العمل السياسي، كونه الوسيلة الأكثر تعبيراً بشكل سلمي عن مطالب سكان الإقليم الذي تمثله وعن العقيدة السياسية التي ترفع من أجلها، فعلى سبيل المثال لا الحصر تعتبر نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي أفضل معبر عن هذا الواقع، ففي أبريل سنة 1789م، بدأ نواب الأرياف في الجمعية العمومية الفرنسية "Etats Généraux" يصلون إلى فرنسا، وكان القاسم المشترك الذي كان يجمعهم هو الشعور بالغربة الأمر الذي جعلهم يعمدون إلى التجمع للتخلص من هذه العقدة والتهيؤ في ذات الوقت للدفاع عن مصالحهم الإقليمية والنظر في المشاكل

¹Maurice Duverger, **Introduction à la politique**, Op.cit. P P.23-48.

² علي عمر، «الأحزاب السياسية» رؤية الاستقلال، أبو ظبي، العدد 115 أكتوبر، 1993م، ص.62.

³Maurice Duverger, **Introduction à la politique**, Op.cit. P P.20-22.

الأساسية التي تمس السياسة الوطنية، وعندئذ سعوا نحو اجتذاب نواب المناطق الأخرى الذين كانوا يقاسمونهم وجهات النظر وهكذا إلى أن سلك هذا التجمع مسلكا إيديولوجيا ليتحول بعدها إلى حزب سياسي.

- العامل المصلحي والاقتصادي: فمنذ بدايات القرن العشرين سعت في أوروبا كثير من المنظمات الاجتماعية والنقابية العمالية إلى تنظيم نفسها ودخول المعترك السياسي، قصد الدفاع عن مصالحها ومصالح الطبقات الاجتماعية التي تمثلها، مثل الحزب الاشتراكي البريطاني الذي ولد على إثر القرار الذي اتخذته مؤتمر النقابات (Tardes Union) سنة 1899م القاضي بإنشاء تنظيم برلماني يساري. وكذلك حزب العمال البريطاني الذي ولد على إثر قرار النقابات والتجمعات الزراعية بإنشاء جهاز انتخابي وتحول بفعل الوقت إلى حزب سياسي، وكانت للجمعية النقابية - عن طريق إنشائها لجمعيات ثقافية فرعية- مساهمة كبيرة في نشأة حزب العمال البريطاني، كما كان للتعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الفلاحية أثر بالغ في نشأة أحزاب سياسية لاسيما في الدول الاسكندنافية وفي أوروبا الوسطى وأستراليا وسويسرا وكندا وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

- العامل الديني والعقائدي: يعتبر العمال الديني على غرار العوامل السالفة عاملا حاسما في تاريخ نشأة الأحزاب السياسية، ويعود تاريخ ظهور أحزاب سياسية ذات توجهات دينية إلى سنة 1648م على إثر اتفاقيات "واست فاليا West Valia" التي أرست لمفهوم الدولة الحديثة القائمة على فصل الدين عن الدولة، الأمر الذي دعا إلى ظهور جماعات دينية دخلت المعترك السياسي بهدف الدفاع عن القيم المسيحية والأخلاقية والمحافظة عليها، ويشار ضمن هذا الإطار إلى حزب الكالفانتيين في هولندا ذو التوجه البروتستانتية المعارض للحزب الكاثوليكي المحافظ، وكذلك الحزب المحافظ الكاثوليكي في بلجيكا الذي سعى إلى مقاومة التعليم العلماني للدولة سنة 1879م، وكذلك الماسونية التي ساهمت في نشأة الحزب الراديكالي والحزب الليبرالي في بلجيكا.¹

¹Maurice Duverger, **Introduction à la politique**, Op.cit. P.66

إنّ وجود صراعات فكرية أيديولوجية بين مختلف الفئات الاجتماعية المتعددة الانتماءات الدينية والثقافية واللغوية والعرقية أرفهه صراع تنافسي على من يكون له السبق في القيادة، ومن ثم فإن اختلاف الأفراد فيما بينهم من حيث المصلحة والأفكار التي يحملونها يعد سببا قويا في تأسيس جماعات بنوية وأطر تنظيمية مثلت في بعدها الأخير شكل الحزب السياسي كإطار سياسي أكثر تنظيم وفعالية وهو الأمر المعبر عنه بمأسسة الصراعات البنوية.

إضافة إلى العوامل التي بنى عليها "موريس دوفر جييه Maurice Duverger" تحليله المتعلق بالعوامل المحددة للظاهرة الحزبية، يعتقد كل من "روكان Rokkan" و "ليبست Lipset" أنّ أثر الانقسامات الاجتماعية على عملية السياسة تتضح كذلك من خلال السلوك الانتخابي للأفراد والجماعات، ذلك أنّ الهويات الاجتماعية لمختلف الفئات من حيث المستوى الطبقي والديني والمكان الجغرافي شكلت اللبنة الأساسية لظهور وتقوية العملية الحزبية. وكان للانشقاقات الإقليمية (بين المركز والمحيط) والاقتصادية (العمال، المالكين) والدينية (الكاثوليكية، البروتستانت) أثر كبير في تكوين وظهور تيارات أيديولوجية أسست للعمل الحزبي وبلورت أربعة اتجاهات رئيسية وهي: يسار، يمين، ليبرالي ومحافظ، كما تسببت هذه الانقسامات في تشكيل نظم انتخابية تتماشى وطبيعة الجماعة التي تمثلها، الأمر الذي أدى إلى ظهور عائلات حزبية ممثلة في عشرة أنماط وهي: الشيوعية، الايكولوجية (أنصار البيئة)، الاشتراكية، الديمقراطية الاجتماعية، اليسار الليبرالي، الليبرالية، المسيحية الديمقراطية، اليمين الاشتراكي، المحافظون، الوطنيون.¹

وحسب "Joel Selway" فإنّ الانقسامات في العملية السياسية تتحدد من خلال مستويات ثلاثة وهي: مستوى الأحزاب، ومستوى الحكومات، ومستوى الأنظمة السياسية، وبخصوص المستوى الأول فإنّ هناك مرحلتان أدتا إلى بلورة فكرة الأحزاب السياسية:

* المرحلة الأولى وهي مرحلة التشكل وتكوين الظاهرة الحزبية أين تم ترجمة الوحدات الاجتماعية في شكل برامج سياسية.

¹Joel Selway, "Distributive politics : Introducing Social cleavages into positional models" *The American Journal of Political science* N°.41,2005,P.13

* المرحلة الثانية وهي المرحلة الحاسمة من حيث تكوين قواعد مؤسساته سواء كانت على الأساس جغرافي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ديني.
كما يمكن اختزال هاتين المرحلتين في ثلاثة عناصر:¹
- ترجمة الانقسامات الاجتماعية إلى اختيارات حزبية.
- ترجمة الخيارات الحزبية إلى أصوات انتخابية.
- ترجمة الأصوات في الإحراز على المقاعد السياسية.
إنّ أهم العوامل التي يمكن على إثرها أن تنشأ الظاهرة الحزبية هي: الدين، الجغرافية، الأثنية، فالدين يسهم في نشأة أحزاب دينية عقديّة، والجغرافيا تولد أحزابا جغرافية جهوية، أمّا الأثنية فتسهم في نشأة أحزاب أثنية عرقية... الخ.

نستنتج من كل ذلك أنّ الانقسامات الاجتماعية والصراعات المصلحية والقيمية بين الجماعات لها دور كبير من حيث حفاظها على أطرها الاجتماعية (طبقية، فلاحية، بورجوازية، طائفية، ودينية) وفي تحديد شكل الأحزاب السياسية وأنماطها المختلفة، الأمر الذي يوحي أنّ هذه التنظيمات الحزبية لم تكن مجرد هياكل سياسية أو مؤسسات إدارية وإنّما كانت استجابة لتطلعات الفئة الاجتماعية التي ساهمت في نشأتها وظهورها.

¹Pipa Norris and Robbert Mattes <<Does Ethnicity Determine Support For the governing party ?>>John Kennedy school of government publication, New York N°. 5/12/2006,P.P.10-11

3-3 أثر سلوك الجماعات على بنية الأحزاب السياسية: إن الجماعة كما مرّ بنا تعريفها في المبحث الأول تعبّر عن "نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها، وهي تعيش في بيئة تتفاعل معها أخذاً وعتاءً وتتبادل معها التأثير"¹. لذا فهي تؤدي هذه العملية بناء على المحددات التي تضمن لها حدا معيناً من الاستجابة لمصالحها، ويعتقد "ديفيد ترومان David. Truman" أنّ الجماعات تمتلك عدة قنوات للضغط على النظام السياسي قصد تحقيق مطالبها، ومن أهمها: الأحزاب السياسية وجملة الأبنية الفرعية المشكلة للنظام كالبرلمان والإدارات بمختلف أشكالها، ورغم هذا فإن درجة تأثير أداء الجماعات على هذه القنوات متوقفة على توفر الشروط الآتية:

- تقسيم أعضاء الحزب للاتجاهات نفسها نحو الدوافع والغايات التي تحددها الوجهة التي ينبغي للجماعة توجيهها.

- وجود وضع سياسي واجتماعي يسمح بالحركة لمختلف الجماعات.

- يزداد تأثير الجماعات كلما كانت لها علاقات بالعمليات السياسية.

- كلما كان انتماء الأفراد قويا كان تأثيرها في أفرادها قويا.

أمّا من حيث تأدية الجماعة لوظيفة التأثير على البنية الحزبية فيجب أن تتوفر فيها حسب ترومان الشروط الآتية:

- الحجم: فالجماعة التي تضم عددا كبيرا من الأعضاء تستطيع أن تؤثر بهم في اتجاهات سلوك المنظمات الحزبية.

- التنظيم الجيد: فالتنظيم الجيد والانسجام داخل الجماعة له دور فعّال في التأثير على النظام وعلى البنية الفرعية كالبرلمان ومختلف أجهزة السلطة التنفيذية والإدارية، وعلى الأحزاب السياسية كذلك.

- كفاءات بشرية: وتتخلص في امتلاك الجماعة لإطارات وكذلك اعتمادها على أعيان لهم سلطة قهرية وإكراهية في فرض الولاء والطاعة.

- صورة الجماعة لدى المجتمع: إذ كلما عبرت الجماعة عن إرادة ممثليها في المجتمع نالت استحسانا ورضا من قبل شرائح المجتمع.

¹ محمد شبلي، مرجع سابق، ص. 197

- المال: فحيازة الجماعة لثروة مالية يمكنها من تجنيد الرأي العام في الحملات الانتخابية وامتلاك وسائل الإعلام والاتصال، وشراء الذمم والتأثير في اقتصاد الدولة والسيطرة على البنوك واحتكار مختلف العمليات فيها¹.

تسعى الجماعات للضغط على النظام السياسي وعلى قرارات الحكومة والبرلمان من خلال قناة الأحزاب السياسية التي تعبر عن المطالب والحاجات والمصالح التي تبتغي تحقيقها، غير أن ترومان يعتقد أن الجماعات المشكّلة لبنية المجتمع يتوقف تأثير كل منها على البنى السياسية تبعا لطبيعة مكونات القوة التي تمتلكها (العدد، المكان، التنظيم، المال... الخ) وكذلك تبعا لطبيعة النظام السياسي وعلاقته بفئات المجتمع المختلفة، ذلك أن النظام السياسي هو في جوهره عبارة عن "مركب معقد من الجماعات المتفاعلة في ما بينها باستمرار، حيث يتضمن هذا التفاعل أشكالا من التدافع بين الجماعات أو الضغط والضغط المضاد الذي يحدد حالة النظام السياسي في وقت معين"² وهذا الصراع بين الجماعات هو الذي يحدد من يحكم ومن ثمة فإن التغيير الذي يطرأ على تكوين الجماعات وعلاقاتها يؤثر في النظام السياسي تبعا لطبيعة المصلحة التي تسعى كل جماعة تحقيقها، مثل تحقيق غاية مالية أو دينية أو طائفية أو زراعية أو حيازة أملاك عقارية أو إيجاد تمثيل سياسي وجغرافي... الخ.

ورغم هذا التأثير المتباين للجماعات فإن الباحثين اختلفوا بشأن درجته، ففي الوقت الذي يرى فيه "بانثلي Arthur Bentley" أن المنظمات الحزبية والسياسية مجرد محققة لضغوط الجماعات معتبرا إجراءات الحكومة الرسمية مجرد تقنيات تعمل عبرها الجماعات الضاغطة كقوى مستقلة في العملية السياسية، ينتقد فيه الكثير من المفكرين هذا الرأي معتقدين بأن البنى السياسية هي مجرد صدى أو مسجل لضغوط بجانب الحقيقة ويهمل متغيرات أساسية قد تكون أكثر تأثيرا من الجماعة مثل الأدوار المختلفة للمؤسسات والقيادات والأوضاع السياسية، الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

¹ محمد شلبي، مرجع سابق، ص 200 و201
² كمال المالوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، 1981م، ص.29.

ومن كل ما سبق يمكننا أن نستنتج أن متغير الجماعة أثر في تحديد البنى الحزبية بناء على المتغيرات الآتية:

- أحزاب قائمة وفقا لبنية السلم الاجتماعي مثل الأحزاب البورجوازية وأحزاب الطبقات الدنيا (الفلاحين أو العمال أو المزارعين).

- أحزاب قائمة وفقا للتركيبة العرقية أو الدينية مثل الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا الغربية وإيطاليا، حزب الجماعة الإسلامية والحزب البوذي في الهند، وجميع الأحزاب والتنظيمات اللبنانية.

- أحزاب قائمة وفقا للبنى الجغرافية مثل الأحزاب الإقليمية كحزب البعث العراقي والحزب القومي السوري والأحزاب العالمية كالأشترابية الدولية والشيوعية وحزب التحرير اللبناني... الخ.¹

يعتقد دوفرليه أن هناك مؤشرات أخرى غير متغير الجماعة أثرت في تحديد بنية الأحزاب السياسية وتتمثل في تعدد الفوارق الإيديولوجية من جهة وطبيعة النخب السياسية الاقتصادية في أي مجتمع من جهة أخرى، وانطلاقا من هذا يقترح تصنيف الأحزاب السياسية إلى:²

- أحزاب الأطر: وهي الأحزاب التي يرتبط تنظيمها بمجموعة الشخصيات المؤثرة والنافذة، فهي لا تستهدف جميع عدد كبير من الأعضاء بقدر ما تستهدف بقاء المرموقين معها وإدخالهم في عضويتها، كما تهتم بالنوعية وتقدمها على الجانب الكمي، ومع ذلك فإن بناءها ضعيف نسبيا، يشبه بناء المجتمع النيابي حيث يتمتع أعضاءه بحرية كبيرة، وليست للهيئات المركزية أي سلطة عليهم. وعن عملية الاتصال بالناخبين فهي تجري بواسطة لجان محلية تتمتع باستقلال واسع، لذلك درجت العادة على بقاء الأحزاب السياسية الأطرية أحزاب رأي "Partis d'opinion"، وذلك مقارنة بالأحزاب الإيديولوجية. إن أكثر الأحزاب الأوروبية المحافظة والأحزاب الأمريكية هي أحزاب أطر، إذ أنّ أعضاءها يُختارون عن طريق انتقائهم بواسطة زملائهم، لذلك يرى دوفرليه أن هذه الأحزاب لازالت تحت تأثير الأعيان وتخضع لإمرة زعمائها وإن جرى تحديثها وتكييفها مع توجيهات الأنظمة الانتخابية.

¹محمد نصر مهنى، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف، 2002م، ص.238
²Maurice Duverger, *Introduction à la politique*, Op.cit. ; P.151

- الأحزاب الجماهيرية: وهي أحزاب أكثر انفتاحاً من أحزاب الأطر، إذ هي تعمل على جمع أكبر قدر من الأعضاء فالعضوية تكتسب في هذه الأحزاب بصورة مباشرة، والمنتسب إليها يعتبر عضواً فيها لأنه يحمل بطاقتها ويدفع اشتراكها لها، ولكن السمة المميزة للأحزاب الجماهيرية تتمثل في حجم الأهمية الممنوحة لمجموع المناضلين والمنتخبين.

تتجسد الأحزاب الجماهيرية من خلال نمطين من الأحزاب، النمط الاشتراكي والنمط الشيوعي، أما النمط الاشتراكي فيتطابق مع تنظيم لا مركزي يتوزع على عدة مستويات تبدأ من الخلية وتنتهي بالمؤتمر الوطني، أما النمط الشيوعي فهو أكثر شعبية ولكنه أقل ديمقراطية من حيث توزيع المهام والسلطات داخل المؤسسة.¹

لقد وجهت عدة انتقادات لتصنيف دوفرجييه من أهمها عدم قدرته على الإحاطة بكافة الأحزاب السياسية الموجودة والأخذة في الازدياد والتعقيد في تركيبها وطبيعتها، من أمثلة ذلك الأحزاب الدينية (الكاثوليكية المسيحية أو الإسلامية).²

اقترح عالم السياسة الفرنسي "جون شارلو Jean Charlot" استبدال التصنيف التقليدي الذي وضعه "دوفرجي Duverger" بتصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الاديولوجية والتنظيم الظاهري للحزب ولكن على الأخص أهداف الحزب وإستراتيجيته، فميز بين أحزاب الأعيان وأحزاب المناضلين وأحزاب التجمع.³

أحزاب الأعيان: وتعني أن الحزب يتألف في جوهره من الشخصيات المرموقة في الحياة الاجتماعية، سواء كان ذلك على صعيد التأثير والسمعة التي تتمتع بها، أو على صعيد الثروة التي تسمح لها بتمويل العمليات الانتخابية لمرشحي الحزب، لهذا يمكن القول أن هذه الأحزاب تمثل الطبقة المهيمنة لاسيما البورجوازية والأعيان في المجتمع.

¹ إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص. 221.

² إسماعيل الغزال، مرجع سابق، ص. 152.

³ خالد محمد عزام، الأحزاب السياسية: المفهوم والتطور، عمان، الأردن، دار العلوم، العدد 10، يوليو 1999م، ص. 18 و 19.

أحزاب المناضلين: تقوم بإعطاء اهتمام أكبر للمنتسبين والمكافحين في صفوفها، والذين يدفعون اشتراكا ويبدلون نشاطا شخصيا لمصلحة الحزب، لكي يتمكن من مواصلة عمله من الناحية المادية وبالتالي فإن هؤلاء الأعضاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.

أحزاب التجمع: وهي الأحزاب التي تهتم بناخبها، أي مجموعة المواطنين الذين يقترعون ويناضلون لصالحها في المعارك الانتخابية، وتتميز عن أحزاب الأعيان لكونها تأخذ بالآليات الديمقراطية في تعاملها مع الجماهير.

نستخلص من كل ذلك أنّ الانقسام الاجتماعي عملية آلية تجري بين أفراد وفئات المجتمعات وإنّ اختلفت درجة وجودها من وحدة اجتماعية إلى أخرى، وهناك عوامل محددة يمكن سُمها بالمتغيرات تقع ضمنها هذه العملية مثل [الجنس، السن، السلالة، العرق، المستوى الطبقي، الجنسية... الخ] والجماعة هي المتغير الوسيط الذي يقوم بتحويل عملية الانقسام من إطارها الاجتماعي نحو إطارها السياسي.

الفصل الثاني

مجتمع البحث: معطيات ميدانية

تمهيد الفصل:

إنّ الحديث عن المجتمع التبسي باعتباره مجتمعاً للبحث لا يمكن أن يكون واضحاً إلا من خلال إعطاء نظرة عامة عن تبسة من حيث جغرافيتها، ديموغرافيتها، تاريخها وتركيبها القبلية المتنوعة، وكذلك تركيبها الإدارية والانتخابية، أي تبيان الخصائص التي تميّز منطقة تبسة.

يعتبر المؤرخون مدينة تبسة مدينة نوميدية المنشأ ضاربة في أعماق التاريخ، يقال أنه أسست قبل العهد الفينيقي سنة 814 ق.م. وقد اتخذها الفينيقيون مركزاً هاماً لرحلاتهم ومبادلاتهم التجارية، حيث يعود استيلاء القرطاجيين عليها إلى حوالي 247 ق.م. يرجع اسم "تبسة" إلى أصل بربري، والذي يُعتقد -حسب الترجمة اللوبية القديمة- بأنها تعني "اللّبوة"، ولما دخلها الإغريق شبهوها بمدينة "تبييس Thébis" الفرعونية لكثرة خيراتها والمعروفة اليوم "بطابة" وبعد دخول الرومان سموها "تيفيسيتيس Thévestis" ثم "تيفاست Théveste" لسهولة النطق.

بعد الفتح الإسلامي في حدود القرن الثامن الميلادي: أصبحت تعرف باسم (تبسة)، بفتح التاء، وكسر الباء مع تشديدها، وفتح السين مع تشديدها أيضاً، وظلت هذه التسمية ملازمة لها إلى اليوم.¹

ويعتقد أيضاً أنّ "غيسينيوس Gesenius" اشتق اسم تبسة من الكلمتين الفينيقيتين (بيت أبيست) ومعناها بيت الجفاف.²

¹ أحمد عيساوي، مدينة تبسة وأعلامها، باتنة، دار البلاغة للنشر، ط1، 2005م، ص: 24.
² عبد السلام بوشارب، تبسة معالم ومآثر، الروبية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط1، 1996م، ص: 9.

المبحث الأول الحالة المونوغرافية

لقد حاولت من خلال هذا المبحث التركيز على بعض العناصر المونوغرافية دون غيرها لأنني قدّرت أنها الأهم بالنسبة إلى موضوع الدراسة.

ولاية تبسة:

عدد السكان والناخبين:

- يبلغ عدد سكانها: 647214 نسمة حسب الإحصاء العام لسنة 2008م. موزعين بين المدن (عواصم البلديات)، والتجمعات الثانوية، والإقامات الريفية المبعثرة كما يلي:

البلديات	التجمع الحضري	التجمع الثانوي	مناطق مبعثرة	الرّحل	المجموع
تبسة	198460				198460
الكويف	6231	6024	4544		16799
بگارية	8617		1403		10020
بولحاف الدير	512		4203		4715
ونزة	49734	1800	800		52334
عين الزرقاء	4352	1217	14479		20048
المريج	7700		4300		12000
العوينات	14791	3948	2804	97	21643
بوخضرة	9967		734		10701
مرسط	12586		4537		17123
بئر الذهب	1724	945	4486		7155
بئر مقدم	5681		7192		12873
الحمامات	19214		1070		20284
قريقر	936		4453		5389
أم علي	3300		400		3700
صفصاف الوسرة	1284	3263	3727		8274
الماء الأبيض	7642		3733		11375
الحويجيات	1867	717	2189		4773
بئر العاتر	67803	106	9719		77628
العقلة المالحة	1008	739	4175		5922
نقرين	6494		2960	610	10064
فركان	4598	1131	511		6240
الشريعة	66587	1511	7686		75784
تليجان	2549		7713		10262
العقلة	12000		8000		20000
المزرعة	1268		2983	3049	7300
بجّن	1453		3098		4551
سطح قنتيس		3771			3771

المصدر: عمل ميداني.

- يبلغ العدد الإجمالي للناخبين على مستوى الولاية: 388040 ناخب.
- يبلغ عدد مقاعد المجلس الولائي فيها: 39 مقعد.
- يبلغ العدد الكلي لمقاعد المجالس البلدية فيها: 248 مقعد.

الموقع الجغرافي (التضاريس-المناخ):

بعد التقسيم الإداري لسنة: 1974م، أصبحت ولاية تبسة تتربع على مساحة قدرها: 13878 كلم². وهي ذات موقع جغرافي متميز، وتعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب معبراً هاماً للحركة التجارية بين الوطن وخارجه. حيث تقع في الجنوب الشرقي فوق الهضاب العليا، ويحدها:¹

- شمالاً، ولاية سوق أهراس

- غرباً ولايتي أم البواقي وخنشلة

- جنوباً ولاية الوادي

- شرقاً تونس

هذا وينقسم تراب الولاية إلى حوضين كبيرين هما:

- حوض مجردة: الذي يقع شمال الولاية على الهضبة الأطلسية التي يقدر ارتفاعها بـ 800م، وهي منطقة ذات طابع فلاحي رعوي حيث تنتشر السهول الخصبة والمراعي، وتشمل بالخصوص بلديات: بولحاف الدير، مرسط، بوخضرة، المريج، عين الزرقاء، العوينات، ونزة، بئر الذهب، الحمّات، بڭارية، الكويف.

- حوض شط ملغيغ: يمتد جنوباً، وهي منطقة رعوية بالدرجة الأولى، زيادة على زراعة النخيل، وبعض المشاريع الاستصلاحية في منطقة المرموثية، وعقلة أحمد، وهي تضم باقي بلديات الولاية.²

تتخلل تراب الولاية مجموعة من الجبال أهمها:

جبل غلاب 1139م - جبل مسلولة 1040م - جبل الدير 1472م

جبل الدكان 1306م - جبل زيتونة 1292م.

أما فيما يتعلق بالمناخ فهي تتميز بنوعين من المناخ نظراً لتنوع تضاريسها:

- المناخ المتوسطي: يتميز بتساقط الأمطار والثلوج، وهو يخص القسم الشمالي من الولاية وخاصة في فصل الشتاء.

- المناخ شبه الصحراوي: يتميز بالجفاف وشدة الرياح (السيروكو)، وهو يخص القسم الجنوبي من الولاية وخاصة في فصل الربيع والصيف.

الموارد الطبيعية:

الثروة النباتية: تنقسم إلى ثلاثة أقسام.

- الأراضي الغابية: تقدر مساحتها بـ: 171000 هكتار.

- الأراضي الزراعية: تقدر مساحتها بـ: 307733 هكتار.

- الأراضي السهبية: تقدر مساحتها بـ: 152450 هكتار.

الثروة الحيوانية: تتوفر الولاية على ثروة حيوانية يبلغ عددها 875.000 رأساً من الأغنام و152.000 رأساً من الماعز، زيادة على تربية الإبل خاصة بنقرين، وفركان، كما توجد بها بعض الحيوانات البرية كالغزلان، الأرنب البري، الحجل، الحبارة.

¹ «منوغرافية سياحية لمدينة تبسة»، مديرية السياحة لولاية تبسة، الجزائر، 2007، ص: 8.

² «منوغرافية سياحية لمدينة تبسة»، مرجع سابق، ص: 8.

المياه: تبلغ الموارد الباطنية للولاية 105،8 هكتومتر مكعب. أما الموارد المعبئة، فتبلغ 102،4 هكتومتر مكعب

الموارد المنجمية: تعتبر ولاية تبسة أول منتج للحديد و الفوسفات في الوطن لاسيما مناجم الحديد بالونزة و بوخضرة و الفوسفات بجبل العنق.¹

التنظيم الإداري:

تبعاً للتقسيم الإداري المتعلق بإعادة التنظيم الإقليمي للتراب الوطني أصبحت ولاية تبسة تتكون من 12 دائرة تتبعها 28 بلدية هي:

البلدية	الدائرة
تبسة	تبسة
الكويف بكارية بولحاف الدير	الكويف
ونزة عين الزرقاء المريج	ونزة
العوينات بوخضرة	العوينات
مرسط بئر الذهب	مرسط
بئر مقدم الحمامات قريقر	بئر مقدم
أم علي صفصاف الوسرى	أم علي
الماء الأبيض الحويجبات	الماء الأبيض
بئر العاتر العقلة المالحة	بئر العاتر
نقرين فركان	نقرين
الشريعة ثليجان	الشريعة
العقلة المزرعة بجن سطح قنتيس	العقلة

المصدر: مصلحة التنظيم والشؤون العامة بالولاية.

¹ «منوغرافية سياحية لمدينة تبسة»، مديرية السياحة لولاية تبسة، الجزائر، 2007، ص: 9.

بلدية تبسة:

- بلدية منذ: 1908م.
- يبلغ عدد سكان البلدية بلغ حوالي: 198460 نسمة حسب إحصاء 2008.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس الشعبي البلدي: 23 مقعد.
- يبلغ عدد الناخبين: 114919 ناخب موزعون على 158 مكتب انتخابي على الشكل التالي:

مجموع الناخبين	مكتب 13	مكتب 12	مكتب 11	مكتب 10	مكتب 09	مكتب 08	مكتب 07	مكتب 06	مكتب 05	مكتب 04	مكتب 03	مكتب 02	مكتب 01	المكاتب المراكز
5779						453	753	728	765	754	770	774	782	مسعود م لمين
6834					676	762	771	769	771	758	771	781	775	ابن باديس
8675		183	800	706	760	763	775	768	775	775	783	789	798	خمان حسين
5300							736	752	750	768	763	761	770	زارع الطاهر
7141				344	678	757	757	760	759	762	770	770	784	مولود فرعون
6074						752	734	754	771	768	766	760	769	عيساوي رشيد
4541							687	641	326	641	661	795	790	أول نوفمبر
0422												170	252	رفانة
4691								773	779	782	785	784	788	ميبارك الميلي
3708									587	760	782	785	794	رضا حوجو
10282	771	790	789	790	784	787	789	798	796	796	797	798	797	04 مارس 56
7117					756	799	797	795	787	792	796	797	798	ذراع الامام
6730					765	728	742	737	750	741	749	742	776	قرفي الطيف
4054								126	763	794	793	788	790	ميباركية م شريف
8809		131	787	789	780	789	794	791	786	788	788	792	794	محمود بن محمود
5299							546	786	788	789	796	797	797	سواعي مداني
4825							434	703	705	697	739	769	778	العربي التيسي
4013								128	769	778	776	775	787	سعد الطاهر
6763					693	728	757	748	764	761	761	756	795	عتان رمضان
2302										256	525	726	795	الهداية
1560												778	782	شبنخر عيسى
114919	مرأة	56799		رجل	58120		77:	النساء				81:	الرجال	عدد المكاتب: 158

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية بئر العاتر: بلدية منذ: 1959م.

- عدد السكان يبلغ حوالي: 77628 نسمة، 67803 منهم يقيمون بالمدينة، أما الباقي أي 9825 نسمة، فموزعون في الريف منهم 106 نسمة متمركزون في عقلة الشحم باعتبارها التجمع الثانوي الوحيد.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس البلدي: 11 مقعداً
- يبلغ عدد الناخبين بلغ: 38210 ناخب موزعون 87 مكتب انتخابي كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء	مختلط	المراكز	المكاتب	رجال	نساء
محفوظ سعد	01 قار		438		موسى بن النصير	01		447
	02 قار		359			02		437
	03 قار		388			03		398
	04 قار		409			04		374
	05 قار		361			05		436
	06 قار		392			06		420
	07 قار		395			07		377
	08 قار		320			08		560
ابن سينا	09 متنقل			543	رزايقية الحبيب	01	387	
	10 متنقل			594		02		398
	11 متنقل			640		03		394
	12 متنقل			630		04		393
	13 متنقل			783		05		444
	14 متنقل			891		06	408	
	01		519			07		415
	02		414			08		385
	03		439			09		421
	04		540			10		412
	05		546			11	467	
	06		639			12		518
	07		596			13	416	
	01		589			01		417
بوالديار بويكر	02		291		بن باديس	02		378
	01		393			03		426
	02		409			04		419
	03		409			05	402	
	04		416			06		393
	05		429			07	452	
	06		376			01		386
	07		455			02		380
	08		421			03	379	
	09		379			04		366
الحرية	10		355		زرقين الطاهر	05	448	
	01		491			06		289
	02		450			07		184
	03		515			01	385	
	04		482			02		379
	05		721			03		409
	06		543			04		441
مسعد محمود	01		380		العقيد لطفي	05	494	
	02		417			06		568
	03		389			07		377
	04		388			08		248
	05		149			المجموع	17596	20614

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية الشريعة:

- بلدية منذ: 1958م. مساحتها 317.86 كلم²
- عدد سكانها بلغ: 75784 نسمة، 66587 منهم يقيمون في المدينة، و1511 نسمة في التجمع الثانوي المسمى: أولاد البهلول، أما الـ 7686 نسمة فيقيمون في مناطق مبعثرة موزعة على 15 قطاعاً.
- يبلغ عدد المقاعد في المجلس الشعبي البلدي: 15 مقعد.
- يبلغ عدد الناخبين بلغ: 35883 ناخب موزعون على 74 مكتب كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء	مختلط	المراكز	المكاتب	رجال	نساء	
الرخّل	01	503			الحي الجديد	01	390		
	02	503				02	388		
	03	502				03	391		
	04	502				04	390		
	05	501				05	390		
	06		602			06	360		
	07		603			07	360		
	08		603			08	539		
	09		602			09	539		
	01	460				10	539		
	02	459				11	539		
	03	459				12	539		
الحياة	04	462			ابن باديس	01	324		
	05	459				02	323		
	06	460				03	323		
	07	460				04	435		
	08		630			05	435		
	09		631			06	434		
	10		630			07	434		
	11		631			08	433		
	12		632			01	507		
	13			229		02	421		
	14			213		01	395		
	حراث الطاهر	01	672				عبلة	02	347
02		672			03	607			
03		670			01	262			
04		668			قصر الزهراء	02	276		
05		670				01	365		
06			727			02	175		
07			731		بئر الطويل	03	484		
08			728			01	569		
01		436				02	568		
المختلطة		02	436			المجموع	74	18263	17620
		03	436						
		04	435						
	05	436							
	06	438							
	07		489						
	08		489						
	09		489						
	10		489						
	11		488						

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية سطح قنتيس:

- بلدية منذ التقسيم الإداري لـ 1984م. تبلغ مساحتها: 1360 كلم²
- عدد سكانها: 3771 نسمة. موزعون على ثلاثة تجمعات سكانية كالتالي: السطح: 770 نسمة، قنتيس: 1605 نسمة، عين غراب: 1396 نسمة.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس الشعبي البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين يقدر بـ: 4845 ناخب موزعون على 03 مراكز كالتالي:

اسم المركز	عدد المكاتب	الجنس	العدد
السطح	01	مختلط	591
	02	مختلط	340
	03	مختلط	404
عين غراب	01	رجال	637
	02	نساء	550
	03	مختلط	500
	04	مختلط	397
قنتيس	01	رجال	396
	02	نساء	335
	03	رجال	475
	04	نساء	220

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية الحويجبات:

- بلدية منذ التقسيم الإداري لسنة: 1984م، وبالضبط في: 1985/1/1. مساحتها: 281.4 كلم²
- يبلغ عدد سكانها: 4773 نسمة، موزعين على النحو التالي: الحويجبات: 1867 نسمة، بوشبكة: 717 نسمة، الأرياف: 2189 نسمة.
- يبلغ عدد المقاعد في المجلس البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين بلغ: 3780 ناخب، موزعون على المراكز الانتخابية على النحو التالي:

المركز	المكتب	رجال	نساء
الحويجبات	01	522	
	02	457	
	03		472
	04		393
بوشبكة	01	572	
	02		328
طاقة	01		204
	02	365	
البرّاقة	01	310	
	02		157
المجموع	10	2226	1554

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية لعوينات:

- بلدية منذ التقسيم الإداري لسنة:1984م، وبالضبط في: 1985/1/1م.
- يبلغ عدد سكانها: 21643 نسمة، 14791 منهم مقيمون في المدينة، والباقي موزعين على النحو التالي: مسلولة: 2079 نسمة، عين الشانية محطة: 1355 نسمة، عين الشانية مضخة: 517 نسمة، و2804 نسمة مبعثرة، و97 نسمة رحل.
- يبلغ عدد المقاعد في المجلس البلدي: 09 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين بلغ: 14639 ناخب، موزعون على 35 مكتباً انتخابياً على النحو التالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء	مختلط
الحي الجديد	01	507		
	02	502		
	03	500		
	04	491		
	05	477		
	06	521		
	07			293
المركزية	01		548	
	02		542	
	03		549	
	04		543	
	05		560	
	06		538	
مسلولة	01	410		
	02	407		
	03		389	
	04		346	
عين الشانية محطة	01	377		
	02	291		
	03		382	
	04		251	
عين شانية مضخة	01	262		
	02		240	
	03			197
العرقوب الاصفر	01	192		
	02		143	
ديبلي رمضان	01	463		
	02	463		
	03		360	
	04		387	
بوظرفة إبراهيم	01	591		
	02	603		
	03		469	
	04		595	
	05			250
المجموع	35	7446	7193	

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية صفصاف الوسري:

- بلدية منذ التقسيم الإداري لسنة 1984م.
- يبلغ عدد السكان بها: 8274 نسمة، 1284 منهم مقيمون بمدينة الصفصاف، و 3263 نسمة موزعون على التجمعات الثانوية كالتالي: 1234 في الذكارة، و1034 في المزارة، و995 في عقلة أحمد، أما الباقي المقدر بـ: 3727 نسمة فمبعثرون في المناطق الريفية التالية: الخنقة، فيض البقر، الصمير، قابل البطنة، العقبة البيضاء.
- يبلغ عدد المقاعد في المجلس البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين: 6221 ناخب، موزعون على 14 مكتباً انتخابياً كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
الصفصاف	01	940	
	02	544	
	03		584
	04		375
	05	400	
المزارة	01	433	
	02	412	
	03		304
	04		284
الذكارة	01	412	
	02	416	
	03	137	90
عقلة أحمد	01	500	
	02		390
المجموع	14	3778	2443

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية نقرين:

- بلدية منذ: 1956م.
- يبلغ عدد سكانها حوالي: 10064 نسمة، 6494 منهم في المدينة، والباقي أي 3570 نسمة موزعون كالتالي: 2960 نسمة مبعثرة في الريف، و610 نسمة من الرحّل.
- عدد مقاعد المجلس البلدي تساوي: 07 مقاعد.
- عدد الناخبين يبلغ: 4535 ناخب موزعون على تسعة مكاتب كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
سعودي عبد الله	01	375	
	02	250	
	03		410
الملحقة الأساسية	01	669	
	02	475	
	03	456	
نقرين مركز	01	677	
	02	500	
	03	497	226
المجموع	09	2468	2067

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية الحمامات:

- بلدية منذ: 1957م.
- عدد السكان فيها حوالي: 20284 ساكن، 19214 منهم مقيمون في المدينة، والباقي أي 1070 مبعثرون في المناطق الريفية مثل: أكس القديمة، العماشة، المراغدية، ذراع القيز، المشوح، أم الدود.
- يبلغ عدد مقاعد المجلس الشعبي البلدي: 09 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين فيها حوالي: 11395 ناخب موزعون على 19 مكتباً كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
الإكمالية مركز	01	667	
	02	636	
	03	592	
الإكمالية الجديدة	01		604
	02		646
	03		564
عباس التركي	01	587	
	02	558	
	03		542
	04		579
عقبة بن نافع	01	649	
	02		569
	03		557
الحرية	01	597	
	02		569
	03		557
20 أوت 1955	01		619
	02		626
	03		623
المجموع	19	5969	5426

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية بنر مقدم:

- بلدية منذ: 1957م.
- عدد السكان فيها حسب الإحصائيات الأخيرة حوالي: 12873 نسمة، 5681 منهم بالمدينة، والباقي أي 7192 نسمة موزعون على الريف كالتالي: 5034 في تروبية، و 2158 في تزيبت.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس البلدي: 09 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين فيها حوالي: 10116 ناخب. موزعون على 21 مكتب كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء	مختلط
عيدودي بشير	01	784		
	02	797		
	03	733		
شاوشي صالح	01		771	
	02		704	
	03		671	
ذراع فايزة	01	194		
	02		181	
قريان	01	193		
	02		198	
بوشقيفة	01	414		
	02		381	
هنشير الجراد	01	636		
	02		585	
فرحي الطاهر	01	325		
	02		283	
	03			484
	04			416
	05			248
عين تروبية	01	578		
	02		540	
المجموع	21	5315	4801	

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية الكويف:

- بلدية منذ: 1958م.
- يبلغ عدد السكان فيها حوالي: 16799 نسمة، 6231 منهم مقيمون في المدينة، و 6024 موزعون على التجمعات السكانية الثانوية كالتالي: 2222 نسمة في عين غيلان، 1263 في أول نوفمبر، 2539 في رأس العيون، أما الباقي، أي 4544 نسمة فمبعثرة في الريف.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس البلدي: 09 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين فيها حوالي: 12103 ناخب موزعون على 30 مكتب كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء	مختلط
المستقبل	01	402		
	02	417		
	03	409		
	04	396		
	05	367		
	06	374		
	07	414		
الابتدائية المركزية	01		446	
	02		397	
	03		429	
	04		362	
	05		362	
	06		346	
	07		366	
رأس العيون	01	486		
	02		462	
	03	516		
	04		432	
أول نوفمبر	01	623		
	02		554	
ن كلم 16	01	453		
	02		347	
	03		212	
قصر قوراي	01	466		
	02		325	
عين غيلان	01	620		
	02		598	
	03		160	
الابيار المالحة	01	214		
	02		148	
المجموع	30	6368	5735	

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية مرسط:

- بلدية منذ: 1957م.
- عدد سكانها 17123 نسمة
- يتوزع السكان على تراب البلدية كما يلي: 1087 نسمة في الطريشة ، 486 نسمة في الطوالبية ، 456 نسمة في عين لعوينات ، 495 نسمة في سيدي شعبان ، 468 نسمة في الرواحية ، 423 نسمة في أولاد مهني ، 587 نسمة في الفوارة، 535 نسمة في الخشين. أما الباقي ففي المدينة.
- يبلغ عدد المقاعد في المجلس البلدي: 09 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين: 9961 ناخب موزعون على 27 مكتب انتخابي كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
المدرسة المركزية	01	594	
	02	559	
	03	476	
	04	468	
	05	367	
	06	361	
	07	436	
مدرسة الطريشة	01	351	
	02		353
	03	235	
	04		186
مدرسة الخشين	01	276	
	02		232
مدرسة الحي الجديد	01	359	
	02		339
مدرسة سيدي شعبان	01	181	
	02		193
مدرسة الشروق	01	608	
	02	502	
	03	487	
	04	665	
	05	496	
	06	407	
مدرسة الطوالبية	01	169	
	02		128
مدرسة عين العوينات	01	295	
	02		238
المجموع	27	5127	4834

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية العقلة:

- بلدية منذ: 1967م.
- يبلغ عدد سكان البلدية حوالي: 20000 نسمة، 60 % منهم مقيمون بالمدينة، و الـ 40 % الباقية موزعون في الريف خاصة على المناطق التالية: بئر التراب، قابل قساس، قساس، ذراع العربية، تماروت، المساعدة، قابل أولاد بوسالم.
- يبلغ عدد المقاعد في المجلس البلدي: 09 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين: 10709 ناخب، 7667 ناخب بالمنطقة الحضرية، و 3042 ناخب بالمناطق الريفية، والمجموع موزع على خمسة مراكز انتخابية كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
العربي التبسي	01	449	
	02	377	
	03	467	
	04	526	
	05	375	
	06	378	
	07	421	
	08	371	
	09	492	
بئر التراب	01	400	
	02	365	
	03		458
	04		270
تماروت	01	368	
	02	173	
	03		332
	04		135
المساعدة	01	270	
	02		270
إكمالية الجديدة 02	01		396
	02		423
	03		396
	04		632
	05		394
	06		385
	07		390
	08		389
	09		407
المجموع	28	5432	5277

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية بئر الذهب: بلدية منذ التقسيم الإداري لسنة 1984م.

- يبلغ عدد السكان 7155 نسمة موزعين على النحو التالي: 1724 داخل النسيج العمراني لمدينة بئر الذهب، 945 داخل التجمع السكاني لعين الفضة، 4486 في الأوساط الريفية.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس الشعبي البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين: 5059 ناخب موزعون على النحو التالي:

اسم المركز	المكاتب	عدد الناخبين	المجموع
بئر الذهب	01- رجال	722	1330
	02- نساء	608	
عين الفضة	01- رجال	339	1143
	02- رجال	336	
	03- نساء	468	
الجفافية	01- رجال	290	557
	02- نساء	267	
أحمد شابي	01- رجال	301	566
	02- نساء	265	
أولاد عربي	01- رجال	229	434
	02- نساء	205	
السليسة	01- رجال	151	289
	02- نساء	138	
الطرشان	01- رجال	359	740
	02- نساء	381	
المجموع	08- رجال	2727	5059
	07- نساء	2332	

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية العقلة المالحة: انبثقت هذه البلدية مع التقسيم الإداري لسنة 1984.

- يبلغ عدد السكان فيها حوالي 5922 نسمة موزعون كما يلي: العقلة المالحة: 1008 نسمة، عين الزريق: 739 نسمة، المناطق الريفية: 4175 نسمة.
- يبلغ عدد مقاعد المجلس البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين فيها حوالي 4776 ناخب، موزعون على 11 مكتباً كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء	مختلط
عين الزريق	01 قار	298		
	02 قار	258		
	03 قار		372	
	04 متنقل			761
العقلة المالحة	01 قار	393		
	02 قار	335		
	03 قار		534	
	04 متنقل			476
فم المطلق	01 قار	478		
	02 قار		367	
	03 متنقل			504
المجموع	11	2793	1983	

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية قريقر:

- بلدية منذ التقسيم الإداري لسنة: 1984م. مساحتها: 29565 كلم²
- عدد سكانها يقدر بـ: 5389 ساكن. 936 منهم مقيمون داخل المدينة، والباقي أي 4453 مبعثرين في الأرياف.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس الشعبي البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين يقدر بـ: 4962 ناخب موزعون على مركز واحد و 11 مكتبا كالتالي:

المراكز	المكاتب	ذكور	إناث
السطحة	السطحة 01	493	---
	السطحة 02	---	762
	سردياس	184	125
	بوعوام وعين سطح	368	267
	بوسعيد	305	268
	الغرابة	161	181
	عين كمال	287	278
	السطحة 03	449	---
	عين الرابعة	199	174
	قابل كمال	116	90
	هنشير الصوالحية	135	139
المجموع	11	2677	2285

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية بكارية:

- بلدية منذ: 1984م.
- عدد سكانها حوالي 10020 نسمة. 86 % منهم يقطنون داخل النسيج الحضري، و 14 % في الأرياف.
- يبلغ عدد مقاعد المجلس البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين حوالي 5469 ناخب موزعون على 12 مكتبا كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
مركز المستقبل رجال	01	467	0
	02	466	0
	03	462	0
	04	460	0
	05	456	0
	06	476	0
مركز خليف لخضر نساء	01	0	451
	02	0	445
	03	0	452
	04	0	441
	05	0	451
	06	0	442
المجموع	12	2787	2682

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية بوخظرة:

- بلدية منذ: 1984م.
- يبلغ عدد السكان فيها حوالي: 10701 ساكن. يتمركز حوالي 9967 منهم داخل المحيط العمراني و 734 في المناطق الريفية المبعثرة.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين فيها حوالي 7168 ناخب موزعون على 16 مكتباً انتخابياً كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
المدرسة المركزية 01	01	528	
	02	496	
	03	508	
	04	521	
	05	546	
	06	499	
المدرسة المركزية 02	01		561
	02		550
	03		542
مدرسة أولاد نصر	01	361	
	02		293
مدرسة أولاد خضرة	01	180	
	02		183
الجديدة	01		479
	02		480
	03		441
المجموع	16	3639	3529

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية أم علي:

- بلدية منذ التقسيم الإداري لسنة 1984م.
- يبلغ عدد سكانها: 3700 نسمة، منهم: 3300 نسمة في المدينة، أما الباقون فموزعون على التجمعات السكانية التالية: برزقال: 250، العترة: 50، الشطابية: 20، القرقارة: 60، بخايرية: 20.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين فيها: 2946 ناخب موزعون على ستة مكاتب كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
علاوة الصديق	01	536	
	02	575	
	03	530	
براكشي عثمان	01		445
	02		464
	03		396
المجموع	06	1641	1305

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية الونزة:

- بلدية منذ: 1943م. - يبلغ عدد سكانها: 52334 نسمة، 49734 منها في المدينة، و1800 نسمة في منطقة عين سيدي صالح، 800 نسمة في منطقة النواصرية.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس البلدي: 11 مقعد.
- يبلغ عدد الناخبين: 34416 ناخب، موزعون على 88 مكتب انتخابي كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء	المراكز	المكاتب	رجال	نساء
البشير الإبراهيمي	01	355		العربي التبسي	01	372	
	02	355			02	364	
	03	362			03	370	
	04	358			04	376	
	05	356			05	367	
الأمير عبد القادر	01		386	06	370		
	02		384	07	360		
	03		382	08	371		
ابن باديس	04		393	مبارك الميلي	01	384	
	05		386		02	399	
	01		362		03	391	
	02		375		04	393	
	03		358		05	394	
	04		365		06	399	
	05		364		07	387	
	06		365		08	387	
مدرسة الزوابي	07		357	6 ماي	01	448	
	08		354		02	450	
	09		373		03	451	
	10		363		04	554	
	11		362		05	559	
	12		357		06	557	
	01		401		07	552	
الونام	02		396	رضا حوجو	08	421	
	03		390		09	428	
	04		404		01	330	
	05		396		02	338	
	06		393		03	333	
	07		398		04	266	
	08		394		05	277	
	09		390		06	275	
	10		396		07	272	
	11		393		08	336	
	01		437		09	273	
300 سكن	02		440	الأمل	01	433	
	03		432		02	481	
	04		431		03	423	
	01		479		04	484	
عين سيدي صالح	02		475	العمران	01	485	
	03		439		02	472	
	04		436		03	455	
	01		311		04	456	
	02		550	النواصرية	01	144	
	03		310		02	216	

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية الماء الأبيض:

- بلدية منذ: 1959م.
- يبلغ عدد السكان: 11375 نسمة، 7642 منهم مقيمون بالوسط الحضري، والباقي أي 3733 نسمة مبعثرة في الريف.
- يبلغ عدد مقاعد المجلس الشعبي البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين: 4860 ناخب موزعون على 17 مكتب انتخابي كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
الماء الأبيض	01	584	
	02	586	
	03	602	
	04	599	
بئر القوسة	01	387	
	02		325
الكريز	01	467	
	02		386
	03	607	
البغادي	01	586	
	02		453
البراقة	01	442	
	02		344
	01		558
	02		586
	03		534
	04		515
المجموع	17	3701	8561

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية ثليجان:

- بلدية منذ التقسيم الإداري لسنة: 1984م.
- عدد سكانها يقدر بـ: 10262 نسمة، 2549 منهم مقيمون بالمدينة، والباقي أي 7713 نسمة فموزعون على المناطق الريفية كالتالي: الرقبية ظهرت: 611، الرقبية قبله: 614، الحميمة: 854، ظهيرة وسيف: 748، فم السد: 754، لحماد: 663، الغنجاية: 760، المقسم: 650، المرة: 454، فزقية الرتم: 804، السارق وبوموسى: 801.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس الشعبي البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين يقدر بـ: 6522 ناخب موزعون على 05 مراكز كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
جداي محمود	01	453	
	02	459	
	03	431	
	04		432
	05		411
	06		408
	07	185	156
توايتية بشير	01	390	
	02		323
فرحاني عبد الله	01	501	
	02		336
عمرون لعروسي	01	339	
	02		341
جباري يوسف	01	551	
	02		313
	03	310	
المجموع	16	3619	2920

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية بولحاف الدير:

- ظهرت هذه البلدية مع التقسيم الإداري لسنة 1984م.
- يبلغ عدد السكان فيها حوالي 4715 نسمة، 512 منهم مقيمون داخل المدينة، والباقي أي: 4203 نسمة في الأرياف.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس الشعبي البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين فيها حوالي 4234 ناخب موزعون على 11 مكتب انتخابي كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
بولحاف مركز	01 قار	0	436
	02 قار	474	0
	03 قار	415	0
	04 قار	0	293
	05 متنقل	242	193
كيسة	01 قار	475	0
	02 قار	0	346
أولاد قديم	01 قار	0	290
	02 قار	352	0
	03 قار	444	0
	04 قار	0	247
المجموع	11	2402	1832

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية عين الزرقاء:

- ظهرت هذه البلدية مع التقسيم الإداري لسنة 1972م.
- يبلغ عدد السكان فيها حوالي 20048 نسمة. 4352 يقيمون في المدينة، والباقي موزعون في الريف كالتالي: قسطل 1217 نسمة، و 14479 مبعثرة.
- يبلغ عدد المقاعد داخل المجلس الشعبي البلدي: 09 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين فيها حوالي 11479 ناخب، موزعون على 30 مكتب كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
مدرسة عين الزرقاء	01 قار	722	
	02 قار	412	
	03 قار	529	
	04 قار	664	
	05 قار	578	
مدرسة هوام الشافعي	01 قار	283	
	02 قار	238	
الزيات	01 قار	408	
	02 قار	385	
مدرسة لحمر علي	01 قار	436	
	02 قار	321	
مدرسة بركة فرس	01 قار	287	
	02 قار	211	
مدرسة الدير	01 قار	522	
	02 قار	275	
	03 قار	692	
مدرسة قسطل	01 قار	445	
	02 قار	248	
	03 قار	546	
مدرسة هنشير الحديد	01 قار	315	
	02 قار	206	
مدرسة محرز	01 قار	228	
	02 قار	218	
مدرسة القرقارة	01 قار	345	
	02 قار	341	
مدرسة القليعة	01 قار	400	
	02 قار	305	
	03 قار	650	
مدرسة الصفصاف	01 قار	151	
	02 قار	118	
المجموع	30	6311	5168

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية المريج:

- بلدية منذ: 1984م، وتبلغ مساحتها 297 كلم².
- يبلغ عدد السكان فيها 12000 نسمة، 7700 منهم يقيمون في المدينة، أما الباقي أي 4300 نسمة فمبعثرة في الريف.
- يبلغ عدد المقاعد بالمجلس البلدي: 09 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين فيها 7307 ناخب موزعون على 19 مكتباً انتخابياً كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
المريج	01	595	
	02	578	
	03	589	
	04	518	
	05	594	
الكاليتوس	01	362	
	02		490
	03	247	
القارة السوداء	01		219
	02	252	
طرطار محمد الطاهر	01	551	
	02	411	
	03	519	
	04	499	
	05	379	
التريشة	01	178	
	02	79	
البياض	01	171	
	02	76	
المجموع	19	4084	3223

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية بجن:

- بلدية منذ: 1984م. مساحة البلدية تقدر بـ: 136 كلم².
- عدد السكان: 4551 نسمة. 1453 منهم مقيمون بالمدينة، والباقي أي: 3098 نسمة، موزعون على القطاعات الريفية كالتالي: - تادينارت، وشطر من تامطيليا: 578 نسمة. بحيرة تامطيليا: 659 نسمة. المرقب، وصندوق: 573 نسمة، بجران: 605 نسمة. بوسعيد، والمنيعه: 683 نسمة.
- يبلغ عدد المقاعد في المجلس البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين: 2883 ناخب موزعون على 08 مكتباً كالتالي:

المراكز	المكاتب	ذكور	إناث
سماتي السايح	01 بجن نساء	0	516
	02 بجن نساء	0	451
	03 بجن رجال	482	0
	04 بجن رجال	484	0
	الصندوق مختلط	215	171
المنيعه	تمطيليا مختلط	95	38
	المنيعه 01 رجال	214	0
	المنيعه 02 نساء	0	217
المجموع	08	1490	1393

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية المزرعة:

- بلدية منذ: 1984م . مساحتها تقدر بـ : 52700 هكتار.
- عدد سكانها: 7300 نسمة. المقيمون الدائمون منهم داخل البلدية قدر حسب الإحصائيات الأخيرة بـ : 4251 نسمة. 1268 منهم مقيمون في المدينة، والباقي أي 2983 نسمة مقيمون في المناطق الريفية.
- يبلغ عدد المقاعد في المجلس البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين: 5713 ناخب، موزعون على المراكز الانتخابية كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
عبيدات الميداني المزرعة	01	440	
	02	503	
	03	582	
ضيف الدغباجي فيض المهري	01	225	
	02		204
فارح الوردي بنر حزام	01	627	
	02		430
قواسمية محمد أولاد زايد	01	432	
	02		408
جلالي عثمان قيبر	01	409	
	02		253
بوزيدة محمد براغيثة	01		382
	02		355
	03		463
المجموع	14	3218	2495

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

بلدية فركان:

- بلدية منذ: 1956م، لكنها أُختزلت سنة 1963م، لتعود مع التقسيم الإداري لسنة 1984م.
- يبلغ عدد السكان بها: 6240 نسمة، 4598 منهم يقطنون داخل المدينة، أما الباقي فموزعون على التجمعات السكانية الريفية كالتالي: مديلة، وجارش: 1131 نسمة، و511 نسمة مبعثرة.
- يبلغ عدد المقاعد في المجلس البلدي: 07 مقاعد.
- يبلغ عدد الناخبين: 2930 ناخب، موزعون على 07 مكاتب انتخابية كالتالي:

المراكز	المكاتب	رجال	نساء
جديد محمد	قار	642	
	قار	569	
	متجول مختلط	425	149
زرقين محمد	قار	0	521
	قار	0	624
المجموع	05	1636	1294

المصدر: مكتب الإحصاء، ومكتب الانتخابات على مستوى البلدية.

المبحث الثاني إطلالة انثروبولوجية

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ¹)

لقد حاولنا من خلال هذا المبحث تقديم صورة صحيحة قدر الامكان عن التركيبة القبلية الخاصة بكل بلدية من بلديات ولاية تبسة على حدا، وذلك من أجل التسهيل على القارئ فهم تلك الحسابات السياسية المتعلقة بالانتخابات، والتي تعتمد في أغلبها على تلك التراكيب القبلية.

مع العلم أنّ النسب المستعملة في تحديد حجم تلك التقسيمات القبلية ما هي إلاّ نسب تقريبية قد يصل حجم الخطئ فيها إلى 10 % نظراً لكونها حسبت بطريقة تقريبية تعتمد على إسقاط حجم الوعاء الانتخابي لكل قسم من الاقسام القبلية، والمتحصل عليه من مكاتب الانتخاب التابعة للبلديات المدروسة، على عدد الأفراد المتمين إلى تلك الاقسام.

وبالتالي فإنني أؤكد أنّ الغرض من هذه النسب ليس التقليل من أهمية أي تقسيم قبلي، وإنما إعطاء صورة تقريبية عن حجمه بالنسبة للأقسام الأخرى، من أجل فهم عدد لا بأس به من الظواهر، والعمليات السياسية التي لها علاقة بحجم الأقسام القبلية.

مع العلم أنّ مصدر كل المعلومات الموجودة في هذا المبحث هو: التحقيق الميداني، ولقد آثرت ذكر ذلك في هذا التمهيدي من أجل تجنب تكرار ذلك في كل صفحة من صفحات هذا المبحث.

تبسة ولاية ذات نزعة معقدة من القبلية والعشائرية، وكل قبيلة تريد فرض السيطرة على حساب القبيلة أو القبائل الأخرى. ويتوزع الهيكل القبلي لأعراش وقبائل منطقة تبسة حسب التقسيم القبلي الآتي :

¹ سورة الحجرات آية 13.

- **النمامشة:** هم أكبر عرش على مستوى الولاية، ينحدرون من النوميديين أو كما سماهم الفراعنة الليبيون أو كما سماهم أيضا اليونانيون البربر ولقد دلت الدراسات الأثرية في مناطق متعددة من شمال أفريقية أنهم إلى جانب قبائل أخرى من النوميديين السكان الأصليين لهذه البقاع. لكن شح المصادر المكتوبة حول أصلهم ونسبهم جعل الكثير من المؤرخين يتفنونون دون دليل علمي في تأصيل أنسابهم، لذلك نجد مثلاً المؤرخ "عبد الرحمان ابن خلدون" يخبرنا فيما يخص النمامشة أنهم من البربر البتر وأنهم ينحدرون من مادغيس الأبتري بن قيس غيلان، كما يخبرنا على أقسام هؤلاء البتر فيقول: "تجمعهم أربعة أجدام وهي أداسة، نفوسة، ضربة، بنولوا الأكبر" هذا ويخبرنا من جهة أخرى المؤلف المجهول الهوية لكتاب "مفاخر البربر" أن القبائل التي تسمى البتر هي "زواغة، زناتة، زوارة، لواته، مزاته، نفوسة، مغيرة، مطماطة، مطغرة، مديونة، صدينة ولكل هؤلاء شعوب وقبائل كثيرة وبطون وأفخاذ وعمائر لا تحصى" إلا أن الزناتة هم الذين كانوا بلا ريب يبسطون سلطانهم على غيرهم على الأقل في عهد ابن خلدون حيث كان الناس لا يميزون بينهم وبين باقي قبائل البتر.¹

إلى جانب من يعتبر النمامشة عموماً من الزناتة هناك من يعتبرهم من بربر هوارة الذين اختلط بهم الهالليون والسليميون عند الغزو الكبير للعرب على المغرب سنة 1054 م/444 هـ. كما تزعم بعض الأساطير أن النمامشة إنحدروا من أصلاب ثلاثة صحابة جاءوا إلى الغرب لنشر الإسلام واستقروا به وهم رشاش وعلوان وبالريش.²

وهناك رواية تركية متداولة، تُرجع أصلهم إلى أحد القبائل الألمانية، وتقول الرواية: يطلق العرب على الألمان اسم نمسا أو منامسا، المشتق كما يعتقد، من اسم "نيمتروس Nemitzos"، أو "نيمتزيا Nemitzia"، الذي أطلقه البيزنطيون على الجرمان. هذا التشابه في الأسماء بين منامسا، ولمامشا جعل الأتراك يعزون هذا الأصل الجرمانى للنمامشة.³

أما عن تسميتهم بالنمامشة، أو اللمامشة فهو على حد قول المؤرخ الحاج حمودة التونسي في كتابه "العدواني" الذي جاء فيه أن العامل التركي في الجزائر العاصمة قام

¹ عبد القادر بوباية، "مفاخر البربر: دراسة وتحقيق" رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة وهران، 1996م، ص 101.

² L. Charles Féraud, **Notes sur Tébessa**, la revue Africaine, 1984. P 449

³ عبد الوهاب شلالي، نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19م، عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م، ص، ص: 153، 155.

بتولية قائد إسمه "العداسي EL ADDASSI" على النمامشة فتتلوه لحبهم البقاء أحرار، ولما بلغ خبر موته إلى العاهل جهز جيشا كبيرا لمقاتلة النمامشة لكنه مني بدوره بهزيمة نكراء وذلك في موقع يدعي فج فكرون وتفرق النمامشة بعد المعركة كعادتهم داخل المساحات الشاسعة التي يحتلونها فيصبح بذلك من الصعب تعقبهم، وبقي العاهل من وقتها يسأل عن أخبارهم هل تجمعوا في مكان واحد ليسهل عليه مهاجمتهم والقضاء عليهم مرة واحدة ولقد استعمل في سؤاله ذاك اللهجة العادية فكان يقول سائلا " تلموشي " بمعنى هل تجمعوا ومنها جاءت كلمة لموشي وجمعها "المامشة"¹ كما انه توجد أساطير أخرى عديدة تحكي عن أصل تسمية النمامشة إلا أن الذي يهم هو أن النمامشة مهما كان أصل هذه التسمية هم من النوميديين وهم ينقسمون داخل حدود ولاية تبسة إلى علاونة و برارشة و قليل من أولاد رشاش.

- أولاد سيدي أحمد بن طالب: منذ حوالي 400 سنة خلت، قصد رجل وزوجته من أشرف مدينة فاس الحجاز لأداء مناسك الحج. ولكن زوجته تعبت من السفر بسبب حملها فاضطر لتركها في رعاية مرابط من أبناء سيدي بوغانم يقيم بجبل الدير في إقليم تبسة، ثم واصل طريقه بمفرده نحو المشرق حيث وافته المنية هناك.

أنجبت تلك المرأة ولدين هما: طالب ومومن، اللذان استقرا في المنطقة وكوونا أصل القبائل الحالية لأولاد سيدي يحي بن طالب. وحسب رواية آخرين لم تنجب سواء ولد واحد اسمه علي، المكنى بالموله، نشأ ذلك الولد في رعاية سيدي بوغانم، وعندما كبر غادر القبيلة التونسية التي استضافت عائلته، واستقر بالمريج على ضفاف وادي دلفة.² ثم رزق الموله ابنا اسمه طالب، وحفيداً منه اسمه يحي تميّز بطهارة نفسه، وسعة علمه، كُتب له أن أنجب ستة أبناء كوونا فيما بعد ستة فرق هي: أولاد حمزة، أولاد بوغانم بن يحي، أولاد بوشايبية، المحاجبية، الموازية، أولاد حمودة؛ بعد ذلك انضم اليهم العديد من الأسر الأجنبية، كان أولها أسرة أحد الشراقة (أي القادم من الشرق والأرجح أن يكون من النمامشة)، وأيضا أسرة أحد الزوج يدعى مرزوق، وأسرة أحد التوانسة يدعى عبدون، وأسرة رجل كان يعمل جزاراً عند سيدي يحي. انبثقت عن تلك الأسر كل من

¹ .L Charles Féraud, op.cit., P 450

² عبد الوهاب شلّالي، مرجع سابق، ص: 162.

فرق أولاد بريك، المرازقة، والعبادنة، المغارسة، زيادة على اختلاط هذه القبيلة بمهاجرين من قبائل أخرى كالتوايبية، العمامرة، والخانفسة المنتمين لقبيلة الدرايدية التونسية، وورفلة القادمة من سوق أهراس، والبلالة المنتمين لأولاد بليل من مقاطعة سور الغزلان.¹

- **أولاد سيدي عبيد:** ينحدر أولاد سيدي عبيد حسب قولهم من سلالة "علي بن أبي طالب" كرم الله وجهه، ابن عم الرسول μ وزوج ابنته "فاطمة الزهراء" رضي الله عنها. أما عن نسبهم في المغرب العربي فهم حسب ما تناقلوه من أخبار أب عن جد ينحدرون من الأدارسة وسميوا بالأدارسة نسبة "لإدريس بن عبد الله الكامل" بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب، الذي أنجاه الله من الموت في واقعة فخ سنة 169هـ فهرب إلى المغرب لاجئا مع مولاه راشد البربري مرورا بمصر، فنزل بوليلي (طنجة) وكان نزوله على إسحاق بن محمد أمير قبيلة أوربة البربرية، هذا الأخير الذي جمع البربر على القيام بدعوة إدريس فتمت له بذلك البيعة سنة 172هـ/788م. ولما بلغ خبره هارون الرشيد بعث إليه مولاه سليمان بن حريز الملقب بالشماخ فقتله بالسم سنة 177هـ. ولم يترك إدريس عقباً غير حمل من جارية بربرية من قبيلة أوربة تدعى كنزة، أنجبت له ولداً شبيهاً به فسمي بدوره إدريس، واجتمع البربر على بيعته فكان له ملك عظيم وأنجب من الولد جماعة قيل أن عددهم إثني عشر.²

ولما توفي إدريس ابن إدريس سنة 213هـ/828م تولى الأمر من بعده ابنه الأكبر محمد، فأجمع أمره بمشورة من جدته كنزه أم أبيه، على أن يشرك إخواته في سلطانه، ويقاسمهم ممالك أبيه، فقسمها بينه وبين سبعة من إخواته هم: عبد الله، عيسى، يحيى، حمزة، القاسم، داود، عمر وبقي أربعة من إخوته الصغار في كفالته وهم: أحمد، إدريس، جعفر، عبيد الله.³

لقد استمرت دولة الأدارسة طوال فترة وجودها من 172هـ إلى 375هـ تصارع الأخطار المتمثلة في الأغلبية ومن بعدهم الفاطميين بإفريقية والأمويين بالأندلس حتى ضعف أمرها، فعندما سيطر الأمويون على المغرب الأقصى سنة 364هـ/974م نقلوا جميع

¹ عبد الوهاب شلاكي، مرجع سابق، ص: 163.
² بوخالفة نور الهدى، "أنساب القبائل العربية المهاجرة بمواليها إلى بلاد المغرب خلال القرون الأربعة الأولى للهجرة"، رسالة دكتوراه، معهد التاريخ، جامعة وهران، 1995م، ص 369 و 424. و عبد الحميد حاجيات، تاريخ دولة الأدارسة من كتاب نظم الدر والعقيان، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، ص 34-42.
³ عبد القادر بوباية، مرجع سابق، ص 289-290 و عبد الحميد حاجيات، مرجع سابق، ص 41 و 42.

العلويين إلى قرطبة حيث أثبتوا في ديوان العطاء وكانوا سبعمائة (700) رجل، ولكن مع عودة الحكم إلى المستنصر الأموي طرد آل إدريس فاجئوا إلى الخليفة الشيعي " العزيز بالله " بمصر الذي أعادهم بدوره إلى المغرب ليثيروا القلاقل ضد النفوذ الأموي، لكن الأمويين تمكنوا من إحباط هذه المؤامرة في سنة 375هـ/985م، فركدت بذلك ريح العلوية بالمغرب وتفرق جمعهم وانقرضت دولتهم بعد حكم قرنين من الزمان وتفرق العلويون في قبائل المغرب ولاذوا بالاختفاء، وفي وقتنا الحالي تزعم بعض أسر الأشراف في المغرب أنها انحدرت من الأسرة الإدريسية ومن المحتمل أن يكون بعضهم مصيبا في زعمه هذا ولكننا لا نستطيع الجزم به من باب الإجماع.¹

أما عن سبب وجود أحفاد الأدارسة ونقصد هنا أولاد سيدي عبيد في وسط منطقة نفوذ النمامشة فهو راجع حسب الأسطورة المتدواله إلى أن والد كل من عبيد وأحمد المدعو قويدر لخضر " Kouider Lakhdar " خرج من الساقية الحمراء بالمغرب سنة 629هـ قاصدا البقاع المقدسة، وبعد أدائه مناسك الحج عاد أدراجه مرورا بتونس التي توقف فيها مدة طويلة جدا ليعلم القرآن ودين الإسلام وكان ذلك في مدينة " توزر " وعندما بلغ من العمر عتيا فكر في الزواج، فكان له ذلك من امرأة من قبيلة الهمامة من نواحي نفطة بتونس أنجبت له ولدان أحمد وعبيد وبنتا حسب الأسطورة تدعى غزالة، وعندما رجع للحج مرة ثانية وافته المنية في الطريق فارتحلت زوجته مع أبناءها مع فرع من فروع قبيلة الهمامة للإقامة تحت جبل فوة، وبعد مدة طويلة من الإقامة هناك تزوج أحمد بن خذير² فتاة من قبيلة دريد التونسية أما أخوه عبيد فقد أثر التصوف والترحال في الصحراء ككثيرين غيره من المرابطين، وكان استقراره في قرية صغيرة داخل جبال النمامشة تدعى وشكون تقع جنوب قرية قنتيس، أين تزوج بامرأة سوداء من قبيلة الهمامة أنجبت له ولدا اسمه ذويب كما كان له ولدان آخران هما الحمادي وعبد المالك، شكّلوا جميعا فيما بعد ما يعرف بقبيلة أولاد سيدي لحمادي نسبة لأخيهما الأكبر الحمادي.³ ولقد توفي عبيد بن خذير بعد عمر طويل " بمسكيانة " ودفن " بقنتيس " لكنه ترك وراءه ذرية قادرة على تشكيل قبيلة دينية من بعده تدعى قبيلة أولاد سيدي عبيد

مصطفى أبوضيف أحمد عمر، القبائل العربية في المغرب في عصري الموحدين و بني مرين، الجزائر، د.م.ج، 1982م، ص45 و46¹

² خذير هو الاسم الشائع لقويدر لخضر

³ P. Muratti, *Le maraboutisme ou la naissance d'une famille ethnique dans la région de Tébessa*, la revue Africaine, 1937. p 269-275.

التي جمعت كل من ذرية عبيد وأخوه أحمد، دون أن ننسى الإسهام الكبير لقبيلة دريد في إنشاء هذه القبيلة وكذلك دور قبيلة الشّابية من قفصة والمعاقّة من وادي سوف، الذين التفوا كلهم حول سيدي عبيد للتعلم منه والتبرك به وتجمعوا في قرى عديدة حوله كقرية " زلطين التحتاني"، " قلعة ربو"، " زلطين الفوقاني"، ثم ذابوا جميعهم وبأعداد لا بأس بها داخل هذه القبيلة.¹

أما أولاد سيدي عبيد القاطنون بمدينة بئر العاتر الذين يعتبرون أكبر تجمع لأولاد سيدي عبيد بالولاية فهم أبناء أحمد أخو عبيد وبصورة أدق هم أبناء عبد الملك بن بالهادي بن أحمد بن خذير.

- قبائل أخرى: كما توجد بمنطقة تبسة قبائل أخرى صغيرة العدد لا تحتل مساحة كبيرة أشهرها:

الفراشيش: هم بربر أمازيغ من ولد ترشيش ابن يوان ابن يافت ابن نوح عليهم السلام وهم يستقرون الآن في شمال أفريقيا في المنطقة المعروفة اليوم بـ: " القصرين" وكانت تسمى "السيليوم" يعني السلام وذلك زمن الفينيقيين والبربر والرومان وكانت عاصمة لترشيش قبل ذلك لكونها المنطقة التي استقر بها ترشيش الأب وأبناءه. أما في تبسة فهم يستقرون بكثرة في كل من بلدية أم علي، وبلدية الحويجبات.²

كما أنهم ملكوا مصر سنة 200 ق م وهم من تطلق عليهم كلمة الهوكسوس والتي تعني ملوك سيس أو شيش يعني ترشيش كما أطلق عليهم اسم اليبوسيون لأن البحر عندهم تحول إلى يابسة انطلاقاً من جزيرة الفرشيش أو القصرين.³

وتاريخ الفراشيش هو تاريخ منسي أراد له الغرب زمن الرومان أن ينسى لكون المسيحية انتشرت وازدهرت عندهم فلقد نكّل بهم الرومان بتعاقد من اليهود، حيث كان لهم عدة شهداء عرفوا بشهداء السيليوم في التاريخ الروماني. فلقد بلغ عدد الكنائس في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني في ضواحي مدينة قرطاج إلى سبع كنائس، ومن

¹ L. Charles Féraud, op-cit P. 466.et p. Muratti. op-cit. P 281- 285.

² www.tunisie-genealogie.com

³ www.tunisie-genealogie.com

بينها كنيسة سيليوم، وقد حفظ لنا التاريخ وثيقة محاكمة المسيحيين من هذه الكنيسة باللغة اللاتينية بكل التفاصيل¹.

كما كان للفرانشيس ذكر في تاريخ الرومان أيضا فقد كان "أنطالاس Antalas" من أهم أبطال المقاومة الأمازيغية الذين أظهروا شجاعة كبيرة وجرأة نادرة في مواجهة القوات الوندالية والبيزنطية ومجابهة الروم في شمال أفريقيا إلى جانب "كزمول Gazmul" و"يابداس Labdas" و"كاركازان Carcasan" و"إيرنا Ierna" و"إيوداس Iaudas" وقد استطاع أنطالاس أن ينتصر على القوات البيزنطية ويهزمها هزائم نكراء مرات كثيرة في عدة مواقع من شمال أفريقيا.²

أولاد ملول: بعد سقوط مدينة قسنطينة بيد الفرنسيين سنة 1837م وانسحاب قائدها التركي الحاج أحمد الباي 1853م وتشكيله للمقاومة الشرسة في جبال الاوراس والناممشة واستعانته بقبائل النمامشة والاوراس ما أثار القلاقل لفرنسا في المنطقة وخشيت إن هو استفحل أمره وقوي عوده أن يعود لاستعادة قسنطينة منهم فانتدبت له فرقة عسكرية خاصة لتلاحقه وتقضي عليه نهائيا مما جعلها تتوسع في منطقة الاوراس وتحتلها بداية من سنة 1842م وكانت كلما حاولت احتلال منطقة في الجزائر تسعى جاهدة لكسب ولاء القبائل المتواجدة فيها وعندما كانت تنتفض عليها أي قبيلة جزائرية كانت تستخدم معها أشد طرف القمع والإرهاب ومن بين طرقها الإرهابية الترحيل الجماعي لكافة أفراد القبيلة ولما ثار سكان الشرق الأوراسي في منطقة باتنة على السيادة الفرنسية بعد احتلالها لبلدة "تازولت لمبزيوس" التاريخية الشهيرة انتقمت منهم بعد القضاء على انتفاضتهم سنة 1853م بفرض الاستسلام غير المشروط وقبلت منهم الاستسلام مقابل ترحيلهم من أرضهم إلى منطقة أخرى تختارها هي لهم فقبلوا بشرطها مقابل الإبقاء على حياتهم وحياء أبنائهم فاخترت لهم ضاحية بكارية الجنوبية الشرقية لتبسة الغابية الخضراء ذات المياه الوفيرة والخصوبة العالية والبساتين المغلة لتوطنهم فيها فحلوا فيها نزلاء جدد على أهلها الذين رفضوا التعاون مع المعمرين الجدد.³

¹ www.tunisie-genealogie.com

² www.tunisie-genealogie.com

³ أحمد عيساوي، مرجع سابق، ص: 22.

أولاد درّاج: كذلك وضع هذه قبيلة العربية التي استسلمت بعد ثورة واحة العمري سنة 1858م ما جعل فرنسا تستغل فرصة توسيع مشروعها الاستعماري لتعمير منطقة تبسة الخالية من السكان بقبيلة جديدة، فبعد رفض الأهالي التبسيين العمل في أراضي المعمر الفرنسي "بن فالية" والمعمر "كامبون" و"سبيرو" الواقعة في سهل الأوسط من تبسة بين سلسلة الجبال الشرقية والغربية حيث مجرى واد بوعكوز فاغتنمت الإدارة الفرنسية فرصة استسلام قبيلة أولاد دراج العربية الهلالية بشرط الإبقاء على حياتهم مقابل ترحيلهم إلى وجهة تختارها لهم فرنسا وكانت هذه الوجهة ضاحية بكارية واستقرارهم فيها كعمال زراعيين عند كبار المعمرين التي نزحوا إليها تحت حراسة الجنود الفرنسيين واستوطنوا فيها إلى اليوم كما تشير بذلك المصادر الأرشيفية الفرنسية.¹

الزغامة: حسب محمد علي الحباشي، في كتابه " العروش من النشأة إلى التفكيك" يكون هذا العرش من أصل بربري من أقدم من استوطن هذه الربوع. وقد يكون جدّهم الأول "الزغلامي" أحد الأتباع المقربين للولي " خليفة المحمدي" الذي قد يكون استقر بالمنطقة منذ القرن السادس عشر قادماً من المغرب، وهو مؤسس عرش " أولاد محمد بن خليفة" الذي اندمج في عرش الزغامة الذي يضم قبيلة "ماجر" و يضم أيضاً فروعاً من "أولاد عون" التي تنحدر من "الخمامسة".²

¹ أحمد عيساوي، مرجع سابق، ص: 23.

² www.doualy.com

التراكيب القبلية داخل البلديات:

بلدية تبسة:

تتكون التركيبة القبلية تقريباً مما يلي:

55 % من النمامشة بمختلف أقسامهم وفروعهم.

25 % من أولاد سيدي يحي بمختلف أقسامهم وفروعهم.

10 % من أولاد درّاج.

10 % مزيج من الأقليات من كل الأماكن، وكذا باقي التقسيمات القبلية، بما فيهم أولاد سيدي عبيد،

وأولاد ملول، والفراشيش، والزغالمة، وغيرهم

بلدية بئر العاتر:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- أولاد سيدي عبيد: يشكلون 55 % من سكان البلدية.

أولاد دلال: يشكلون 43 % من أولاد سيدي عبيد.

أولاد كعبية:

أولاد سي إبراهيم:

أولاد سي سليمان: بوراس، بوراي، بوعمرة، بوصبع، قيزة،
بوترفاصة، هامل.

أولاد سي ضيف الله: عبيد، عباس، نصر.

أولاد سي أحمد: رابح، فرج.

أولاد مبارك: زرقى.

أولاد نونة: ديرم، ملوك، شارفي، نوني، صخري، صفصاف،
ساخر، جباري

أولاد موسى: موسى.

أولاد عبد الباسط: بيزيد، رحّال، براهيم، فضة، باسطة، عمروني، بكار،
جبيري، باوني.

أولاد بوديار: بوديار.

أولاد دلالة:

أولاد سي خذير: هبيي، عبدو، عبد المومن، ناجري، بوزياني.

أولاد سي عبد السلام: طبة، سعيداني، بوقرة، هادي، هائل، كمون، حنفي،
ناجم، ناصر، حمانة، مسكي، جدع، ملكي، عيسات، بوعلام،
بن سالم، خلاص، خليف، عرفة، ربيعي.

أولاد سي أحمد:

أولاد حويشي: حويشي، عسول.

لعواو: طالب.

أولاد سي عمر: عمارة، محفوظي، جلايلية، سعدي، حمايدية.

أولاد بالقاسم: يشكلون 42 % من أولاد سيدي عبيد.

القسم الأول:

أولاد سي عيفة: معيفي، عطية.
أولاد أم ثابت: رزايقية، ونّاس، ملاوي.
أولاد منصور: منّاس، بونوارة.
أولاد رقية: رقية.
أولاد زيراوي: بشوات، بركية، مسّاني.

القسم الثاني:

أولاد محمد بن عبد الله: قدوري، عمروش، سلّاط، فلاني، دوايدي، براهيم، وارث، دهلوز.
أولاد سي محمد الغرابية: خميسي، عبد المالك، عمر، خالد، أحمد، بلقاسمي، العيودي، توامي، محمدي، لزهري، توارس، توابتية، هامل.
أولاد صالح بن مسعود:
أولاد فطيمة: بوزنادة، بشيشي.
أولاد : سعود، سالم، حمّادة.
أولاد سي علي: حامد، عمروش، علي، عيّادة، جاء بالله، بوزينة، مبارك.
الرواوية: عابد، برّاي، معيوف، غانمي.
أولاد أحمد بن بلقاسم: جميعي، عليوات، قسوم، براكني، بوزيان.
أولاد سي حامد: حامد.
أولاد سي بولطيف: ناجي، نصيب، ادريس.
أولاد سي سليمان: عبيدي.

أعمام العرش: يشكلون 15% من أولاد سيدي عبيد.

أولاد قاسم: يوسف، بن مريم، مريم.
أولاد ضيف الله بن أحمد: حفظ الله، سعدي، العيفة، قنينة.

II- النمامشة: يشكلون 40 % من سكان البلدية.

الزرادمة: يشكلون 65 % من النمامشة.

أولاد عبد الرزاق:

أولاد لمودع: خذيري، فارس، علوان، قريب، مجاهدي.
الدرع: بلعلاء، ناصري، حماد، عمر، علاّل.
أولاد عمارة: عمارني، سلطاني، عبد الرزاق، علي، منّصر، منصور، مناصر
العصيان: برهوم، الصغّير، عويمر، زغبني.
أولاد محمد: عفيف، سديري، بديار، علام، مبروك، مايدي، بزّينة.
نقراوشية: خلفون، ساري، خلدون، عباس، بوطرفة، ورّاد، خليفة، الطيب.

لعابدة:

المزاهدة: راهم، طيبة، بن جدّة، سوّيح، سليمي، بلخيري، بوزناد، تايب،
فرحان، مسعد، زمالي، باهي، توبة، زرقين، طراد، ساعي.
أولاد عون: بلقاسم، معبد، محمود، سلاطني، دحداح، براهيمية، مخلوف،
ساحي.
أولاد رابح: روابح، سوفي، بوزيان، سلاطني.

أولاد سعد: يشكلون 20 % من النمامشة.

أولاد عيسى:

أولاد أحمد: عرعار، غول، عيساوي، طراد، عليّة، عياشي.
أولاد سليمان: قرقاح، الواعر، نصيب، ملوك، لولباني، مطروح، صيفي، فهدى.
أولاد ابراهيم: همّام، ملايم، كاتف، رحّال، مقصود، خازن.
أولاد سلطان: بدري، العرفي، حمدي.
أولاد بورقعة: همّاز، بورقعة، دهّام.
أولاد رايس: رايس، قرفي، سلطاني.
أولاد خالد: خلادي.
أولاد مسعود: سعدي.

أولاد الشامخ: يشكلون 10 % من النمامشة

أولاد الحاج: حاجي، حلفاية.
أولاد حلفاية: مومن، منيجل، قدرى.
البدائرية: بوديار.
لفراحتية: فرحاتي، طواهرية، سديرة.
الشراقة: شرقي، بخوش.
لهرور: مباركي، منصورى، زهوانى.
شغالشية: لبيص، ناصري، جرّادي، شارع.

أولاد خليفة: يشكلون 05 % من النمامشة.

روابحية، براهيمية، صيد، عثمانية، خلادي، خذيري، مسعي، زمّال، مشري،
مرزوق، براكتي، بوشقورة، رمضانى، ظاهر، قفايفية، صحراوي، جلاب.
III- الأجنب: يشكلون 05 % من سكان البلدية.
طبيب، مهناوي، هبيته، قعري، وغيرهم.

بلدية الشريعة:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I - **النامشة:** يشكلون 94 % من سكان البلدية.

البرارشة: يشكلون 88 % من النامشة.

* **أولاد حميدة:** يشكلون 42 % من النامشة.

أولاد سي علي: الذين يتمركزون في طبقة علي بن حميدة، مشنتل 1 و 2، الكراع، الظهيرة.

أولاد موسى: جدي، عبيد، سليمان، زغداني، عمارنية، موسى، الشريف.

أولاد عبد الله: براهيمية، شبايكي، حميدة، زمال، غلاب، بوزيان، حفظ الله،

عمرون، رمضان، رزيق، شريط، فاري، بوطالب، حجاج.

أولاد أحمد بن علي: قواسمية، مباركية، جفافلية، خليي، حاج.

أولاد جبارة: جدّاي، جباري، صحراوي.

أولاد عباس: عز الدين، مالك، عبد الحي، غريبي، صافي، خير الدين، خشبة،

حنّاشي، محسن، رايس، رحمان.

الزرارفة: زرفاوي، عواشرية، ربح الله، دبيلي

أولاد ساسي: الذي يتمركزون في مشنتل 2، والمستحيا، الكراع.

أولاد سعيد: مراح، مصباحي، لعبيدي، سامي.

أولاد السايب: حميدان، بوطورة، بوساحة، عثمان، قدر، سايب، حمزة

أولاد بو علي: بو علي، حركات، ربوح، زروالي.

أولاد خليفة: مانع، جبايلي، طالبي، حركات، بو عروج، جلاب.

أولاد سعيدان: الذين يتمركزون في: قصر الزهراء، عبلّة، أولاد ذياب، المستحيا.

أولاد ربيعي: ساري، ربيعي، قاسمي، شعبان، بوقرة.

أولاد سعد: سلطاني، محي الدين، بلغيث، سماعل، شنوف

أولاد بو عزيز: ذياب، محمودي، هميلة، قرّاد، رحّال

لعايشية: سعيدان، بوغرارة، مشير

الشرف: شرفي

* **الزرامة:** يشكلون 26 % من النامشة، ويتمركزون في: قصر العطش، قصاب،

أولاد البهلول، المرجة.

الفرانحة: الوافي، الوالي، فارح، عبد المالك، ضيف، عبّاد، بوزيدة، بوساحية، طوايبية

الحمزة، بوشكيوة، سوالمية، روابحية، تومي، سعدي، أم عزيز، مزبوة.

أولاد عمر: عبّاد، مساعدية، براهيمية، منصر، رجب، توابتية، عاشر، جوّاد، فرحي،

فارح، مشنتل، عزيزي، عزّاز، علالة، مباركة، زغدود، معمري، هيهوب.

أولاد مبارك: فتح الله، مساعدية، غلاب، رمضان، مزهود، جلال، نصير، جاب الله،

روابح، زديرة.

أولاد سليمان: بعلوج، لعجال، حطّاب، حاجي، جفني، مصّار، برايجي، جعلالي،

نصرة، عبيدات، مطرف، عون الله، فارسي، عبايدية، قفّاف، عكروم،

بخوش، تريكي، عزوزي، بو عزيز، بورحائل، شرّاد، ملاك، سعد الدين.

الجرارفة: شابي، بدة

أولاد البهلول: بهلول، سعدي، سعد الله، عبدي، بلجوت، بولكرم، بروقي، رقعة،

أولاد زيد: قواسمية، بوصفصاف، دايرة، دبوس

أولاد عبد الله: بن ضيف، نصر الله، عاشور، طق، بو علي، مبارك، خويلدي،

عليوة.

* **أولاد مسعود:** يشكلون حوالي 10 % من النامشة، ويتمركزون في مشتة أولاد مسعود،

بئر الطويل.

التركيبية: تريكي، زايدى، عبدلى.
الظوايفية: تايب، رزايقية، حفظ الله، دقايشية، شارف، تايب، خالد، صمّادي، سعدي،
ثابت
قابة: قابة

* أولاد محبوب: يشكلون حوالي 09 % من النمامشة، ويتمركزون في الرميّة، وهم:
شريّط، العيدودي، براهيمية،
أولاد شكر: مباركة، كامل، رحمانية، سراج، بوسهلة محي الدين، طواهرية، بوترة،
براهيم.
أولاد بويحي: درباسي، جقّالي، مناصرية، عيدودي، براهيم، نصر الدين،
مسعود، منصور، عياد، شريّط، حراكاتي.
أولاد إبراهيم: سعدي، عبدي، نصر الله، بيّوض، معروف، هلالى، زراري، شعبانة،
بوطرفة، مقدادي، ذيب، خالدى.
أولاد جلال: جلالى، صغير، ذويب.

* أولاد خليفة: يشكلون حوالي 01 % من النمامشة، ويتمركزون في قارة سيدي العمري،
وهم: خالدى، مشري، مصطفىاوي، سالمى.

العلاونة: يشكلون حوالي 06 % من النمامشة

* الجلامدة:

أولاد العيساوي: منصر، جارش، كورداس، عون، ربّوش، مرحباوي، رمدة، بركان،
عيساوي، كنانة، بوعرّوج، سعدون، بوطوبة، حمّانة، مهجور.
أولاد موسى: لبري، بولعراس، حفصة، جويني، شرف الدين.
الطكاكة: مسعي، ساعي، فرحي
أولاد بوقصة: ليتيم، بريك، عبّان، شابو.
أولاد لمرّة: قبايلي، عريف، طراد، منصر، غريس.

* أولاد ساعي:

أولاد الشامخ: حاجي، بوعزيز، خويلد.

II – الغرابة: يشكلون 05 % من سكان البلدية، وهم: رحمون، نسيب، نويجم، دمان، دحمان،
معيوف، غربي، مضوي، حمدي، ناجي، صميّدة، عبدي، كثير، ثليجان.

III – الأقليات: يشكلون 01 % من سكان البلدية، وهم:

القبائل: زغميش، آيت حبّوش، بن حبّوش.
السوافة: خمّوري، بلزرق.
الحراكتة: سعدي.
الفراجوة: العناصر.

بلدية سطح قنتيس:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- النمامشة: يشكلون 85 % من سكان البلدية.

* العلاونة:

أولاد بريك:

. أولاد العيساوي: يتمركزون في حجيرة السوداء، عين غراب، المقسم، قنتيس، الزورة، الرسم، سطح، مديلة، تمارشنت، ويشكلون 70 % من سكان البلدية.

- أولاد سي عون:

لحباب (أولاد خالد): عوين، منصر، كرداس، أيمن، شبني، دغاس، مامور، مشهود، فرد، بوشوشة.

لخوان (أولاد يونس): عشاب، بلهول، مسنادي، يونس، بوزياني، توات، حسن.

- الشخاخرة:

أولاد براهيم: لعبيدي، بالهادي، حسين، سلامي، سعايد، رقيق،

أولاد الساسي: روابحية، بوطوبة، ربوش، مهجور، ريماني، شاغي.

أولاد أحمد بن سليمان: ميهوبي، غانم، سعدون، جرّادي، كنانة، تويته، منسي.

- أولاد أحمد بن براهيم:

أولاد علي: قتّال، بوخلوط، مناعي، جارش، كافي، جعفر، بالعيساوي.

الخلالطية: بن ضيف الله، عجال، الزين، مرخي، خربوش، مسّاني.

- أولاد الناصر: رحّالي، نسيب، عوّاس، جلاب، غلام، مسلي.

- أولاد بالزرايب: بركان، ربح الله، منصور، مرحباوي، بو عروج، رمدة،

حمّانة، عايد، لاغة، شوشان.

. الجدور: يتمركزون في السطح، ويشكلون 10 % من سكان البلدية.

- أولاد حريز: نصر الشريف، فرحاتي، شلقو، بوضياف، بالحسين.

* البرارشة:

. أولاد رشاش: يتمركزون في واد وشكون، ويشكلون 05 % من سكان البلدية.

قرمي، لعبيدي، زكراوي، بوزكري، موساوي، صغيري.

II- أولاد سيدي عبيد: يشكلون 14 % من سكان البلدية، ويتمركزون في قنتيس.

لعدولي، عايسي، دحدوح، نوي، كريبي، صايفي، رجعي، مودب.

III- الجرارفة: يشكلون 01 % من سكان البلدية، ويتمركزون في الجرف. وهم قادمون أصلاً من

مدينة الشابية في تونس، أما الآن فهم محسوبون على البرارشة، وهم: شابي، ثليجان، صالح.

بلدية العوينات:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- الشاوية: يشكلون حوالي 68 % من سكان البلدية.

أولاد سي يحيى بن عيسى: يشكلون حوالي 67 % من الشاوية. ويتمركزون في مسلولة، العرقوب الأصفر، مشتة مهريّة، المدينة.

الجبّاوة: عبد المالك، نوي، قرقاح، بوراس، كميثي، لكحل، بن عيشة، حنان.
أولاد صغير: بن جبار، بوساحة، مباركي، فارس، خام الله، مقراني، رحموني، بالخيري،
تونسي، مقراني، جلابي

أولاد عمار: مرايحي، بومنتن، بوناب، حريس، الفانسية.

أولاد التومي: عزوزي، شتوح، قيرواني، يوشي.

أولاد أحمد بن لمبارك: شوقار، شريفي، تاحي.

أولاد بن جدو: جلابي، جعفري، علياني، عباسي.

أولاد يحيى بن علي: بوقرعة، نوري، زيناوي، آدم.

المحائلية: يشكلون حوالي 20 % من الشاوية. ويتمركزون في مشتة الواد، وبالمدينة.

عبد اللطيف، توماري، مزري، بالرحال، شدة، جبلول، صحراوي، بوترعة، عشو، عثمانى
أولاد حريزة: يشكلون حوالي 07 % من الشاوية. ويتمركزون في المدينة، وهم:

شبوط، زرماط، حجاب، طلبية، مومني، بطّاح، سالمى.

أولاد علي بن يحيى: يشكلون حوالي 03 % من الشاوية. ويتمركزون في المدينة، وهم:
بركان، غريب، عثمانى.

أولاد بالعشير: يشكلون حوالي 01 % من الشاوية، وهم: مجّاني، بوعلي، ونيسي، حركاتي،
دغبوش، يعقوبي، وغلان، سماعلي.

الكواوشة: يشكلون حوالي 0.9 % من الشاوية. ويتمركزون في محطة سيدي يحيى، وهم:
طبيب، علواني، عشي، كواشي.

أولاد حامد: يشكلون حوالي 0.8 % من الشاوية. ويتمركزون في مشتة الفيران، وهم:
كواشي، حجاب، رمضانى.

العمامرة: يشكلون حوالي 0.1 % من الشاوية. ويتمركزون في مسلولة. وهم: ماضي، كّفالي.
أولاد سحاق: يشكلون حوالي 0.1 % من الشاوية. وهم: قادري، نزار.

الزغادنة: يشكلون حوالي 0.1 % . وهم: شعشوع، عوادي، معنصري.
أولاد سباع: عاشوري .

II- أولاد سيدي عبيد: يشكلون حوالي 20 % من سكان البلدية. ويتمركزون في المدينة.

أولاد عمران: مسعي، لحر، لزعر.

أولاد عبد السلام: بوطرفة، بوغمبوز، هميلي، بوسعادة، منصورى، مريم، غول، فرطاس.

III- أولاد نايل، وأولاد درّاج: يشكلون حوالي 08 % . ويتمركزون في المدينة، وهم: ثابت، قبيح،
خرفي، حركاتي، لبوز، رويح، شويب، قريمط، جلالى، لصلح، دبيلي، بطّة، بخوش، ذيب.

VI- أولاد يحيى بن طالب: يشكلون حوالي 03% من سكان البلدية : هوام، برّاح، شارنى، عزري،
قلعي، عابدي، شارف.

VII- المرآونة: يشكلون حوالي 0.5 % ، وهم: كحاحلية، سبوعي، شناتلية، نوي، مروانى، جدوي.

IIIIV- الأقبليات: يشكلون حوالي 0.5 % من سكان البلدية وهم: مقلّتي، طاهي، قواسمية، دايرة،
قومري، معارفية، نجلاوي.

بلدية الحويجبات:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- الفراشيش: يشكلون 35% من سگان البلدية.

قماطة: يتمركزون في طاقة وهم: قمادي.

أولاد بوعلق: يتمركزون في دوار أولاد بوعلق وهم: ملوكي، زروني، خليفي، هابل، سلامنية، روار.

الشوافعية: يتمركزون في الحدبة وهم: شافعي.

الخمارة: يتمركزون في فج الطين وهم: جفال، دزيري، مباركي.

السبايكية: يتمركزون في الشطابية وهم: قبلة، كبور، شراني، براكشي، صخري، حمدي باشا، فرشيبي.

الظواهر: يتمركزون في سيدي ظاهر وهم: ظاهري جديت.

الروايح: يتمركزون في راس بوشبكة وهم: كعبي، جبايلي.

الصمايدية: يتمركزون في بن فالية وهم: صميدة، شارفي، شرفي.

II- الزغالمة: يشكلون 25% من سگان البلدية.

أولاد سليم: يتمركزون في تنوكة وهم: خاضر، بولبة، سليم، حمزة.

عائلتي: زغلامي، وصالحي: يتمركزان في الكربة.

عائلات: رشاش، لسود، ضو، يتمركزون في الحجر الصفر.

III- النمامشة: يشكلون 17% من سگان البلدية وهم يتمركزون حول المدينة وداخلها، وهم:

مرغادي، مشري، بالنور، مصطفىاوي، رمضان، براهيمية، سالم، حمانة، شنوف، هميلة، مباركية.

IV- أولاد ملول: يشكلون 12% من سگان البلدية، ويتمركزون في بن فالية، وشرق مدينة

الحويجبات، وهم: جابري، زواي، بوقرة، عمراني، صالح.

IIIV- أولاد سيدي عبيد: يشكلون 10% من سگان البلدية ويتمركزون في رأس بوشبكة، الطاقة،

الماء الأسود، الكربة، وهم: يوسف، مريم، عبدو، حامد، ناجي، براهيم، جباري.

IIIV- أولاد سيدي يحي: يشكلون 01% من سكان البلدية، ويتمركزون داخل المدينة، وهم:

بالغيث.

بلدية صفصاف الوسرى:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- أولاد سيدي عبيد: يشكلون 80% من مجموع عدد السكان.

أولاد بالقاسم: يشكلون 70% من أ.س.ع

أولاد سي عيفة: يتمركزون في الذكارة وهم: معيفي، عطية.

أولاد أم ثابت: يتمركزون في المزاراة وهم: رزايقية، ملاوي، ونّاس.

أولاد منصور: يتمركزون أيضاً في المزاراة وهم: منّاس، بونوّارة.

أولاد رقية: يتمركزون في الصمير وهم: رقية.

أولاد زيراوي: يتمركزون في فيض البقر وهم: بشوات، بركية.

أولاد محمد بن عبد الله: يتمركزون في فيض البقر وهم: قدوري، دوايدي، عمروش، سلاط.

أولاد سي علي: يتمركزون في العقبة البيضاء وهم: علي، عيادة، بوزينة، عمروش، جاب الله.

أولاد سي سليمان: يتمركزون في العقبة البيضاء وهم: عبيدي.

أولاد سي محمد: يتمركزون في الخنيق وهم: محمدي، عمر.

أولاد سي بولوطيف: يتمركزون في العقلة الجديدة وهم: نصيب، ناجي.

أولاد سي حامد: حامد.

أولاد دلال: يشكلون 25% من أ.س.ع

أولاد موسى: يتمركزون في عقلة أحمد وهم: موسى.

أولاد نونة: يتمركزون في الصفصاف وهم: ديرم، جباري، ملوك، شارفي، ساخر، صفصاف.

البدائيرية: يتمركزون في عقلة أحمد وهم: بوديار.

أولاد سي إبراهيم: يتمركزون في المركب، وحاسي الرباعة، وهم: بوعمرة، بوراس.

أولاد عبد الباسط: يتمركزون في واد غزنته وهم: بكارة.

أولاد سي ضيف الله: يشكلون 05% من أ.س.ع، ويتمركزون في قابل البطنة وحاسي الرباعة

وهم: حاف الله، هريم، قنينة، عبيد.

II- النمامشة: يشكلون 20% من مجموع عدد السكان.

أولاد خليفة: يشكلون 100% من النمامشة ويتمركزون في الصفصاف، المحروقات، الخنيق.

وهم: زمّال، مسعي، خالدي، حفظ الله، حشيشي، براهيم.

بلدية الحمّامات: - تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

- 1- **النمامشة:** يشكلون تقريبا 80 % من مجموع عدد السكان
العلّونة: يشكلون تقريبا 65 % من النمامشة داخل البلدية .
الزرادمة: فيلاللي، عويمر، بوزيان، رايس، زمّالي، ساعي، بوزنادة، العايب، دعّاس، دبه، مزهودي، برهوم، كرثيمي، زواري، زردومي، سويسبي، بومعزة، ثلجون، عيادي، طيبي، براهمي، سلاطني.
أولاد سعد: قرفي، صيفي، لولباني، سعدي، سعداوي، جفّال، فردي، عميري، فنتني، رحّال، لقمان، طراد، عيساوي، عليه، عياشي، عرعار، خلادي، سنوسي، حمدي، سليمانبي، دهّام، سلطاني، عمير، مطروح، خلايفية.
أولاد الشامخ: رمضانبي، بوترعة، بن عيدة، سديرة، منصوربي، ساعي، طواهرية، غريسي، مرزوقي، صوالحية، فرحاتي، ذيب، يونس، سماعلي، معّاش، بن الطيب، بومعروف، حاجي، حنيني ثابت، لبيض، بن جدو، بوخشم، بدربي، شرقي، حلفاية، باشا، قدربي.
الطكاكة: بوعون، فرحي، بوقطوف، بن عيسى، زمّال، حميدان، كحلة، خليفة، الصيد، مسعي، باهي، ساكته، سعيدة.
أولاد عون الله : معلم، حدّاد، بوطرفة، علاق، سكيو، هني، شامخ، مصابحية، فراق، حميدة، عزيز، عمري، ذوادي، عمراني، عوايشية، عزيزبي، هادفي، حفاظ، حفيظ، نار، حفيان، خلف الله، عبادلية، بوازدية، حفظ الله، نوايحية.
الجدور: سايفي، شريط، عشاش، قوجيل، حورية، شلقو، لزرقي، حاتي، حاج، تبسي.
أولاد بالعيسوي: منصر، عون، أيمن.
أولاد بوقصة: بن جوع، سحّار، حرّوش.
أولاد حرّاث: حافي.
اليرارشة: يشكلون تقريبا 35 % من النمامشة داخل البلدية .
أولاد شكر: جدواني، عطّار، جبربي، جابري، مرابط، معافي، شكر، مقدم، بوترعة، عابر، طواهرية، جدّاي، غول، قوشيش، معمري، طاجين، سلمان، مباركية، هيشور، عقون، عبد الدايم، جديوي، كامل، بوغانم، بلوندي، ثلجية، بوسهله، ديجاوي، بوعزة، معمريّة، بلخيربي، جدي، لعبودي، رحامنية، بن دار، نورة، محي الدين.
أولاد جلال: قوسم، مناصرة، رويقي، قنّابي، مباركة، نويري، مسلوب.
الزرامة: بهلول، فارح، علاّلة، جفني، بعلاج، مساعدية، بولكرم، فتح الله.
أولاد بويحي: عبد الحي، عياد، بوصيدة، حمدي، حمدادو، بوقرة.
أولاد مسعود: بوجمعة، مامون، جلاب، عبدلي، حساني، بلحوسين، تايب، نويري، حمدي.
أولاد براهيم: حرّكات، حلايمية، براهمي.
أولاد حميدة: براكني، رحال، حافي، سلايمية، ديجاوي.
أولاد خليفة: محفوضي، زمّال، براكني، بن حدّة.
2- **الأوكاكسة:** يشكلون تقريبا 10 % من مجموع عدد السكان.
بن خذير، بوقصة، نصري، دقايشية، دريدي، جنة، قصربي.
3- **أولاد سيدي يحي:** يشكلون تقريبا 05 % من مجموع عدد السكان.
قيطوط، بن خديم، بن عرفة، سمايطية، خمائشية، بكاكرية، غرايبية، صولي، طواليبة، بيّازة، عاشوري، عوايطية، سهايلية، عون، مراومية، رزقي، زروق، لكحل، حمزاوي، برّاح، دخلي، طرشان، سوايدية، عطوي، حملة، صوالحية، عباسية، طالبي، ضفافلية.
4- **الأقلّيّات:** يشكلون تقريبا 05 % من مجموع عدد السكان.
أولاد سيدي عبيد: ذويب، ذويبي.
أولاد درّاج : مويسي، العايب، عمري.
السوافة: بلماذي، بوصبيع، بوداوي.
أولاد نايل: غربي، لبشاقبي، نواري، ثوامرية.

بلدية نقرين:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

- I- النقارنية :** يشكلون 65 % من سكان البلدية، وهم خليط من عدة قبائل تتمركز داخل المدينة.
الباومة: زروانة، زاوي، بالعيد، هارون، بوسلامة، عمران.
أولاد منصور: سوسي، عباس، زايد، رمضان، الوش، حامي، عاشور، ميداني، علاّق، معماشي.
أولاد السيود: سعودي، ناجي، مبارك.
أولاد حمزة: خالد، عزوزة، رجب، طراد.
التقاوسة: سيدهم، جّال، شيخ.
- II- النمامشة:** يشكلون 25 % من سكان البلدية، ويتمركزون في المدينة، غيسران، والسطحة.
أولاد العيساوي: مسّاني، بوخلوط، بالعيساوي، عجال، جعفر، منّاعي، قتّال، رقيق، حسين،
مرخي، زغدود.
أولاد بوقصة: حرّاش، عون، عبّان، عوايشي، ناجي، قطّاف، معمر، بالنور، سعداوي، ليبري،
صوّان، شيببي، قاطر، قطيش، حضري، رواق، جدّاي.
أولاد سعيدان: رحّال، محي الدين.
- III- الغرابة:** يشكلون 07 % من سكان البلدية، ويتمركزون بالإضافة إلى المدينة، في ذراع الزيته.
بن فاطمة، بلسود، قواسمية، علوي، بزيني، فرج، خولوفي.
- VI- أولاد سيدي عبيد:** يشكلون 03 % من سكان البلدية، ويتمركزون في المرموثية.
سالمي، بشيشي، حمّادة، سعود، طاهري.

بلدية بئر مقدم:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

البرارشة: يشكلون 70% من التركيبة البشرية داخل بلدية بئر مقدم.

أولاد محبوب:

أولاد شكر: يتمركزون في عين تروبية ومشتتل.

مباركية، جدّاي، معمرى، كامل، رحمانية، لعبودي، بو عزة، هيشور، محي الدين، عابر، طواهرية، طاهري، صالحى، معافى، بوترعة، جبري، جابري، العقون، بن دار، سراج، عطار، غول، سلمان، بوسهلة، شكر، قوشيش، براهيم، رحمانى.

أولاد بويحي: يتمركزون في بئر الدروج.

حمدادو، درباسى، بوخضرة، عمير، جلايلية، جفالى، بوقرة، مسعود، بوسيدة، منصور، سعد، خلدون، رحمانى، عياد، شريط، حفاظ، جربوع، مناصرية، عيدودي، براهيمية، نصر الدين، قيدوم، حركات.

أولاد إبراهيم: يتمركزون في ذراع فايزة، بوشقيفة.

سعدى، عبدي، نصر الله، بيوض، معروف، رابح، قراري، ودي، سعيد، قاسمى، هنين، هلالى، شعبور، زراري، نحال، شعابنة.

أولاد جلال: يتمركزون في ماقلاف.

شاوشى، قوسم، نويرة، رويقي، جلالى، صغير، بوقطاية، قبابى، عوايشية، برشى، مناصرة، بورقعة، بوطويل.

الزرامة: يوجد دوار واحد منهم في بلدية بئر مقدم، يدعى: أولاد عمر، وهم متمركزون في: بوشقيفة. وهم: ههبوب، زغود، علالة، مذكور، مُمّو.

أولاد مسعود: يتمركزون في عين قرين وهم: سالمى، بخّوش، حفظ الله، ساكر.

العلاونة: يشكلون 30% من سكان البلدية.

أولاد ساعى:

أولاد الشامخ: يتمركزون في تازبنت، وهم:

حاجى، شرقي، رزيق، حامى، زهوانى، خالدى، مباركى، ذيب، منيجل، فرحاتى، ثابت، سماعلى، مومن، بن الطيب، ساعى، منصورى، شارع، جبارى، جرّادى، عبد الرزّاق، بوحمدة، أوصيف.

أولاد عون الله: يتمركزون في تازبنت، وهم: هادفى، هنى، شامخ.

أولاد بريك:

أولاد سعد: يتمركزون في تازبنت، وهم: سعدى، سلطانى، فتنى، فضل الدين، لقمان، مطروح، قرفى، عليّة، عياشى، عيساوى، حمدى.

الجدور: يتمركزون في تازبنت، وهم: شريط، سايعى، عشّاش، فرحات، عبّاسى، قوجيل.

الجلامدة:

الطكاكة: يتمركزون في تازبنت، وهم: فرحى، مسعى، بوقطوف، سالمى، زمال.

أولاد حرّاث: يتمركزون في تروبية، وهم: حرّاث، بكاييرى، ساهى.

أولاد موسى: يتمركزون في تروبية.

أولاد رابح: بوحيبية، شابو، بوقرة، منصورى، سلامة، قيدون.

أولاد علي بن إيدير: سقراس.

بلدية الكويف:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- أولاد سيدي يحي بن طالب: يشكلون 90% من سكان البلدية.
الهمايلية: المتمركزون في نفاظ الحلوف، الرميعة، الدبوبي الرياشة والطباقة.
السماعلية: بوتهلولة، جباري، جفال، رمضان، لطرش، بوترة، فار، يحيوي،
بودبوس، طعم الله، ناشي، حلومي، فارس، جولاح.
الدوايبية: بن ذيب، بن جرو الذيب، بوشيحة
الغرايبية: غربي.
الزوايرية: زايري، هميلة.
الزدايرية: زديرة.
الخلايفية: خلايفية، بوقطف.

الطوايبية: يتمركزون في الطباقة، القارة والدير، ورأس العيون.
الدرابلية: دربال، غنيات، تريعة.
أولاد بالقاسم: بوتواته، بن طيبة، عويدات.
أولاد يعقوب: مقاويب، لموشي.
أولاد أحمد: فارس، قزونة، جديات، قرقاري.
أولاد تواتي: منسل.
المرامية: مرامية، قصار الليل.
الكوايشية: يسعد، بوكوشة.
الشواش: شاوش، شريف.

أولاد بريك: يتمركزون حول النقطة الكيلو مترية رقم: 16، والطباقة، والنصلة، وقصر قوراي
الطوالبية: طوالبية.
المامشية: ممش، كرايدية.
الظوايفية: ظوايفية.
الدلايلية: دلول، ماينة، بومنجل.
الموازبية: ميزاب، عبد الواحد، بريك، هريسي.

السحايرية: يتمركزون في كاف عقاب والنصلة.
أولاد طالب: مناعي، بن ناجح، بوعيطة، عمروني، زغودة، بن صده.
أولاد ساسي: لسود، ساسي.
أولاد قدر: عيساوي، قدر.
أولاد بالقاسم: بالغيث، مومن، قاسمي، تومي.

العبادنة: يتمركزون في راس العيون.
محرز، هرمال، شوكمال، الميطة، مومني، ثلي، لعور، رزايقية، عيادي، سرود.

العوايسية: يتمركزون في قصر قوراي، و ن ك 16 .
مناعي، عيساوي، منيع، نصايبية، جرو.

السراردية: رزقي، غريب، قرايدية، بوغانم.
المغارسة: عشي، فاسخ، بوخاتم.

الدوّار الظهري: (بولحاف الدير حاليا)، وهم:
الخنافسة: برّاح، قحفاز، بو عكّة، دريد.
العواشرية: بوذراع، بوخشم.
أولاد سليم: سليم، بالأكل.
أولاد سي عيسى: بوشوشة، مسعي، مسعودي، حلايمية.
أولاد علاية: رامي.
أولاد قديم: بو عشة.

البطايشية: يتمركزون في العين الكبيرة، وهم: بو حفّارة، بوتوغان.

II- الأجنب: يشكلون 10% من سكان البلدية.

القبائل: يشكلون 04% من سكان البلدية، وهم: قيسوس، أرزقي، عوادلي، بن تواتي، شتوان، بلعسل، زغوان، مختاري، بوشيبان، رجوح.

الشاوية: يشكلون 02% من سكان البلدية، وهم: لونييسي، بالخيري، عبد اللي، بو حسان، جفّالي .

أولاد درّاج: يشكلون 02% من سكان البلدية، وهم: بالحردي، كثير، بوزيد، زرقان، حوّاس، بوازدية، حمدي، موسىي

السطايفية: يشكلون 01% من سكان البلدية، وهم: مهناوي، زايدي، بن قيدش، بن مبروك، شرافة، خير الدين، سبتي.

الجواجلة: يشكلون 01% من سكان البلدية، وهم: زغيب، الحاطم، نمور، شطاط، بادر.

بلدية مرسط:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- أولاد سيدي يحي بن طالب: يمثلون 97 % من سكان البلدية.
المغاربة: يمثلون 60 % من العرش و يتمركزون في مرسط، الفوارة، الروابحية، خشين،
القنانية، جزء من الطريشة.

النواصرية: هوام، باشا، زروقي، خرشي، بوهرارة، ناصر، لطرش، سناني.
الشتاتية: شتوح، لسود، ملاح، عشي، معيزي، أرقيدي، بوخاتم
زغبة: فاسخ، بگاي، بوشخشوخة، صوان، حرباوي، برقيق، بخوش.
الروابحية: فارس، عابدية، ساكت، غلوسي، تريبسية.
القنانية: جدي، لعور، عولمي، شقروش، سكيو، شنينه، رفاي، بن دير، بوطرفيف.

البلالة: يمثلون 20 % من العرش و يتمركزون في مزوزية، عين لعوينات، سيدي شعبان،
جزء من مرسط.

أولاد يحي: زدايرية، حملة، ترايعية، عابدية، جنينة، نار، عويسي.
المحاضرة: مهدي، بوطقوقة، مليتي، خنيسي، زوايحية، كشكش، مزوزي.

أولاد المولي: يمثلون 10 % من العرش
أولاد أحمد: بوكوبة، منصور، بودجاجة، باسط.

أولاد مهنية: يمثلون 03 % من العرش: قسطل، زيتوني، بن مهنية

المرازقة: يمثلون 0.2 % من العرش: نحال، بوحنيك، بخوش، مكاحلية، قريد.

الموالون لأولاد سيدي يحي: يمثلون 6.5 % من العرش.
أولاد بريك: الذي ينحدرون في الحقيقة من عرش النمامشة: طواليبة، مناصرية، طرشان،
غرايبية، عابسية، حمايزية، حمزاوي، سهايلية، براهيمية
المراونة: ينحدرون في الحقيقة من شاوية مروانة: حباب، مرواني، بن فاضل،
شنانلية، عزبيبي.
الخميسية: الذين ينحدرون هم كذلك من الشاوية: خميسية.

II- أولاد دراج: يمثلون 0.3 % من سكان البلدية، وهم:
بن عوة، بخوش، حديدان، روببيبي، زيبار.

بلدية العقلة:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

الناموشة: يشكلون تقريباً 100 % من سكان البلدية.
العلوانة:

* الجلامدة: يشكلون تقريباً 40 % من سكان البلدية.

- أولاد حراث:

أولاد ساسي: يتمركزون في: بئر التراب، الشط، القابل، وفي الوسط الحضري.
العبادلية: لقرع، جدعون، شوشان، قردي، صحوي، خضار.
الكرابية: سعدي، بگور، كركود، جبلي، بوزنادة، خضراوي، لسود، جابر، حمزاوي، غزال، زغدود.
أولاد بوعون: يتمركزون في: تماروت، القابل.
أولاد بوعون: العيفاوي، سديرة، طراد، عمران، براهيم، عمران.
أولاد بوضياف: عواد، رمضاني، حافي، عيسى، شادلي، عباد، قرد.
أولاد بوعزيز: العلمي، صلاح، عون.

- أولاد بوقصة: يتمركزون في: ذراع العربية، ظهيرة أولاد بوقصة، البطين، ذراع الزبرة.
أولاد الوهاب: عبان، فلاح، عون، قاطر، رواق، حروش، قطاف، سعداوي، شعندي، بنور.

أولاد محمد: سحار، لبيك، قديري، جمعي.
أولاد عبيد: حضري، صوان، عويش، بولعراس، بن جوع، ناجي، سعداوي.

- الفجوج: يتمركزون في: قساس. وهم: عزيزي، خيار، دكدوك، قطار، سلامي، زياني، عكروت، معلم، معافي، عليات، بالرحايل، عوابد، شيحة، دربال، دليل.

- أولاد موسى: يتمركزون في: أم ربحان، البطين، قساس.
أولاد سعيد: (خلفي، حمانة، معطوب، بولعراس، معافة)
الجرابية: جويني، جدلة، بكيري.
أولاد سعيد: رابحي، عبد الكريم، مجور.
أولاد علي بن إيذير: (رابحي، عبد الكريم، مجور، حفصة)
الخلايفية: خلفي.
السقارسية: سقراس، بولعراس.
المعاطفية: معطوب.
حمانة: أحمان.

* أولاد بريك: يشكلون تقريباً 30 % من سكان البلدية.

- أولاد العيساوي: يشكلون تقريباً 18 % من سكان البلدية.
أولاد بالزرايب: يتمركزون في الشط قساس.

أولاد ساسي: منصور، مرحباوي، بو عروج، لاغة.
أولاد لصمر: ربح الله، بركان، عايد، حمانة، شوشان.
الشخاخرة:

أولاد إبراهيم: لعبيدي، سعابد، جرادي، سلامي.
أولاد الساسي: مهجور، ربوش، شاغي.
أولاد أحمد بن سليمان: سعدون، ميهوب، منسي، كنانة، غانم.

أولاد أحمد بن إبراهيم:
أولاد علي: قتال، بوخلوط، مناعي، جارش، كافي، جعفر، بالعیساوي.
الخلاطية: بن ضيف الله، عجال، مرخي.
أولاد الناصر: نسيب، جلاب، رحالي، غلام، عواس، مسلي.
أولاد سي عون:
لحباب (أولاد خالد): منصر، أيمن، شبني، مامور.
لخوان (أولاد يونس): يونس، مسنادي، عشاب، توات، بوزياني.

- أولاد لمرة: يشكلون تقريباً 02 % من سكان البلدية.
الخنافسة:

أولاد جوين: خيرة، قبائلي، عزي، دريدي.
أولاد محمد: غريس، بن سالم، ملال.
أولاد سي عيسى: سماتي، حمدي، عريف.

- الجدور: يشكلون تقريباً 05 % من سكان البلدية.
أولاد حريز: نصر الشريف، فرحاتي، بوضياف، بالحسين.
أولاد صوار: بوجيل، عباسي، حجّاج، دريد، حاتي، مصالي.

البرارشة:

* الزرامة: يشكلون تقريباً 20 % من سكان البلدية. ويتمركزون في: مساعدية، هنشير
أولاد عطية، ذراع العربية.

- أولاد سليمان:

أولاد عطية:

أولاد عطية: عطية، بوعزيز، حطّابي.
المساعدية: عبايدية، عسال، بوعبيدة.
أولاد محمد بن علي: جعلالي، سليمانتي، عاتي، قفاف، حاجي، فوضيل، براجي،
جرفي.

أولاد أحمد بن عيسى: عبيدات، مطرف، جدي، جفني، عزوزي.
أولاد عبد الله: بن ضيف، فرحاتي، شرّاف، صالح.
أولاد بوسالم: عون الله، ملاك، بعلوج، لعجال، شرّاد.

بلدية بئر الذهب:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

- I- أولاد سيدي يحي بن طالب:** يمثلون حوالي 80% من سكان البلدية.
أولاد بريك: يمثلون حوالي 40% من أ.س.ي، وهم يتمركزون في مناطق متفرقة، ويسود الاعتقاد أنهم من النمامشة
- الطرشان: يتمركزون في منطقة الطرشان، وهم: مناصرية، براهيمية، حمايزية.
السهيلية: يتمركزون في عين أحمد الشابي، وهم: سهيلي، مراومية، دلول.
الغربية: يتمركزون في منطقة السليسة، وهم: غرابية، طوالبية، توابتية، قحايرية.
الصوالية: يتمركزون في منطقة أولاد غربي، وهم: عطوي، سوايدية، شناتلية.
الورفلة: يمثلون حوالي 35% من أ.س.ي، وأغلبهم يتمركزون في عين الفضة.
بن عرفة: بن عرفة، بالهاني.
الخدائمة: بن خديم.
الدخيلية: سمايطية، خمائشية، بكاكية، دخلي، طوالبية، قفايفية، دراوزية، الواعر.
السرادية: يمثلون حوالي 10% من أ.س.ي، وأغلبهم يتمركزون في دوار الجفافية.
لكحل، عقون، برغيش، زروق، رزقي، سرود.
الخنافة: يمثلون حوالي 10% من أ.س.ي، يتمركزون في دوار الجفافية، وهم: بوذبية، برّاح.
أولاد بو عيطة: يمثلون حوالي 2.5% من أ.س.ي، وأغلبهم يتمركزون في دوار العواشيرية.
عوايطية، عاشوري، عون، صفافية.
البلالة: يمثلون حوالي 2.5% من أ.س.ي، وأغلبهم يتمركزون في بئر الخنافيس.
بيّازة، رحايلية، حمزاوي، شريط، جديدي، زدايرية.

- II- النمامشة:** يمثلون حوالي 15% من سكان البلدية. يتمركز أغلبهم في دوار العبابسية.
عبابسية، دريد، حافي، مسنادي، طالبي، تريكي، عبادة، توات.

- III- أولاد درّاج:** يمثلون حوالي 2.5% من سكان البلدية. يتمركز أغلبهم في دوار الجفافية.
علوي، زيتير، جاب الله، نايلي، بن حوة، مسعودي.

- VI- أولاد نايل:** يمثلون حوالي 2.5% من سكان البلدية. يتمركز أغلبهم في عين الفضة، وهم:
نايلي، بشاقي.

بلدية العقلة المالحة:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- العلاونة: يشكلون تقريباً 65 % من مجموع سكان البلدية.

* **أولاد بريك:** يشكلون تقريباً 70 % من العلاونة.

الزرادمة:

أولاد محمد: يتمركزون في عين زقيق (الباسان)، خنفة الزقيق، المسيرب.
بديار، مبروك، بزينة، مسعودي، نصار، مخلوف، بلقاسمي، مايدي، **علام**
أولاد مودع: يتمركزون في دوار بحيرة الأرنب، المحفورة.
فارس، قريب، ناصري، حماد، علوان، مجاهد، زرقين، بلعلاء.
القراوشية: يتمركزون في بوجلالة، الرقيبة، الحوية، فم المطلق.
خلفون، خلدون، خليفة، الطيب، ساري، بوطرفة، الوراد، عباس.
المزاهدة: في ظهيرة العرعور، وهم: سليمي، بوزنادة، طراد، بلخيري، باهي، بن جدة.
أولاد سعد:

الفتانة: يتمركزون في العديلة. وهم: فنتي، خازن
أولاد مسعود: يتمركزون في المحفورة. وهم: بورقعة- سعدي- سلطاني- جفال
الصوالحية: يتمركزون في المحفورة. وهم: رحال، لقمان، كدار.
بالإضافة إلى مجموعة من البيوت التي تنتمي إلى أولاد سعد غير المقيمين داخل النطاق
الجغرافي للبلدية مثل: قرفي، حفار، خلادي وعيساوي.

* **أولاد ساعي:** يشكلون تقريباً 30 % من العلاونة.

أولاد الشامخ:

الطبة: يتمركزون في: الحوية، فم المطلق، بحيرة لرنب، الرويس، وهم: بن الطيب،
ذيب، فرحاتي، طواهرية، غريسي، بوعزيز، مرزوقي، نقاب، صوالحية، ساعي،
سديرة، عباسي، معاش
الهرور: يتمركزون في: الرقيبة، وهم: مباركي، شارح، ناصري، مومن، منيجل، لبيض،
خالدي، حفاظ، خوالدية
أولاد الحاج: حاجي، رزيق، ثابت، شرقي
أولاد عون الله: يتمركزون في: قابل بوجلالة، هنشير الحصاص، فوة، وهم: خلف الله،
حفيظ، عماري، سكيو، بوازدية، خلايفية، هادفي، حداد، هني، معلم، مهلم، عزيز، حميدة.

II- البرارشة: يشكلون تقريباً 35 % من مجموع سكان البلدية.

* **أولاد محبوب:** يشكلون تقريباً 70 % من البرارشة.

أولاد شكر: يتمركزون في: العقلة المالحة، ظهيرة فوة، الدرمن، وهم: صالح، طاهري،
طواهرية، بن ناجي، هيشور، حمزي، حساين، لعبودي، ذويب، سراج.
أولاد جلال: يتمركزون في: باسكال، العقلة المالحة، قابل بوجلالة، قارة العصل.
مناصرة، مناصرية، بورقعة، عوايشية، قبابي، قوسم، شايبي، مسلوب، بوطويل

* **أولاد حميدة:** يشكلون تقريباً 20% من البرارشة. يتمركزون في: قابل أولاد حميدة، الرويش
حميدة، غلاب، زغداني، شبايكي، عمرون، **غدير**، بوزيان.

* **أولاد خليفة:** يشكلون تقريباً 10 % من البرارشة. يتمركزون في: قابل بوجلالة، فج التمار،
الدريمين، الكراع، وهم: خذيري، قفايفية، بوعكاز، مصطفىوي، قراد، زريف، براكني،
عباسي، عون، حفظ الله، مشري، بوشقورة، شايب.

بلدية قريقر:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- النمامشة: يشكلون 99.5 % من مجموع عدد السكان.

* **البرارشة:** يشكلون 98 % من النمامشة.

الزرامة: يشكلون 50 % من البرارشة.

أولاد مبارك: يتمركزون في السطحة، عين كملال، الرهارهة، جو جلاب، قابل كملال.

الرهارهة: خاللفه، روييح، بالهوشات، سديرة، بريكة.

أولاد أحمد: مزهود، نصير، خشخوش، عمران، غلاب عبيد.

أولاد حسبية: مالكية، مساعدية، فتح الله، جلال.

العباسية: جاب الله، حرّاث، رمضان.

أولاد عمر: يتمركزون في سطحة، الماء الأبيض، بوسعيد، الداموس.

بعانتشة: ههبوب، بعشوش، بشوش.

أولاد الغاوي: معامري، رجب، مناعي، شبّاح، غاوي، منصر.

أولاد ساري: عبّاد، جواد، زغدود، مذكور، علاوة، علاوة، ممّو.

أولاد رجم: مبارك.

الفراحنة: يتمركزون في طباقّة الفراحنة.

أولاد عبد الله: عاشور، شاوي، طق، عكرمي، عليوة، نصر الله، بوموسى.

أولاد مسعود: يشكلون 30 % من البرارشة، ويتمركزون في: عين السطّيح، عين الرابعة،

ثنية ريم، سردياس، بوعمّام.

أولاد شنيّة: جبايلي، حفظ الله، عبدلي، جواد، سعدي، تونسي، حمايلي، زايدي،

سالمي، دقايشي، قابة، رشاشي، شارف.

أولاد بالحارث: رمضان، بخوش، مسعي، مبروك، قحّاق، جديلي، زارع، ذوّادي،

بوجمعة، عامر، خليلي، صمّادي، موخر، تراعي، قاسمية، رزايقية، صوالح.

أولاد سليمان: تريكي، حمدي، قصّار.

أولاد محبوب: يشكلون 20 % من البرارشة.

أولاد بويحي: يشكلون 19 % من البرارشة، يتمركزون في: بئر حنّاشي، طباقّة

منصوري/ طباقّة المناصرية، قابل كملال.

أولاد بابار: شريط، عيّاد، منصور، حقاظ، عيّادي، شرايطية، مسعود.

سكاكوية: مناصرية، براهيم، عيدودي.

أولاد شكّر: يشكلون 01 %، يتمركزون في: سردياس، وهم: جدّاي، جديوي، جدواني.

* **العلاونة:** يشكلون 02 % من النمامشة.

أولاد بريك:

الزرادمة: يتمركزون في سردياس، وهم: زمّالي، ساعي، بوزيان، دبّة، زوّاري،

برهوم، بوزنادة، سلاطني.

الجلامدة:

أولاد بوقصة: يتمركزون في قابل كملال، وهم: عكروت.

II- الغرابية: يشكلون 0.5 % من مجموع عدد السكان، يتمركزون في: بوسعيد، وهم: علوي.

بلدية بڭارية:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- أولاد مٲول أو بالأحرى أولاد جابر المنحدرين من عين ياقوت المتواجدة في ولاية باتنة. الذين يشكلون حوالي 30 % من عدد السكان داخل البلدية. وهم يتمركزون حاليا وبصفة كلية داخل المحيط العمراني باستثناء عائلة عبد السلام التي تتمركز في منطقة الفايجة، و البعض من الخمامجة الذين يتمركزون في منطقة بورمان ، وكذا البعض من أولاد بوقرة الذين يتمركزون في منطقة الماء الأبيض.

أولاد عبد السلام: جابري ، عبد السلام.

أولاد شيبية: جابري.

أولاد بوقرة: زواوي، زواي، جابري، بوقرة.

الخمامجة: صالح، صياد، مسعودي، مسعود، خموج، زياني، حداد .

أولاد بوشامة: عمراني، مزنياني.

II- أولاد دراج: يشكلون حوالي 25 % من عدد سكان البلدية.

السوامع: يتمركزون في منطقة البحيرة والموحد، وهم: مقاق، دحمان، عيساوي، بقاش،

عسول، ملكي، بوحلمة، رحموني، عوة، خوليف، درفولي، بوغاز، بن عوة،

ولحة، بن طيب، عقاقنة، شنيخر، جراح.

أولاد زميرة: شمام، ذرار، لوجاني، بربيش، جيراوي.

أولاد سحنون: دوح ، دربال.

III- النمامشة: يشكلون حوالي 15 % من عدد سكان البلدية، وهم: مرغادي، عثمانية، مساعدية،

مساني، فرحي، عبدي، بوعبيدة، توم، سععيد، طالبي، بن جدّة، عباسي، شارف،

مصار، عبايدة، كافي، زعيري، عزيزي، جويني، منصور، حمّانة، سعيد، ضيف،

مخاطي، مالكية، الوافي، باهي، قواسمية، معلم.

VI- أولاد سيدي يحي: يشكلون حوالي 15 % من عدد سكان البلدية، وهم: يحيواوي، قدر،

ساسي، غريب، بلقلي، قنز، شقروش، يسعد، بن ذيب، بوعيطة، لسود، مرامرية،

لكحل، منسل، قحفاز، مسعي، ماينة، محرز، براهيمية، طواليبة، مالكية.

VII- الزغالمة: يشكلون حوالي 09 % ، وهم: زغلامي، صوالح ، لسود، رشاش، سليم.

VIII- أولاد عبيد: يشكلون حوالي 03 % من عدد سكان البلدية، وهم: بوصيدة، يوسف، بوراس،

ديرم، سيدهم، عبيدي، تايب، مريم، حفصي، أبراهم.

IV- البكاكية: يشكلون حوالي 02 % من عدد سكان البلدية.

IIIV- الأقلبيات: يشكلون حوالي 01 % من عدد سكان البلدية.

السطايفية: زغبي، شنيبي، عبيد.

الشرفة: شرفي، عرايبية، بعلي.

الحنانشة: حناشي.

السوافة: قرماني.

أولاد نايل: خالد، بزيني، جلودي، سليمان، شرايطي، تومي.

بلدية بوخظرة:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- عرش أولاد سيدي يحي: يشكلون 98.5 % من سكان البلدية.

- المغارسة: يتمركزون في مشنة القناينية.
- القناينية: شقروش، لعور، بوطرفيف، علمي.
- الشتاتحية: لسود، معايزي.
- الروابحية: غلوسي، فارس، عبايدية، لّواج.
- النواصرية: هوّام، بوهرأوة، زروق، خرشي.
- زغبة: بگاي، بخوش، برقيق.

- المعاليم: يتمركزون في أولاد خضرة وأولاد نصّر.

- بوعلوشة، قنز، بومعقودة، ورغي، جمل، بن ساكتة، نويري، داهش، سوداني، ليتيم، معلمي، قلعي.

- المرازقة: يتمركزون في الحوض.

- مكاحلية، بخوش، بوعلق، قّدوش، عايب، بوحنك، بن مهنية، بوغرارة.

- الغيانة: بلوط، عزري، قسطلي، نفاز، عمران، بوملتوخة، لطيف، مرابط.

- الهرايسية: بوقفة، طرش، ساعي، لحر، عوادي، برّاح، مازوز.

- البلالة: حملة، ترايعية، جنينة، مزوزي، عبايدية.

- أولاد مولى: محجوب، بالقلي، غريسي، باسط، جباري، بوراس.

II- الشاوية: يشكلون 0.7 % من سكان البلدية، ويتمركزون في وسط المدينة.

- سلامي، حناقرية، بشاغة، بوعلي، بوشوشة، مرايحي، عزوزي، غريب، تونسي، ونيسي، وناس، جلابي.

III- أولاد درّاج: يشكلون 0.5 % من سكان البلدية، ويتمركزون في وسط المدينة.

- مكي، قرنة، رويبي، بن عوة.

VI- أولاد سيدي عبيد: يشكلون 0.3 % من سكان البلدية، ويتمركزون في وسط المدينة.

- عيسوق، قبلي، مراح، بوصيصة.

بلدية الونزة:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

1- أولاد سيدي يحيى: الذين يشكلون 30% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في مركز المدينة، عدى البرارحية والنواصرية الذين يملكون أراضي أو ما يسمى بالعامية (دواوير) في غابات واد القصب. وهم كالتالي:

الهرارسية:

أولاد بن سودة: قلعي، بن داخعة، يحيوي، شارف، بن سودة.

البرارحية: برّاح، مولى، جدي.

النواصرية: لصلح، لوصيف.

أولاد نصر: مشري، نموشي

الجليلية: بولحراف، ذبان، كركوب.

العرافية: قرابسي، هلالى، سهيل.

(بوقرة، هزهوز)

المرازقة: بن زين، نّخال، برّايس، مخازنية، بوخملة، بوغرارة، مشروم، مكاحلية، بخوش، بغيل، حرّاث.

المغارسة: بگاي، علمي، هوام.

البلالة: مهدي، حمزاوي.

الغيانة: قسطل، محجوب، عزري، بوجيل، عمران.

أولاد المولى: ضعني، قريد، همهوم، بودجاجة، بوكوبة، مازوز.

العبادنة: بوجابر، بوخاتم، بوعلق، كلاع.

2- أولاد سيدي عبيد: الذين يشكلون 28% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في عين الشانية، الطباقّة (الماجن)، واد الزيتون.

أولاد بوصولح: معلم، غول، رميكي، قبلي، عيسوق، بوصيدة، يعقوبي، بوصولح، كرفة، رزايقية.

أولاد فضة: بن فضة، مرابطي، نجار، عيايشة، حمايدية.

أولاد سمية: سلاطنية، ذوايبية، حمايدية، بوخروفة، عوابدية، زراقنية،

عوام، بوقوّارة، منّاعي، بوروبة، همايسية، عجائلية، ترايكية.

أولاد سي محمد:

الضبائبية: ضبايبي، عبيدي.

لعواو: عوي، عبيدي.

أولاد سي عبد الله: عبيدي، محمدي.

أولاد بورزق: عبيدي، ذوايبية.

أولاد حويشي: حويشي.

الحفاصة: حفصي.

الزنايدية: زنيدي، عبيدي.

أولاد سي منصور: منصور

أولاد سي عبد السلام: بوذراع، بن جدو، هميلي، شنايرية، بوراس.

المرامية: مريم، يوسف، مالكية.

أولاد خذير: خذيري.

3- الشاوية: الذين يشكلون 20% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في المدينة.

المحائل: بلهوشات، محتالي، علواني، مراح، بوناب، عقون، شعشوع، صحراوي، بوكحيل، سيساوي، دريدي، فارح، شتوف، بوعامين، زروالي.
الحراكته: بوراس، عزاق، حركاتي، نوار، بوغرارة، بومجان، صالح، غريب، حسناوي، نصيب، طراد، لكل، فاطمي، سوداني، طرايدي، بعور، مصباح، فواتحية، إيلهم، سيوان، رميشي، ماعوش، عمّاري، زبيري، قاسمي.
بني بربار: طبيب، كواشي، معافة، بوشوشة.

4- أولاد خيار: الذين يشكلون 06% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في المدينة.
أولاد سوكياس: بوشارب، موساوي، عثمانية، لبيض.
العرارة: قلداسني، جبار، زيتوني، هزهوز، شخامية.

5- أولاد درّاج: الذين يشكلون 05% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في المدينة.
السوامع: غربي، بوحملة، خرخاش، دربال، لغبش، مطرفي، بصلي.
أولاد ماضي: مدّاقين، هجرس، مهية.
أولاد حناش: بوكانون، عطية.
أولاد عوه: حديدان، بن عوه، مناني.

6- أولاد نايل: الذين يشكلون 02% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في المدينة.
رفّاس، غزيل، برباخ، بن غزيل.

7- النمامشة: الذين يشكلون 03% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في المدينة.
صلاح، قواسمية، سلطاني، سعدي، عوني، علمي، مهجور، عبابسة، عزون، مشري، عثمانية، مراح، طالبي.

8- السوافة: الذين يشكلون 02% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في المدينة.
حمي، دادة، غندير، غميمة، بكوش، تيجاني، حميدات.

9- السوق أهراسية: الذين يشكلون 02% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في المدينة.
جنان، رزّاب، بلبوزي، بلبخاري، بالخير، نتاش، بن حناشي، دريسي، رحامية، بن قرفي.

10- السطايفية: الذين يشكلون 02% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في المدينة.
شايب، دربال، عمارة، سحيري، كربال، لحر، خليفة.

11- القبائل: الذين يشكلون 01% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في المدينة.
سي السعيد، بن سي السعيد، غرزولي، ترنتي، نايت حمودة.

12- أولاد تليل: الذين يشكلون 01% من سكان البلدية، والذين يتمركزون في المدينة.
محمديّة، حلايمية، توابتية، باسطة، زرياطة.

بلدية الماء الأبيض:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- النمامشة: الذين يشكلون تقريباً 90 % من سكان البلدية.
البرارشة:

* أولاد خليفة: الذين يشكلون 72 % من سكان البلدية.

أولاد سي محمد: الذين يتمركزون في برزقال، وبحيرة الأرنب، الدكان، الماء الأبيض مركز، والذين يشكلون 30 % من أولاد خليفة، وهم: خذيري، مصطفى، بوعكاز، براهيم، مسعي، حفظ الله، مشري، حركاتي، عون، خالدي، زمال. أولاد مراح: الذين يتمركزون في بئر القوسة والدكان، الماء الأبيض مركز، والذين يشكلون 30 % من أولاد خليفة، وهم: مرزوق، مراح، عبادة، صحرة، أونيس، مرزوك، حسناوي، رجب، شايب، بن حدة، رزق الله، عابد. أولاد عبودة: يتمركزون في الكريز، الماء الأبيض مركز، ويشكلون 30% من أولاد خليفة، وهم: سالم، حمامة، عيدة، رقعة، براهيمية، روابحية، صيد، كشرود. العداة: يشكلون 10 % من أولاد خليفة. أولاد حماد: الذين يتمركزون في البراكة. وهم: تواتي، مصباحي، بوشقورة، سليمان. أولاد عباس: يتمركزون في بوسكيكين وبوجلالة. وهم: عثمانية، دغبوج، عباسي، أولاد بولصباح: الذين يتمركزون في بوسكيكين. وهم: براكني، زريقي، مباركية أولاد بوعزيز: الذين يتمركزون في العديلة. وهم: بوازدية، رزايقية، بوزيد.

* الزرامة:

الشعاشعة: يشكلون 18 % من سكان البلدية، ويتمركزون في البغدادي، الماء

الأبيض، عقلة الشعاشعة، الغريرة، وهم:

البضايفية: بوعلاق، علاق، بوضياف.

الحمائية: حمايدية، ميزاب، عون.

الكراتلية: ناصر، كزاز، بوعكاز، مباركية، مرزوقي.

المعادقية: مساعدية، سوالمية، موسى.

علاوة

ششوي

سلامة

لبري

II- أولاد سيدي عبيد: الذين يتمركزون في ذراع الزناد، البراكة، والذين يشكلون 04 % من سكان البلدية. وهم: بوشقورة، مالكية، يوسف.

III- أولاد ملول: الذين يتمركزون في الضلعة، الماء الأبيض، برزقال، والذين يشكلون 03 % من سكان البلدية. وهم: صالح، مسعودي، زواي

IV- الفراشيش: الذين يتمركزون في مشتة أولاد عسال، الماء الأبيض، والذين يشكلون 03 % من سكان البلدية. وهم: عسال.

بلدية أم علي:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- الفراشيش: يشكلون 90% من عدد سكان البلدية

* السبايكية : يشكلون 100% من الفراشيش.

أولاد حمد: الذين يشكلون 43 % من السبايكية والذين يتمركزون بالإضافة للمدينة في المناطق التالية: العترة، الشط، البرك، ذراع علي بن موسى، العيثة، الكديس. الرقايعية: حمدي باشا. المعامرية: فردي، محمودي، كبور، خلادي، فرشيشي، عويشات، بورناني.

أولاد إبراهيم: الذين يشكلون 44% من السبايكية والذين يتمركزون بالإضافة للمدينة في المناطق التالية: البخايرية، قرقارة، الشطابية. قبلة، صخري، براكشي، قوسمي، روبه، عوايشية، رمضان، عباسة، غضباني.

أولاد نصر: الذين يشكلون 13% من السبايكية والذين يتمركزون بالإضافة للمدينة في المناطق التالية: ذراع المصيف، الكديس، وهم: زيتون، علوش، أونيس، صويلح، براهيم، جازي، سعيدة، سوامي، خذايرية.

II- النمامشة: يشكلون 07 % من عدد سكان البلدية، ويتمركزون في برزقال. أولاد خليفة: يشكلون 100% من النمامشة: حركاتي، مشري، براهيمية.

III- أولاد سيدي عبيد: يشكلون 02 % من عدد سكان البلدية، ويتمركزون في برزقال. عيدودي، عبيد، عمارة، جبّاري، قدوري.

IV- أولاد ملول: يشكلون 01 % من عدد سكان البلدية، ويتمركزون في برزقال. بوقرة، زوّاي.

بلدية ثليجان:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I – النمامشة: يشكلون تقريباً 95% من مجموع سكان البلدية.

البرارشة:

أولاد حميدة: يتمركزون في فزقية الرطم، رقيبة، الغنجاية، بولثروث، ويشكلون 55% من مجموع سكان البلدية.

أولاد ساسي:

أولاد خليفة: بوعروج، مانعي، طالبي، جلاب.

أولاد بوعلي: بوعلي، حركات، مسعيد، عبد الكريم، زروالي.

أولاد سي علي:

أولاد عبد الله: براهيم، حميدة، بوزيان، فاري، رزيق، شبوكي، عون، صيفي.

أولاد جبارة: جبّاري، جدّاي، صحراوي.

الزرارفة: زرفاوي، ربح الله، دبايلية، عواشرية.

أولاد أحمد بن علي: مباركية، حاجي، قواسمية، خليلي.

أولاد موسى: موسى، جدي، عبيد، سليمان، شريف.

أولاد سعيدان: سعيدان، سلطاني، رحّال، بوغراة.

الزرامة: يتمركزون في توتة، الحميمة السوداء، الحميمة البيضاء، فم السد،

وسيف، وقليلاً في بوموسى، وهم يشكلون 40% من سكان البلدية.

أولاد مبارك: نصير، غلاب، مزهود، عبيد، سواكرية، عمران، خشخوش،

جلال، جاب الله، مساعدية، فتح الله، مالكية، بغداش.

أولاد عمر: براهيمية، توابنية، تواتي، بالهوشات، هوشة، جفال، رتيل،

مساعدية، رميدي، بنان، عاشر، رميلي.

الفرانحة: فرحاني، قوادرية، بوزيدة، تونسي، عياد.

أولاد سليمان:

أولاد بوسالم: بعلوج، سعد الدين.

أولاد محمد بن علي: حاجي، جعلالي، قفاف، تريكي.

II – الغرابية: ينحدرون من أولاد نايل، ويتمركزون في المرّة، وبوموسى ويشكلون تقريباً 05%

من مجموع سكان البلدية، وهم: نويجم، حمدي، علوي، جلودي، يحيواوي.

بلدية عين الزرقاء:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي: 100 % أولاد سيدي يحي بن طالب.
- العبادنة: يشكلون تقريباً 44 % من سكان البلدية، ويتمركزون في: مركز البلدية، بوجابر، زيات، محرز، القليعة، القرقارة، أولاد عوادي.
- الزرايبية: اللميطة، عيادي، قعي، بوزريبة.
- السوالمية: بوغلاق، شوكمال، قريد، لعور، حفيان، بن سودة.
- أولاد عوادي: باجي، بوقبرين، عوادي، زروق، بهّاز، العايب، راشي، بوقرة، مشنق، بالفريانات.
- الهداهدية: مومني، هدهود، زرايقية، تواتي، جنان، جلاب.
- المحارزية: محرز، قريزة، بو عيطة، بو عكاز، بوخاتم، قيطون، سرود، سنوسي.
- أولاد العايدية: طرطار، قبلي، هرمال، ورغي، سرباح، بوخشم، بورزام، شلي، بومخيط.
- الحساينية: كلاع.
- زلاص: زلاص، بوجابر، برؤطة.
- المرازقة: يشكلون تقريباً 24 % من سكان البلدية، ويتمركزون في: مركز عين الزرقاء، الكانبه، محرز، الصفصاف، أولاد عبدي إله.
- الغرايرية: بوغراة، حداد، دبوبة، عياري.
- أولاد رايس: بالرئيس، نحال، بغيل، نموشي، قادري.
- أولاد صالح: بن مدخن، بوغلاق، مدهني، باليل.
- أولاد زايد: مكاحلية، بوشريط، بوقروز، مخازنية، بخوش، مزارقية، بن زين.
- الغيانة: قسطلي، لطيف، بوسنة، روايقية، مرابط، بلوط، بوملتوحة.
- أولاد المولي: يشكلون تقريباً 20 % من سكان البلدية، ويتمركزون في: أولاد حمودة، الدير، وخاصة في سوق الجمعة، عزوزة.
- أولاد حمودة: فرطاس، هبتية، بن شرقية، مخريش، هموم، ميسه، بوحلاب، بوحفافية، قريد، طير.
- أولاد حمزة: بن حمزة، سراج، بوشوشة، بوخاري، تواتي، زديرة، كتيف، جديدي، بوبقرة، شايب، خوجة.
- الموايز: مازوز، بوراس، لسود، ضعني، شافعي، نباح، هدهود، قديري، جوايحية.
- أولاد علاية: طراد، طبة.
- أولاد بوغانم بن يحي: تريعة، عبروقي، باهي، بالكراريس، تواتي، محجوب.
- أولاد بوغانم: بوكاف.
- الهراسية: يشكلون تقريباً 09% من سكان البلدية، ويتمركزون في: أولاد علي بن سعد، أولاد مبارك، هنشير الحديد، بركة فرس.
- أولاد علي بن سعد: لحر، ساعي، بوقفة، برّاح، طرش، عقون.
- أولاد مبارك: عكريش، مهدي، قناوة، قادري، كميتي، معيوف.
- أولاد نصر: مشري، نموشي.
- أولاد واعر: علمي، بوقبرين، لصلج، غاوي، كافي، لوصيف، عكريش، بريميس.
- العرافية: عوادي، سهيل، هيلالي.
- أولاد بالسودة: شارف، بن سودة، قلعي.
- العشاش: جدي، خنادقية.
- الجليلية: كركوب، ذبان، بولحراف، جلايلية.
- المغارسية: يشكلون تقريباً 02% من سكان البلدية، ويتمركزون في: مركز المدينة.
- هوام، شتوح، أرقدي، عشي، باشا، لسود.
- قسطل: قسطل، زيتون، بن مهنية / ربايعية، غزلان، غول.

بلدية المريج:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

- I- أولاد سيدي يحي:** يشكلون 96% من سكان البلدية.
- المرازقة: يتمركزون في الدغرة و واد بوسبعة، وداخل المدينة، ويشكلون 60 % من سكان البلدية.
- أولاد زايد: بن الزين ،حرّاث، بخوش، قَدّوش، مخازنية.
 - أولاد رايس: بلرايس، بغيل.
 - الخمايلية : بوخملة، قادري، بلرايس.
 - أولاد صالح: بوعلّاق
 - أقلّيات من عائلات تنتمي إلى المرزقة لكنها تنحدر من بلديات أخرى مثل: عائلة مشروم ونحال، بوغرارة ، بوقروز، ساعي، عزانة، بوحنك، لمّوشي، نمّوشي، بن هنية، كلاع، بوزيد.

الهراسية: يتمركزون في حلّوفة، البيّاض، القارة، وداخل المدينة، ويشكلون 20 % سكان البلدية.

- أولاد واعر: مشري، لصلح، لوصيف.
- أولاد بن سودة: شارف، بن سودة، قلعي، يحيأوي.
- الجلايلية: كركوب ، بولحراف ، ذّبان، جلايلية.
- أولاد مبارك: عكريش ، مهدي، كمال، كميتي، معيوف.
- أولاد علي بن سعد: بوقفة، ساعي ، لحر، برّاح.
- العشاش: جدي، خنادقية.
- المكارهية: علّمي، بوقرين، غاوي.
- أولاد نصر: مشري.

العبادنة: يتمركزون في وادي العلق، التريشة، والمدينة، وهم يشكلون 15 % من سكان البلدية.

- المحارزية: بوعكاز ،محرز، بوخاتم.
- أولاد العايدية: بوخشم، شلي ، ورغي، قبلي ، سرباح، طرطار.
- الزرايبية: اللميطة، بوزربية.
- الهداهدية: جلاب، تواتي، مومن.
- اللحسانية: كلاع
- السوالمية : شوكال، قريد، بن سودة، بوعلّاق.
- بوجابر.

أولاد المولى: يشكلون 01 % من سكان البلدية، وهم: مازوز، بوراس، كحواش.

II- الاقلّيات: يشكلون 04 % من سكان البلدية.

- أولاد نايل: هم مجموعة من العائلات المهاجرة من مناطق تموطن عرش أولاد نايل إلى هذه المناطق، يشكلون تقريباً 02 % من سكان البلدية، وهم: فيسح، عبعوب، ريّة، شريط، درّاف، سليماني.
- الحنابلية: يشكلون 01 % من سكان البلدية، وهم: حنبلي.
- الشابية: يشكلون 0.8 % من سكان البلدية، وهم: جغبلو، فركوس، جرو.
- أولاد سيدي عبيد: يشكلون 0.1 % من سكان البلدية، وهم: عبيدي.
- الفراشيش: يشكلون 0.1 % من سكان البلدية، وهم: فرشيشي.

بلدية بولحاف الدير:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- أولاد سيدي يحي بن طالب: يشكلون حوالي 95 % من سكان البلدية.

أولاد قديم : يتمركزون في دوار بولحاف، وهم: شابي، سوامية، بن عبدة، بوعشة، نبة، قنطاس، جلاب.

العواشرية: يتمركزون في دوار كيسة، وهم: بوذراع، بوخشم، بومحداف، قرن الكبش.

أولاد سي عيسى: يتمركزون في دوار كيسة، عين الكبيرة، عين الشهداء، وهم: حلايمية. مسعي. سلاطنية. مسعودي. بوشوشة.

الخنافسة: يتمركزون في

العرايبيية: دريد.

الجفافية: بوزرياطة. بوذبية

أولاد حناشي: زرقين، بوعكة، فرج، قحفاز.

أولاد سليم: يتمركزون في كيسة وعين الجابية، وهم: سليم. بوبردعة. بلكل.

أولاد عالية: يتمركزون في الحميمة، وهم: تريعة. رامي. طراد.

أولاد حمزة: يتمركزون في القصيرة، وهم: سراج. لطيف.

الخميسية: يتمركزون في مشتة الخميسية أقصى شمال البلدية، وهم: خميسية. توابتية. عزازية.

السراردية: يتمركزون في عين الذبية، وهم: غريب. يونس.

II- أولاد دراج: يتمركزون في كشادة و الذراع الأحمر، ويشكلون حوالي 5% من سكان البلدية. بوعكار. زرقان. بوفرح. بوزيد. خليف.

بلدية بجن:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

I- النمامشة: %100

* العلاونة:

- أولاد بريك:

* أولاد لمرة: (47%) الذين يتمركزون في تادينارت، الجابرية، الطباقية، بجن، بحيرة بجران، بجران.

أولاد سي عيسى: حمدي، سماتي، عريف، عيفة، شرطي، تفة، جاري، مراد، مشننل، بومعراف.

الخانفسة:

أولاد جوين: منصر، عزي، خيرة، حمزي، دريدي، قبالي.

أولاد أحمد: شواف، ملال، غريس، بن سالم، دينار.

أولاد عمارة: خالدي، عبادة.

* أولاد العيساوي: (20%) الذين يتمركزون في الصندوق، بجران، المرقب.

أولاد أحمد بن إبراهيم: بوخلوط، مناعي.

الشخاخرة: سلامي، روابحية، ربوش، مهجور.

- الجلامدة:

* الفوج: (3%) الذين يتمركزون في بحيرة بجران. وهم: عكروت، زياني، عزيزي.

* البرارشة:

- الزرامة: (28%) الذين يتمركزون في المنيعية، تملال، طباقية، بوسعيد، بحيرة بجران.

أولاد بوسالم:

الشنن: عون الله، مقديري.

أولاد علي: بعلوج، ملاك.

أولاد عبد الله:

العواشيرية: عاشور، طق.

أولاد عبد الله: عليوة، رقي.

الشاوية: بن ضيف، خويلد، بناد.

أولاد بولفراو: نصر الله.

أولاد محمد بن علي: حاجي، تريكني.

أولاد عمر: فارح، عزاز.

- أولاد رشاش: (2%) الذين يتمركزون في المرقب، وهم: معمريه، نوار، هباز.

بلدية المزرعة:

- تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

النمامشة: 100%.

I - البرارشة:

- الزرامة:

* الفرحنة: (50%) يتمركزون في طلاطو، كاف العمامير، برغيثة، المزرعة، الرملية، فيض المهري، لبطين، بئر حزام، الزورة.
العرابة: بوزيدة، عبد المالك، تومي، فرحاني، قوادرية، ملكي، سوامية، عبّاد، الحمزة.

أولاد عبد العزيز: بوشكيوة، ضيف، روابحية، أم عزيز، مزبوة، بوغّاز.
الزقاقة: الوالي، بوساحية، نابتي، طوالبية، عبدوش، بوترشة، مراح، منصور، عمور، فارح، حريق، سطلي، سعدي، صدار.

* أولاد سليمان: (30%) يتمركزون في أم ريحان، قبير، خنقة المزرعة، أولاد زيد، القليلة، أم خالد، قساس.

أولاد محمد بن علي: سليمان، جعلالي، قفاف، جلال، عاتي، عكروم، حاجي، تريكي، جلال.

أولاد أحمد بن عيسى: عبيدات، جفني، ناسي، شورة، عزوزي، مصّار، مطرف.
أولاد عطية: بوعزيز، عبايدية، بوعبيدة، حطّابي.

أولاد بوسالم: بخوش، نصره، لعجال، عون الله، بعلوج، بخوش.
أولاد زيد: قواسمية، بوصفصاف، بونوارة، دايرة، ميهوب، دبوس.
أولاد عبد الله: فرحاتي، صالح، عكرمي، عاشور، طق.

* أولاد عمر: براهيمية، رتيل، توابتية، بنّاد.

- أولاد محبوب:

* أولاد بويحي: براهيم، عيدودي، مناصرية.

II - العلاونة: الذين يتمركزون في كليكل، المقرون، ذراع العربية، عين شرود، لبطين.

- الجلامدة: (15%)

* أولاد موسى: خلفي، معطوب، عبد الكريم، بوحيب، ماجور، بولعراس، حفصة، رابحي، أحمان.

* أولاد بوقصة: منصورية، موايسي، موايعية، بوقرة، سلامة، صوّان، معمر، بن جوع، جمعي.

- أولاد بريك: (05%)

* الجدور: دريد، عشاش، فرحاتي، شريّط، حاتي، سعدي، جويني.
* أولاد العيساوي: الذين يتمركزون في الرملية وعين ببوش: بوطوبة

بلدية فركان:

تتكون التركيبة القبلية داخل البلدية مما يلي:

ما لاحظناه من خلال التركيبة القبلية لهذه البلدية ما هو إلا تأكيد للنظريات القائلة بإمكانية تغير النسب حسب ما تمليه الظروف، خاصة السياسية منها. مثلما حدث مع دولة الموحدين الذين ادعوا النسب إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عل الرغم من أن مؤسسها هو الفقيه " أبو عبد الله محمد بن تومرت الهرغي المصمودي السوسي"، نفس الأمر حدث مع بني عبد الحق مؤسسي الدولة المرينية رغم أنهم من بربر زناته.

فالملاحظ من خلال هذه الدراسة هو وجود مجموعة من العائلات القادمة من مناطق مختلفة من الوطن والتي أقامت داخل حي من أحياء النمامشة لمدة كبيرة مما ساعد على ظهور العديد من علاقات نسب، والجيرة. الأمر الذي جعل هذه العائلات تنوب داخل هذه الأحياء بحيث أصبحت تعتبر نفسها ويعتبرها غيرها، من النمامشة.

حي أولاد العيساوي: وهو الحي الوحيد النقي عرقياً، حيث أن أغلب سكانه من أولاد العيساوي، والذين يشكلون 50 % من سكان البلدية، والمقيمين في فركان، وجارش، وبعض من مديلة.

أولاد أحمد بن ابراهيم:

أولاد علي: قتال، بوخلوط، مناعي، جارش، كافي، جعفر، بالعيساوي.

الخلالطية: بن ضيف الله، عجال، الزين، مرخي، خربوش، مساني.

أولاد سي عون: ميمور، عشاب، يونس، أيمن، منصر، فرد، بوشوشة.

الشخاخرة: لعبيدي، جرّادي، ريماني، غنام، سعايدي، روابحية، حسين.

أولاد بالزرايب: حمانة.

حي مديلة: هذا الحي أيضاً مزيج من البساكرة، والخناشلة، والسوافة. والذين يشكلون 25 % من سكان البلدية، والذين يقيمون في مديلة، وواندورة.

البساكرة: بوسحلة، طابش.

الخناشلة: جبايلي(عامرة)، برباس(بني بربار).

بنو هلال: قاسم، ونيس.

السوافة: علاق.

حي أولاد يونس: وهو حي متكون من مزيج من النمامشة، و البساكرة، الذين يقيمون في فركان، ومديلة، والذين يشكلون 10 % من سكان البلدية

البساكرة: يونس، تواتي، علوش.

النمامشة: وهم: الزرادمة: زرقين، زردوم.

الجدور: حريز.

الزرامة: عروة، عياد.

الجلامدة: طراد، خيار، شيحة، عزيزي.

حي العداونية: يتكون هذا الحي من مزيج من البساكرة، والنمامشة، وأولاد عبيد، وبنو هلال. الذين يشكلون 10 % من سكان البلدية، والمقيمين في فركان ومديلة.

البساكرة: عزوز، نغاس.

النمامشة: معيزي، هندة(بني بربار).

أولاد عبيد: عزوز.

أولاد نايل: عبد اللطيف.

حي أولاد ابراهيم: يشكلون 05 % من سكان البلدية.

التوانسة: طاهر، جريدي.

البساكرة: بركات.

النمامشة: مسعود، بالحسين، العايش(بني بربار)، حفناوي(خنشلة).

المبحث الثالث الحالة الاجتماعية الثقافية

اللغة: إن اللغة السائدة والمستعملة في المجتمع التبسي هي اللغة العربية البدوية ويظهر ذلك جليا من خلال مطابقة ومقارنة ألفاظها مع المعيار الذي وضعه ابن خلدون للتفريق بين اللهجة البدوية واللهجة الحضرية. كنطق ال ق بدلا من الق في كلمة قايد أو دقيق. لكن هذا لا يمنع أن تكون تلك اللهجة لهجة عربية نقية الأمر الذي سهّل انتشار واشتار الشعر الشعبي وخاصة الشعر الملحون والقصائد.

زيادة على ذلك يتكلم النمامشة إلى جانب إتقانهم اللغة العربية المستعملة في التعاملات، نفس اللغة التي يتكلم بها الطوارق والقبائل في جرجرة والتيبو في الصحراء والجوانش (les Guanches في جزر الكناري ألا وهي اللغة البربرية (La langue libyco berbère).

الصناعات التقليدية: نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- صناعة الطين: معظم الصناعات الطينية في تبسة معاشيه ك: " الثريد"، "الطاجين"، "الجرة"... إلخ.

- صناعة النسيج والصوف: تتميز منطقة تبسة عن العديد من المناطق الأخرى بصناعة " الزربية النموشية" التي كانت ولا زالت رمزاً من رموز الهوية الثقافية والحضارية للمنطقة انطلاقاً من تميّزها وخصوصياتها.

زيادة على ذلك هناك صناعة " البرنوس" الذي يأخذ العديد من الدلالات، فهو يعبر على الطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها مالكة وذلك بالنظر إلى نوع الصوف المستخدم في صناعته ولونه، حيث توجد برانيس من الصوف الأبيض العادي وهي لعامة الناس، كما توجد برانيس الوبر ذات اللون البني المتدرج من الفاتح إلى القاتم وهي أغلى أنواع البرانيس لذلك يقتنيها شيوخ القبائل وأعيانها لما لهم من نفوذ ومكانة مادية. من جهة أخرى يعبر البرنوس على كبرياء الرجل وفحولته وهيبته. ونفس الكلام يقال على " القشّابية".

بالإضافة إلى صناعة "الحايك"، "الفسفاري"، "الملاية"، "الملحفة"،

"البخنوق" بالنسبة للنساء.

الفنون الشعبية: تشتهر منطقة تبسة بموسيقى الناي " القصبه " وهي زواج بين الطبوع الأوراسية والألحان التونسية، والتي تكون مصحوبة بما يعرف بـ: " البندير "، حيث تعتبر حلّة الاحتفالات المحلية، زيادة على نوع آخر يسمى: " الطرق " وهو شعر شعبي لا تصاحبه موسيقى، مثله مثل " الطّواحي " الذي تشتهر به قبيلة أولاد سيدي عبيد. كما يشمل الفنون الشعبية في تبسة على الرقص، حيث يختص الرجال بالرقصة التقليدية المسماة " الرحيبة " يصابها دوماً اللعب بالأسلحة النارية " البارود "، أمّا رقص النساء فيعرف بـ: " الحزام " . دون أن ننسى الرقصة المعروفة بـ: " التهوَال " وهي رقصة مرتبطة بنوع من الاحتفالات يدعى " الزردة " يقال أنها تفرغ ما في القلوب، وتروّج عن النفوس، وتخرج المكبوتات.

الألعاب الشعبية: يوجد العديد من الألعاب التي توارثتها الأجيال ومازالت حتى اليوم، نذكر منها مايلي: لعبة الخربقة، لعبة الحدّ، ألعاب الفروسية.

الأكلات الشعبية: عنصر مادي تمّ توارثه عبر الأجيال من خلال المرأة، ومن أهم هذه الأطباق الشعبية التي تطبع خصوصية المنطقة نجد: الكسكسي، لبركوكش، البوتشيش، الرغدة، الشخشوخة، كسرة الشحم، المسخن، الدثة.

المعالم التاريخية السياحية: نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
الآثار الرومانية:

- القلعة البيزنطية: يعود تشييدها إلى حوالي سنة 535م على يد القائد الروماني "صولومون" في عهد الإمبراطور "جستنيان"¹.
- معبد مينارف: بني تكريماً لآلهة الحكمة بين سنة 193م و217م في عهد الإمبراطور " سبتيم سفار " تحت إشراف "أنطونيوس"².
- المسرح المدرج: شيد حوالي سنة 77م في عهد الامبراطور " فيسباس يانوس "³.

¹ «منوغرافية سياحية لمدينة تبسة»، مرجع سابق، ص: 12.

² «منوغرافية سياحية لمدينة تبسة»، مرجع سابق، ص: 12.

³ «منوغرافية سياحية لمدينة تبسة»، مرجع سابق، ص: 13.

- معصرة الزيتون برزقال: شيدت حوالي سنة 78م في عهد الإمبراطور "تراجانوس" وتعتبر أكبر معصرة زيتون في أفريقيا حيث صنفت كمعلم أثري سنة 1980م.¹
- قوس النصر كارگلا: بني هذا القوس بأمر من القائد "كورناليوس" على شرف الإمبراطور "كراكلا" بين سنتي 211م و217م.²
- تبسة العتيقة: تضم معبداً يرتكز على ستة عشرة عموداً تتضمن تماثيل، وكانت تزيّن الساحة العامة "الفوروم" مسابح وأحواض حمّامات معدنية، مصدرها جبل الدگان، كما يوجد بها العديد من معاصر الزيتون.³

الآثار المسيحية:

- البازيليك: شيدت على شرف شهيدة المسيحية القديسة "كريسينا" أول مناضلة في سبيل المسيحية، بنيت بين سنتي 310م و385م بقرار من القديس أوغسطين.⁴
- المقبرة المسيحية: يعود تاريخها إلى القرنين الرابع والخامس ميلادي، صنفت سنة 1980م كمعلم أثري من شواهد الفترة الوندالية.⁵

الآثار الإسلامية:

- مسجد وضريح بن سعيد: شيد سنة 1842م تكريماً لهذا الولي الصالح.⁶
- المسجد العتيق: شيد سنة 1842م قبل الاحتلال الفرنسي لتبسة.⁷

¹ «منوغرافية سياحية لمدينة تبسة»، مرجع سابق، ص:13.

² نفس المرجع سابق، مرجع سابق، ص:13.

³ نفس المرجع سابق، مرجع سابق، ص:14.

⁴ نفس المرجع سابق، مرجع سابق، ص:15.

⁵ نفس المرجع سابق، مرجع سابق، ص:16.

⁶ نفس المرجع سابق، مرجع سابق، ص:17.

⁷ نفس المرجع سابق، مرجع سابق، ص:18.

أعلام تبسة: أنجبت هذه المنطقة العديد من العلماء والرجال الأفذاذ الذين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

- **الشيخ محمد بن عيسى التبسي:** قال عنه الإمام ابن حجر العسقلاني: (كان جامعاً بين المعقول والمنقول)، شغل منصب قاض بحماة السورية، وتوفي ببرصة من بلاد الروم حوالي 1436م.¹

- **الشيخ محمد بن عبد الله:** عالم لغوي و فقيه مالكي مشهور، رحل إلى المشرق ومكث به وصار من أعلام المالكية بالشام، ترك الكثير من الشروحات والحواشي على متون المالكية، وتوفي بالشام سنة 1336م.²

- **الشيخ محمد بن الشريف:** ولد سنة 1833م بتبسة، كان أحد أبرز قادة ثورة الطريقة الرحمانية ببلاد القبائل سنة 1871م، فأعدم بسبب ذلك سنة 1872م بفرنسا، ورأسه مازال موجوداً في متحف الإنسان بباريس من بين اثني عشر رأساً لثوار الطريقة الرحمانية.³

- **الدكتور عبد العزيز خالدي:** ولد ببلدة الشريعة سنة 1917م، تخرّج طبيباً سنة 1943م من مدينة تولوز، ألف كتاباً هاماً بعنوان " القضية الجزائرية " طبع سنة 1946م.⁴

- **الشيخ إبراهيم مزهودي:** من مواليد تبسة سنة 1910م، كان من القادة الكبار لثورة التحرير، وكان ممن حضر مؤتمر الصومام سنة 1956م وهو برتبة رائد، ثمّ كان أميناً عاماً للحكومة الجزائرية المؤقتة. ثمّ صار بعد الاستقلال عضواً في المجلس الوطني الجزائري الأول سنة 1964م، فسفيراً مفوضاً فوق العادة للجزائر في مصر سنوات 1967-1974م، إلى أن تقاعد وانقطع عن العمل السياسي، كما كان من بين كتّاب جريدة "البصائر"، ومفتشاً عاماً لمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنوات 1947 – 1954م في القطر الجزائري.⁵

- **الشيخ محمد الشبوكي:** من مواليد بلدية الشريعة سنة 1916م، كان من أشهر شعراء الثورة التحريرية، له ديوان شعر مطبوع يضم أشهر القصائد:

¹ عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، بيروت، دار نويهض للثقافة، ط2، 1980م، ص461.

² المرجع نفسه، ص: 566.

³ أحمد عيساوي، مرجع سابق، ص: 87.

⁴ نفس المرجع، ص: 92.

⁵ نفس المرجع، ص: 93.

" جزائرنا يا بلاد الجدود* نهضنا نحطم عنك القيود ... " ¹

- الشيخ **سعدي الطاهر حرّاث**: من مواليد بلدية بجنّ سنة 1926م عيّن سنة 1957م والياً مشرفاً على علاقات جبهة التحرير الوطني بتونس العاصمة، ثمّ منسقاً عاماً لجميع الولايات داخل الجمهورية التونسية سنة 1958م، كما عين بعدها منسقاً عاماً لجميع الوزارات داخل تنظيم الحكومة الجزائرية المؤقتة منذ 1960م إلى سنة 1962م، كما شغل من بعد الاستقلال منصب محافظ حزب جبهة التحرير الوطني بولاية عنابة سنة 1965م، توفي سنة 1981م. ²

- الشيخ **العربي بن بالقاسم التبسي**: اسمه فرحاتي العربي أو العربي بن بلقاسم المعروف بالتبسي نسبة إلى مسقط رأسه ولاية تبسة التي ولد بأحد قراها المعروفة باسم: "السطح" سنة 1891م. تلقى تعليمه الأول بزاوية نفطة بتونس، ثم انتقل إلى جامع الزيتونة ومنه إلى مصر لمواصلة دراسته حيث نال شهادة العالمية الكبرى من الأزهر سنة 1927م، وبعد عودته اشتغل بالتدريس في الغرب الجزائري بمدينة سيق، ثم عاد إلى تبسة وأنشأ فيها مدرسة حرة. أين بدأ نشاطه الإصلاحية والدّعوى، وعند تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان من بين أبرز أعضائها وأصبح كاتباً عاماً لها سنة 1935م، ثم نائباً لرئيسها البشير الإبراهيمي بعد وفاة ابن باديس. ولقد تكفّل الشيخ بالتعليم المسجدي والإشراف على شؤون الطلبة ممّا أكسبه تجربة سمحت له بتولي إدارة معهد عبد الحميد بن باديس بعد تأسيسه بقسنطينة سنة 1947م.

وكان للشيخ العربي التبسي منهجه في الدعوة للإصلاح والذي يعتمد على الإسلام الحركي والتطور الاجتماعي، ويرى أن التغيير الحقيقي لن يكون دون نشر الثقافة والعلوم، وتهذيب النفس والفكر معاً، وأنّ السياسة وحدها لا تكفي للوقوف في وجه الاستعمار.

كما ترأس الشيخ التبسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد سفر البشير الإبراهيمي إلى المشرق العربي. مما جعله عرضة لمضايقات السلطة الاستعمارية التي عملت كلّ ما في وسعها لإسكات صوته ولما فشلت قامت

¹ أحمد عيساوي، مرجع سابق، ص: 95.
² نفس المرجع، ص: 98.

باختطافه بداية سنة 1957م واغتياله بعد ذلك في ظروف غامضة، ولا يزال قبره مجهولاً لحدّ الآن.¹

- **الشيخ سعدي الصديق:** من مواليد تبسة سنة 1912م، كان أديباً رقيقاً، وشاعراً بليغاً، نشر كتاباته الأدبية، والفكرية، واللغوية، والدعوية في الصحف المصرية، وكان يكتب أيضاً إلى جريدتي الشهاب والبصائر الجزائريتان موقعاً على مقالاته باسم " جزائري"، وقدم كتاب "المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي" لصاحبه الشيخ " موسى الأحمدى نويرات" سنة 1952م بمقدمة فاضت بأسمى معاني البلاغة العربية. ولقد كان أول رئيس للمجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر سنة 1966م، ثم استقال منه سنة 1967م.²

- **الشيخ باشا محمد الطيب:** ولد سنة 1873م بقرية مرسط، كان أستاذاً بجامع الزيتونة سنوات 1917-1919م، فتتلمذ على يديه كل من الشيخ العربي التبسي، والشيخ محمد مبارك الملي، وغيرهم، كما أصبح بأمر من صاحب المملكة التونسية -محمد الناصر باشا باي- قاضياً على الحاضرة التونسية. كما ترك الشيخ العديد من المؤلفات المطبوعة والمخطوطة أشهرها: شرح منظومة العوام في التوحيد - مطبوع في تونس سنة 1332هـ-

كتاب تلخيص ولادة النبي p وحياته ومماته -مطبوع في تونس سنة 1332هـ-³

- **الشيخ عباس بن حمّانة:** ولد سنة 1878م، ولقد كان زعيماً سياسياً معروفاً في زمانه، وهو الذي استقبل الأمير خالد بن محي الدين بن عبد القادر عندما مرّ بتبسة فأقام عنده، كما كان رحمه الله أحد أعضاء الوفد الجزائري إلى فرنسا سنة 1912م للاحتجاج ضد قانون التجنيد الإجباري. توفي سنة 1914م في ظروف غامضة.⁴

- **الأستاذ الدكتور سعدي عثمان:** ولد سنة 1930م بدوّار تازبنت، شغل منصب أمين عام للمكتب العسكري لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، ثمّ في باقي دول المشرق العربي الأخرى، كما تقلّد العديد من المناصب السياسية بعد الاستقلال فكان

¹ أحمد عيساوي، مرجع سابق، ص: 113.

² نفس المرجع، ص: 114.

³ نفس المرجع، ص: 122.

⁴ محمد علي ديبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، الجزائر، المطبعة التعاونية، ط1، 1965م، ص: 262.

سفيراً للجزائر بالعراق، ثم سفيراً لها في سورية. كما أسس الجمعية الوطنية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية، وألف العديد من الكتب اللغوية والثقافية والتاريخية.¹

- **المفكر الأستاذ مالك بن نبي:** ولد في مدينة تبسة سنة 1905م، وكان قد أمضى حياته يؤلف ويكتب ويحاضر ويرد وينتقد ويوجه ويحذر من خطر الابتعاد عن منهج الإسلام، وقد ترك العشرات من المؤلفات القيمة التي رفعتة إلى مصاف المفكرين العالميين، وقد توفي في حادثة مدبرة سنة 1973م.²

- **الأستاذ الدكتور عبد الله شريط:** ولد سنة 1921م، وفي سنة 1955م التحق بالعمل الصحفي في جبهة التحرير الوطني بتونس كمدير لجريدة المجاهد، وكان يتولى إملاء تعليق " صوت الجزائر " على المرحوم " عيسى مسعودي "، وفي سنة 1962م تولى إدارة قسم الإعلام في حزب جبهة التحرير الوطني. وفي سنة 1963م التحق كأستاذ بجامعة الجزائر، وقد ترك العديد من المؤلفات والكتب أشهرها عن الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية الذي ناهز قرابة الـ 4000 صفحة، ولم يطبع منه إلا القليل.³

- **لزهر شريط :** ولد عام 1914م في دوار تازبنت، أين زاول دراسته. أدى الخدمة العسكرية الإجبارية خلال الحرب العالمية الثانية في تبسة ووهران حتى نهاية الحرب سنة 1945م. عاد بعدها لممارسة تجارة الأسلحة والأقمشة بين الجزائر وتونس. وفي سنة 1948م لبي لزهر شريط نداء الجهاد من أجل فلسطين، فترك وراءه زوجته حاملا وغادر مدينة تبسة متوجها إلى فلسطين مروراً بالقطر التونسي، إلا أنه فشل في تحقيق أمنيته بسبب منع السلطات البريطانية عبور المتطوعين الأراضي المصرية. بعدها انتقل إلى تونس سنة 1953م وانضم إلى الجيش التونسي كمتطوع، وساهم في جمع الأسلحة لمساندة الثورة التونسية. ثم عاد في سنة 1954م إلى الجزائر والتحق بالمجاهدين في منطقة "الجبل الأبيض" فقام بتشكيل أفواجا من 7 إلى 12 جنديا. بدأت هذه الأفواج عملها، وراحت تتصل

¹ أحمد عيساوي، مرجع سابق، ص: 131.

² نفس المرجع، ص: 136.

³ نفس المرجع، ص: 152.

بالأغنياء لجمع الأموال للثورة. عيّن مسئولاً على المنطقة الممتدة من الجبل الأبيض إلى الحدود التونسية حيث قاد العديد من المعارك، كمعركة "وادي العلق"، ثم معركة "داموس الملح" في الجبل الأبيض، ومعركة "آرقو" حيث أصاب ببندقيته القائد الفرنسي "بيجار". ولقد كان شريط من معارضي قرارات مؤتمر الصومام ممّا كلفه حياته قبل صيف 1957م مع الشهيد "عباس لغرور".

- **القديسة كريسبينا:** بدأت المسيحية تنتشر بين التبسيين قبل أن تعترف بها روما وتتخذ منها دينها الرسمي مما جعل حكامها يضطهدون المسيحيين ويقتلونهم مثلما حدث " للقديسة كريسبينا Saint-Crispin التي أعدمها الحاكم الروماني "انيليانيس Anulinus".

الطرق الصوفية في تبسة:

- الطريقة الرحمانية: تنسب إلى مؤسسها "عبد الرحمان بوقبرين"؛ وكانت تضم أكبر عدد من سكان تبسة، وكان أتباعها في حياة مؤسس الطريقة لا يترددون في تحمل مشقة السفر إلى جرجرة لأجل نيل بركاته وأخذ الأوراد منه. ثم صاروا يوالون خليفته مقدم زاوية قسنطينة: "محمد بن عبد الرحمان باش تارزي". وقد ازدهرت تلك الطريقة الصوفية في تبسة خلال الفترة التي عيّن فيها "سي عبد الحفيظ بن محمد"، زعيم زاوية "خنقة سيدي ناجي" مقدماً عليها. ونظراً لسمعته الطيبة في المنطقة خاصة عند النمامشة، انضمت إليه أغلب عائلات المنطقة. ولقد كانت هذه الطريقة تملك زاويتين بالمنطقة لا تزالان تعملان إلى اليوم، وهما: زاوية سيدي يحيى بن طالب بالكويف، وزاوية سيدي عبد الله بمرسط.¹
- الطريقة التيجانية: تعرف بطريق الأحباب. تنسب إلى "أحمد بن سالم التيجاني" وتأتي في المرتبة الثانية بعد الرحمانية بمنطقة تبسة من حيث الأهمية، وعدد الأتباع. ولقد كانت تضم جميع أولاد العيساوي، وقسماً كبيراً من العلوانة الذين كانوا يقيمون وراء جبال "العنق" مع شيخ تلك الطريقة الصوفية "محمد بن منصر" زيادة على أولاد سعد، أولاد الشامخ، أولاد محبوب، وأولاد عبيد سواء منهم المقيمين في الجهة الشرقية أو الغربية لتبسة.²
- الطريقة القادرية: تنسب إلى عبد القادر الجيلاني أو الكيلاني البغدادي، كان لها مريدون كثيرون من تبسة، خاصة في عهد المرابط "محمد الشريف" الابن الخامس للشيخ "إبراهيم بن محمد الشريف" الذي كانت له جهود كبيرة في تطوير زاوية نفطة.³

¹ عبد الوهاب شلالي، « دور الطرق الصوفية في جهاد أهل تبسة خلال القرن 19م»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، تبسة، عدد تجريبي، 2006م، ص: 113.

² عبد الوهاب شلالي، « دور الطرق الصوفية في جهاد أهل تبسة خلال القرن 19م»، مرجع سابق، ص: 117.

³ عبد الوهاب شلالي، « دور الطرق الصوفية في جهاد أهل تبسة خلال القرن 19م»، مرجع سابق، ص: 119.

الباب الثاني

الانتخابات والأحزاب السياسية

الفصل الثالث

الانتخابات البلدية لسنة 1990

تمهيد الفصل:

لم يكن غريباً، أن تظهر الحركات الاجتماعية -التي لم تكن تملك في الغالب أي تنشئة اجتماعية ديمقراطية أو تعددية- في المدن الكبرى التي كانت تطالب بالتغيير، ومقاطعة الانتخابات الأحادية، ليتحول هذا السلوك بعد الإعلان عن التعددية السياسية، إلى الاقتراع لصالح قوى المعارضة وخاصة الدينية منها، على حساب القوى الحزبية السياسية الرسمية.

تحولت الانتخابات رسمياً، إلى أحد مفاتيح الحل، لإنجاز المرحلة الانتقالية التي انطلقت بعد الموافقة على دستور 23 فيفري 1989م الذي أقر التعددية السياسية، الإعلامية والنقابية، واعترف بحق الإضراب، والمظاهرات. وعكس ما كان يُنتظر من النظام السياسي الجزائري، المتعود على تسيير طبخات انتخابات غير شفافة، فإن الانتخابات المحلية 10 جوان 1990م التي دشّن بها المرحلة التعددية، لم يتم التشكيك في نتائجها الكلية، رغم ما شابها من تجاوزات طفيفة، لم تكن دائماً من قبل الإدارة، بل من قبل جماهير الحركة الاجتماعية المؤطرة من قبل التيار الديني.

تغيرت الكثير من المعطيات، بعد هذه التجربة الانتخابية التعددية الأولى، نتيجة سيطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على السلطة المحلية في أغلبية المدن الكبرى والمتوسطة على حساب الأحزاب السياسية، بما فيها جبهة التحرير التي تفوقعت داخل الفضاءات الريفية بالهضاب العليا والجنوب، مثلما هو الحال بالنسبة إلى ولاية تبسة.

الفصل الثالث: الانتخابات المحلية لسنة 1990:

بلدية تبسة:¹

حزب FLN:

رَكَّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي الثابت للأسرة الثورية، كما ركَّز على توظيف الانتماءات القبلية لخدمة الحملة الانتخابية لعلمه بمدى قدرة هذه الظاهرة على منافسة التحزب الديني.

حزب FIS:

رَكَّز هذا الحزب على قدرة مرشحيه على الدعاية الدينية، بدلاً من توظيف انتماءاتهم القبلية، وذلك من أجل مخاطبة الناخبين في وجدانهم واستمالة عواطفهم وخاصة فئة الشباب، كما استغلَّ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة من أجل إلقاء اللوم على حزب الـ FLN، وتحميله مسؤولية الأوضاع المتدهورة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FIS: 12 مقعد. FLN: 11 مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: حمدي لزهري، نائب بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية تبسة. وآخرون.

بلدية بئر العاتر: 1

رغم قوة وانتشار النزعة الإسلامية في سنة 1990م عبر كامل التراب الوطني، ورغم ظهور الأحزاب السياسية باعتبارها قوة سياسية تضاها في قوة استقطابها للأنصار قوة القبيلة، إلا أن مراعاة العامل القبلي كان له الأثر الكبير في نجاح أحزاب وفشل أخرى رغم عراقتها، ويظهر ذلك جلياً من خلال تحليل قوائم المرشحين، خلال تلك الانتخابات.

حزب FLN:

عندما نحاول معرفة أسباب فشل حزب عريق مثل حزب جبهة التحرير الوطني في هذه الانتخابات نرى أن هذا الحزب لم يهتم كما ينبغي بقواعد اللعبة السياسية الخاصة بالمنطقة، حيث أنه لم يراع التوازن بين القوى القبلية، كما أنه حاول التركيز على وعاء انتخابي واحد، المتمثل في النمامشة، متجاهلاً بذلك أهمية القوة العددية لأولاد سيدي عبيد، فجاءت القائمة مركبة كالتالي: السيد: سلطاني علي، متصدراً للقائمة ولقد كان ينحدر من النمامشة، يليه السيد: بالقاسم علي، الذي ينحدر أيضاً من النمامشة، ثم السيد: عمارة شرف الدين، الذي ينحدر من أولاد سيدي عبيد.

جمعية الإرشاد والإصلاح:

لقد ركزت هذه الجمعية على إيجاد توازن بين المرشحين المنحدرين من أولاد سيدي عبيد وأولئك المنحدرين من النمامشة، كما أنها في الوقت ذاته راعت التوازن بين الأقسام الداخلية لأولاد سيدي عبيد أي أولاد بالقاسم وأولاد دلال فكان ترتيب القائمة كما يلي: السيد: بوزنادة بشير، متصدراً للقائمة بحكم أنه ينحدر من أولاد سيدي عبيد، وبالضبط من أولاد بالقاسم، الذين يتميزون باتحاد مواقفهم السياسية على عكس أولاد دلال الذين كانوا سريعي التشتت. يليه في المرتبة الثانية السيد: عمير الهادي، الذي ينحدر من النمامشة، ثم السيد: ربيعي البخاري، المنتمي لأولاد دلال، أما المرتبة الرابعة فكانت للسيد: حاجي علي، المنحدر من النمامشة، يليه السيد: مناس عبد الواحد، المنتمي لأولاد بالقاسم، وبالتالي كانت هذه القائمة الأحسن ترتيباً، فضمنت بذلك تعاطف جميع الأنساق القبلية، أضاف إلى ذلك اعتماد مرشحيها على الرموز الدينية في تسيير حملتهم، الشيء الذي ضمن لهم تعاطفاً كبيراً خاصة من طرف فئة الشباب التي كانت متأثرة بالتوجه الإسلامي وقتها

¹ مقابلة مع السادة: ربيعي البخاري، رئيس مكتب HMS بالبلدية. معيفي علي، عضو سابق، وحالي بالبلدية. وآخرون.

حزب FIS:

رکز هذا الحزب على شعبية مرشحه الأول، السيد: عبدو علي، كما ركز على شعبية الحزب وقتها، دون الاهتمام كثيراً بالتمثيل القبلي للقائمة، الشيء الذي جعله في مواجهة صعبة مع قائمة الإرشاد والإصلاح.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: 02 FLN، جمعية الارشاد والاصلاح: 09، FIS: 00

نعود الآن لنذكر أنه خلال الفترة الممتدة من 1990م إلى 1993م ونظرا لأسباب شخصية قام السيد بوزنادة بشير رئيس البلدية وقتها بالاستقالة من منصبه سنة 1992م. ونظرا إلى أن استقالته أصبحت تهدد استقرار البلدية ككل، طلب مكتب حركة حماس من مرشحه السيد " عمير الهادي " الذي كان الثاني على قائمة المرشحين الاستقالة حفاظا على مصالح الحركة أولا ثم على مصالح البلدية ثانيا ولقد تمثلت مصالح الحركة فيما يلي: إن بقاء السيد: عمير الهادي، قد يؤدي إلى استفزاز ممثلي حركة حماس من أولاد سيدي عبيد، داخل المجلس البلدي مما يؤدي بالنتيجة إلى تكتلهم مع أطراف سياسية أخرى كحزب جبهة التحرير الوطني والأحرار فيفقد بذلك الحزب منصب رئيس البلدية لفقدانه للأغلبية. أما مصالح البلدية فقد تمثلت فيما يلي: إن بقاء السيد عمير الهادي كما قلنا سوف يؤدي به لاحتلال مركز رئيس البلدية لأنه الأول في القائمة ذات الأغلبية بعد انسحاب السيد بوزنادة بشير، وهذا ما سوف يؤدي إلى تعويض منصبه كنائب من طرف العضو الذي يليه على القائمة وهو السيد: عفيف عبد الله، الذي ينتمي أيضا إلى النمامشة، فيكون بذلك المكتب التنفيذي مكونا من عضوين من النمامشة، وعضو من أولاد سيدي عبيد، وكذلك الحال بالنسبة للمجلس البلدي ككل الذي سيكون فيه ستة أعضاء من النمامشة وخمسة من أولاد سيدي عبيد بعد ما كان الوضع منعكسا تماما، أي ستة أعضاء من أولاد سيدي عبيد، وخمسة أعضاء من النمامشة، وهذا ما سيؤدي إلى عدم استقرار البلدية وبالتالي عدم أدائها لوظائفها، وربما يؤدي كل هذا إلى حل مجلسها.

بلدية الشريعة¹:

حزب FLN:

رکز هذا الحزب على تمثيل أهم الأوعية الانتخابية المشكلة للمجتمع المحلي، فكان متصدر القائمة ينحدر من أولاد سعيدان آلا وهو السيد: سماعل إبراهيم، وذلك من أجل استقطاب هذا الفرع من أولاد حميدة الذي يعتبر منشقاً سياسياً عن بقية فروع أولاد حميدة، أضف إلى ذلك أنه مجاهد، الأمر الذي سيساعد على استقطاب الأسرة الثورية بالبلدية، يليه السيد: الوافي علي، الذي ينحدر من الزرامة ثاني أكبر وعاء انتخابي بعد أولاد حميدة، ثم في المرتبة الثالثة السيد: جدي التيجاني، الذي ينحدر من أولاد سي علي، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح من أولاد محبوب، آلا وهو السيد: براهيمية عمّار، بينما أخر ممثل أولاد ساسي، السيد: ربّوح بشير، إلى المرتبة الخامسة، وبالتالي تكون هذه القائمة الأحسن ترتيباً من بين كل القوائم الأخرى.

القائمة الحرة الرفاه الاجتماعي:

تشكلت هذه القائمة من طرف مناضلين تابعين لحزب الـ FLN على اثر إقصائهم من قائمة المرشحين في هذا الحزب، فكان متصدرها ينحدر من أولاد سي علي، بحكم أنه أكبر فرع داخل أولاد حميدة، يليه مرشح من أولاد ساسي، ثم مرشح من الزرامة.

حزب FIS:

رتبت قائمة هذا الحزب بشكل غير متوقع بعدما شاع الخير بأن متصدر القائمة سيكون من أولاد ساسي، آلا وهو السيد: بوطورة يونس، أحد أئمة مدينة الشريعة الذي يتمتع بشعبية كبيرة لدى الصغير والكبير، فلقد اتضح فيما بعد أن متصدر القائمة هو السيد: غلاب كمال، أحد الشباب الجامعيين المنحدر من الزرامة وبالضبط من أولاد مبارك، ولقد كان ذلك أحسن ترتيب للزرامة على مستوى كل القوائم، يليه في المرتبة الثانية السيد: حمزة علي، من أولاد ساسي، من أجل منافسة المرشح الثاني في القائمة الحرة، ثم في المرتبة الثالثة، السيد: جدي الطاهر، من أولاد سي علي، من أجل منافسة المرشح الثاني في قائمة الـ FLN.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: ستة مقاعد. FIS: ثلاثة مقاعد، القائمة الحرة: مقعدين.

¹ مقابلة مع السادة: جدي التيجاني، نائب رئيس بلدية 2007.
براجي الوردي، عضو بالمجلس الولائي لسنة 2007.
وأخرون.

بلدية سطح قنتيس:1

عدم الوصول إلى اتفاق بين الإطارات المحلية لحزب الـ FLN حول من يتأصل القائمة أءى إلى حل الخلاف باقتراح تشكيل قائمتين حرتين خارج إطار الحزب.

القائمة حرة رقم 01:

هندست هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: سعدون رشيد، الذي ينحدر من الشخاخرة وبالضبط من أولاد أحمد بن سليمان، يليه مرشح من أولاد سي عون وبالضبط من أولاد يونس، آلا وهو السيد: بوزياني صالح، الذي عول عليه كثيراً في منافسة متصدر القائمة الحرة الثانية، ثم يأتي في المرتبة الثالثة مرشح من الجدور، يليه مرشح من الجرافة.

القائمة الحرة رقم 02:

هندست هذه القائمة من طرف السيد: أيمن محمد البشير، الذي ينحدر من أولاد سي عون وبالضبط من أولاد خالد، مع العلم أنّ رئيس البلدية وقتها كان السيد: عوين الصغير، الذي ينحدر من نفس عشيرة متصدر هذه القائمة، أما المرتبة الثانية فكانت لمرشح من أولاد أحمد بن إبراهيم، يليه مرشح من أولاد الناصر، بينما أأر الشخاخرة إلى المرتبة الرابعة ممثلين بالسيد: ربوش الطاهر، الذي عول عليه في استقطاب على الأقل أبناء عمه من أولاد الساسي.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: الحرة 01: ثلاثة مقاعد. الحرة 02: أربعة مقاعد بفارق ضئيل.

¹ مقابلة مع السادة: لعبيدي العربي، رئيس بلدية 2007. سعدون رشيد، عضو سابق ببلدية 1990. وآخرون..

بلدية العوينات:1

حزب FLN:

كان هناك اتفاق بين مناضلي هذا الحزب مفاده انه في حالة كان مسئول القسمة ينتمي للشاوية، فإن متصدر القائمة (رئيس البلدية المفترض) يجب أن يكون من أولاد سيدي عبيد، والعكس صحيح، ولما كان وقتها رئيس القسمة هو السيد: مباركي محمد ، الذي ينتمي للشاوية، فإن متصدر القائمة كان من أولاد سيدي عبيد، ألا وهو السيد: مريم يوسف، يليه مرشحان من الشاوية ألا وهما السيدان: دبّز لخطر، الذي كان له دورٌ كبير في احترام هذا الاتفاق، لأنه كان الأكبر سناً من بين كل الفائزين وبالتالي المخول قانوناً لاختيار رئيس البلدية، ثم عزوزي موسى، يليهما مرشحان من أولاد سيدي عبيد، أما المرتبة السادسة فكانت للسيد: عبد اللطيف السعيد.

حزب PNSD:

عول مهندسو هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد سي يحي بن عيسى، خاصة أولاد عمّار، وأولاد حمد بن مبارك.

حزب HMS:

عول هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للمحاطلة، لكن لسوء حظه فإن هذا الوعاء تشتت تقريباً بين كل القوائم.

حزب FIS:

ركّز هذا الحزب على الدعاية الدينية، ومخاطبة الناس في وجدانهم، خاصة فئة الشباب، دون الأخذ بعين الاعتبار الانتماءات القبلية لمرشحيه، فلقد كان متصدر القائمة السيد: قومري الطيب، ينحدر من فرع صغير من المحاطلة (المشهور أنّ هذه العائلة ذات أصول تونسية)، يليه مرشح من أولاد درّاج، ثم مرشح من أولاد التومي، وهو فرع صغير من أولاد سي يحي بن عيسى.

القائمة الحرة:

ركّز مهندس هذه القائمة ومتصدرها السيد: دبّز فريد، على علاقات الجوار والصدّاقة والزمالة، كما ركّز على علاقات المصالح مع بعض التجار من أجل إنجاح حملته الانتخابية.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: ستة مقاعد. PNSD: مقعد. FIS: مقعد. الحرة: مقعد. HMS: لا شيء.

¹ مقابلة مع السادة: بن جبار عمّار، نائب رئيس بلدية 2007. عبد اللطيف لخضر، من قدامى مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني. دبّز لخضر، رئيس بلدية سابق. وآخرون...

بلدية الحويجبات:1

حزب FLN:

رکز هذا الحزب عل تمثیل أهم الأوعية الانتخابية بالبلدية، فكان متصدر القائمة من الفراشيش، ألا وهو السيد: شافعي محمد الشادلي، يليه السيد: زغلامي الهادي، الذي ينحدر من الزغالمة، ثم السيد: يوسفی لزهري، الذي ينحدر من أولاد سيدي عبيد، أما المرشح الرابع فكان من الفراشيش.

حزب FIS:

كغيرهم في البلديات القريبة من مركز الولاية تأثر سكان بلدية الحويجبات بالرأي العام السائد بعاصمة الولاية والمؤيد لحزب الـ FIS، وخاصة فئة الشباب.

حزب PNSD:

هندست قائمة هذا الحزب من طرف متصدرها السيد: جبايلي الطيب، الذي ركز بشكل خاص على الوعاء الانتخابي للفراشيش، خاصة وأنه لم يكن مقيماً بالبلدية، وبالتالي لا يستطيع الاعتماد على شعبيته بقدر إمكانية اعتماده على أقاربه.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: أربعة مقاعد. FIS: مقعدين. PNSD: مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: عبد الرؤوف بالنور، الكاتب العام بالبلدية. خليفي الهادي، موظف بالبلدية.

بلدية صفصاف الوسرى:1

حزب FLN:

بما أنّ النضج السياسي كان ضعيفاً خاصة وأنها أول انتخابات تعددية، فإن القائمة تشكلت كما يلي:
كان متصدر القائمة السيد: بشوات عبد القادر، ينحدر من أولاد بالقاسم وبالضبط من المنطقة الجنوبية للبلدية التي تشمل كل من عقلة أحمد، والمزارة، على أساس أنّ رئيس البلدية السابقة كان السيد: معيفي محمد الطاهر، الذي ينتمي للجهة الشمالية للبلدية التي تشمل مركز البلدية، والذكّارة، ثم يأتي في المرتبة الثانية، والثالثة السيدان: زمّال محمد الشريف، وشارفي عبد الله، اللذان يمثلان الجهة الشمالية للبلدية، وخاصة مركز المدينة، فالأول من أولاد خليفة والثاني من أولاد نونة، أما المرتبة الرابعة فعادت للسيد: عليوات موسى، على أساس أنه مثقف بالإضافة إلى أنه ابن إمام، يليه السيد: معيفي محمد الطاهر، رئيس البلدية السابقة، في المرتبة الخامسة.

القائمة الحرة:

عدم اقتناع سكان البلدية وخاصة سكان الذكّارة بفكرة شمال وجنوب البلدية التي تم على أساسها ترتيب قائمة الـ FLN أدى بهم إلى تشكيل قائمة حرة تصدرها السيد: عطية يونس، الذي ينحدر من منطقة الذكّارة، يليه السيد: رزايقية محمد الصالح، الممثل الوحيد للوعاء الانتخابي لأولاد أم ثابت، اللذين ينحدرون من منطقة المزارة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: خمسة مقاعد، القائمة الحرة: مقعدين.

¹ مقابلة مع السيد: خديري الطاهر، موظف بالبلدية.

بلدية الحمّامات:1

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب بشكل أساسي على قاعدته الثابتة المكونة من الأسرة الثورية.

حزب FIS:

بالإضافة إلى تأثر الناخبين في هذه البلدية بالرأي العام السائد في عاصمة الولاية التي لا تبعد أكثر من عشر كيلومترات عن مقر البلدية والذي كان مسانداً لحزب الـ FIS، فإنّ الحزب اعتمد بشكل واضح على الانتماء القبلي لمرشحيه، حيث كان متصدر القائمة ينحدر من البرارشة، ألا وهو السيد: جابري علي، يليه مرشح يمثل الزرادمة ألا وهو السيد: عيادي يحي، ثم مرشح من الوكاكسة ألا وهو السيد: بوقصة عبد الرحمان، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح من البرارشة ألا وهو السيد: جدواني علي، يليه في المرتبة الخامسة مرشح من الوكاكسة.

حزب PNSD:

استفاد مهندس ومتصدر قائمة هذا الحزب السيد: جدواني الشريف، من دعم الوعاء الانتخابي الذي ينتمي إليه، من أجل زيادة عدد ممثلي هذا الوعاء الانتخابي داخل المجلس البلدي، وهذا ما حدث بالفعل، حيث تمكن ثلاثة مرشحين من عائلة جدواني من دخول المجلس البلدي، أولهم كان تحت غطاء الـ FIS، وبالتالي لا يحتاج إلى دعم، والثاني كان متصدراً لقائمة الـ FLN، والذي كان لا يحتاج أيضاً إلى دعم، والثالث تحت غطاء الـ PNSD، وهو الذي تحصل على كل الدعم.

القائمة الحرة:

تمكن مهندس هذه القائمة السيد: زردومي رشيد، من استمالة فئة الشباب الطامحين للتغيير بعيداً عن التعصب الديني، وذلك نظراً لشعبيته التي اكتسبها من مستواه التعليمي، ومركزه الاجتماعي.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FIS: خمسة مقاعد، FLN: مقعدين، PNSD: مقعد، القائمة الحرة: مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: بوقطف النوي، نائب رئيس بلدية 2007. قرفي البخاري، عضو بلدية 2007 عن حركة مجتمع السلم. وآخرون...

بلدية نقرين:1

كون البلدية من أقدم البلديات على مستوى الوطن، بالإضافة إلى احتوائها على مزيج متنوع من الانتماءات القبلية، فإنها أبعد ما تكون عن مظاهر العصبية القبلية بمعناها الضيق، وأقرب إلى التمدن وإلى أنواع أخرى من العصبية، كعصبية الجوار، والنسب، وربما إلى تكتلات المصالح.

المهم أن ما يميز العملية الانتخابية برمتها هو:

- متصدر القائمة غالباً ما يكون من النقارنية نظراً لتمرسهم ولتحكمهم الجيد في العملية الانتخابية بحكم تمدنهم السابق عن التقسيمات الأخرى، ونظراً لعزوف التقسيمات القبلية الأخرى عن الترشح لعدم قدرتها على تنظيم نفسها سياسياً.

- أغلبية القائمة تكون من النقارنية، وهذا دليل آخر على عزوف التقسيمات القبلية الأخرى عن الترشح.

- الحملة الانتخابية لا تركز كثيراً على الانتماءات القبلية بقدر ما تركز على شعبية المرشحين، الناتجة في الأساس عن علاقاتهم الشخصية بالناس من خلال المصالح المتبادلة، والناتجة كذلك من خلال مآثرهم في خدمة أبناء المنطقة بغض النظر عن انتماءاتهم، وكما تركز من جهة أخرى على شعبية الحزب في حد ذاته.

كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: ثلاثة مقاعد، القائمة الحرة: أربعة مقاعد، PSD: لاشيء.

¹ مقابلة مع السيد: زايد علي، موظف بالبلدية. وآخرون.

بلدية بئر المقدم:1

حزب FLN:

كانت فكرة الترتيب داخل القائمة عند بداية التعددية الحزبية فكرة جديدة وغير واضحة، أضف إلى ذلك السيطرة الواضحة للبرارشة داخل الحزب الواحد سابقاً (FLN). كل ذلك أدى إلى تشكيل قائمة عشوائية تقوم على تغليب كفة البرارشة على حساب العلونة، لكن هذه العشوائية التي أدت إلى حصول البرارشة على المراتب الأربعة الأولى داخل القائمة، أدت كذلك إلى حصول العلونة على أربعة ممثلين داخل نفس القائمة المكونة من تسعة مرشحين، الأمر الذي أدى إلى محاولة العلونة الانقلاب على البرارشة من خلال استمالة المترشح الثامن وهو السيد: مباركة إبراهيم (من البرارشة) للتحالف معهم من أجل السيطرة على البلدية في حال نجاح حزب FLN، وذلك من خلال وعدهم له بمنصب رئيس بلدية، أو نائب أول في أسوأ الحالات.

ولتجنب هذه الحيلة السياسية قام البرارشة بدعم قائمة حزب FIS - التي لم يكن لها أي حظ في النجاح داخل هذه البلدية بسبب التوجه اللاإسلامي للناخبين- بكيفية تسمح له بالحصول على مقعدين لا أكثر، الشيء الذي سيؤدي إلى إقصاء المترشح الثامن الذي يشكل خطراً عليهم، وكذلك المترشح التاسع الذي ينتمي إلى العلونة، وتعويضهما بالمترشح الأول والثاني من حزب FIS . وبالتالي تبقى الأغلبية لصالح حزب FLN مع زوال خطر العلونة.

حزب FIS:

نفس الشيء يقال على قائمة هذا الحزب فيما يخص الترتيب مع الإشارة إلى استفادة هذا الحزب من الخلاف المذكور سابقاً بين البرارشة، والعلونة، للحصول على مقعدين خلال هذه الانتخابات، نظراً لعدم شعبية هذا الحزب في هذه البلدية.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: سبعة مقاعد، FIS: مقعدين.

¹ مقابلة مع السيد: شاوشي لزهري، نائب بلدية 2007 عن حركة مجتمع السلم. وآخرون.

بلدية الكويف:1

حزب FLN:

جاءت قائمة هذا الحزب ممثلة لأغلب الأوعية الانتخابية داخل البلدية، حيث كان متصدر القائمة من أولاد بريك، ألا وهو السيد: ظوايفية مبروك، يليه السيد: تريعة محمد، الذي ينحدر من الطوايبية، ثم مرشح ثالثاً من الهمايلية، فرابع من السحايرية، أما المرشح الخامس فكان من السطايفية، والمرشح السادس من العوايسية. بالإضافة إلى هذا التمثيل الجيد كان تجذّر هذا الحزب في منطقة تتميز بتاريخها الثوري سبباً في نجاح هذه القائمة.

حزب FIS:

هندست قائمة هذا الحزب من طرف متصدرها السيد: بوسطة حسين، المنحدر من الهمايلية، لذلك كان أغلب أعضاء القائمة من الهمايلية، مما يدل، إما عن عزوف الناس عن الترشح فيها، وإما على لجوء الحزب لاستعمال عامل العصبية القبلية بالرغم من أنه حزب إسلامي.

القائمة الحرة رقم 65:

حاولت هذه القائمة تمثيل أهم الأوعية الانتخابية بالبلدية، لكن ضعف شعبية المرشحين بالمقارنة مع منافسيهم، بالإضافة لاعتمادها على نفس الوعاء الانتخابي للـ FIS من خلال متصدر القائمة الذي ينحدر من الهمايلية ألا وهو السيد: بن زيب حمادي. كل هذا أدى إلى عدم حصول هذه القائمة على نتائج مرضية.

القائمة الحرة 42:

هندست هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: غنيات فريد، الذي ينحدر من الطوايبية، والذي اعتمد على العصبية الضيقة، حيث كان أغلب مرشحي القائمة من الطوايبية.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: خمسة مقاعد، FIS: مقعدين، حرة 65: مقعد، حرة 42: مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: بالغيث الأديب، نائب رئيس بلدية 2007. بن صدة سمير، الكاتب العام لبلدية بولحاف الدير. وآخرون.

بلدية مرسط:1

حزب FLN:

رکز هذا الحزب كعادته على الوعاء الانتخابي للمغاربة، ومن بعدهم البلالة، وذلك من خلال متصدر القائمة السيد: باشا عبد الحميد، والمرشح الثاني السيد: ترايعية عمر، أما المرتبة الثالثة والرابعة فكانت لمرشحين من المغاربة.

حزب FIS:

رکز هذا الحزب كغيره من الأحزاب على الوعاء الانتخابي للمغاربة، حيث كان متصدر القائمة ينحدر من المغاربة وبالضبط من الشتاتية، يليه مرشح آخر من المغاربة وبالضبط من النواصرية، من أجل منافسة متصدر قائمة الـ FLN، أما المرشح الثالث فكان من البلالة.

القائمة حرة:

مهندسو هذه القائمة ركزوا هم أيضاً على الوعاء الانتخابي للمغاربة، ثم من بعدهم البلالة، فلقد كان متصدر القائمة ينحدر من المغاربة، ألا وهو السيد: هوام عبد الطيف، يليه مرشحان من البلالة ألا وهما السيدان: حملة صالح، وترايعية مداني.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

بما أن التوجه الانتخابي في تلك الفترة كان نحو الأحزاب الوطنية نظراً للبعد التاريخي للمنطقة التي لها علاقة كبيرة بثورة التحرير الوطني، فإن نتائج الانتخابات كانت لصالح حزب جبهة التحرير الوطني بخمسة مقاعد، تليه القائمة الحرة بثلاثة مقاعد على اعتبار أن جل مرشحيها هم في الحقيقة مناضلون في حزب FLN، أما حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ فلم يتحصل إلا على مقعد واحد.

¹ مقابلة مع السادة: فاسخ عمر، عضو بلدية 2007.
فارس أحمد، رئيس بلدية 2007.
وأخرون.

بلدية العقلة:1

حزب FLN:

ركز هذا الحزب على تمثيل أهم الأوعية الانتخابية داخل البلدية في المراتب الأولى على قائمته، باستثناء أولاد بريك، بما فيهم أولاد العيساوي، وأولاد لمرة، والجدور، فلقد كان متصدر القائمة ينتمي لأولاد حراث، آلا وهو السيد: عيفاوي صالح، يليه السيد: بوعبيدة عبد الحميد، الذي ينتمي للزرامة، ثم يأتي السيد: زيّاني عبد المجيد، في المرتبة الثالثة، والذي ينتمي للفجوج، أما المرتبة الرابعة فكانت لممثل أولاد موسى السيد: خلفي الطرودي، يليه في المرتبة الخامسة السيد: شعنبي نصر الدين، الذي ينتمي لأولاد بوقصة.

حزب FIS:

لم يركز هذا الحزب على الانتماءات القبلية لمرشحيه بقدر تركيزه على سياسة الإقناع، مستغلاً في ذلك الزخم الإسلامي الذي ساد تلك الفترة خاصة في أوساط الشباب، لذلك نرى أنّ متصدر قائمته السيد: فرحات مبروك، كان ينحدر من فرع صغير من فروع أولاد بريك آلا وهو فرع الجدور، مع العلم أنه كان ابن أخت العلامة الكبير الشيخ العربي التبسي، يليه مرشحين من الزرامة، ثم مرشح من أولاد العيساوي.

حزب PNSD:

رکز مهندس هذه القائمة ومتصدرها السيد: عايد محمد، على الوعاء الانتخابي لأولاد العيساوي، لكن لسوء حظ هذه القائمة، غير أغلب أفراد هذا الوعاء الانتخابي تسجيلاتهم الانتخابية إلى بلدية سطح قنتيس، من أجل دعم ونصرة بنو عمومتهم خلال الانتخابات المحلية في تلك البلدية.

القائمة الحرة:

تمت هندست هذه القائمة من طرف السيد: طراد الربيعي، كرد فعل على عملية إقصائه من قائمة الـ FLN، على الرغم من أنه صهر متصدر قائمة ذلك الحزب، ولقد ركز كثيراً على الوعاء الانتخابي لأولاد حرّاث، خاصة أولاد بوعون، وأولاد بوضياف الممثلين بالسيد: حافي علي، في المرتبة الثانية. لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: خمسة مقاعد. FIS: مقعدين. PNSD: مقعد. الحرة: مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: حسين فضيل، نائب رئيس بلدية 2007.

سعدون رشيد، عضو سابق بالبلدية.

سعدون عمر، عضو ببلدية 2007 عن حركة مجتمع السلم.

بلدية بئر الذهب:1

حزب FIS:

لم تشارك سوى هذه القائمة في انتخابات 1990م بسبب تأخر حزب FLN في تقديم قائمته خلال الأجل المحددة، وبالتالي فإنها ركزت أكثر على التفاهم والتقارب في وجهات النظر بين المرشحين بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية. ولقد كان أغلب مرشحيها مناضلين سابقين في صفوف الـ FLN بدليل أن متصدر القائمة السيد: عمّر سوايدية، كان رئيساً لبلدية الحمامات في عهد الحزب الواحد.

بلدية العقلة المالحة:2

حزب FLN:

لعبت شعبية هذا الحزب في هذه المنطقة المتميزة بتاريخها الثوري دوراً كبيراً في حصول هذه القائمة على نتائج جيدة رغم أنها لم تكن ممثلة لجميع الأوعية الانتخابية في المنطقة، وما يؤكد ذلك هو عدم ترشح حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في هذه البلدية رغم تغلغه العميق في باقي الوطن.

القائمة الحرة:

حاول مهندسو هذه القائمة الاستفادة من الأوعية الانتخابية التي لم يتم تمثيلها في الـ FLN، وخاصة الوعاء الانتخابي للقراوشية، فكان متصدر القائمة والذي يليه ينحدرون من القراوشية ألا وهما السيدان: عباس محمد، وخلفون عبد الرزاق، يليهما مرشح من أولاد ساعي، ثم مرشحان من أولاد خليفة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: خمسة مقاعد، القائمة الحرة: مقعدين.

¹ مقابلة مع السيد: زروق محمد (ياسين)، نائب رئيس بلدية 2007. وآخرون.

² مقابلة مع السيد: فرحات محمد الطاهر، الكاتب العام بالبلدية. وآخرون.

بلدية قريقر:1

تتميز هذه البلدية بوجود نوع من التقليد السياسي (العرف السياسي) المتمثل في تبني أحد الطريقتين التاليتين فيما يخص ترتيب القوائم خاصة بالنسبة للأحزاب الوطنية:

1- ترتيب الخمسة مراتب الأولى كالتالي: الأولى لمرشح من الزرامة، والثانية لمرشح من أولاد مسعود، والثالثة لمرشح من أولاد بويحي، إن كان في ذلك مصلحة للقائمة، وإلا فإنه يؤخر للمرتبة الخامسة، وتعاد الكرة لمرشح من الزرامة في المرتبة الرابعة، يليه مرشح من أولاد مسعود.

2- إذا كان المرشح الأول من أولاد مسعود، وجب أن يكون على الأقل المرشحين اللذين يليانه من الزرامة، ثم مرشح من أولاد بويحي، حسب ما تقتضيه المصلحة السياسية.

حزب FLN:

ركّز هذا الحزب على تمثيل أهم الأوعية الانتخابية داخل البلدية، فكان متصدر القائمة ينحدر من الزرامة وبالضبط من أولاد عمر، يليه مرشح من أولاد مسعود، ثم مرشح من أولاد بويحي، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح من أولاد مبارك المنتمين للزرامة، وبالتالي يكون هذا الحزب الأحسن تمثيلاً للمجتمع المحلي.

حزب FIS:

راهن هذا الحزب على عنصر الإقناع، بغض النظر عن الانتماء القبلي لمرشحيه، فكان بذلك متصدر قائمته شاباً جامعياً وذو شعبية بالبلدية، وينحدر من أولاد مبارك المنتمين للزرامة، يليه أربعة مرشحين من أولاد مسعود، وهذا دليل على عدم اكتراث الحزب بالانتماء القبلي لمرشحيه.

القائمة الحرة رقم 01:

حاولت هذه القائمة استقطاب مختلف الأوعية الانتخابية المشكلة للمجتمع المحلي، لكنها ركّزت بشكل خاص على أولاد مبارك الذين ينتمون للزرامة، فتأثرت بذلك من منافسة متصدر قائمة FIS.

القائمة الحرة رقم 02:

لجأت هذه القائمة إلى توظيف العصبية القبلية الضيقة من خلال تشكيل قائمة مكونة من مرشحين من أولاد مسعود لا غير، لكنها تأثرت من تشتت الوعاء الانتخابي لأولاد مسعود بينها وبين الـ FLN، والـ FIS.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: أربعة مقاعد، FIS: مقعد، القائمتين الحرّتين: مقعد لكل واحدة منهن.

¹ مقابلة مع السيد: مالكية اليازيد، رئيس بلدية سابق. وآخرون.

بلدية بڭارية:1

حزب FLN:

رکز هذا الحزب بشكل كبير على الوعاء الانتخابي لأولاد ملول، مع محاولة استقطاب بعض الأوعية الانتخابية الصغيرة، فجاءت قائمته مشكلة من السيد: جابري أحمد، كمتصدر للقائمة والذي ينحدر من أولاد ملول، يليه مرشح من أولاد سيدي يحي بن طالب، ثم مرشح من الزغالمة، أما بقية المرشحين فينتمون لأولاد ملول.

حزب FIS:

رغم أن هذا الحزب كان قد أعلن معاداته لاستعمال للعصبية القبلية في الانتخابات إلا أنه لجأ إليها ضمناً من خلال ترتيبه للمرشحين على القائمة، حيث يمكن ملاحظة أن متصدر القائمة ينحدر من أولاد درّاج، ألا وهو السيد: بوحلمة الطاهر، وذلك من أجل تحقيق الانفراد بالوعاء الانتخابي لأولاد درّاج، يليه ثلاثة مرشحين يشبهون في ترتيبهم ترتيب المرشحين الثلاثة الأوائل على قائمة الـ FLN، وذلك من أجل مزاحمة ذلك الحزب على وعائه الانتخابي، فالمرشح الثاني كان من أولاد ملول، يليه مرشح من أولاد سيدي يحي بن طالب، ثم مرشح من الزغالمة. أضف إلى ذلك تأثر فئة الشباب بوجه خاص بالرأي العام السائد في عاصمة الولاية التي لا تبعد عن مقر البلدية أكثر من عشر كيلومترات، والذي كان مسانداً لحزب الـ FIS.

القائمة الحرة:

تشكلت هذه القائمة من طرف مجموعة من الأصدقاء المعارضين لمبادئ الحزب الإسلامي FIS، ولقد التفّ حولهم كل من كان على فكرتهم، ولقد رتبوا القائمة بشكل تنافسي، حيث كان متصدر القائمة من أولاد درّاج، ألا وهو السيد: شمام قدور، وذلك من أجل منافسة حزب الـ FIS حول الوعاء الانتخابي لأولاد درّاج، يليه مرشح من أولاد ملول على اعتبار أنه أكبر وعاء انتخابي بالبلدية، ثم مرشح من النمامشة، ولقد كان ذلك أحسن ترتيب للنمامشة على مستوى كل القوائم، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح من الزغالمة.

حزب PNSD:

شكلت هذه القائمة أيضاً من طرف مجموعة من الأصدقاء الشباب الذين كانوا يؤمنون بإمكانية التغيير بعيداً عن مساوئ العصبية القبلية، والتعصب الديني، لكن عدم شعبية مرشحها، وكذا عدم استيعاب المجتمع المحلي لمثل تلك الأفكار الجديدة عليه، أدى إلى عدم حصول هذه القائمة على نتائج مرضية.

¹ مقابلة مع السادة: جابري عمارة، رئيس بلدية 2007. عثمانية العربي، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FIS: أربعة مقاعد. القائمة الحرة: مقعدين. FLN: مقعد. PNSD: لا شيء.

بلدية بوخظرة:¹

حزب FLN:

ركّز هذا الحزب على تمثيل أهم الأوعية الانتخابية داخل البلدية، حيث كان متصدر القائمة من المغارسة، يليه مرشح ثان من المرازقة، ثم مرشح من المعاليم، أما المرشح الرابع فكان من الغيانة.

القائمة الحرة (الاعتماد على النفس):

هندست هذه القائمة من طرف المعاليم بقيادة السيد: نويري يوسف، فكان جل أعضائها من المعاليم كرد فعل على سوء ترتيبهم في الـ FLN.

القائمة الحرة (المستقبل):

هندست هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: الهوام الهوام، الذي ينحدر من المغارسة، يليه مرشح من الغيانة، ثم مرشح من أولاد سيدي عبيد، فمرشح من المرازقة، ولقد حاول متصدر هذه القائمة استقطاب الوعاء الانتخابي للمغارسة بشكل خاص، رغم المنافسة الشديدة التي واجهها من طرف قائمة حزب الـ FLN، التي كان متصدرها من المغارسة.

القائمة الحرة (العدل والمساواة):

هندست هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: بخوش عبد الله، الذي ينحدر من المرازقة، والذي عوّل كثيراً على الوعاء الانتخابي الذي ينحدر منه على أساس أنه المرشح الأحسن ترتيباً من بين المرشحين الذين ينتمون إلى نفس الوعاء الانتخابي.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: أربعة مقاعد، الاعتماد على النفس: مقعدين، المستقبل: مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: لعور فرح، الكاتب العام بالبلدية. بومعقودة ونيس، رئيس مصلحة الانتخابات. وآخرون.

بلدية الونزة:¹

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي يحي بن طالب من خلال كل من متصدر القائمة، السيد: بخوش أحمد، والمرشح الثالث السيد: حرّاث عبد الواحد، كما حاول استقطاب ما يمكن من الشاوية، من خلال المرشح الثاني السيد: زروالي بوجمعة، الذي عُول عليه كثيرا لمنافسة كل من متصدر قائمة الـ FIS، وHMS، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح من أولاد سيدي عبيد، وذلك لمنافسة متصدر القائمة الحرة رقم 58.

حزب FIS:

اعتمد هذا الحزب على توفير ثلاثة مواصفات في متصدر القائمة بغض النظر عن انتمائه القبلي، فكان متصدر القائمة شاباً في الثلاثينات من عمره، له مستوى جامعي، وله شعبية وقبول لدى الناس، ألا وهو السيد: بالهوشات الربيعي، يليه مرشح ينحدر من الشاوية، ثم مرشح ثالث ينحدر من سوق أهراس، أما المرشح الرابع فكان من أولاد درّاج، وهذا إن دلّ فإنما يدل على عدم اهتمام هذا الحزب بالانتماءات القبلية لمرشحيه.

حزب HMS:

اعتمد هذا الحزب نفس سياسة الحزب المنحل فوفر نفس المواصفات في متصدر قائمته والذي كان السيد: عقون بوبكر، يليه مرشح ينحدر من سوق أهراس، ألا وهو السيد: بن خليفة مقداد.

القائمة الحرة رقم 58:

ركّزت هذه القائمة على الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي عبيد، من خلال متصدر القائمة السيد: رزايقية بوجمعة، ومن خلال أغلبية مرشحي القائمة الذين ينتمون إلى هذا الوعاء الانتخابي.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

FIS: أربعة مقاعد، ورئاسة البلدية بفارق الأصوات. FLN: أربعة مقاعد. HMS: مقعدين. القائمة الحرة: مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: قلعي عمر، نائب رئيس البلدية.

عوي عمر، من قدامى مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني.
حمداوي مصطفى، رئيس مصلحة الانتخابات.

بلدية الماء الأبيض:¹

حزب FLN:

راهن هذا الحزب على تمثيل أغلب الأوعية الانتخابية المشكلة للمجتمع المحلي، لكنه ركّز بشكل خاص على الوعاء الانتخابي لأولاد سي محمد، من خلال متصدر القائمة السيد: بوعكاز لحبيب، مما جعل القائمة تتعرض لمنافسة شديدة من طرف متصدر قائمة HMS الذي ينتمي إلى نفس الوعاء الانتخابي.

حزب FIS:

ركّز هذا الحزب على عنصر الإقناع مما جعله لا يهتم كثيراً بالانتماءات القبلية لمرشحيه، حيث كان أغلب مرشحيه من أوعية انتخابية صغيرة، خاصة متصدر القائمة، السيد: عثمانية علي، الذي ينتمي لأولاد عباس، يليه المرشح الثاني، السيد: ناصر السعيد، الذي ينتمي للشعاشعة.

حزب HMS:

لم يُغفل هذا الحزب ما للانتماءات القبلية من أهمية في إنجاح الحملة الانتخابية، فكان متصدر القائمة من أولاد سي محمد، ألا وهو السيد: مشري عبد الله، يليه مرشح آخر من أولاد مراح.

القائمة الحرة:

ركّزت هذه القائمة على تمثيل أغلب الأوعية الانتخابية بالبلدية، عدى الوعاء الانتخابي لأولاد سي محمد، على أساس أنه ممثل على رأس قائمتين حزبيتين، فلقد كان متصدر القائمة، السيد: سالمى بدر الدين، ينحدر من أولاد عبودة، يليه مرشح من أولاد مراح، ثم مرشح من العداة، فمرشح من الشعاشعة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: القائمة الحرة: أربعة مقاعد مع إعلان انتمائها للـ FLN فور نجاحها. FLN: مقعدين. HMS: مقعد. FIS: لا شيء.

¹ مقابلة مع السيد: عبادة تليلي، الكاتب العام للبلدية. وآخرون.

بلدية أم علي:1

بما النظام الانتخابي الذي كان مطبقاً وقتها هو نظام الأغلبية البسيطة فإن ذلك أثر على نتائج الانتخابات، ولم يعكس الوزن الحقيقي للقوائم المشاركة.

حزب FLN:

ركّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد حمد وخاصة المعامرية ممثلين في شخص السيد: فردي مختار، متصدر القائمة، والذي ينتمي إلى العكارمية، كما ركّز على الوعاء الانتخابي لأولاد إبراهيم، ممثلين في شخص السيد: قبلة عبد المالك، يليه مرشحين آخرين من أولاد إبراهيم، دون الأخذ بعين الاعتبار تمثيل الوعاء الانتخابي لأولاد نصر.

حزب FIS:

ركّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد حمد، وخاصة الرقايعية من خلال متصدر القائمة السيد: حمدي باشا عبد الله، يليه مرشح من أولاد إبراهيم، ثم مرشح من أولاد نصر، وبالتالي كان هذا الحزب الأحسن تمثيلاً للأوعية الانتخابية على مستوى البلدية، أضف إلى ذلك تمتع هذا الحزب وقتها بشعبية كبيرة خاصة لدى فئة الشباب.

القائمة الحرة:

كانت هذه القائمة آخر قائمة يتم الإعلان عنها وبالتالي استفادة من فرصة الإطلاع على تركيبة القوائم الأخرى، فكان متصدر القائمة ينحدر من العكارمية، وبالضبط من أولاد الحاج، ألا وهو السيد: فردي عبد الرحيم، وذلك من أجل تقسيم الوعاء الانتخابي لعائلة فردي إلى عكارمية، وأولاد الحاج، وبالتالي التشويش على متصدر قائمة الـ FLN، يليه في المرتبة الثانية مرشح من أولاد براهيم وبالضبط من عائلة قبلة وذلك من أجل التشويش على المرشح الثاني لكل من حزب الـ FLN، والـ FIS، أما المرتبة الثالثة فكانت لمرشح من العكارمية ألا وهو السيد فردي لطفي، وذلك من أجل تشتيت الوعاء الانتخابي الذي كان يعول عليه متصدر حزب الـ FLN، الذي ينتمي بدوره للعكارمية. ثم يأتي في المرتبة الرابعة مرشح آخر من أولاد إبراهيم، من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من منتخبي هذا الوعاء.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: القائمة الحرة: 04 مقاعد، FIS: مقعدين بفارق صوتين عن القائمة الحرة، FLN: مقعد واحد بفارق تسعة أصوات عن القائمة الحرة.

¹ مقابلة مع السيد: حمدي باشا عبد الرزاق، رئيس مكتب التجمع الوطني الديمقراطي، وعضو سابق بالبلدية. وآخرون.

بلدية ثليجان:1

حزب FLN:

رکز هذا الحزب على تمثيل أهم الأوعية الانتخابية المشكلة للمجتمع المحلي، حيث كان متصدر القائمة ينحدر من الزرامة وبالضبط من الفراحنة، آلا وهو السيد: فرحاني بالخير، الذي كان معلماً للقرءان، ولقد كانت تلك أهم ميزة عوّل عليها هذا الحزب من أجل منافسة حزب الـ FIS، يليه مرشح من أولاد حميدة، وبالضبط من أولاد سي علي، آلا وهو السيد: زرفاوي إسماعيل، الذي عوّل عليه كثيراً من أجل منافسة متصدر القائمة الحرة، أما المرشح الثالث فكان من الزرامة، يليه مرشح رابع من أولاد حميدة، وهكذا دواليك إلى آخر القائمة.

حزب FIS:

لم يعر هذا الحزب الاهتمام الكافي لعملية تمثيل الأوعية الانتخابية الكبيرة داخل قائمته، أضف إلى ذلك عدم شعبية أحزاب التيار الإسلامي في هذه البلدية، الشيء الذي أدى إلى عدم حصوله على نتائج مرضية.

القائمة الحرة:

هندست هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: بوعلي صالح، الذي كان رئيساً للبلدية السابقة، والذي ينحدر من أولاد حميدة وبالضبط من أولاد ساسي، وذلك من أجل منافسة قائمة الـ FLN التي أقصي منها، يليه مرشح من الزرامة وبالضبط من الفراحنة، والذي عوّل عليه كثيراً من أجل منافسة متصدر قائمة الـ FLN، أما المرتبة الثالثة فكانت لمرشح من أولاد حميدة، وهكذا دواليك إلى آخر القائمة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: أربعة مقاعد، القائمة الحرة: ثلاثة مقاعد، FIS: لا شيء.

¹ مقابلة مع السيد: عمارة نصير، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

بلدية عين الزرقاء:1

حزب FLN:

حاول هذا الحزب التركيز بالدرجة الأولى على الوعاء الانتخابي للمرازقة من خلال متصدر القائمة السيد: بن مدخن التيجاني، الذي لم يكن لسوء حظ الحزب محل إجماع المرارقة الذين تفرقوا بينه وبين المرشح الثالث للقائمة الحرة رقم 01 السيد: بوعلّاق محمود، والمرشح الثاني في القائمة الحرة رقم 03 السيد: نحّال رايس، ثم يأتي في المرتبة الثانية السيد: بن شرقية الهادي، الذي ينحدر من أولاد مولى، وبالضبط من أولاد حمودة، والذي عُول عليه كثيرا في منافسة القائمة الحرة لأولاد مولى التي يتصدرها السيد: كتيف السبتي، الذي ينحدر من أولاد حمزة، أما المرتبة الثالثة فكانت للسيد: بوقفة عبد الواحد، الذي ينحدر من الهرايسية وهو ممثل الهرايسية الأحسن ترتيباً على مستوى كل القوائم، وبالتالي يكون الأحق بالحصول على أصواتهم.

القائمة الحرة رقم 01:

ركزت هذه القائمة على الوعاء الانتخابي للعبادنة من خلال المرشحين الأول والثاني السيدان: كلاع العربي، الذي كان رئيسا للبلدية السابقة، وباجي يوسف، يليهما مرشح من أولاد مولى ، ثم مرشح من المرارقة، ثم مرشح من قسطل.

القائمة الحرة رقم 02:

ركزت هذه القائمة على الانتماء القبلي الضيق فكان جل مرشحيها من أولاد مولى باختلاف فروعهم، لكنها تأثرت من منافسة المرشح الثاني في الـ FLN لها.

القائمة الحرة رقم 03:

ركزت هذه القائمة على الوعاء الانتخابي للعبادنة والمرارقة من خلال المرشح الأول والثاني، لكنها تأثرت كثيرا من منافسة الـ FLN، والقائمة الحرة رقم 01.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: القائمة الحرة رقم 01: 05 مقاعد، FLN: مقعدين، القائمتين الحرّتين المتبقيتين: مقعد لكل واحدة منهما.

¹ مقابلة مع السادة: نحّال عمّار، نائب رئيس البلدية.
زروق عبد الله، نائب رئيس البلدية.
حمزاوي العيد، رئيس مصلحة الموارد البشرية.

بلدية المريج:1

حزب FLN:

حاول هذا الحزب تمثيل أهم الأوعية الانتخابية بالتناسب مع حجمها، فكان متصدر القائمة من المرازقة، يليه مرشح من الهرايسية، ثم مرشح ثالث من العبادنة، وهكذا دواليك إلى آخر القائمة.

القائمة الحرة الصدق في العمل:

اعتمدت على العصبية الضيقة، حيث كان جل المرشحين ينتمون إلى المرازقة دون استثناء.

القائمة الحرة التنمية الشاملة:

هذه القائمة أيضاً اعتمدت على العصبية الضيقة، حيث كان جل مرشحيها من الهرايسية.

القائمة الحرة الوفاق والعدالة الاجتماعية:

حاولت هذه القائمة خلق نوع من التحالف بين المرازقة، والعبادنة، والحنابلية، حيث كان متصدر القائمة من المرازقة، يليه الثاني من العبادنة وهكذا دواليك إلى آخر القائمة باستثناء المرتبة الثالثة التي كانت لمرشح من الحنابلية.

لهذه الأسباب كانت النتائج كالتالي: FLN: أربع مقاعد، القوائم الحرة الباقية: مقعد لكل واحدة.

بلدية بولحاف الدير:2

حزب FIS:

استفادت هذه القائمة من سخط الشارع على حزب الـ FLN، وخاصة فئة الشباب، هؤلاء الذين تأثروا كثيراً بالرأي العام السائد بمقر الولاية التي لا تبعد عن مقر البلدية أكثر من عشر كيلومترات والذي كان مساندا للحزب، كما وظف الحزب من جهة أخرى الانتماء القبلي لخدمة هذه القائمة، حيث اعتمد بشكل كبير على الوعاء الانتخابي لأولاد قديم، والعواشيرية من أجل منافسة حزب الـ FLN الذي اعتمد على الوعاء الانتخابي للحنافسة وخاصة عائلة دريد.

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب على الوعاء الانتخابي الثابت من المجاهدين وأبناء الشهداء، كما اعتمد على الوعاء الانتخابي للحنافسة بشكل خاص من خلال متصدر القائمة السيد: دريد ياسين.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FIS: خمسة مقاعد، FLN: مقعدين.

¹ مقابلة مع السيد: بوعلق حمزة، نائب رئيس البلدية. وآخرون.
² مقابلة مع السادة: فتني يونس، موظف بالبلدية. وآخرون.

بلدية بجن:1

حزب FLN:

ركّز هذا الحزب في إعداداته للقائمة على تمثيل كل التقسيمات القبلية، فكانت المرتبة الأولى من نصيب الخنافسة، والمرتبة الثانية من نصيب الزرامة، أما الثالثة فكانت من نصيب أولاد سي عيسى، والخامسة كانت من نصيب أولاد العيساوي.

القائمة الحرة:

اعتمدت هذه القائمة نفس طريقة الـ FLN ولكن بترتيب مختلف، فلقد كانت المرتبة الأولى من نصيب أولاد سي عيسى، والمرتبة الثانية من نصيب أولاد العيساوي، والمرتبة الثالثة من نصيب الخنافسة، والمرتبة الرابعة من نصيب الزرامة.

نتائج الانتخابات كانت كالتالي: FLN : ستة مقاعد. القائمة الحرة: مقعد.

بلدية المزرعة:2

حزب FLN:

احترم هذا الحزب في تشكيله للقائمة حجم الوعاء الانتخابي الذي ينتمي إليه كل مرشح، فكان المنصب الأول للفراحنة، والثاني لأولاد سليمان، أما الثالث فكان للجلامدة وهكذا دواليك إلى أن تكتمل القائمة.

حزب PNSD:

ركّز هذا الحزب على الفراحنة وبالضبط على الزفاقة من خلال ترشيحه لإثنين منهم على رأس القائمة، يليهما مرشح من الجلامدة، ثم مرشح من أولاد سليمان.

القائمة الحرة:

ركّز مهندس هذه القائمة السيد: عبد المالك علي، على عائلته باعتبارها من أكبر عائلات العراوة، لذلك نرى أن المرتبة الأولى والثالثة كانتا لمرشحين من هذه العائلة يتخللهما مرشح من الجلامدة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN : خمسة مقاعد، PNSD: مقعد، الأحرار: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: بوخلوط محمد، نائب رئيس بلدية 2007. وآخرون.

² مقابلة مع السادة: الوالي محمد، الكاتب العام بالبلدية. بوساحية محمد لخضر، رئيس بلدية 2007. وآخرون.

بلدية فرکان:1

حزب FLN:

لم ترتب قائمة هذا الحزب انطلاقاً من القاعدة، بل فرضت من القمة، الشيء الذي جعلها غير متوازنة، فمتصدر القائمة كان ينحدر من أولاد ابراهيم وهو أصغر وعاء انتخابي بالبلدية، يليه مرشح من أولاد العيساوي وبالضبط من الخلالطية ثاني أكبر وعاء انتخابي بعد أولاد علي، وكانت المرتبة الثالثة من نصيب مرشح آخر من أولاد ابراهيم، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح من أولاد يونس ثالث أكبر وعاء انتخابي بالبلدية، يليه مرشح من العداونية وهو رابع أكبر وعاء انتخابي بالبلدية. أما المدايلية، وأولاد علي فلم يرتبوا كما يجب.

القائمة الحرة رقم: 37.

احترمت هذه القائمة التوازن بين الأوعية الانتخابية مع إحداث بعض التغييرات التي فرضتها الحاجة السياسية. فمتصدر القائمة كان من المدايلية رغم أنهم ثاني أكبر وعاء انتخابي بعد أولاد العيساوي، وذلك بسبب عدم وجود أي مرشح منافس من المدايلية في القوائم الأخرى عدى القائمة الحرة رقم: 34، والتي تراجعت عن خوض تلك الانتخابات بالإضافة إلى تزكيته لهذه القائمة. أما المرتبة الثانية فكانت لمرشح من أولاد العيساوي وبالضبط من أولاد علي، يليه مرشح من العداونية بدلاً من أولاد يونس، وبالضبط من عائلة عزوز بسبب أهمية الوعاء الانتخابي لهذه العائلة، يليه مرشحان من أولاد يونس.

القائمة الحرة رقم: 34.

تراجعت هذه القائمة عن خوض الانتخابات، بل قامت بتزكية القائمة رقم 37 لا لسبب إلا من أجل الإطاحة بقائمة الـ FLN .

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: القائمة الحرة 37: أربعة مقاعد، FLN: ثلاثة مقاعد.

¹ مقابلة مع السيد: قتال محمد، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

الجدول رقم 01: المستوى التعليمي لمتصدري القوائم على مستوى كل البلديات لسنة 1990م.

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	دون مستوى	المستوى التعليمي الأحزاب
32	3	10	12	4	3	INDEP
26	4	7	9	3	3	FLN
18	9	6	1	1	1	FIS
7	4	1	1	1		PNSD
3	3					HMS
1			1			PSD
1		1				الإرشاد والإصلاح
88	23	25	24	9	7	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ أنّ ذوي المستوى التعليمي المتوسط والثانوي يسيطرون على صدارة قوائم حزب الـ FLN، وكذلك صدارة القوائم الحرة التي هي في الحقيقة عبارة عن تكتلات موازية من إعداد مناضلين سابقين في حزب الـ FLN، بينما يبقى ذوي المستوى الجامعي ضعفي التمثيل في صدارة هذه القوائم.

نلاحظ أنّ أحزاب التيار الإسلامي، ونقصد الـ FIS، جمعية الإرشاد والإصلاح، و HMS، ركّزت بشكل كبير على ذوي المستوى التعليمي الجامعي، وبنسبة أقل على ذوي المستوى الثانوي، من أجل الظهور بمظهر الأحزاب ذوي الكفاءات القادرين على صنع الفارق، عكس الأحزاب الوطنية التي كانت تركز وجود أفراد الأسرة الثورية بغض النظر عن مستواهم الدراسي. نفس الشيء بالنسبة لأحزاب التيار الديمقراطي، كالـ PNSD، فلقد ركّزت على ذوي المستوى التعليمي الجامعي لتتميّز بذلك عن حزب الـ FLN، الذي كان لا يعير اهتماماً لهذه الفئة ربما لأنها لم تشارك في الثورة.

الجدول رقم 02: المستوى التعليمي لرؤساء البلديات لسنة 1990م.

المستوى التعليمي	عدد رؤساء المجالس	نسبتهم
دون مستوى	4	
الابتدائي	2	
المتوسط	8	
الثانوي	9	
الجامعي	5	
المجموع	28	100%

المصدر: تحقيق ميداني.

المستوى التعليمي العام لرؤساء البلديات يميل نحو المتوسط والثانوي على حساب الجامعي .

الجدول رقم 03: المستوى التعليمي لرؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 1990م.

الإرشاد والإصلاح	INDEP	FIS	FLN	الأحزاب المستوى التعليمي
		1	3	بدون مستوى
	1		1	ابتدائي
	1	1	6	متوسط
1	3	1	4	ثانوي
	1	3	1	جامعي
1	6	6	15	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

كما قلنا سابقاً يتضح من خلال هذا الجدول أن حزب الـ FLN، وكذلك القوائم الحرة هي الأكثر تمثيلاً لذوي المستوى الدراسي المتوسط والثانوي، بينما أحزاب التيار الإسلامي هي الأكثر تمثيلاً لذوي المستوى الدراسي الجامعي.

الجدول رقم 04: المهنة الأصلية لمتصدري القوائم على مستوى كل البلديات حسب الأحزاب 1990م.

المهنة الأصلية الأحزاب	مهنة التعليم	مهنة مكتبية	مهنة ميدانية	مهنة حرة	تاجر	فلاح	بطل	المجموع
INDEP	14	10	2		3	2	1	32
FLN	10	8	3			3	2	26
FIS	11	3	3		1			18
PNSD	1	3	2	1				7
HMS	2	1						3
PSD	1							1
الإرشاد والإصلاح	1							1
المجموع	40	25	10	1	4	5	3	88

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ أنّ مهنة التعليم هي المهنة الأكثر سيطرة على عملية الترشح للانتخابات نظرا للمكانة الاجتماعية التي تحتلها هذه الفئة المهنية داخل البناء الاجتماعي، ومن ثمّ قدرتها على التأثير في توجهات الناخبين، خاصة أنها تملك من الوعي، والثقافة السياسية ما لا تملكه الفئات الأخرى. تليها مباشرة المهن ذات الطابع المكتبي كالإدارة، والتسيير، بسبب امتلاك أصحابها قدرا لا بأس به من الوعي السياسي، ومن العلاقات الشخصية، بحكم وظائفهم.

الجدول رقم 05: المهن الرئيسية لرؤساء البلديات لسنة 1990م.

المهنة الأصلية	عدد رؤساء المجالس	نسبتهم
مهنة التعليم	9	
مهنة مكتبية	11	
مهنة ميدانية	4	
مهنة حرة	0	
تاجر	1	
فلاح	2	
بطل	1	
المجموع	28	%100

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 06: المهن الرئيسية لرؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 1990م.

المهنة الأصلية الأحزاب	مهنة التعليم	مهنة مكتبية	مهنة ميدانية	مهنة حرة	تاجر	فلاح	بطل	المجموع
FLN	4	6	2			2	1	15
FIS	2	2	2					6
INDEP	2	3			1			6
الإرشاد والإصلاح	1							1
المجموع	9	11	4		1	2	1	28

المصدر: تحقيق ميداني.

كما قلنا سابقاً فإن امتلاك أصحاب المهن المكتبية لشبكة معتبرة من العلاقات بحكم وظائفهم، رشّحهم ليكونوا الفئة المهنية الأكثر احتلالاً لمنصب رئيس البلدية وخاصة تحت غطاء الـ FLN. تليهم مباشرة فئة المعلمين.

نلاحظ أنّ فئات أخرى مثل فئة التجار، والفلاحين، والعاطلين عن العمل، لم تجد فرصة للترشح أو الفوز سوى مع الـ FLN، وقوائم الأحرار.

الجدول رقم 07: سن متصديري القوائم حسب الأحزاب لسنة 1990م.

السن الأحزاب	أقل من 31	40-31	50-41	60-51	أكبر من 60	المجموع
INDEP	4	20	7		1	32
FLN	3	17	5	1		26
FIS	4	10	4			18
PNSD	2	5				7
HMS	3					3
PSD		1				1
الإرشاد والإصلاح		1				1
المجموع	16	54	16	1	1	88

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 08: سن رؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 1990م.

المجموع	أكبر من 60	60-51	50-41	40-31	أقل من 31	السن الأحزاب
15		1	4	8	2	FLN
6			2	3	1	FIS
6			1	3	2	INDEP
1				1		الإرشاد والاصلاح
28		1	7	15	5	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ أنّ الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً في هذه الانتخابات هي الفئة العمرية ما بين 31، و40 سنة، وبالتالي فهي فئة لم تشارك في العمل الثوري بحكم سنّها، كما أنّها تعتبر فئة شابة وذات خبرة في نفس الوقت فلا هي صغيرة جداً ولا هي كبيرة جداً.

الفصل الرابع

المنذوبيات

تمهيد الفصل:

مرحلة ظهور المندوبيات كانت مرحلة انتقالية ميّزها الجو العام غير المستقر داخل البلاد، فكانت بذلك الحل البديل بالنسبة للسلطة للمحافظة على نوع من الاستقرار إلى حين ترتيب الاستحقاقات القادمة، لذلك نجد أنّ أغلب أعضاء هذه المندوبيات كانوا من رجال الولاء للنظام القائم.

الفصل الرابع: المندوبيات:

* بلدية تبسة:1

مندوبية 93-95:

احترمت الإدارة الوصية نفس العرف المعمول به في الأحزاب الوطنية أثناء تنصيبها للمندوبية، حيث كان رئيس المندوبية السيد: علي، ينتمي للنامشة، يساعده السادة: بوترة نور الدين، من النامشة، غريب عباس، من أولاد سيدي يحي، كثير عمر، من أولاد درّاج، ونبوشي ميلود، من الأقليات.

مندوبية 95-97:

تشكلت هذه المندوبية من عضوين فقط لأسباب مجهولة، وهما السيد: قرفي الزبير، من النامشة، والسيد: غريب عباس، من أولاد سيدي يحي.

* بلدية بئر العاتر:2

مندوبية 93-95:

لا يفوتنا أن نشير هنا إلى أنه حتى الولاية تراعي عملية التوازن بين النامشة و أولاد بالقاسم وأولاد دلال ويظهر ذلك جليا من خلال قائمة أعضاء مندوبية 1993-1995م، حيث تبين لنا أنه هناك توازن داخل مندوبية (1993-1995م) بين أولاد بالقاسم وأولاد دلال والنامشة حيث كان السيد: نصري عبد الله، رئيسا للمندوبية وهو من النامشة، يساعده السيد: سلمي بوبكر، المنحدر من أولاد بالقاسم، والسيد: محفوظ عبد العزيز، من أولاد دلال، وتتضح عملية الحفاظ على التوازن أكثر بعد استقالة السيد: سلمي بوبكر، وتعويضه بالسيد: جيري حمادي، وهو من أولاد دلال، فأصبح هناك اختلال في التوازن بين أولاد بالقاسم وأولاد دلال يكمن في وجود عضوين من أولاد دلال وعدم وجود أي عضو من أولاد بالقاسم، الشيء الذي اضطر أعضاء المندوبية على إضافة عضو رابع ينحدر من أولاد بالقاسم، ألا وهو السيد: نصيب صالح، وذلك من أجل إحداث التوازن. مع العلم أن هذا العضو الجديد لم يكن معينا رسمياً من طرف الولاية.

مندوبية 95-97:

تكرر الوضع كذلك في مندوبية (1995-1997م) أين كان السيد: صخري المداني، رئيسا للمندوبية و هو من أولاد سيدي عبيد، يساعده السيد: بالقاسم علي، الذي ينحدر من النامشة، ثم السيد: طراد محمد، الذي ينحدر أيضاً من النامشة.

¹ مقابلة مع السيد: حمدي لزهري، نائب بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية تبسة. وآخرون.
² مقابلة مع السادة: ربيعي البخاري، رئيس مكتب HMS بالبلدية، و معيفي علي، عضو سابق، وحالي بالبلدية. وآخرون.

* بلدية الشريعة:¹

مندوبية 95-97:

احترمت الإدارة أثناء تنصيبها للمندوبية تمثيل أهم التقسيمات القبلية بالبلدية، حيث كان المندوب هو السيد: سلطاني بالقاسم، الذي ينحدر من أولاد حميدة، وبالضبط من أولاد سعيدان، يساعده ثلاثة أعضاء، الأول من أولاد حميدة وبالضبط من أولاد سي علي ألا وهو السيد: قواسمية محمد، والثاني من أولاد مسعود ألا وهو السيد: دقايشية لمين، أما الثالث فهو السيد: الوافي محمد، الذي ينحدر من الزرامة.

* بلدية سطح قنتيس:²

مندوبية 95-97:

تم اختيار رئيس البلدية السيد: أيمن محمد البشير، والسادة النواب: جعفر الصادق، وجلّاب عبد المجيد، من نفس البلدية ليسيروا المندوبية وذلك من أجل الحفاظ على استقرار الأوضاع داخل البلدية إلى غاية الانتخابات البلدية المقبلة.

* بلدية لعوينات:³

مندوبية 95-97:

اختارت الإدارة بمناسبة تشكيل المندوبية مجموعة من الأشخاص الذين شاركوا في تسيير البلدية والذين لا ينتمون في الحقيقة إلى التركيبة القبلية للمجتمع المحلي، وذلك من أجل توفير نوع من الحياد في تسيير شؤون البلدية. فلقد عين السيد: معارفية مختار، رئيساً للمندوبية، مع العلم أنه ينحدر من أولاد خيار بسوق أهراس، والذي شغل في الماضي منصب رئيس بلدية العوينات لعهدتين في عهد الحزب الواحد، يساعده كل من السيد: بن قلاتي عبد الحميد، الذي ينحدر هو الآخر من سوق أهراس، والسيد: قابا حمة الزين، أمين عام الدائرة، والذي ينحدر من النمامشة.

¹ مقابلة مع السادة: جدي التيجاني، نائب رئيس بلدية 2007. براحي الورد، عضو بالمجلس الولائي لسنة 2007. وآخرون.

² مقابلة مع السادة: لعبيدي العربي، رئيس بلدية 2007. سعدون رشيد، عضو سابق ببلدية 1990. وآخرون..

³ مقابلة مع السادة: بن جبار عمّار، نائب رئيس بلدية 2007. عبد اللطيف لخضر، من قدامى مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني. دبّز لخضر، رئيس بلدية سابق. وآخرون...

* بلدية الحويجات:¹

مندوبية 95-97:

تشكلت المندوبية بناءً على التحقيق الإداري والأمني فكانت كالتالي: السيد: قماي نور الدين: رئيساً للمندوبية، بحكم أنه كان عضواً في البلدية السابقة، يساعده السيد: بالنور رؤوف، بحكم أنه كان أميناً عاماً للبلدية، والسيد: صخري الوئاس، بحكم أنه ابن أحد أكبر وجهاء البلدية.

* بلدية صفصاف الوسرى:²

مندوبية 95-97:

تكونت هذه المندوبية من السادة: مناس محمد الأخضر، كرئيس للمندوبية، للاستفادة من خبرته ككاتب عام سابق للبلدية، ومسعي عبد الحفيظ، ومعيفي أحمد، لأنهما ينتميان للأسرة الثورية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليهم في تسيير دواليب البلدية في مثل تلك الظروف التي سادت وقتها.

* بلدية الحمامات:³

مندوبية 95-97:

تكونت هذه المندوبية من السادة: بن خذير خير الدين، كرئيس للمندوبية، للاستفادة من خبرته ككاتب عام للبلدية، وزروق كمال، وعياشي السعيد، اللذين كانا مديري مدرسة، ومحّل احترام أغلبية سكان البلدية.

* بلدية نقرين:⁴

مندوبية 95-97:

حتى الإدارة لا تعير اهتماماً كبيراً بالانتماءات القبلية عندما يتعلق الأمر بهذه البلدية، فيمكننا أن نلاحظ مثلاً من خلال المندوبية، أن الإدارة لم تعطي أهمية كبيرة للتمثيل المتوازن لجميع الأوعية الانتخابية، بقدر اهتمامها بالأشخاص القادرين على حفظ الهدوء، فكان بذلك رئيس المندوبية من النقارنية، يليه عضوان من النمامشة.

¹ مقابلة مع السادة: عبد الرؤوف بالنور، الكاتب العام بالبلدية. خليفي الهادي، موظف بالبلدية.

² مقابلة مع السيد: خذيري الطاهر، موظف بالبلدية. وآخرون...

³ مقابلة مع السادة: بوقطف النوي، نائب رئيس بلدية 2007. قرفي البخاري، عضو بلديّة 2007 عن حركة مجتمع السلم. وآخرون...

⁴ مقابلة مع السيد: زايد علي، موظف بالبلدية. وآخرون.

* بلدية بنر مقدم:1

مندوبية 95-97:

تكونت المندوبية بناءً على التحقيق الأمني الذي لم يزكي سوى الأشخاص التالية أسمائهم: سماعلي صالح، رئيساً للمندوبية، و دربالي الناصر، وشاوشي عبد الغني، عضوين معه.

* بلدية الكويف:2

مندوبية 95-97:

صحيح أن الإدارة وقتها ممثلة بالدائرة قد احترمت عملية تمثيل أهم التقسيمات القبلية داخل البلدية فكانت المندوبية مكونة من السادة: منسل يوسف، الذي ينحدر من الطوايبية، وهو مجاهد متقاعد من التعليم، يساعده السيد: ظوايفية الشريف، الذي ينحدر من أولاد بريك، وهو متقاعد من الجيش، وكذلك السيد: زايري أحمد، الذي ينحدر من الهمايلية، وهو أيضاً متقاعد. الجميع متقاعدون وطاعنون في السن مما يعزز الاعتقاد أن الإدارة كانت تحاول التحكم في زمام الأمور.

* بلدية مرسط:3

مندوبية 95-97:

تشكلت هذه المندوبية من طرف السيد رئيس الدائرة بناءً على مجرد علاقات شخصية مع أفرادها دون أي مراعاة لخصائص المنطقة وخاصة التركيبية القبلية. لذلك جاءت مكونة من السيد : باشا عبيد، كمندوب، والذي ينحدر من المغارسة، والسيدان: غريب أحمد، وسواعي ياسين، اللذان يعتبران غريبان عن المنطقة.

* بلدية العقلة:4

مندوبية 95-97:

رَكَزَت الإدارة الوصية على الأسرة الثورية أثناء تشكيلها للمندوبية، كما احترمت التوازن القبلي وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار، فلقد كان السيد: جدعون ابراهيم، رئيساً للمندوبية، وهو مجاهد معروف، ينتمي إلى أولاد حرّاث، يليه السيد: حطّابي علي، الذي ينتمي للزرامة، والذي كان ابن شهيد، ثم السيد: منصور محمود، الذي ينتمي لأولاد العيساوي، والذي كان أيضاً ابن شهيد، ومتصرف إداري بالبلدية.

¹ مقابلة مع السيد: شاوشي لزهري، نائب ببلدية 2007 عن حركة مجتمع السلم. وآخرون.
² مقابلة مع السادة: بالغيث الأديب، نائب رئيس بلدية 2007، وبن صدة سمير، الكاتب العام لبلدية بولحاف الدير.
³ مقابلة مع السادة: فاسخ عمر، عضو ببلدية 2007. وآخرون.
⁴ مقابلة مع السادة: حسين فضيل، نائب رئيس بلدية 2007.
سعدون رشيد، عضو سابق بالبلدية. وآخرون.

* بلدية بئر الذهب:¹

مندوبية 92-93:

تكونت هذه المندوبية بطريقة مُثلت من خلالها أكبر الأوعية الانتخابية في البلدية، حيث كان رئيس المندوبية ينحدر من الورقة ألا وهو السيد: بن خديم بشير، يساعده عضوان أحدهما من أولاد بريك ألا وهو السيد: طوالبية حفاوي، ثم السيد: زروق عبد اللطيف، الذي ينحدر من الجفافية.

مندوبية 93-94:

تكونت هذه المندوبية من عضوين ينحدر كلاهما من أولاد بريك، فلم تستمر هذه المندوبية إلى أكثر من عام واحد.

مندوبية 94-95:

ترأس هذه المندوبية رئيس الدائرة بنفسه بمساعدة عضو سابق في المندوبيات السابقة ألا وهو السيد: طوالبية حفاوي.

مندوبية 95-97:

ترأس هذه المندوبية السيد: بيازة الشافعي، الذي ينحدر من البلالة، يساعده عضوان، أحدهما من أولاد بريك، والآخر ليس من البلدية أصلاً، ألا وهو السيد: حفيان بالقاسم، رئيس مصلحة الري.

* بلدية العقلة المالحة:²

مندوبية 95-97:

تشكلت المندوبية من الأشخاص التالية أسمائهم من أجل ضمان السير الهادئ لشؤون البلدية خلال تلك الفترة الانتقالية، ومن أجل تمثيل كل من العلونة والبرارشة على حد سواء في هذه المندوبية: بديار عباس، غلاب علي، صالح بن عباس بن سالم.

* بلدية قريقر:³

مندوبية 95-96:

أسندت مهمة تسيير البلدية خلال هذه الفترة للسيد: مالكية اليازيد، بحكم أنه كان أمين عام للبلدية.

مندوبية 96-97:

تكونت هذه المندوبية من السادة الآتية أسمائهم: شريط التهامي، جبايلي محمد علي، عبّاد عباس، الذي أصبح فيما بعد عضواً في البرلمان. ولقد تمّ التعيين بناءً على نتيجة التحقيقات الأمنية.

¹ مقابلة مع السيد: زروق محمد (ياسين)، نائب رئيس بلدية 2007. وآخرون.

² مقابلة مع السيد: فرحات محمد الطاهر، الكاتب العام بالبلدية. وآخرون.

³ مقابلة مع السيد: مالكية اليازيد، رئيس بلدية سابق. وآخرون.

* بلدية بڭارية:1

مندوبية 92-97:

تم تشكيل هذه المندوبية بناءً على التحقيقات الإدارية والأمنية، فجاءت مكونة من السادة التالية أسمائهم: شمام قدور، عضو سابق في البلدية المنحلة، ومناهض للحزب المنحل. زغلامي أحمد، عضو سابق في البلدية المنحلة تحت غطاء الـ FLN. مسعود أحمد، موظف بالبلدية.

* بلدية بوخظرة:2

مندوبية 95-97:

تشكلت هذه المندوبية من عضوين من المغارسة، وعضو من المعاليم، ألا وهم السادة: لعور فرح، كرئيس للمندوبية باعتباره أمين عام للبلدية، يساعده جمل أحمد، وبوظرفيف رمضان.

* بلدية الونزة:3

المجلس البلدي المؤقت (CCP) 92-93:

تكون هذا المجلس من السادة: سلطاني حسن، كرئيس للمجلس بحكم شعبيته، والذي ينحدر من النمامشة. مشري أحمد، الذي ينتمي لأولاد سيدي يحي بن طالب. عبيدي مالكية، الذي ينتمي لأولاد سيدي عبيد.

مندوبية 93-95:

خلال تنصيب هذه المندوبية تم استبدال السيد: سلطاني حسن، بالسيد: بوكوبة عز الدين، الذي ينحدر من أولاد سيدي يحي بن طالب، بحكم أنه إطار في الولاية وعنده خبرة أكبر في التسيير، مع الاحتفاظ بالعضوين الآخرين.

مندوبية 95-97:

خلال تكوين هذه المندوبية تم استبدال السيد: بوكوبة عز الدين، بالسيد: قرفي كمال، الذي ينحدر من سوق أهراس، بحكم أنه ابن شهيد ومدير سابق لـ OPGI، كما تم استبدال السيد: عبيدي مالكية، بالسيد: جنان الزبير، الذي ينحدر هو الآخر من سوق أهراس، مع الاحتفاظ بعضوية السيد: مشري أحمد. دون أن ننسى التذكير بأن رئيس الدائرة وقتها كان من سوق أهراس.

¹ مقابلة مع السادة: جابري عمارة، رئيس بلدية 2007.

عثمانية العربي، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

² مقابلة مع السادة: لعور فرح، الكاتب العام بالبلدية.

بومعقودة ونيس، رئيس مصلحة الانتخابات. وآخرون.

³ مقابلة مع السادة: قلعي عمر، نائب رئيس البلدية.

عوي عمر، من قدامى مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني.

حمداوي مصطفى، رئيس مصلحة الانتخابات.

* بلدية الماء الأبيض:¹

مندوبية 95-97:

احترمت الإدارة عند تنصيبها للمندوبية تمثيل أهم التقسيمات القبلية في البلدية، حيث كان رئيس المندوبية هو نفسه رئيس البلدية السابقة ألا وهو السيد: سالمى بدر الدين، الذي ينحدر من أولاد عبودة، يساعده السيد: مرزوق إبراهيم الذي ينحدر من أولاد مراح، والسيد: بوعكاز لحبيب الذي ينحدر من أولاد محمد.

* بلدية أم علي:²

مندوبية 95-96:

تشكلت هذه المندوبية باقتراح من رئيس الدائرة، ولقد احتوت على عضوين من أولاد إبراهيم هما السيد: براكشي علي، عسكري متقاعد، والسيد، قبلة محمد الشريف، وعضو ثالث من أولاد حمد ألا وهو السيد: محمودي الكامل.

مندوبية 96-97:

تمّ تعديل تشكيلة المندوبية باستبدال السيد: براكشي علي، بالسيد: محمودي الكامل، على رأس المندوبية، وإضافة عضو ثالث ينتمي لأولاد نصرّ ألا وهو السيد: زيتون محمد.

* بلدية تليجان:³

مندوبية 95-97:

حرصت الإدارة أثناء تشكيلها للمندوبية على تمثيل أهم الأوعية الانتخابية بالبلدية، فكان رئيس المندوبية ينحدر من أولاد حميدة ألا وهو السيد: بوعلي صالح، الذي أختير على أساس خبرته الكبيرة في تسيير شؤون البلدية، يساعده السيدان: بالهوشات محمود، الذي ينحدر من الزرامة، والسيد: براهيمى الجمعي، الذي ينحدر من أولاد حميدة.

¹ مقابلة مع السيد: عبادة تليلي، الكاتب العام للبلدية. وآخرون.

² مقابلة مع السيد: حمدي باشا عبد الرزاق، رئيس مكتب التجمع الوطني الديمقراطي، وعضو سابق بالبلدية. وآخرون.

³ مقابلة مع السيد: عمارة نصير، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

* بلدية عين الزرقاء:1

مندوبية 95-97:

راعت الإدارة عند اختيارها لأعضاء المندوبية تمثيل أهم الأوعية الانتخابية داخل البلدية، فكان رئيس المندوبية ينحدر من العبادنة ألا وهو السيد: كلاع العربي، الذي يتمتع بخبرة كبيرة في تسيير البلدية، يساعده السيدان: مشري التليلي، الذي ينحدر من الهرايسية، وبوغرارة الشريف الذي ينحدر من المرازقة.

* بلدية المريج:2

مندوبية 95-97:

حتى الإدارة راعت تمثيل أهم الأوعية الانتخابية في البلدية عندما نصّبت المندوبية، حيث كان رئيس المندوبية ينتمي للهرايسية ألا وهو السيد: بولحراف خليفة، الذي كان مديرا لمدرسة، يساعده عضوان؛ الأول من المرازقة ألا وهو السيد: مكاحلية عبد الحفيظ، أما الثاني فمن العبادنة ألا وهو السيد: بوعلاق عمار.

* بلدية بولحاف الدير:3

مندوبية 92-97:

تم تعيين هذه المندوبية بناءً على التحقيق الأمني فكانت كالتالي: السيد: سوامية رمضان، رئيساً للمندوبية، يساعده السيد: دريد محمد البشير، والسيد: خميسية عيود.

* بلدية بجن:4

مندوبية 95-97:

قامت الإدارة بتمثيل أهم التقسيمات القبلية داخل البلدية، فلقد كان مندوب البلدية من الزرامة ألا وهو السيد: عون الله عمار، يساعده عضوان أحدهما من أولاد لمرّة ألا وهو السيد: شواف محمد، والآخر من أولاد العيساوي، وبالضبط من أولاد بالزرايب المقيمين بالعقلة، ألا وهو السيد: ربح الله محمد.

¹ مقابلة مع السادة: نّال عمّار، نائب رئيس البلدية.

زروق عبد الله، نائب رئيس البلدية.

حمزاوي العيد، رئيس مصلحة الموارد البشرية.

² مقابلة مع السيد: بوعلاق حمزة، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

³ مقابلة مع السادة: فتني يونس، موظف بالبلدية. وآخرون.

⁴ مقابلة مع السيد: بوخلوط محمد، نائب رئيس بلدية 2007. وآخرون.

* بلدية المزرعة:¹

مندوبية 95-97:

لقد تم تطبيق العرف المتبع في ترتيب القوائم الانتخابية على تشكيلة المندوبية، حيث عين السيد: بوزيدة أحمد الذي ينحدر من الفراحنة، كمندوب للبلدية، يليه كعضو السيد: قواسمية الطاهر، الذي ينحدر من أولاد سليمان، ثم السيد: جويني الباهي الذي ينحدر من الجدور، كعضو ثان.

* بلدية فركان:²

مندوبية 95-97:

نظراً للوضع الأمني غير المستقر وقتها فإن الإدارة الوصية ركزت أثناء تنصيبها للمندوبية على الأسرة الثورية، دون أن تغفل تمثيل أهم الأوعية الانتخابية بالبلدية، فكان بذلك رئيس المندوبية ينحدر من المدايلية بالإضافة إلى كونه مجاهد، ألا وهو السيد: علاق مبروك، يساعده العضوان: مسّاني إبراهيم، الذي ينحدر من أولاد العيساوي، والذي كان مجاهداً وابن شهيد في نفس الوقت. وجارش نصر، الذي ينحدر هو الآخر من أولاد العيساوي، والذي كان ابن شهيد.

¹ مقابلة مع السادة: الوالي محمد، الكاتب العام بالبلدية.

بوساحية محمد لخضر، رئيس بلدية 2007. وآخرون.

² مقابلة مع السيد: قتال محمد، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

الفصل الخامس

الانتخابات البلدية لسنة 1997

تمهيد الفصل:

إنّ انتخابات 1997م جرت في ظروف خاصة، لا يمكن معالجة الرهانات المرتبطة بها بمعزل عن الأحداث التي عرفتها الجزائر طيلة السبع سنوات السابقة لها ومنها:

1- نتائج الانتخابات المحلية التي جرت في جوان 1990م والتي حصلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الأغلبية الساحقة من مقاعد المجالس البلدية على مستوى الوطن، ثمّ ما تلاها من توقيف قصري للمسار الانتخابي الشيء الذي أدّى إلى فقدان النظام للشرعية التي ضلّ يبحث عن طريقة لاكتسابها من جديد، وهذا بالضبط ما اضطره للعودة سنة 1997م إلى الانتخابات كوسيلة لكسب شرعية السلطة. وفي سياق هذا المنطق تمّ تنظيم انتخابات متحكّم في نتائجها مسبقاً لكسب الشرعية من جديد، ولكي تكتسي هذه الانتخابات قدراً من المصداقية، تمّ التمهيد لها بجملة من الإجراءات:

أولاً: عقد ندوة الوفاق الوطني 1994م والتي حظرتها جميع مكونات المجتمع السياسي والمدني التي كانت متواجدة، ما عدى الحزب المنحل.

ثانياً: إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية تميزت بالنزاهة والمشاركة الشعبية المؤطرة !.

ثالثاً: تعديل الدستور في 29 نوفمبر 1996م الذي قنّن للانتخابات سنة 1997م وكذا قنّن للرهنات السياسية المرتبطة بها.

رابعاً: إيجاد تنظيم حزبي بديل يعول عليه، بحيث تتشكل قيادته وقاعدته النضالية من ذوي الولاء والمصالح، مثل: "المنظمات الجماهيرية" كالـ UGTA (تجمع النقابات)، أو مثل "العائلة الثورية" (المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، المنظمة الوطنية للمجاهدين)، ومنظمة ضحايا الإرهاب، بالإضافة إلى كوادر متوسطة، ونخب عشائرية، وكوادر عليا في الدولة. ولقد كان هذا الحزب هو: "التجمع الوطني الديمقراطي"، الذي ولد كبيراً.

2- العمل بقانون حالة الطوارئ المعلنة منذ 1992م الذي يظّم طائفة كبيرة من الإجراءات المقيدة للحريات (السياسية، الجمعوية، والنقابية).

3- في 13 يناير 1995م أبرمت أرضية العقد الوطني المنبثقة عن لقاءات روما في سانت اجيديو St. Egidio بين مختلف التيارات السياسية الفاعلة في الساحة الجزائرية، كسبيل لحل الأزمة السياسية، والتي أصبحت فيما بعد بمثابة دليل عمل لإعداد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، بعدما كان يعتقد آنذاك أنّ حافظها الوحيد هو: الطموحات الشخصية، والحسابات الآنية.

4- العمل بالقانون العضوي الجديد المتعلق بالأحزاب السياسية الذي صدر سنة 1997م والذي أرغم الكثير من الأحزاب على تغيير تسمياتها كإشارة على بداية زوال الكثير منها بقرار سياسي.

الفصل الخامس: الانتخابات البلدية لسنة 1997م:

بلدية تبسة¹:

العرف السياسي الوحيد المطبق خاصة في الأحزاب الوطنية هو الاهتمام بالمراتب الثلاثة عشر الأولى، بحيث يجب أن يكون متصدر القائمة من النمامشة وأن تكون الأغلبية في العدد للناماشة في المراتب الثلاثة عشر، وكذلك وجوب تمثيل كل من أولاد سيدي يحي، وأولاد درّاج، وعلى الأقل ممثل وحيد للأقليات خلال تلك المراتب دون الاكتراث للترتيب.

أما عن السبب في اللجوء إلى تطبيق هذا العرف، فهو الوصول إلى تطبيق عرف آخر يعتبر بمثابة التشريع داخل الأحزاب الوطنية ألا وهو: وجوب أن يكون رئيس البلدية من النمامشة، ينوب عنه أربعة نواب، واحد من النمامشة والثاني من أولاد سيدي يحي، والثالث من أولاد درّاج، والرابع من الأقليات حسب الظروف.

أما الأحزاب الأخرى عدى الأحزاب الوطنية، فتراهن بشكل اكبر على شعبية المرشحين لا على انتماءاتهم القبلية.

كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND :13 ، FLN :05 ، NAHDA :03 ، HMS :02 .

¹ مقابلة مع السيد: حمدي لزهري، نائب بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية تبسة. وآخرون.

بلدية بئر العاتر:¹

حزب FLN:

رکز هذا الحزب مرة أخرى على الوعاء الانتخابي للناماشة من خلال متصدر القائمة السيد: بالقاسم علي، كما ركز على الوعاء الانتخابي لأولاد دلال من خلال المرشح الثاني، السيد: عمارة شرف الدين، أما المرتبة الثالثة فكانت للسيد: قسوم نجيب، الذي ينحدر من أولاد بالقاسم.

حزب HMS:

لاحظنا من خلال تحليلنا للقائمة أنّ حركة مجتمع السلم عند اختيارها وترتيبها للمرشحين للانتخابات راعت المساواة بين أولاد سيدي عبيد، والناماشة، هذا من جهة و من جهة أخرى حاولت انتزاع أكبر عدد ممكن من الأصوات سواء من النمامشة، أو من أولاد سيدي عبيد، لذلك أختير السيد: عفيف عبد الله، من طرف الحركة ليكون على رأس قائمتها رغم أنه من النمامشة، لأنها كانت واثقة من أن قاعدتها الثابتة سوف تصوت لصالحها بغض النظر عن الانتماء القبلي لمتصدر القائمة، كما أنها أرادت من جهة أخرى تشتيت الوعاء الانتخابي للناماشة بين متصدرها ومتصدر الـ FLN السيد: بالقاسم علي، الذي ينحدر من النمامشة، ومتصدر النهضة السيد: بوزيان محمود، الذي ينحدر أيضاً من النمامشة، ولقد نجحت الحركة في هذه الإستراتيجية، حيث تبيّن لنا أن الناخبين في المراكز الانتخابية التابعة للمقاطعة الأولى ذات الأغلبية الساحقة من النمامشة، قد تفرقوا فعلاً بين كل من حزب HMS، وFLN، والنهضة، وكانت أغلبية الأصوات بها لصالح حركة مجتمع السلم.

حزب NAHDA:

هندست هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: بوزيان محمود، الذي عوّل على أقاربه بشكل كبير بسبب عدم شعبية المرشحين الذين معه، والذين يوجد من بينهم من نشط الحملة الانتخابية ضده.

حزب RND:

رکز مهندسو هذه القائمة على إدخال نوع من التوازن بين الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي عبيد بشقيه، والوعاء الانتخابي للناماشة، فكان بذلك متصدر القائمة ينحدر من أولاد بالقاسم، ألا وهو السيد: عبد الملك عبد العزيز، يليه السيد: فارس بالقاسم، الذي ينحدر من النمامشة، ثم السيد: عمارة إبراهيم، الذي ينحدر من أولاد دلال، ثم السيد: روابح السبتي، الذي ينحدر من النمامشة، أما المرتبة الخامسة فكانت للسيد: ناجي سبتي، الذي ينحدر من أولاد بالقاسم، ولقد كانت هذه القائمة الأحسن ترتيباً من بين كل القوائم الشيء الذي أضفى عليها نوعاً من الشرعية.

لهذه الأسباب كانت النتائج كالتالي: RND: 05 . FLN: 02 . HMS: 03 . NAHDA: 01.

¹ مقابلة مع السادة: ربيعي البخاري، رئيس مكتب HMS بالبلدية، و معيفي علي، عضو سابق، وحالي بالبلدية. وآخرون.

بلدية الشريعة¹:

حزب FLN:

رکّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد حميدة وخاصة فرعي؛ أولاد علي، وأولاد سعيدان، كما ركّز على الوعاء الانتخابي للزرامة باعتباره أكبر وعاء انتخابي بعد أولاد حميدة. فكان متصدر القائمة السيد: زرفاوي إسماعيل، الرئيس السابق لبلدية ثليجان سنة 1990م، ينحدر من أولاد علي، يليه المرشح الثاني من الزرامة وبالضبط من الفراحة باعتبارهم أكبر وعاء انتخابي في الزرامة، أما المرتبة الثالثة فكانت لمرشح من أولاد سعيدان، يليه مرشح آخر من أولاد علي.

حزب RCD:

رکّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد ساسي، الذين ليس لهم ممثل أحسن ترتيباً من متصدر هذه القائمة، إلا أن عدم شعبية الحزب، وكذلك المرشحين، حال دون تحقيقه لنتائج مرضية.

حزب PNSD:

رکّز هذا الحزب على الرمزية الثورية، فكان جل مرشحيه من أبناء الشهداء، كما أنه ركّز أيضاً على الوعاء الانتخابي للعلاونة من خلال متصدر القائمة الذي ينحدر من الجلامدة، مدعوماً بمرشحين من أولاد حميدة.

حزب PT:

حاول مهندس هذه القائمة ومتصدرها في نفس الوقت، السيد: قواسمية فريد، استقطاب أبناء عمومته من أولاد علي، وذلك من خلال ترتيب مرشحين اثنين من أولاد علي، على رأس القائمة.

حزب NAHDA:

بالإضافة للوعاء الانتخابي الثابت لهذا الحزب، فإنه ركّز على الوعاء الانتخابي للزرامة، حيث جعل متصدر القائمة من الزرامة، يليه مرشحين من أولاد حميدة وبالضبط من أولاد ساسي، وأولاد سعيدان، مما شكّل منافسة كبيرة لحزب RND.

حزب HMS:

قائمة هذا الحزب غير مرتبة بشكل تنافسي، بسبب عزوف السياسيين عن الترشح فيها، بسبب تصرفات بعض الأفراد من عائلة سلطاني التي ينحدر منها أحد أبرز قيادات الحزب آنذاك ألا وهو السيد: سلطاني بوقرة، هؤلاء الذين كانوا يعتبرون أنفسهم مالكين للحزب.

¹ مقابلة مع السادة: جدي التيجاني، نائب رئيس بلدية 2007، وبراجي الوردي، عضو بالمجلس الولائي لسنة 2007، وآخرون.

حزب RND:

بالإضافة إلى المناخ السياسي السائد في تلك الفترة والذي ساعد على نجاح هذا الحزب، فإن ترتيب القائمة لعب دوراً كبيراً في إضفاء الشرعية على النتائج التي حققها الحزب، فمتصدر القائمة كان من أولاد علي، يليه مرشح من الزرامة، ثم مرشح من أولاد ساسي، يليه مرشح من أولاد سعيدان، ولقد كانت هذه تقريبا أحسن تركيبة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND : تسعة مقاعد، NAHDA: مقعدين.

بلدية سطح قنتيس:¹

حزب HMS:

رتب هذا الحزب مرشحيه الثلاثة الأوائل آخذا بعين الاعتبار حجم الأوعية الانتخابية التي ينتمون إليها، فكان الأول ينحدر من أولاد سي عون وهو عضو سابق في بلدية 1990م، يليه الثاني الذي ينحدر من الشاخرة، ثم الثالث الذي ينحدر من أولاد أحمد بن إبراهيم. لكن المستوى العام للمرشحين كان تحت المستوى نظراً لكون أغلبهم كانوا من الفلاحين.

حزب RND:

ركّز هذا الحزب على الخدمات الإدارية التي قد يوفرها رئيس البلدية السابق لخدمة هذا الحزب في الانتخابات، لذلك جعله متصدراً للقائمة، كما ركّز على الوعاء الانتخابي لأولاد سي عون وحلفائهم من أولاد احمد بن إبراهيم، مع محاولة استمالة أولاد سيدي عبيد، الذين لم يجدوا لهم تمثيلاً أحسن من هذا في القوائم الأخرى، نفس الشيء بالنسبة لأولاد الناصر فأحسن ترتيب بالنسبة لهم كان في هذه القائمة، أضف إلى ذلك المتغيرات السياسية التي ميزت تلك الفترة والتي لعبت دوراً مهماً في إنجاح هذه القائمة.

القائمة الحرة:

رتبت هذه القائمة مرشحيها الخمسة الأوائل آخذة بعين الاعتبار الترتيب في حجم الأوعية الانتخابية التي ينتمون إليها، ولقد كانت هذه القائمة الأحسن من حيث الترتيب، والأحسن من حيث المكانة الاجتماعية لمرشحيها، لكن حصل ما حصل في ذلك العام، فتفوق الحزب الخديج على هذه القائمة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: ستة مقاعد، HMS: مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: لعبيدي العربي، رئيس بلدية 2007. سعدون رشيد، عضو سابق ببلدية 1990. وآخرون..

بلدية العوينات:1

حزب FLN:

رکز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي عبيد، من خلال السيد: مريم يوسف، الذي كان مدعوماً من طرف المحافظة، بالرغم من أنّ هذا الوعاء أصغر بكثير من الوعاء الانتخابي للشاوية، الشيء الذي أدى إلى نفور عدد كبير من الشاوية من هذه القائمة، أضف إلى ذلك وجود مرشح آخر من أولاد سيدي عبيد، على رأس قائمة الـ RND.

حزب NAHDA:

رکز هذا الحزب على وعائه الانتخابي الثابت، وعلى الوعاء الانتخابي للشاوية وخاصة المحاتلة من خلال السيد: صحراوي أبو بكر، على الرغم من وجود مرشح آخر من المحاتلة على رأس قائمة HMS، كما ركز على الكواوشة من خلال المرشح الثاني على القائمة.

حزب HMS:

رکز هذا الحزب على وعائه الانتخابي الثابت، ولقد استفاد من تشتت الأوعية الانتخابية الأخرى على القوائم المشاركة.

حزب RND:

رکز هذا الحزب بدوره على الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي عبيد، من خلال متصدر القائمة السيد: مسعي محمد، وبالرغم من أن هذا الحزب كان مدعوماً من طرف الدولة، إلا أنّ تكتل الشاوية ضده حال دون حصوله على رئاسة البلدية.

القائمة الحرة أبناء الاستقلال:

لقد تكتل الشاوية من خلال هذه القائمة لمنافسة كل من حزب الـ FLN، وحزب الـ RND، اللذين أقصوهم من صدارة قوائمهم بالرغم من أنهم أكبر وعاء انتخابي على الإطلاق داخل البلدية، فجاءت هذه القائمة مشكلة من مرشحين من الشاوية فقط.

¹ مقابلة مع السادة: بن جبار عمار، نائب رئيس بلدية 2007.
عبد اللطيف لخضر، من قدامى مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني.
دبّيز لخضر، رئيس بلدية سابق. وآخرون...

القائمة الحرة البديل الواعد:

رَكَزَت هذه القائمة على الأوعية الانتخابية الصغير، كالوعاء الانتخابي للأقليات، والوعاء الانتخابي لأولاد درّاج. ولقد استفادت بشكل كبير من انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات، وكذا تشتت الأوعية الانتخابية الأخرى بين القوائم المشاركة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

FLN ، NAHDA ، البديل الواعد ، HMS : مقعد لكل واحد منهم، RND : مقعدين، أبناء المستقبل: ثلاثة مقاعد.

بلدية الحويجبات¹:

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للفراشيش بصفة كلية، حيث لاحظنا أنّ أغلب مرشحيه من الفراشيش بمختلف فروعهم الداخلية، يبقى أنّ ترتيب القائمة على هذه الصورة يضلل من الأمور غير المصرّح بها التي يعرفها جل الناس ولكن لا يصرح بها أحد. وإلاّ لما غاب أولاد علاّق عن القائمة، وتصدرها الخمارة.

حزب PNSD:

هندست هذه القائمة من طرف السيد: صخري ونّاس، عضو مندوبية 1995م، ومناضل في صفوف الـ FLN ، ولقد اعتمد في تركيبه للقائمة على الوعاء الانتخابي للفرع الذي ينتمي إليه ألا وهو السبايكية الذين ليس لديهم مرشح أحسن منه ترتيباً ولا شعبية، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فلقد اعتمد على الوعاء الانتخابي لمرشحه الثاني السيد: رشاش بشير، هذا الأخير الذي لا يوجد له أيضاً منافس في القوائم الأخرى سواء المرشح الثاني في قائمة الـ PT السيد: رشاش علي، إلاّ أنّ هذا الأخير يضلل أقل شعبية كونه غير مقيم أساساً بالبلدية. كما اعتمد هذا الحزب أيضاً على تمثيل أغلب الانتماءات القبلية داخل البلدية.

حزب PT:

كغيره من الأحزاب ركّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للفراشيش، فكان متصدر القائمة ينتمي للفراشيش وبالضبط للصمايدية الذين ليس لهم ممثل في نفس ترتيبه، إلاّ أنّ ضعف خبرة وشعبية المرشحين الذين ليسوا في أغلبهم مقيمين بالبلدية حالت دون حصول هذه القائمة على نتائج مرضية.

¹ مقابلة مع السادة: عبد الرؤوف بالنور، الكاتب العام بالبلدية، وخليفة الهادي، موظف بالبلدية.

حزب النهضة و ح.م.س:

قائمة هاذين الحزبين كانت للمشاركة فقط بسبب عدم شعبية المرشحين فيهما وعدم إقامتهم حتى بالبلدية.

حزب RND:

بغض النظر عن كون هذا الحزب كان حينها مدعوماً بشدة من طرف أجهزة الدولة، إلا أنّ قائمته كانت مرتبة بشكل تنافسي للغاية، حيث ركّز على الوعاء الانتخابي للفراشيش كغيره من الأحزاب وبالضبط على فرعي الشوافعية والظواهر غير الممثلين بشكل جيد في القوائم الأخرى، كما ركّز على شعبية المرشحين، فالأول من الوجوه المعروفة والمحبوبة بالمدينة، أمّا الثاني وهو المهندس الحقيقي للقائمة فكان نائباً في بلدية 1990م، وفي الحقيقة فقد أصبح هو رئيس البلدية بعد نجاح الحزب نظراً لاتفاق مسبق بينه وبين متصدر القائمة الذي كان مجرد واجهة حسنة للقائمة يداري بشعبيته على عدم شعبية المرشح الذي يليه. من جهة أخرى تمّ التركيز على تمثيل أغلب الانتماءات القبلية المنتمية للبلدية.

القائمة الحرة:

ضعف خبرة، وضعف شعبية المرشحين على هذه القائمة حال دون حصولها على نتيجة مرضية. لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: مقعد ، RND: خمسة مقاعد ، PNSD: مقعد.

بلدية صفصاف الوسرى:1

حزب FLN:

ركز هذا الحزب في إعدادة للقائمة على التحالف بين أبناء المنطقة الشمالية لبلدية صفصاف الوسرى، لذلك جاء متصدر القائمة من أولاد نونة، يليه الثاني من أولاد خليفة، ثم الثالث من أولاد سي عيفة.

حزب PNSD:

رکز أيضاً مهندس هذه القائمة آلا وهو السيد: رزايقية محمد لزهر، على عنصر الانتماء إلى منطقة واحدة، آلا وهي المنطقة الجنوبية، فكان الأول والثاني ينحدرون من منطقة المزاررة، أما الثالث فرُشِح من أجل استقطاب عائلة لعبيدي غير الممثلة في القوائم الأخرى.

حزب HMS:

بالإضافة إلى كون هذا الحزب يتمتع بقاعدة ثابتة من المناضلين وخاصة من أولاد سي عيفة، فإنه اعتمد هو الآخر على عنصر الانتماء إلى منطقة واحدة، فكان بذلك متصدر القائمة من أولاد سي عيفة، يليه مترشح من أولاد خليفة، ثم الثالث من أولاد نونة، ولقد كان هذا الترتيب معاكس تماماً لترتيب حزب ال-FLN.

حزب RND:

راهن هذا الحزب من جهة على منطقة عقلة أحمد ممثلة بأولاد موسى، أكبر وعاء انتخابي بتلك المنطقة والذي لا يحتوي إلا على عائلة موسى عكس أولاد سي عيفة مثلاً الذين يضاھونهم عدداً لكنهم منقسمون إلى عائلتين؛ معيفي وعطية، وبالتالي فإن احتمال انقسام هذا الوعاء يبقى ضئيلاً بالنسبة للأوعية الأخرى، أما من جهة أخرى فقد راهن على الوعاء الانتخابي لأولاد سي عيفة بشقيه عائلة معيفي وعائلة عطية، عكس القوائم الأخرى التي اعتمدت على إحدى العائلتين دون الأخرى. وبالتالي فإنّ هذا الحزب وبالرغم من أن الظروف السياسية كانت مواتية لنجاحه إلا أنه أضفى نوعاً من الشرعية على نتائج الانتخابات من خلال حسن تركيبه للقائمة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخاب كالتالي: RND : أربعة مقاعد، FLN: مقعد، PNSD: مقعد، HMS: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: خديري الطاهر، موظف بالبلدية. وآخرون...

بلدية الحمّامات:1

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب في تشكيله للقائمة على الوعاء الانتخابي للنامشة كونه الوعاء الانتخابي الأكبر حجماً على الإطلاق داخل البلدية، لكنه من جهة أخرى تغافل عن كون العلّونة يشكلون الأغلبية الساحقة بالنسبة للبرارشة داخل هذا الوعاء الانتخابي فكان السيد: مناعي الطيب، متصدر القائمة من البرارشة، وكل الذين يلونه في الترتيب هم من العلّونة، ويرجع السبب في ذلك إلى كونه مسنود من طرف مسئول مهم داخل المحافظة ألا وهو السيد: قرفوف لحبيب، الذي ينحدر من البرارشة.

حزب NAHDA:

اعتمد هذا الحزب في تشكيله للقائمة على عنصر الشباب من جهة، وعلى التعاطف الديني من جهة أخرى فاختر على رأس قائمته عضواً سابقاً في الحزب المنحل FIS ينحدر من الوكاكسة، يليه مزيج من شباب العلّونة والبرارشة الناقلين على ممثّل التيار الوطني آنذاك ألا وهو حزب FLN .

حزب HMS:

اعتمد هذا الحزب نفس المعايير التي اعتمدها حزب النهضة، فأغلب مرشحيه من الشباب، لكن الفرق الوحيد يكمن في أن هذه القائمة اقتصرت من حيث مرشحيها على العلّونة فقط.

حزب RND:

اعتمد هذا الحزب أيضاً على النامشة، لكن كونه حزب جديد، بالإضافة إلى أنّ قائمته تشكلت على مستوى إداري، لا حزبي، فإن أغلب مرشحيه كانوا ضعيفي الشعبية.

* لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN مقعدين، NAHDA ثلاثة مقاعد، HMS مقعدين، RND مقعدين.

¹ مقابلة مع السادة: بوقطف النوي، نائب رئيس بلدية 2007. قرفي البخاري، عضو بلدية 2007 عن حركة مجتمع السلم. وآخرون...

بلدية نقرين:1

كما قلت سابقاً فإنّ هذه البلدية من أقدم البلديات على مستوى الوطن، بالإضافة إلى احتوائها على مزيج متنوع من الانتماءات القبلية، مما جعلها أبعد ما تكون عن مظاهر العصبية القبلية بمعناها الضيق، وأقرب إلى التمدن وإلى أنواع أخرى من العصبية، كعصبية الجوار، والنسب، وربما إلى تكتلات المصالح.

المهم أن ما يميز العملية الانتخابية برمتها هو:

- متصدر القائمة غالباً ما يكون من النقارنية نظراً لتمرسهم ولتحكمهم الجيد في العملية الانتخابية بحكم تمدنهم السابق عن التقسيمات الأخرى، ونظراً لعزوف التقسيمات القبلية الأخرى عن الترشح لعدم قدرتها على تنظيم نفسها سياسياً.

- أغلبية القائمة تكون من النقارنية، وهذا دليل آخر على عزوف التقسيمات القبلية الأخرى عن الترشح.

- الحملة الانتخابية لا تركز كثيراً على الانتماءات القبلية بقدر ما تركز على شعبية المرشحين، الناتجة في الأساس عن علاقاتهم الشخصية بالناس من خلال المصالح المتبادلة، والناجمة كذلك من خلال مآثرهم في خدمة أبناء المنطقة بغض النظر عن انتماءاتهم، وكما تركز من جهة أخرى على شعبية الحزب في حد ذاته.

كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: خمسة مقاعد، النهضة: مقعدين.

¹ مقابلة مع السيد: زايد علي، موظف بالبلدية. وآخرون.

بلدية بئر مقدم:¹

حزب FLN:

حاول هذا الحزب التركيز من جهة، على الوعاء الانتخابي للبرارشة باعتباره اكبر وعاء انتخابي، ومن جهة أخرى الاعتماد على الفكرة الراسخة بأن العللونة من سكان الريف وبالتالي لا بديل لهم عن الأحزاب الوطنية التي تمثل بالنسبة لهم الدولة والوفاء لذاكرة الشهداء. لذلك جاءت القائمة مكونة من أغلبية ساحقة من البرارشة مع الأخذ بعين الاعتبار تقسيماتهم الداخلية، حيث تم تمثيل كل من أولاد إبراهيم، وأولاد شكر، وأولاد بويحي، وأولاد جلال. غير أن ما يعيب هذه القائمة هو أنها لم تعطي الأهمية اللازمة للمستوى الدراسي لمرشحيها ولا لترتيب الأقسام الداخلية للبرارشة حسب حجم أوعيتهم الانتخابية.

حزب النهضة:

حاول هذا الحزب إحداث توازن داخل تشكيلة قائمته بين البرارشة، والعللونة، وذلك من اجل استمالة العللونة من جهة، وعدم تنفير البرارشة من جهة أخرى، مع التركيز على أولاد بويحي باعتبارهم غير مرتبين بشكل جيد في القوائم الأخرى، كما ركز على المستوى الدراسي لمرشحيه، وعلى ماضيهم النضالي، لذلك كان أغلبهم من سلك التعليم، ومن قدامى مناضلي حزب FIS.

حزب HMS:

كان هدفه بالدرجة الأولى الحصول على تمثيل له داخل البلدية دون أي طمع في الحصول على رئاستها، لذلك حاول التركيز على غرار الـ FLN على الوعاء الانتخابي للبرارشة، لكن لأسباب تختلف عن تلك التي للـ FLN، والتي نذكر منها: يقينه بعدم إمكانية استمالة العللونة كونهم من سكان الريف حيث لا مكان للأحزاب السياسية الإسلامية هناك، ثم اعتماده على الشباب من سكان المحيط العمراني المنتمون في أغلبهم للبرارشة، والذين التمس فيهم الميول للتيار الإسلامي المعتدل.

حزب RND:

حاولت هذه القائمة التغطية على نتيجة شبه مؤكدة نابعة عن مناخ سياسي مضطرب كان يروج ويرجح نجاح هذا الحزب الخديج على حساب أحزاب عديدة. لذلك جاءت هذه القائمة مرتبة بشكل يحفظ التوازن والتمثيل بين البرارشة والعللونة بأغلب تقسيماتهم الداخلية، من أجل إعطاء نوع من التبرير والشرعية لنجاح هذا الحزب.

لذلك كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: 05 مقاعد، FLN: 03 مقاعد، و HMS مقعد واحد.

¹ مقابلة مع السيد: شلوشى لزهري، نائب بلدية 2007 عن حركة مجتمع السلم. وآخرون.

بلدية الكويف:1

حزب FLN:

في الحقيقة هذا الحزب احترم التوازن القبلي في تشكيله للقائمة، لكنه في اختياره للأشخاص وخاصة في المراتب الأولى، اعتمد على معيار القرابة أكثر من اعتماده على معايير أكثر موضوعية مثل السمعة والنضال والكفاءة، حيث نلاحظ أن أعضاء مكتب القسمة كلهم ممثلون بأقربائهم على هذه القائمة ومثال ذلك متصدر القائمة السيد:زديرة عبد الوهاب، الذي اقترحه إن لم نقل فرضه ابن عمه في مكتب القسمة السيد:زديرة عبد السلام، نفس الشيء بالنسبة للسيد: طوايفية محمد، الثاني على القائمة الذي كان عضوا في المحافظة، وفي مندوبية المجاهدين. نفس الشيء بالنسبة للسيد: غنيات عبد الله، الثالث على القائمة، والذي اقترحه عمه: غنيات المولدي، أحد أعضاء مكتب القسمة. دون أن ننسى السيد: ساسي يوسف، الرابع على القائمة، الذي اقترحه ابن عمه السيد: مناعي ربيعي العضو هو الآخر في مكتب القسمة.

حزب PNSD:

قائمة هذا الحزب عشوائية لم يحترم فيها التوازن القبلي بسبب احتكار رئيس مكتب هذا الحزب لعملية تشكيل القائمة حيث عين نفسه متصدرا للقائمة. ولقد كان الغرض من هذه القائمة هو دخول مضمار الانتخابات على أمل الحصول على مقعد، وبعض الاستفادات المادية.

قائمة 154:

ركزت هذه القائمة على الطوايفية، لذلك نراهم يحتلون المراتب الأولى على القائمة، كما ركزت من جهة أخرى على الوعاء الجمعي من خلال شخص السيد: قزونة عبد الله، رئيس جمعية الدفاع على حقوق المواطن، ورئيس جمعية الأمراض المزمنة.

حزب RND:

ركزت هذه القائمة على أولاد بريك باعتبارهم غير ممثلين في القوائم الأخرى، وذلك من خلال متصدر القائمة السيد: طوالبية أبو بكر، الذي ينحدر من نفس عائلة رئيس مكتب الحزب السيد: براهيمية المكي، غير أن ما يؤاخذ على هذه القائمة هو كون أغلب المرشحين فيها تم استدعائهم للترشح وليس اختيارهم بديل انعدام أي نشاط سياسي يذكر لهؤلاء الشخصيات قبل تشكيل القائمة.

¹ مقابلة مع السادة: بالغيث الأديب، نائب رئيس بلدية 2007، وابن صدّة سمير، الكاتب العام لبلدية بولحاف الدير.

حزب PT:

لم يحترم هذا الحزب في تشكيله للقائمة التوازن القبلي حيث نلاحظ أن المراتب الأولى على القائمة كانت من نصيب أشخاص ينتمون إلى عائلات جد صغيرة مثل العوايسية، والدوار الظهري، لكنه من جهة أخرى حاول استغلال عصبية الجوار من خلال التركيز على ترشيح أبناء الحي الواحد.

حزب NAHDA:

احترم هذا الحزب التوازن القبلي عند تشكيله للقائمة، وحاول التميز عن القوائم الأخرى من خلال تركيزه على ترشيح رجالات الدين من دعاة وحفظة قرءان وأئمة.

حزب HMS:

لأن الثلاثة الأوائل على قائمة هذا الحزب كانوا من مناضلي حزب الـ FLN المقصيين، ولأن هذا الحزب كان لا يملك حتى مكتب آنذاك على مستوى البلدية. فقد ركّز على الهمايلية والعبادنة والقبائل، كون اغلب المتعاطفين مع هذا الحزب ينتمون إلى هذه الأوعية الانتخابية.

قائمة 304:

هذه القائمة ركزت على الوعاء الانتخابي داخل المدينة دون خارجها لذلك اعتمدت على عصبية الجوار من خلال ترشيح مجموعة من الأصدقاء وأبناء حي واحد، الذين كانوا يشغلون مناصب حساسة داخل مختلف المصالح والتي من خلالها كانوا يحتكون يومياً بالمواطنين.

قائمة 307: تشكلت هذه القائمة بعدما تم إقصاء السيد: يوسف منسل، من قائمة FLN والذي كان يشغل منصب مندوب تنفيذي سابق للبلدية، ولقد نشّطت هذه القائمة حملتها بشكل كبير بالأرياف دون المدينة.

لهذه الأسباب مجتمعة تحصلت FLN على مقعدين و HMS على مقعد واحد و RND على خمسة مقاعد. دون أن ننسى حقيقة أن حزب RND كان مدعوماً من طرف الدولة.

بلدية مرسط:¹

حزب FLN:

رتب هذا الحزب مرشحيه على أساس الوعاء الانتخابي الذي ينتمون إليه، فكان الأول من المغارسة والثاني من البلالة، والثالث من أولاد بريك، بالإضافة إلى الاتجاه الانتخابي الجبهوي لسكان البلدية باعتبارها بلدية ثورية. كل ذلك ساعد على تفوق هذا الحزب في الانتخابات.

حزب PSD:

اعتمد هذا الحزب كغيره من الأحزاب على المغارسة في رأس القائمة كونهم الأكثر عددا داخل البلدية ثم ركّز على أولاد المولى وأولاد درّاج لأنهم غير ممثلين بشكل جيد في القوائم الأخرى.

حزب HMS:

اعتمد هذا الحزب بالدرجة الأولى على وعائه الانتخابي الثابت ثم اعتمد بالدرجة الثانية على المغارسة.

حزب RND:

تشكلت قائمة هذا الحزب من أغلبية ساحقة من المغارسة في محاولة منه إلى استقطاب أغلبية المغارسة معتمدا في ذلك أيضا على الجو السياسي السائد آنذاك والذي كان موائياً لنجاح الـ RND، لكن التوجه الجبهوي لسكان البلدية الذي أشرنا له سابقا حال دون نجاح هذه المحاولة.

القائمة الحرة الأمل:

نفس الشيء يقال على هذه القائمة في اعتمادها على المغارسة بشكل رئيسي.

لهذه الأسباب مجتمعة كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN : ثلاثة مقاعد، PSD و HMS : مقعدين لكل واحد منهما، RND والقائمة الحرة الأمل: مقعد لكل واحد منهما.

¹ مقابلة مع السادة: فاسخ عمر، عضو ببلدية 2007. وآخرون.

بلدية العقلة:¹

حزب FLN:

لم يراعي هذا الحزب أثناء إعداده للقائمة التوازن في تمثيل الأوعية الانتخابية حسب حجمها، حيث نلاحظ مثلاً أنه وضع مرشحاً من أولاد العيساوي متصدراً للقائمة، يليه مرشح من الزرامة، ثم مرشح من الجدور، رغم أنه كان يصبوا إلى تحقيق نوع من التحالف بين هذه الأوعية الانتخابية ضد الجلادة اللذين احتكروا رئاسة البلدية لعدة سنوات، وهذا هو السبب الذي من أجله أخرج أولاد حرّاث إلى المرتبة الخامسة،

حزب NAHDA:

ركّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للحزب المنحل سابقاً، حيث كان أغلب مرشحيه من الناشطين أو المتعاطفين مع ذلك الحزب. لكنهم كانوا غير معروفين كثيراً.

حزب HMS:

احترم هذا الحزب نوعاً ما التوازن في ترتيب الأوعية الانتخابية حسب حجمها، وذلك من خلال وضع مرشحين من الجلادة على رأس القائمة أحدهما من أولاد حرّاث، والثاني من أولاد بوقصة، يليهما مرشح من الزرامة، ثم مرشح من أولاد العيساوي. ولقد ركّز هذا الحزب كثيراً لتمثيل القائمة على الفئة الشبابية ذات الشعبية الدينية من أجل مخاطبة المنتخب باستعمال الرموز الدينية.

حزب RND:

بالإضافة إلى المناخ السياسي السائد في تلك الفترة والذي ساعد كثيراً على نجاح هذه القائمة، فإن هذا الحزب الخديج وتحت إشراف الإدارة الوصية، احترم نوعاً ما التوازن في ترتيب الأوعية الانتخابية حسب حجمها، فكانت المرتبة الأولى والثانية على رأس القائمة من نصيب مرشحين من الجلادة، وبالضبط من أولاد حرّاث، يليهما مرشح من الزرامة، ثم مرشح من أولاد العيساوي، يبقى أنّ هذا الترتيب لم يكن سوى محاولة لإضفاء الشرعية على نتائج انتخابات محسومة مسبقاً.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND : سبعة مقاعد، FLN: مقعد، HMS: مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: حسين فضيل، نائب رئيس بلدية 2007. سعدون رشيد، عضو سابق بالبلدية. وآخرون.

بلدية بئر الذهب:¹

حزب FLN:

جاءت قائمة هذا الحزب مرتبة ترتيباً تنازلياً يتناسب وحجم القبائل التي ينحدر منها المرشحون، فكان الأول من أولاد بريك، والثاني من الورفلة، أما الثالث فمن الجفافية، رغم أنّ هذا الترتيب لا يخدم هذا الحزب الذي يعلم مسبقاً أن قبيلة الورفلة لن تدعم ممثلها الثاني على القائمة بل ستدعم أياً كان من أبنائها بشرط أن يكون هو المترئس للقائمة في أي حزب كان. أما قبيلة الجفافية فإنها ستدعم قائمة الـ FLN رغم أنها مرتبة في المرتبة الثالثة في حين أنها مرتبة في المرتبة الثانية في حزب الـ RND ، وذلك بحكم التحالف السياسي الذي يجمع بين أولاد بريك والجفافية.

حزب NAHDA:

اعتمدت قائمة هذا الحزب على خبرة متصدر القائمة السيد: سوايدية عمار، الرئيس السابق لبلدية الحمامات لسنة 1980م، ورئيس بلدية بئر الذهب سنة 1990م تحت غطاء حزب الـ FIS، الشيء الذي جعله محل ثقة الكثيرين من أولي الميول نحو التيار الإسلامي.

حزب HMS:

أعدت قائمة هذا الحزب من طرف متصدر القائمة السيد: سهايلية حسين، رئيس مكتب الحزب على مستوى البلدية، ولقد احترم في إعدادها وترتيبها حجم الأوعية الانتخابية التي ينحدر منها المرشحون، لكن عدم شعبية الأحزاب الإسلامية حال دون نجاح هذه القائمة.

حزب RND:

بالإضافة للترتيب المحكم للقائمة، فإنها كانت ممثلة لجميع الأوعية الانتخابية بما فيهم النمامشة الذين ليس لهم ممثلين في القوائم الأخرى، فالقد كان الأول من الورفلة، وهو السيد: بن خديم حسن، رئيس بلدية الحمامات لسنة 1985م، أما الثاني فكان من الجفافية، يليه الثالث من أولاد بريك، وذلك من أجل قلب حسابات الـ FLN. أضف إلى ذلك الأجواء السياسية التي ساهمت حينها في نجاح القائمة.

القائمة الحرة:

تم تشكيل هذه القائمة من طرف السيد: طرشان بالقاسم، حيث كانت قائمة مكونة من أغلبية ساحقة من أولاد بريك على أمل حشد هذه القبيلة حول هذه القائمة والحصول على كل أصواتها. لذلك كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: أربعة مقاعد، FLN: مقعدين، NAHDA: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: زروق محمد (ياسين)، نائب رئيس بلدية 2007. وآخرون.

بلدية العقلة المالحة:1

حزب FLN:

اعتمدت قائمة FLN في ترتيبها للمرشحين على معيار الانتماء إلى أوعية انتخابية كبيرة، لكن الإشكال كان في الترتيب، حيث نلاحظ أنّ القائمة غير متوازنة مقارنة مع حجم الأوعية الانتخابية التي ينتمي لها المرشحون، فلقد كان متصدر القائمة من الوعاء الانتخابي الأكبر حجماً ألا وهو الزرادمة، وبالتحديد من أولاد أحمد، باعتبارهم الأكثر عدداً والأكثر وعياً سياسياً مقارنة مع الأوعية المتبقية . أما فيما يخص المراتب الثانية والثالثة وما يليها فإن الترتيب جاء عشوائياً وغير محسوب له، حيث نلاحظ تقدم أفراد من أوعية صغيرة في الترتيب على أفراد من أوعية كبيرة دون أن يكون لذلك سبب منطقي عدا كون القائمة أعدت على مستوى محافظة الحزب دون مراعاة لتوصيات ومقترحات القاعدة السياسية المحلية.

حزب HMS و NAHDA:

بالنسبة لهذين الحزبين فإن المهم كان تشكيل قائمة وتمثيل الحزب بغض النظر على مدى تمثيل هذه القوائم للمجتمع المحلي . لذلك جاءت القوائم غير متوازنة والسبب في ذلك يعود إلى عدم رواج الأحزاب السياسية الإسلامية في المنطقة.

حزب RND:

لقد راعى هذا الحزب معيار الانتماء للأوعية الانتخابية الأكبر حجماً في إعداده للقائمة، مع مراعاة لترتيبهم فيما بينهم لذلك جاءت القائمة متوازنة وممثلة للمجتمع المحلي. حيث كان الترتيب كما يلي: الزرادمة ممثلين بمتصدر القائمة السيد: بديار عباس، الذي كان رئيس المندوبية التنفيذية من 1992م إلى غاية 1997م ثم يليهم أولاد جلال، وأولاد شكر ومن بعدهم أولاد حميدة، وأولاد الشامخ.

قائمة الأمل:

لقد استغلت هذه القائمة حقيقة أن أولاد شكر، وأولاد حميدة متواجدون في مراتب متقدمة داخل أحزاب ك: RND و FLN، يعتقد أن النجاح فيها قدر محتوم، وبذلك فلا داع لمساندتهم، بل يجب النظر بجدية في مساندة أفراد آخرين من نفس العرش لإنجاحهم وبذلك الحصول على تمثيل أكبر داخل المجلس، فقامت استمالت الوعاء الانتخابي لكل من أولاد شكر، وأولاد حميدة بناء على هذه الحقيقة من أجل إنجاح القائمة.

لذلك كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND 5 مقاعد، FLN مقعد واحد، قائمة الأمل مقعد واحد.

¹ مقابلة مع السيد: فرحات محمد الطاهر، الكاتب العام بالبلدية. وآخرون.

بلدية قريقر:1

حزب FLN:

لم يحترم هذا الحزب العُرف السياسي السائد لأسباب غير دقيقة، فكان المرشحان الأولان على القائمة ينحدران من الزرامة، يليهما مرشح من أولاد مسعود، ثم مرشح من أولاد بويحي.

حزب RCD:

رتبت هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: سعدي علي، المنحدر من أولاد مسعود، والذي حاول خلق نوع من التمثيل داخل قائمته بغض النظر عن متطلبات العرف السياسي السائد، فكان المرشح الذي يليه من الزرامة، أما الثالث فكان من أولاد بويحي.

حزب NAHDA:

أعدت هذه القائمة من طرف السيد: فتح الله لخميسي، أحد المناضلين السابقين في الحزب المنحل، لذلك ضمت هذه القائمة مجموعة من المتعاطفين أو الناشطين السابقين في ذلك الحزب دون اعتبار للوعاء الانتخابي الذي ينتمون إليه.

حزب HMS:

اعتمد هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد عمر، المنتمون للزرامة، لذلك كان أغلب أعضاء هذه القائمة من أولاد عمر، إلا أن كون بعضهم وخاصة متصدر القائمة كانوا من غير المقيمين الدائمين بالبلدية، فقد أثر ذلك جدا على مصداقية هذه القائمة، أضف إلى ذلك عدم شعبية الأحزاب الإسلامية في تلك الفترة بالذات.

حزب RND:

احترم هذا الحزب العرف السياسي السائد، حيث جعل مرشحا من الزرامة في المرتبة الأولى، يليه مرشح من أولاد مسعود، ثم مرشح من أولاد بويحي، لأن الحاجة دعت إلى ذلك من أجل منافسة متصدر حزب النهضة، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح آخر من الزرامة، يليه مرشح آخر من أولاد مسعود، ثم مرشح من الغرابية غير الممثلين سوى في هذه القائمة، ولقد ساعدت هذه التركيبة، بالإضافة للمناخ السياسي السائد في تلك الفترة على إنجاز هذه القائمة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND : خمسة مقاعد، FLN : مقعد، RCD : مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: مالكية اليازيد، رئيس بلدية سابق. وآخرون.

بلدية بكارية:1

حزب FLN:

اعتمد الحزب في ترتيبه لهذه القائمة على حجم الوعاء الانتخابي للتقسيمات القبلية فكان متصدر القائمة من أولاد ملول باعتبارهم أكبر تقسيم قبلي داخل المجتمع المحلي لبلدية بكارية، ثم جاء الثاني من أولاد سيدي يحي، بدلاً من أولاد درّاج أو النمامشة، رغم أنهم الأكبر حجماً، لأن كل من أولاد دراج، والنمامشة تمّ تمثيلهم بقوة في قوائم أخرى كما سيتم تبين ذلك فيما يلي.

حزب PNSD:

تكونت قائمة هذا الحزب من أغلبية ساحقة من أولاد درّاج على أمل الاستحواذ الكامل على الوعاء الانتخابي لهذا التقسيم القبلي، وهذا هو نفسه السبب الذي أدى إلى إقصائهم من القوائم الأخرى.

حزب العمال:

اعتمد هذا الحزب على العنصر الشبابي بالدرجة الأولى، لذلك لاحظنا عدم الاكتراث بحجم الأوعية الانتخابي الذي ينتمي إليه المرشحون، فلقد كان المرشح الأول من البكارية، أما الثاني فمن النمامشة، ثم الثالث من أولاد ملول. كما يمكن أن نلاحظ من خلال هذه القائمة أنّ حزب العمال هو الحزب الوحيد تقريباً الذي اهتم بالوعاء الانتخابي للنمامشة، فكانت لهم المرتبة الثانية في القائمة.

حزب النهضة:

لم تكن هذه القائمة مرتبة ترتيب عملي، لكنها حاولت من جهة، المراهنة على شعبية الأشخاص، ومن جهة أخرى كسب الوعاء الانتخاب للخمامة المنتمين لأولاد ملول والذين لم يتم تمثيلهم في القوائم الأخرى، لذلك كان متصدر القائمة هو السيد: صياد يحي، الذي ينتمي للخمامة.

حزب HMS:

هذا الحزب في هذه البلدية بالذات له وعاء انتخابي ثابت مهما كانت تشكيلة قائمته، لذلك اعتمدت القائمة أساساً على شعبية متصدرها، الذي هو نفسه رئيس مكتب الحركة بالبلدية، ألا وهو السيد: عبيد عمر، الذي اعتمد كثيراً على أحواله من أولاد ملول، لكونه لا ينحدر من وعاء انتخابي كبير.

حزب RND:

جاءت هذه القائمة ممثلة لأغلب التقسيمات القرابية، حيث كان متصدر القائمة من أولاد ملول، والثاني من الزغالمة غير الممثلين في القوائم الأخرى، ثم الثالث من النمامشة، أما الرابع فمن أولاد درّاج. وعليه فإن كل من التحالف بين أولاد ملول والزغالمة و كذا المناخ السياسي السائد في تلك الفترة، أديا إلى تفوق هذا الحزب في هذه الانتخابات المحلية.

لذلك كانت النتائج كالتالي: FLN، PNSD، PT، NAHDA، HMS: مقعد واحد لكل واحد منهم، RND: مقعدين.

¹ مقابلة مع السادة: جابري عمارة، رئيس بلدية 2007، وعثمانية العربي، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

بلدية بوخظرة:¹

حزب FLN:

اعتمدت هذه القائمة على حجم الأوعية الانتخابية، فجاءت مشكلة من المغارسة، والمعالم بشكل متناوب، وذلك على اعتبار أنّ هاذين التقسيمين القبليين يشكلان أكبر وعاء انتخابي داخل البلدية.

حزب النهضة:

اعتمدت هذه القائمة على نفس المعيار الذي اعتمد عليه حزب الـ FLN، ألا وهو حجم الأوعية الانتخابية، يبقى أنّ وجود السيد: مكاحلية لخضر، في المرتبة الثانية والذي ينتمي للمرازة، قبل السيد: نوري فريد، المنحدر من المعالم، راجع إلى كون رئيس مكتب حركة النهضة على مستوى الولاية هو السيد: مكاحلية عبد الحميد، الذي ينتمي أيضا إلى المرازة . هنا تظهر جليا ممارسة المحاباة بين الأقارب (LE NEPOTISME) ولو على حساب مصلحة الحزب.

حزب HMS:

ركّز هذا الحزب في إعدادة للقائمة على قبيلة المعالم لسببين: السبب الأول، كون متصدر قائمة RND من المغارسة، أما السبب الثاني فهو، أنه على الرغم من أن متصدر قائمة FLN ينتمي أيضا للمعالم، إلا أنه في نظرهم ليس ندا لمتصدر قائمتهم.

حزب RND:

حاول هذا الحزب مراعاة حجم الأوعية الانتخابية فكان الأول من المغارسة، والثاني من المعالم، والثالث من المرازة. لكنه فشل في محاولته استقطاب شخصيات ذات شعبية معتبرة للترشح باسمه، بسبب طبيعة الوضع السياسي السائد آنذاك.

القائمة الحرة المستقبل:

تشكلت هذه القائمة من خليط من الانتماءات القبلية الصغيرة نتيجة لعلاقة الصداقة والجيرة التي تربط بين أفرادها، وكان الغرض من ذلك هو كسب ثقة الناخبين.

القائمة الحرة 313: ما قيل عن القائمة الحرة المستقبل ينطبق تماما على هذه القائمة.

لذلك كانت النتائج كالتالي: RND: 05 مقاعد، HMS: مقعد، القائمة الحرة المستقبل: مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: لعور فرح، الكاتب العام بالبلدية. بومعقودة ونيس، رئيس مصلحة الانتخابات. وآخرون.

بلدية الونزة:¹

حزب FLN:

احترم هذا الحزب في ترتيبه للمرشحين على قائمته حجم الأوعية الانتخابية التي ينتمون إليها، فكان الأول من أولاد سيدي يحي، وبالتحديد من الهرايسية الذين يتموقعون بشكل جيد داخل هذا الحزب على جميع المستويات، أما الثاني فكان من أولاد سيدي عبيد، ثاني أكبر وعاء انتخابي بعد أولاد سيدي يحي بن طالب، ثم يأتي الثالث من أولاد درّاج، والذي كان من المفروض أن يكون من الشاوية لأنهم الأكبر حجماً، لكن وبما أن الوعاء الانتخابي للشاوية كان ممثلاً بمتصدر قائمة حزب RND فإنه تم إرجاعهم للمرتبة الرابعة.

مع العلم أن هذا الحزب يُعنى عناية خاصة عند ترتيبه لقائمه الانتخابية بالمراتب الأربعة الأولى على وجه الخصوص.

حزب HMS:

اعتمد هذا الحزب في إعداده للقائمة على المستويات التعليمية لمرشحيه ومدا شعبيّتهم، دون الاكتراث بشكل جدي للأوعية الانتخابية التي ينتمون إليها.

حزب RND:

أعتبر هذا الحزب منذ ظهوره في هذه السنة حزباً للشاوية وذلك راجع ربما للتموقع الجيد لهذه الفئة داخل جميع مستويات الحزب. ولذلك جاءت القائمة مشكلة على الشكل التالي:
متصدر القائمة ينحدر من الشاوية في الوقت الذي كان فيه رئيس مكتب هذا الحزب من الشاوية ألا وهو السيد: مراح منير، يليه بالترتيب، حسب حجم الوعاء الانتخابي، مرشح من أولاد سيدي يحي، فأخر من أولاد سيدي عبيد، ثم آخر من أولاد درّاج.

القائمة الحرة رقم 315 والقائمة الحرة رقم 316:

بالنسبة لهاتين القائمتين فلقد شكّلنا بدافع الرد على عملية الإقصاء التي تعرض لها متصدرا هاتين القائمتين من طرف الأحزاب السالفة الذكر. لذلك نرى عدم وجود أي نوع من التوازن في ترتيبهما.

لهذه الأسباب مجتمعة كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND : سبعة مقاعد ، ولقد كان الظرف السياسي آنذاك هو السبب الرئيسي في تحقيق هذه النتيجة. FLN ، HMS : مقعدين لكل واحد منهما.

¹ مقابلة مع السادة: قلعي عمر، نائب رئيس البلدية، وعوي عمر، من قدامى مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني.

بلدية الماء الأبيض:1

حزب FLN:

في هذه القائمة تم الاتفاق بين عناصرها على أن يكون متصدر القائمة من الشعاشعة، أما في حالة نجاح القائمة فإنّ رئيس البلدية يكون المرشح الثاني الذي ينحدر من أولاد سي محمد، وهذا كله من أجل تحقيق هدفين: 1- الاستحواذ على أغلبية الوعاء الانتخابي للشعاشعة من خلال متصدر القائمة. 2- عدم التفريط في الوعاء الانتخابي لأولاد سي محمد، من خلال وعدهم برئاسة البلدية في حالة النجاح. ولقد تم إقصاء ممثلي أولاد عبودة، بسبب مساندتهم المعلنة لقائمة الـ RND التي يتأسسها ممثلهم. كما تم تمثيل أوعية انتخابية أخرى كأولاد مراح، في المرتبة الثالثة، وأولاد عباس في المرتبة الرابعة، والفراشيش في المرتبة الخامسة.

حزب NAHDA:

رتبت هذه القائمة بشكل عشوائي وغير متوازن.

حزب HMS:

هندست هذه القائمة من طرف السيد: مشري عبد الله، رئيس مكتب الحركة، ومتصدر القائمة في نفس الوقت، والذي عوّل كثيرا على الوعاء الانتخابي الذي ينتمي إليه ألا وهو أولاد سي محمد، لعلمه المسبق بضرورة مساندتهم له لكي يكون لهم أكبر عدد ممكن من الممثلين في البلدية. دون أن ننسى دور الوعاء الانتخابي الثابت للحركة والذي ساعد كثيراً في حصولها على مقعد في البلدية.

حزب RND:

بالإضافة إلى شعبية متصدر القائمة السيد: سالمى بدر الدين، الذي كان رئيساً للبلدية السابقة، وكذلك إلى المناخ السياسي السائد الذي ساعد على تزكية هذه القائمة، فإن التركيبة الذكية لهذه القائمة أضفت نوعاً من الشرعية على نتائج الانتخابات، حيث كان متصدر القائمة من أولاد عبودة، ولقد كان أحسن ممثل لهم على مستوى كل القوائم، يليه مرشح من أولاد مراح لمنافسة المرشح الثالث للجبهة، ثم مرشح من الشعاشعة وبالضبط من عائلة بوعلاق أكبر وعاء انتخابي في الشعاشعة ممثلة بالسيد: بوعلاق زريف، الذي كان عضواً في البلدية السابقة والذي عوّل عليه كثيراً في منافسة متصدر قائمة الـ FLN.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: أربعة مقاعد، FLN: مقعدين، HMS: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: عبادة تليلي، الكاتب العام للبلدية، وآخرون.

بلدية أم علي:1

قبل الخوض في تحليل هذه الانتخابات يجب أن نذكر أن الأغلبية الساحقة من شباب البلدية إن لم نقل من سكانها هم مقيمون جدد بأرض البلدية قدموا من عدة جهات من الوطن أبرزها عنابة والجزائر العاصمة، الشيء الذي جعل النعرة العصبية عندهم لا تجد نفس الاهتمام الذي تجده عند أقرانهم في البلديات الأخرى.

حزب FLN:

رکز هذا الحزب كما جرت عليه العادة على كل من أولاد حمد، وأولاد إبراهيم، حيث كان متصدر القائمة من أولاد حمد ألا وهو السيد: فردي عبد الرحيم، الذي كان أحد عناصر القائمة الحرة التي شاركت في انتخابات 1990م ضد الـ FLN، أما الثاني فكان من أولاد إبراهيم، بينما كان الثالث من أولاد خليفة وبالضبط من عائلة مشري التي تعد على الأصابع، عوضاً من أن يكون من أولاد نصر باعتبارهم الأكبر عدداً، ويرجع السبب في ذلك حسب تحرياتنا إلى الدعم الذي حضي به هذا المرشح من قبل محافظ الحزب آنذاك والذي ينحدر بدوره من أولاد خليفة ألا وهو السيد: حفظ الله عبد الله.

حزب PNSD:

حاول مهندس قائمة هذا الحزب والمتصدر لقائمه في نفس الوقت، السيد: براكشي عبد الوهاب، اللعب على وتر العصبية الضيقة، فكانت القائمة مكونة من أغلبية من أولاد إبراهيم. لكن ضعف شعبية المرشحين فيها وعدم خبرتهم في مجال الانتخابات حال دون نجاح هذه القائمة.

حزب HMS:

إنّ عدم شعبية الأحزاب الإسلامية في تلك الفترة أدى إلى عزوف الشخصيات المعروفة عن الترشح تحت غطاء هذا الحزب ويظهر ذلك جليا من خلال نصف المرشحين الذين دخل بهم الحزب هذه الانتخابات والذين لا ينتمون أصلا لسكان البلدية مما يعزز الاعتقاد أنه دخل الانتخابات من أجل المشاركة لا غير.

¹ مقابلة مع السيد: حمدي باشا عبد الرزاق، رئيس مكتب التجمع الوطني الديمقراطي، وعضو سابق بالبلدية. وآخرون.

حزب RND:

بالإضافة إلى الدعم الذي لقيه هذا الحزب من طرف الدوائر الحكومية نظراً للمناخ السياسي الذي ميّز تلك الفترة، نجد أن تركيبة القائمة لعبة دوراً كبيراً في إضفاء الشرعية على هذه النتائج، فلقد كانت ممثلة لكل أقسام الفراشيش بالتناسب مع حجم الوعاء الانتخابي لكل قسم، حيث كان متصدر القائمة من أولاد حمد، والثاني من أولاد إبراهيم، والثالث من أولاد نصر الذين ليس لهم أي ممثل في القوائم الأخرى.

القائمة الحرّة (الوحدة):

تشكّلت هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: قبلة الطاهر، الذي ينحدر من أولاد إبراهيم، والذي كان ضابطاً سامي في المحافظة السياسية سابقاً ومجاهد، بالإضافة إلى كونه آنذاك وجه جديد في ميدان السياسة، الشيء الذي ساعده كثيراً على أن يكون لنفسه شخصية كارزماوية في أعين سكان البلدية، يليه مرشح من أولاد حمد، ثم الثالث من أولاد خليفة من عائلة كبيرة ألا وهي عائلة حركاتي.

جاءت نتائج الانتخابات مغايرة لكل التوقعات ومسايرة لما أملته ظروف تلك الحقبة: RND: 06 مقاعد، الوحدة: مقعد.

بلدية ثليجان:1

حزب FLN:

نظرا لكون رئيس قسمة هذا الحزب كان وقتها السيد: فتح الله عبد الصمد، الذي ينحدر من الزرامة، فإن متصدر القائمة كان هو أيضاً من الزرامة ألا وهو السيد: فرحاني بالخير، رئيس البلدية السابقة، ولقد اعتمد هذا الحزب في إعدادة للقائمة على عدة عناصر نذكر منها: الخدمات الإدارية التي قد يوفرها متصدر القائمة كونه رئيس البلدية السابقة، والمتصدر الوحيد من بين متصدري القوائم الأخرى الذي ينحدر من الزرامة، وبالضبط من الفراخنة الذين لا يجدون مرشحاً لهم أحسن ترتيباً منه في القوائم الأخرى، أضف إلى ذلك أنّ الثاني على القائمة السيد: بو علي عمار، شخصية سياسية معروفة وينحدر من أولاد ساسي أكبر فروع أولاد حميدة، تم ترتيبه في هذه المرتبة لينافس كل من متصدر قائمة الـ RND والقائمة الحرة اللذان ينحدران من نفس الوعاء. أما المرشح الثالث والرابع فكانا من الزرامة بغرض التركيز أكثر على الوعاء الانتخابي للزرامة.

حزب HMS:

رغم أن قائمة هذا الحزب جاءت مرتبة بشكل تنافسي جيد، حيث كان متصدر القائمة ينتمي لأولاد حميدة أكبر وعاء انتخابي داخل البلدية وبالضبط من أولاد عبد الله، يليه الثاني من الزرامة وبالضبط من أولاد مبارك، وذلك من أجل استغلال التحالف الراسخ بين أولاد عبد الله وأولاد مبارك. ثم جاء الثالث من أولاد ساسي أكبر فروع أولاد حميدة بغرض التشويش على متصدري القوائم الأخرى، أما الرابع فكان من الغرابية هذه الأقلية التي لم تجد تمثيلاً لها إلا في هذه القائمة. إلا أنّ عدم وجود توجه نحو الأحزاب الإسلامية حال دون نجاح هذا الحزب.

حزب RND:

حاول هذا الحزب تشكيل قائمة ائتلافية بين أولاد حميدة والزرامة، تشمل أغلب فروع القبيلتين، ابتداءً بأولاد حميدة ممثلين بالسيد: بو علي صالح، رئيس بلدية 1985م، ورئيس مندوبية 1995م، يليهم الزرامة ممثلين بالسيد: مساعدي عبد المجيد، وهكذا دواليك إلى نهاية القائمة. كما ساعد الوضع السياسي السائد في تلك الفترة على نجاح هذا الحزب.

القائمة الحرة: حاولت هذه القائمة التركيز على أولاد حميدة، إلا أنّ ضعف شعبية الشخصيات المرشحة على القائمة حال دون نجاحها.

لذلك كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: سبعة مقاعد، FLN، HMS، والقائمة الحرة: لاشيء.

¹ مقابلة مع السيد: عمارة نصير، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

بلدية عين الزرقاء:¹

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب في تشكيله للقائمة على قبيلة العبادنة نظرًا لكون جميع القيادات في هذا الحزب سواءً على مستوى القسمة أو على مستوى المحافظة ينتمون إلى نفس القبيلة، أضف إلى ذلك أنّ كثرة عدد أفراد هذه القبيلة جعلها تستغني في هذه المرحلة عن التحالف مع القبائل الأخرى.

حزب PNSD:

حدّث هذا الحزب بالإضافة إلى كون ممثلي هذا الحزب على مستوى البلدية ينتمون إلى العبادنة جعل القائمة تتشكل من أغلبية من العبادنة ومن مجموعة من الأشخاص الخارجين عن المجتمع المحلي والقادمين من الكويف.

حزب NAHDA:

كون هذا الحزب يبحث عن التمثيل السياسي لا غير فإن القائمة جاءت مكونة من خليط من المرازقة ومن عناصر قادمة من المريج ومن بوخظرة.

حزب HMS:

حاول هذا الحزب التوفيق بين التقسيمات الكبرى لضمان أكبر وأحسن تمثيل ممكن للمجتمع المحلي، فقام بتشكيل قائمة مكونة من عنصرين من العبادنة في المرتبة الأولى والثانية، ثم عنصرين من أولاد حمودة في المرتبة الثالثة والرابعة.

حزب RND:

اعتمد هذا الحزب في تشكيله للقائمة على قبيلة العبادنة مثله مثل حزب جبهة التحرير الوطني وذلك نظرًا لكون ممثلي هذا الحزب على مستوى البلدية ينتمون إلى نفس القبيلة وكانوا في ما مضى مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني، ومثال ذلك السيد: كلاع العربي الذي كان رئيس بلدية سابق، وكذا كل من السادة: الميطة إبراهيم، لعور رابح، نموشي لزهري، غزلان خليل. الذين كانوا أعضاء في البلدية السابقة، وكذا مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني.

القائمة الحرة، العهد:

¹ مقابلة مع السادة: نّحال عمّار، نائب رئيس البلدية.
زروق عبد الله، نائب رئيس البلدية.
حمزاوي العيد، رئيس مصلحة الموارد البشرية.

نضرا لكون أغلب الأحزاب السياسية المعروفة على الساحة تمّ، (إن صح التعبير)، الاستيلاء عليها من طرف العبادنة فإن جميع القوائم الحرة التي سيأتي ذكرها جاءت لتمثيل باقي التقسيمات القبلية الصغيرة التي لم تجد لها مكانا في الأحزاب السالفة الذكر مثل أولاد حمودة والمرازقة والهرايسية. لقد اعتمدت هذه القائمة على معيارين: الأول يكمن في محاولة إفتكاك أكبر عدد ممكن من الأصوات من الأوعية الأخرى عن طريق تمثيلهم داخل القائمة. أما الثاني فيكمن في التركيز على الوعاء الانتخابي للهرايسية، لذلك كان متصدر القائمة من الهرايسية، وكذلك كان أغلب المترشحين في القائمة من الهرايسية.

القائمة الحرة، الوفاء:

راهننت هذه القائمة عل المرازقة لذلك كان أغلب أعضائها من المرازقة.

القائمة الحرة، آفاق:

راهننت هذه القائمة على أولاد حمودة فكان أغلب أعضائها من أولاد حمودة.

لهذه الأسباب بالإضافة إلى المناخ السياسي الذي كرس نجاح حزب التجمع الوطني الديمقراطي فإن نتائج الانتخابات كانت لصالح الـ RND بـ 05 مقاعد، أربعة منهم من العبادنة، والخامس من الهرايسية، والقائمة الحرة العهد بمقعد لصالح الهرايسية، والقائمة الحرة الوفاء بمقعد لصالح المرازقة، والقائمة الحرة آفاق بمقعدين لصالح أولاد حمودة.

بلدية المريج:1

حزب FLN:

لم يأخذ هذا الحزب بعين الاعتبار ترتيب المرشحين بالتناسب مع الأوعية الانتخابية التي ينتمون إليها، حيث كان متصدر القائمة ينحدر من العبادنة على الرغم من أنهم ثالث أكبر وعاء انتخابي في البلدية، يليه مرشح من المرازقة الذي كان من المفروض أن يكون هو متصدر القائمة لأنه ينتمي إلى أكبر وعاء انتخابي في البلدية، ثم في المرتبة الثالثة يأتي مرشح من الهرايسية ثاني أكبر وعاء انتخابي في البلدية، ويرجع سبب هذا الترتيب غير المتوازن إلى أنّ فرعي المرازقة، والهرايسية كانا يتراسان قوائم أخرى، بالإضافة إلى عدم اكتراث القمة باختيارات القاعدة.

حزب PNSD:

هندست قائمة هذا الحزب من طرف متصدرها السيد: شارف مبارك، وهي المرة الثانية التي يراهن فيها هذا الأخير على العصبية الضيقة، من خلال تشكيله لقائمة كاملة من الهرايسية، كما فعل في العهدة السابقة من خلال قائمة التنمية الشاملة.

حزب PT:

نفس الشيء يقال على هذه القائمة التي هندسها السيد: بالفار الفار، الذي لجأ هو الآخر إلى العصبية الضيقة، كما فعل في العهدة السابقة من خلال قائمة الصدق في العمل.

حزب RA:

هندست قائمة هذا الحزب من طرف متصدرها السيد: بن الزين علي، الذي كان متصدر قائمة الـ FLN في الاستحقاقات السابقة، حيث ركّز هو الآخر على العصبية الضيقة، فكانت قائمته مكونة من أغلبية ساحقة من المرازقة.

حزب NAHDA:

ركّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للمرازقة، والهرايسية من خلال منحهم المرتبة الأولى والثانية بالترتيب، مع إقصاء العبادنة كونهم مرشحون على رأس قائمة الـ FLN.

¹ مقابلة مع السيد: بوعلق حمزة، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

حزب HMS:

بالإضافة إلى الاعتماد الكلي لهذا الحزب على وعائه الانتخابي الثابت المكون من مناضليه، فإنه حاول خلق نوع من التوازن داخل القائمة، حيث جعل مرشحاً من المرازقة على رأس القائمة، لكنه كان من أصغر عائلات المرازقة، يليه مرشح من العبادنة كمحاولة للتشويش على متصدر قائمة ال-FLN، ثم مرشح من الهرايسية من أجل خلق نوع من التمثيل والتوازن في القائمة.

حزب RND:

باستثناء المرازقة الممثلين في عدة قوائم، مثل هذا الحزب في قائمته كل التقسيمات القبلية مبتدئاً بالهرايسية، يليهم العبادنة، ثم أولاد نايل، فالهرايسية مرة أخرى. دون أن ننسى الدور الذي لعبه المناخ السياسي السائد في تلك الفترة والذي ساعد على النجاح هذا الحزب بغض النظر عن تركيبة القائمة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: خمسة مقاعد، HMS: مقعد، FLN: مقعد.

بلدية بولحاف الدير:¹

حزب RND:

جاءت هذه القائمة ممثلة للأهم التقسيمات القبلية المكونة للبلدية ويظهر ذلك في ما يلي :

- أولاد قديم ومن والاهم من الأقسام القبلية الصغيرة المذكورة سابقا نجدهم ممثلين كالتالي: سوالمية رمضان في رأس القائمة (أولاد قديم). رامي محمد الصالح رقم 5 (أولاد علوية). خماسية عبود رقم 7 (الخمايسية). سراج الطيب رقم 9 (أولاد حمزة).
- الخنافسة ممثلون بأقسامهم الثلاثة: أولاد حناشي والجفافية والعرايبية من خلال الشخصيات التالية حسب الترتيب : زرقين السبتي، بوزريطة عز الدين ، دريد محمد البشير.
- العواشرية بما فيهم أولاد سي عيسى والذين يمثلون أغلبية دوار كيسة ممثلون حسب الترتيب كما يلي: حلايمية يحي وبوخشم عبد الكريم.

إن الاهتمام في هذه القائمة بالخنافسة أكثر من العواشرية جاء محاولة لتشيت أنصار قائمة FLN التي راهنت أكثر على الوعاء الانتخابي للخنافسة. أضف إلى ذلك انقسام العواشرية على أنفسهم من خلال ترشح عدد كبير منهم في المراتب الأولى لأحزاب متعددة كما هو الحال بالنسبة لمسعى الطاهر، متصدر قائمة حزب العمال، وحلايمية الطيب، الثاني على قائمة FLN، وبوخشم بشير، الثاني على قائمة HMS، وحلايمية الطيب، متصدر قائمة التجمع الجزائري.

حزب HMS:

إن غياب التوجه السياسي نحو الأحزاب السياسية الإسلامية أدى إلى العزوف عن الترشح باسم هذه الأحزاب لذلك كانت قائمة هذا الحزب مزيجا من عناصر دخيلة على المجتمع المحلي . فمنها من هو قادم من مرسط مثل: عبايدية احمد، متصدر القائمة، ومنها من هو قادم من فركان أو حتى من الكويف. باستثناء المرشح الثاني بوخشم بشير، الذي كان من العواشرية.

حزب FLN:

حاولت هذه القائمة تمثيل أهم التقسيمات السياسية المكونة للمجتمع المحلي، وذلك ما كان بالفعل، لكن رسوخ فكرة أن حزب RND هو حزب الدولة وأن أيام حزب FLN قد وُلت. أدى إلى عزوف الشخصيات المعروفة عن الترشح في هذا الحزب فكانت بذلك القائمة مكونة من وجوه غير قوية على الساحة السياسية، عكس قائمة RND التي كانت مكونة من 3 أعضاء من المندوبية التنفيذية لسنة 1991-1997م (سوالمية رمضان، دريد محمد البشير، خماسية عبود) والتي تركت الأثر الحسن لدى

¹ مقابلة مع السادة: فنتي يونس، موظف بالبلدية. وآخرون.

المواطنين. كما أن هذه القائمة حاولت من جهتها زعزعة تماسك قائمة RND من خلال ترشيح السيد:
سوالمية بالخير، في المرتبة السادسة، الذي كان أخو متصدر قائمة الـ RND.

لهذه الأسباب مجتمعة نجد أن نتائج الانتخابات كانت لصالح حزب RND ب 6 مقاعد مقابل مقعد
واحد لصالح FLN.

بلدية بجن¹:

حزب FLN:

راعى هذا الحزب في إعداده للقائمة حجم الوعاء الانتخابي الذي ينتمي له المرشحون فكانت الأسبقية
لأولاد لمرّة، ثم من بعدهم الزرامة، ثم أولاد العيساوي.

حزب HMS:

حاول هذا الحزب مخالفة الحزبين الآخرين من خلال تركيزه على الزرامة بدلاً من أولاد لمرّة، فكان
متصدر القائمة من الزرامة .

حزب RND:

تشكلت هذه القائمة من طرف السلطات المحلية، لذلك كانت مدعومة بشكل كبير رغم أنها لم تكن
منبثقة من القاعدة الشعبية ولا ممثلة لها.

لهذه الأسباب كانت النتائج كالتالي: RND : 07 مقاعد، FLN و HMS : 00

¹ مقابلة مع السيد: بوخلوط محمد، نائب رئيس بلدية 2007. وآخرون.

بلدية المزرعة:1

حزب FLN:

اتبع هذا الحزب العرف الذي يقضي بأن تكون المرتبة الأولى دائماً من نصيب الفراحنة تناوباً بين العراوة والزقاقة، والمرتبة الثانية من نصيب أولاد سليمان، أما المرتبة الثالثة فمن نصيب الجلامدة، وهكذا دواليك إلى أن تكتمل القائمة. وهذا العرف يعتبر خاصاً بحزب جبهة التحرير الوطني فقط. مع العلم أنه كان من المفروض بناءً على هذا العرف أن يكون متصدر القائمة من الزقاقة لا من العراوة على أساس أن متصدر القائمة في انتخابات 1990م كان من العراوة، وهذا ما يعزز الاعتقاد بان الناخبين تخلوا عن هذا الحزب لصالح الـ RND وذلك من أجل ترسيخ احترام هذا العرف.

حزب النهضة:

ركّز هذا الحزب في تشكيله للقائمة على الفراحنة، فجاءت مكونة من أغلبية من الفراحنة، سعياً منه إلى كسب تأييد هذا التقسيم القبلي المهم في ظل الغياب التام لشعبية الأحزاب الإسلامية.

حزب HMS:

لم يكن هذا الحزب يسعى سوى وراء المشاركة السياسية في هذه الانتخابات، لذلك جاءت قائمته غير ممثلة لمختلف التقسيمات القبلية للمجتمع المحلي، فقد كان مثلاً متصدر القائمة ينحدر من الجلامدة كون رئيس مكتب حماس داخل البلدية آلا وهو السيد: منصورية عبد المجيد، ينحدر بدوره من الجلامدة، ذلك كله ناهيك عن وجود عناصر غريبة تماماً عن المجتمع المحلي.

حزب RND:

اتبع هذا الحزب نفس طريقة حزب FLN في ترتيبه للمرشحين على القائمة، لكنه خالفه في أن جعل متصدر القائمة من الزقاقة بدلاً عن العراوة، والثاني من أولاد زيد بدلاً عن أولاد أحمد بن عيسى وبقي الثالث من الجلامدة وهكذا دواليك إلى أن اكتملت القائمة. ولقد لعبت الظروف السياسية لذلك الزمان دوراً هاماً في إنجاح هذه القائمة.

لهذه الأسباب جاءت نتائج الانتخابات كالتالي: RND : ستة مقاعد . FLN : مقعد واحد.

¹ مقابلة مع السادة: الوالي محمد، الكاتب العام بالبلدية بوساحية محمد لخضر، رئيس بلدية 2007. وآخرون.

بلدية فركان:1

حزب FLN:

راعى هذا الحزب عند إعدادة للقائمة التشتت الكبير الذي يتميز به الوعاء الانتخابي لأولاد العيساوي بسبب احتوائه على عدد كبير من المتعلمين الطامحين إلى اعتلاء مناصب سياسية ولو على حساب وحدة حيّهم. فكان متصدر القائمة من مديلة، يليه مرشح من أولاد العيساوي وبالضبط من أولاد علي، ثم مرشح من عائلة عزوز المنحدرة من العداونية، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح من أولاد إبراهيم. وهو تقريبا نفس الترتيب الذي اعتمده القائمة الحرة 37 في الانتخابات السابقة.

حزب HMS:

أعد هذا الحزب قائمة للمشاركة لا غير، ودليل ذلك كون أغلب مرشحيه من خارج البلدية بما فيهم متصدر القائمة.

حزب RND:

قائمة هذا الحزب مشابهة تماماً من حيث الترتيب لقائمة الـ FLN، مع اختلاف بسيط بين المرتبة الثالثة، والرابعة، فلم يبقى لهذين الحزبين سوى الاعتماد على شعبية المرشحين، ومدى تجذر وانتشار علاقات نسبهم. دون أن ننسى المناخ السياسي السائد في تلك المرحلة والذي ساعد كثيراً على نجاح هذا الحزب.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN : مقعدين، RND: خمسة مقاعد.

¹ مقابلة مع السيد: قتال محمد، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

الجدول رقم 09: المستوى التعليمي لمتصدري القوائم على مستوى كل البلديات لسنة 1997م.

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	دون مستوى	المستوى التعليمي الأحزاب
28	3	12	10	1	2	RND
28	8	12	3	4	1	HMS
27	2	9	8	6	2	FLN
20	3	13	2	1	1	NAHDA
19	4	8	5	2		INDEP
8	1	4	1	2		PNSD
7	1	2	4			PT
2			1	1		RCD
2		2				PSD
2		1			1	RA
143	22	63	34	17	7	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ استمرارية سيطرة ذوي المستوى التعليمي المتوسط والثانوي على عملية الترشح، بينما لا يجد ذوي المستوى التعليمي الجامعي فرصة سوى على مستوى حركة حماس، والقوائم الحرة، وربما يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المناخ السياسي السائد وقتها والذي كان ملائماً لظهور مثل هذه الفئات المتدنية المستوى التعليمي.

الجدول رقم 10: المستوى التعليمي لرؤساء البلديات لسنة 1997م.

المستوى التعليمي	عدد رؤساء المجالس	نسبتهم
دون مستوى	02	7.15
الابتدائي	01	3.57
المتوسط	10	35.71
الثانوي	12	42.86
الجامعي	03	10.71
المجموع	28	%100

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 11: المستوى التعليمي لرؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 1997م.

INDEP	NAHDA	FLN	RND	الأحزاب المستوى التعليمي
			02	بدون مستوى
			01	ابتدائي
		01	09	متوسط
	01		11	ثانوي
01			2	جامعي
01	01	01	25	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ هنا اكتساح الـ RND للنتائج الانتخابية من خلال حصوله على 25 مجلس بلدي، أغلبهم من ذوي المستويات التعليمية الثانوية فما أقل، بينما لم يتحصل الجامعيون سوى على ثلاثة مناصب، مما يعزز الاعتقاد أنّ ذلك كان متعمداً من أجل تجنب كل أنواع المعارضة.

الجدول رقم 12: المهنة الأصلية لمتصدري القوائم على مستوى كل البلديات حسب الأحزاب لسنة 1997م.

المهنة الأصلية الأحزاب	مهنة التعليم	مهنة مكتبية	مهنة ميدانية	مهنة حرة	تاجر	فلاح	بطل	المجموع
RND	5	14	1	2	3	1	2	28
HMS	11	7	4		2	2	2	28
FLN	6	12	4		3	1	1	27
NAHDA	14	1	2	2	1			20
INDEP	7	6	1	2	2		1	19
PNSD	4		2		1	1		8
PT		5	1	1				7
RCD	1				1			2
PSD		2						2
RA		1		1				2
المجموع	48	48	15	8	13	5	6	143

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 13: المهنة الأصلية للمرشحين الخمسة الأوائل من كل قائمة حسب الأحزاب لسنة 1997م.

المهنة الأصلية الأحزاب	مهنة التعليم	مهنة مكتبية	مهنة ميدانية	مهنة حرة	تاجر	فلاح	بطل	المجموع
RND	30	53	18	03	11	11	14	140
HMS	56	21	20	7	11	11	14	140
FLN	32	43	14	3	16	12	15	135
NAHDA	41	29	9	9	5	4	3	100
INDEP	28	34	15	4	5	6	3	95
PNSD	11	8	5	2	4	9	1	40
PT	2	17	6	2	2	4	2	35
RCD	4	2	1	0	1	2	0	10
PSD	0	5	3	0	0	0	2	10
RA	0	3	3	1	3	0	0	10
المجموع	204	215	94	31	58	59	54	715

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ ظهور فئات جديدة إلى جانب فئة المعلمين، أصبحت تهتم بالعمل السياسي، ألا وهي: فئة المهن المكتبية، فئة التجار، وفئة المهن الحرة، كما يمكننا أن نلاحظ التواجد المستمر لفئة الفلاحين وخاصة في هذه المرحلة التي لم تجد فيها الدولة مسانداً لسياستها الجديدة سوى في وسط أصحاب المصالح، ومنتدبي المستوى الاجتماعي.

كما نلاحظ ارتفاع نسبة القوائم الحرة المشاركة في هذه الاستحقاقات ولقد تفاوت حضور القوائم الحرة عبر الولايات، حسب طبيعة الحياة السياسية، داخل الولاية نفسها والصراعات التي تعرفها والتحول التي تعيشها، حتى في أبعادها التقليدية، فقد ارتبطت القوائم الحرة في بعض الحالات بالصراعات بين القبائل والعروش ومدى تمثيل أبنائها وترتيبهم داخل القوائم الحزبية في المناطق التي لازالت تعرف حضوراً قوياً لمثل هذه الظواهر الاجتماعية، كما هو حال منطقة الهضاب العليا على سبيل المثال.

دون أن ننسى الصراعات داخل الأحزاب السياسية ونوعية تسييرها التي توصف بالبعيدة عن المقاييس الديمقراطية، والتي تعتبر أحد الأسباب التي دفعت جزء من النخبة الحزبية المعارضة أو المقصاة للجوء إلى تشكيل قوائم حرة، أو الدخول تحت غطاء حزبي آخر من أجل الانتقام كما حصل في العديد من الأحزاب بدرجات متفاوتة.

الجدول رقم 14: المهن الرئيسية لرؤساء البلديات لسنة 1997م.

المهنة الأصلية	عدد رؤساء المجالس	نسبتهم
مهنة التعليم	03	10.71
مهنة مكتبية	16	57.14
مهنة ميدانية	01	3.57
مهنة حرة	02	7.15
تاجر	03	10.71
فلاح	01	3.57
بطل	02	7.15
المجموع	28	%100

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 15: المهن الرئيسية لرؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 1997م.

المهنة الأصلية	مهنة التعليم	مهنة مكتبية	مهنة ميدانية	مهنة حرة	تاجر	فلاح	بطل	المجموع
RND	03	13	01	02	03	01	02	25
FLN		01						01
NAHDA		01						01
INDEP		01						01
المجموع	03	16	01	02	03	01	02	28

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ تقدماً كبيراً لأصحاب المهن المكتبية على أصحاب المهن التعليمية في احتلال منصب رئاسة البلدية، وذلك راجع حسب اعتقادي إلى تغير المعايير التي على أساسها يختار الناخبون ممثلهم، من معايير قائمة على المصلحة العامة، إلى معايير قائمة على المصلحة الذاتية.

الجدول رقم 16: سن متصدري القوائم حسب الأحزاب لسنة 1997م.

المجموع	أكبر من 60	60-51	50-41	40-31	أقل من 31	السن / الأحزاب
28		3	13	10	02	RND
28			08	14	06	HMS
27	02	03	14	08		FLN
20			03	15	02	NAHDA
19		01	10	08		INDEP
08			03	04	01	PNSD
07			03	04		PT
02		01		01		RCD
02			01	01		PSD
02			01	01		RA
143	02	08	56	66	11	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 17: سن رؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 1997م.

المجموع	أكبر من 60	60-51	50-41	40-31	أقل من 31	السن / الأحزاب
25		03	12	08	02	RND
01			01			FLN
01				01		NAHDA
01				01		INDEP
28		03	13	10	02	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

بعد مرور سبعة سنوات على آخر انتخابات بلدية حدث هناك تداخل بين الفئات العمرية التي شاركت في الانتخابات السابقة وتلك التي شاركت في الانتخابات الحالية، حيث نلاحظ أنّ أكبر الفئات الممثلة في هذه الاستحقاقات هي: الفئة العمرية ما بين 31 و40، والفئة العمرية ما بين 41 و50. وكلتاهما لم تشارك في العمل الثوري، مما يدل على بداية تغلغل فئة الشباب داخل معترك الحياة السياسية. نفس الشيء بالنسبة لأولئك الذي تمكنوا من احتلال منصب رئيس بلدية، فأغلبهم من تلك الفئتين.

الفصل السادس

الانتخابات البلدية لسنة 2002

تمهيد الفصل:

لماذا فازت جبهة التحرير الوطني بالمركز الأول في انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري التي جرت في 30 ماي 2002م في حين تراجع حزب التجمع الوطني الديمقراطي الحاكم وأحزاب التيار الإسلامي الأخرى؟ وهل لهذا الفوز مغزى سياسي معين؟ وكيف تبدو آفاق المستقبل بعد هذه النتائج؟.

راهنَ كثير من المراقبين السياسيين على أنّ عودة جبهة التحرير الوطني إلى الصدارة على المستوى المحلي سيكون حدثاً طبيعياً بعد نكسة انتخابات 1997م حيث جاء موقعها بعد التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم. وعودتها اليوم هو تحقيق للانسجام بين الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" والحزب الذي رشّحه للرئاسة في انتخابات 16 أبريل 1999م.

وهكذا أعادت جبهة التحرير الوطني في عهد الرئيس بوتفليقة إنتاج ما حققه التجمع الوطني الديمقراطي في عهد الرئيس اليمين زروال، أي وجود حزب مهيمن لصالح الرئيس. وعليه فالمتوقع هو أن يكون هناك شبه دعم رسمي من الجيش، والإدارة لحزب جبهة التحرير الوطني بعد أن كانا يدعمان "حزب التجمع الوطني الديمقراطي". وبذلك تكون نهاية الائتلاف الحكومي المتكون من سبعة أحزاب لأنه كان مجرد واجهة للحكم. ومن ثمّ بداية التحالف الرئاسي سنة 2003م المكوّن من ثلاثة أحزاب كرّست كل جهدها لمساندة الرئيس: عبد العزيز بوتفليقة، منذ وصوله إلى سدة الحكم.

ولقد تميّزت هذه الانتخابات بمشاركة أقل للقوائم الحرة. بينما ازدادت نسبة أصحاب الأعمال الحرة في تشكيل القوائم الحزبية. والهدف من ذلك هو إعطاء الانطباع بأن سلطة المال مهمة في القرار السياسي بينما الحقيقة هي أن "سلطة المصالح" هي التي تقف وراء ذلك.

بلدية تبسة:1

أكرر مرة أخرى القول بأنّ العرف السياسي الوحيد المطبق خاصة في الأحزاب الوطنية هو الاهتمام بالمراتب الثلاثة عشر الأولى، بحيث يجب أن يكون متصدر القائمة من النمامشة وأن تكون الأغلبية في العدد للناماشة في المراتب الثلاثة عشر، وكذلك وجوب تمثيل كل من أولاد سيدي يحي، وأولاد درّاج، وعلى الأقل ممثل وحيد للأقليات خلال تلك المراتب دون الاكتراث للترتيب. أما عن السبب في اللجوء إلى تطبيق هذا العرف، فهو الوصول إلى تطبيق عرف آخر يعتبر بمثابة التشريع داخل الأحزاب الوطنية ألا وهو: وجوب أن يكون رئيس البلدية من النمامشة، ينوب عنه أربعة نواب، واحد من النمامشة والثاني من أولاد سيدي يحي، والثالث من أولاد درّاج، والرابع من الأقليات حسب الظروف. أما الأحزاب الأخرى عدى الأحزاب الوطنية، فتراهن بشكل اكبر على شعبية المرشحين لا على انتماءاتهم القبلية.

نتائج الانتخابات كانت كالتالي: FLN: 09، ISLAH: 08، RND: 04، HMS: 02.

¹ مقابلة مع السيد: حمدي لزهري، نائب بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية تبسة. وآخرون.

بلدية بئر العاتر: ¹

إن الانتخابات البلدية لسنة 2002م كانت بالفعل أحسن نموذج لإظهار التنوع في الأساليب والحسابات السياسية للأحزاب والتي تهدف كلها للاستفادة قدر الإمكان من الانتماءات القبلية.

حزب FLN:

إن اعتماد هذا الحزب على وجوه شبابية جديدة غير معروفة في المجتمع المحلي، ثم تعيينه لأحد النمامشة، آلا وهو السيد: فارس محمد، على رأس القائمة، كانت محاولة منه لاستقطاب النمامشة لتوقعه المسبق بأن صدارة القوائم الأربعة الباقية عدى قائمة الإصلاح ستكون من نصيب أولاد سيدي عبيد، بالإضافة لعدم خوفه من متصدر قائمة حزب الإصلاح المنحدر من النمامشة لأن هذا الحزب لا يلقى إقبالا كبيرا، متناسيا في نفس الوقت أن أغلب أفراد القاعدة النضالية الثابتة لحزب HMS هي من أولاد سعد، الذين هم من النمامشة. كل ذلك أدى إلى أن يفقد هذا الحزب الكثير من الأصوات رغم شعبيته بالمنطقة، فلقد حصل على المرتبة الثانية بعد حزب HMS بفارق يقارب 150 صوت.

حزب PRA:

حاول مهندسو هذا الحزب اللعب على أوتار العصية القبلية بطريقتهم، فهم كانوا يعلمون أنهم ينافسون أحزابا ذات حضور قوي في الميدان السياسي، وحتى القبلي، فأرادوا أن يركزوا جهودهم على وعاء انتخابي معين يضمنوا من خلاله الحصول ولو على مقعد واحد، فوقع اختيارهم على الوعاء الانتخابي لأولاد دلال، باعتبارهم أكبر وعاء انتخابي داخل أولاد سيدي عبيد، لذلك تم إعداد قائمة لا تحتوى سواء على مرشحين من أولاد دلال، تمكنت من الحصول على مقعدين في هذه الانتخابات البلدية رغم الانتقادات التي تعرضت لها.

حزب UDL:

كان هذا الحزب بمثابة الحزب البديل الذي لجأ إليه من لم يستطع الدخول في قائمة الـ FLN، أو الـ RND ولقد حاولت قائمة هذا الحزب المراهنة على قبيلة أولاد سيدي عبيد بشكل عام، حيث كان جل المرشحين ينحدرون من الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي عبيد باختلاف فروعهم، لكن ضعف شعبية المرشحين حال دون حصول هذه القائمة على نتائج مرضية.

HMS:حزب

¹ مقابلة مع السادة: ربيعي البخاري، رئيس مكتب HMS بالبلدية، و معيفي على، عضو سابق، وحالي بالبلدية. وآخرون.

لقد كانت قائمة هذا الحزب هي آخر قائمة ثم إيداعها في آخر يوم من المهلة المخصصة لإيداع الترشيحات، وكان ذلك لأسباب إستراتيجية تمثلت في انتظار صدور قائمة كل من حزب الـ FLN والـ RND على الخصوص باعتبارهما أقوى حزبين منافسين لحزب HMS واللذين على أساس تركيبة قائمتها سيقوم هذا حزب بتركيب قائمته، من أجل تجنب الاعتماد على نفس الأوعية الانتخابية وبالتالي ضمان عدم التعرض للمنافسة. لذلك جعل السيد: سالم سعود، على رأس القائمة لأنه من أولاد بالقاسم، على عكس متصدر قائمة FLN الذي ينحدر من النمامشة، ومتصدر قائمة RND الذي ينحدر من أولاد دلال، ثم قام هذا الحزب بمراعاة التوازن داخل قائمته بين النمامشة وأولاد سيدي عبيد، سواء كانوا أولاد دلال، أو أولاد بالقاسم، ليضمن بذلك استقطاب ما يمكن استقطابه من أفراد هذه الأوعية، كذلك لم يُهمل هذا الحزب الجانب المتعلق بشخصية مرشحيه فكان بذلك أغلب مرشحيه من ذوي الشعبية في المجتمع، وهذا العنصر الأخير بالذات هو الذي لعب لصالحه ضد حزب الـ RND هذا الأخير الذي اتبع نفس التركيبة السياسية موازناً أيضاً قائمته بين أولاد سيدي عبيد، والمامشة.

حزب RND:

رغم توازن قائمة هذا الحزب، إلا أنّ ضعف شعبية المرشحين حال دون حصوله على نتائج مرضية.

حزب ISLAH:

حافظ هذا الحزب الإسلامي بدوره على التوازنات القبلية داخل قائمة الترشيحات بين النمامشة، وأولاد سيدي عبيد، إلا أنه ارتكب من جهة أخرى خطأً إستراتيجياً تمثل في إقصائه للسيد: بايزيد عبد العزيز، من صدارة القائمة، والذي كان يمثل قاعدة انتخابية مهمة، ألا وهي أولاد عبد الباسط، المنحدرين من أولاد دلال، لصالح السيد: بوزيان محمود، الذي ينحدر من النمامشة، فخرس بذلك هذا الحزب هذه القاعدة و لم يتمكن من الحصول إلا على مقعد واحد.

بناء على كل ما سبق كانت نتائج الانتخابات كالتالي: HMS: خمسة مقاعد. FLN: أربعة مقاعد.

RND: مقعدين. PRA: مقعدين. الإصلاح: مقعد. UDL: مقعد.

بلدية الشريعة¹:

حزب FLN:

جاءت قائمة هذا الحزب مكونة من أغلبية من أولاد حميدة، يتخللها مرشح من الزرامة في المرتبة الثالثة، مما يوحي بأن القائمة مفروضة من القمة وإلا لما كانت مرتبة بهذا الشكل، ولولا أنّ البلدية تعتبر بلدية ثورية يميل سكانها إلى مساندة حزب جبهة التحرير الوطني نظرا لما يمثله في أذهانهم من رمز للثورة، لما حقق هذا الحزب ثلث ما حققه.

حزب PNSD:

أعدت قائمة هذا الحزب من طرف ممثل الحزب الذي يتصدر القائمة السيد: شرف الدين رابح، الذي ينحدر من الجلامدة، بغرض المشاركة السياسية، والحصول على بعض الامتيازات المادية التي توفرها الانتخابات كالتفويضات، لذلك كانت القائمة غير متوازنة.

حزب HMS:

رغم أن قائمة هذا الحزب كانت مرتبة ترتيبا جيدا، إلا أنّ شعبية المرشحين الضعيفة حالت دون حصوله على نتائج مرضية.

حزب RND:

احترم هذا الحزب عند ترتيبه للقائمة التمثيل المتناسب مع حجم الأوعية الانتخابية، فكان متصدر القائمة من أولاد علي، ألا وهو السيد: غريبي أحمد، رئيس البلدية السابق، يليه مرشح من الزرامة وبالضبط من الفراحنة، ثم مرشح من أولاد سعيدان، يليه مرشح من أولاد مسعود، فمرشح خامس من أولاد محبوب، لكن الصورة التي تركها الحزب في أذهان الناس بعد حكمه للبلدية في العهدة السابقة أثر نوعاً ما على شعبيته.

حزب ISLAH:

احتفظ هذا الحزب بالوعاء الانتخابي الثابت للنهضة سابقاً، أضف إلى ذلك كون جل المرشحين كانوا من ذوي المستويات العلمية الجيدة. دون أن ننسى اعتماده على الوعاء الانتخابي للزرامة عن طريق متصدر القائمة السيد: لعجال صالح، متصدر قائمة النهضة في الانتخابات السابقة، وعضو المجلس البلدي السابق، مدعوماً بمرشحين من أولاد حميدة، ومرشح من أولاد محبوب، ومرشح من أولاد مسعود، ولقد كانت هذه القائمة الأحسن تمثيلاً في هذه الانتخابات.

لذلك كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: 06 مقاعد، RND: 05 مقاعد، ISLAH: 04 مقاعد.

¹ مقابلة مع السادة: جدي التيجاني، نائب رئيس بلدية 2007. و براجي الوردی، عضو بالمجلس الولائي لسنة 2007. وآخرون.

بلدية سطح قنتيس:1

حزب FLN:

رکّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد سي عون، وبالضبط أولاد خالد، من خلال متصدر القائمة، يليه مرشح من أولاد أحمد بن إبراهيم، وبالضبط من الخلالطية، ثم مرشح من أولاد سيدي عبيد في المرتبة الثالثة والذي كان عضواً في بلدية 1997م تحت غطاء الـ RND، أما الشاخرة فقد أُخروا إلى المرتبة الرابعة، نظراً لوجود مرشح من الشاخرة على رأس قائمة الـ RND، أمّا المرتبة الخامسة فكانت لمرشح من أولاد الناصر، ولقد ركّز هذا الحزب كثيراً أثناء اختياره لمرشحيه، على فئة التجار، وأصحاب الأعمال الحرة.

حزب HMS:

رکّز هذا الحزب كثيراً على الوعاء الانتخابي لأولاد سي عون، بمختلف فروع، دون الأوعية الانتخابية الأخرى، لذلك كان المرشحون الثلاثة الأوائل على القائمة من أولاد سي عون، كنا أنّ جل المرشحين كانوا من الطبقة العاملة البسيطة.

حزب RND:

رکّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للشاخرة، من خلال متصدر القائمة، يليه مرشح من أولاد سي عون، وبالضبط من أولاد يونس، ثم مرشح من أولاد أحمد بن إبراهيم في المرتبة الثالثة وبالضبط من أولاد علي، أما أولاد الناصر فقد احتلوا المرتبة الرابعة، يليهم مرشح من أولاد سيدي عبيد. ولقد كانت هذه القائمة الأحسن ترتيباً، كما أنها اعتمدت كثيراً على شريحة المعلمين لتمثيل القائمة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: أربعة مقاعد، FLN: ثلاثة مقاعد.

¹ مقابلة مع السادة: لعبيدي العربي، رئيس بلدية 2007. سعدون رشيد، عضو سابق ببلدية 1990. وآخرون..

بلدية العوينات:1

حزب FLN:

نظرا لعدم احترام المحافظة لاقتراحات القاعدة، فإنّ جل المرشحين على قائمة هذا الحزب انسحبوا منه، ليشكلوا فيما بعد قوائم خاصة بهم تحت أغطية أحزاب أخرى.

حزب FFS:

ركّز مهندسو هذه القائمة على الأوعية الانتخابية الصغيرة سواء داخل الشاوية أو خارجهم باستثناء أولاد سيدي يحي بن طالب، وأولاد نايل، وذلك من أجل مواجهة هيمنة الوعاء الانتخابي لأولاد سي يحي بن عيسى على الانتخابات باعتباره أكبر وعاء انتخابي بالبلدية، ولقد ساعد على ذلك كون المرشحين كانوا من الوجوه ذوات الشعبية على مستوى البلدية.

حزب RNC:

اعتمد هذا الحزب بشكل خاص على الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي نايل، في مواجهة الوعاء الانتخابي للشاوية، لذلك كان جل مرشحيه من هذا الوعاء الانتخابي.

حزب AHD 54:

هندست قائمة هذا الحزب من طرف السيد: عبد المالك عبد اللطيف، الرئيس السابق لبلدية 1997م، والمنحدر من أولاد سي يحي بن عيسى، والذي ركّز من خلالها على الوعاء الانتخابي لأولاد سي يحي بن عيسى، فكان جل المرشحين ينحدرون من هذا الوعاء الانتخابي، ولقد حققت هذه القائمة نتائج مرضية على الرغم من وجود قوائم أخرى اختصت بتمثيل الشاوية دون غيرهم، مثل قائمة الـUDL، ويرجع السبب في ذلك إلى الدعم الكبير من طرف منتخبى مسلوطة لهذه القائمة.

القائمة الحرة الإجماع:

هندست هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: مريم يوسف، رئيس بلدية 1990م، وعضو بلدية 1997م تحت غطاء الـFLN، والذي ينحدر من أولاد سيدي عبيد، ولقد ركّز هذا الأخير على الوعاء الانتخابي لكل من أولاد عبيد، وأولاد سيدي يحي بن طالب، حيث كان المرشحون الثلاثة الاوائل على القائمة من أولاد عبيد، يليهم مرشح رابع من أولاد سيدي يحي بن طالب، ولقد حققت هذه القائمة

¹ مقابلة مع السادة: بن جبار عمّار، نائب رئيس بلدية 2007. عبد اللطيف لخضر، من قدامى مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني. دُبّز لخضر، رئيس بلدية سابق. وآخرون...

نتائج جيدة على الرغم من وجود قوائم أخرى خاصة بأولاد سيدي عبيد، مثل قائمة الـ RA، والـ RPA، وذلك راجع إلى شعبية المرشحين، وحسن إدارة الحملة.

حزب RA:

ركّز مهندسو هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي عبيد، لذلك كان أغلب المرشحين من أولاد سيدي عبيد.

حزب UDL:

حاول مهندس قائمة هذا الحزب ومتصدرها السيد: بوساحة أحمد، التركيز على الوعاء الانتخابي للشاوية وخاصة أولاد سي يحي بن عيسى، لكن كونه ينتمي إلى فرع صغير من أولاد سي يحي بن عيسى، ألا وهو فرع أولاد صغير، أضف إلى ذلك تشتت الوعاء الانتخابي للشاوية بين القوائم الأخرى، فإن قائمته لم تتمكن من الحصول على نتائج جيدة.

حزب RND:

وقع هذا الحزب في نفس الخطأ الذي وقع فيه حزب الـ FLN، حيث أنه لم يحترم توجيهات القاعدة ومقترحتها، مما أدى إلى انسحاب المرشحين منه نحو أحزاب أخرى.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: القائمة الحرة الإجماع: 03 مقاعد ورئاسة البلدية بفارق السن، RNC: مقعد، FFS: 03 مقاعد، AHD 54: مقعدين.

بلدية الحويجبات:1

حزب FLN:

ظهرت قائمة هذا الحزب بعد صراعات عديدة على المراتب بين المرشحين على مستوى المحافظة، ومثال ذلك تراجع السيد: صخري ونّاس، عضو سابق في كل من مندوبية 1995م، وبلدية 1997م من المرتبة الثانية إلى المرتبة الرابعة لصالح السيد: لسود العلمي، الشيء الذي سيؤثر لا محالة في التنسيق بين المرشحين خلال الحملة الانتخابية وخلق نوع من الحساسية، وبالتالي يؤثر في نتائج الحزب. وهذا ما يؤكد استنتاجنا السابق بأنه هناك أمور غير رسمية وغير معلنة تتحكم في عملية ترتيب المرشحين خاصة وأن البلدية بلدية حدودية.

من جهة أخرى حاول الحزب الاستفادة من خبرة مرشحيه مثل السيد: قمادي نور الدين، رئيس مندوبية 1995م، وكذا السيدان: مرغادي علي، وصخري ونّاس، عضوين سابقين في بلدية 1990م.

حزب HMS:

تشكلت قائمة هذا الحزب من مجموعة من الشباب العاطلين عن العمل ومدني المستوى الدراسي، كما هو واضح من خلال المعلومات المتوفرة عنهم، أضف إلى ذلك عدم شعبية الأحزاب الإسلامية، وبالتالي يمكن القول بأن هذه القائمة ولدت ميتة.

حزب RND:

لم يجد الناخبون بديلاً عن هذه القائمة للانتقام من حزب الـ FLN، على الرغم من عدم توازنها في تمثيل كل التقسيمات القبلية داخل البلدية.

حزب FNA:

حاول مهندسو هذه القائمة التركيز على الوعاء الانتخابي للزغالمة بالدرجة الأولى من خلال متصدر القائمة السيد: صوالح حفيظ، ثم بالدرجة الثانية محاولة خلق نوع من التحالف بين الزغالمة وأولاد ملول، والناماشة، وأولاد سيدي عبيد، ضد الفراشيش. لكن قلة خبرة، وضعف شعبية المرشحين حال دون استقطاب الناخبين بشكل كاف، فنجحت القائمة بالباقي الأقوى.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND : أربعة مقاعد، FLN : مقعدين، FNA : مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: عبد الرؤوف بالنور، الكاتب العام بالبلدية. خليفي الهادي، موظف بالبلدية.

بلدية صفصاف الوسرى:1

حزب FLN:

حاول هذا الحزب الاستفادة من الوعاء الانتخابي لأولاد موسى بعدما أظهروا مدى إتحادهم في الانتخابات السابقة تحت غطاء الـ RND، فكان متصدر القائمة ينحدر من أولاد موسى، يليه الثاني من أولاد زيراوي الذي كان يراهن بقوة ليس فقط على أبناء عمه بل حتى على أولاد رقية وأولاد سي محمد بن عبد الله، الذين دعوه شخصياً للترشح لنقتهم فيه، ثم يأتي في المرتبة الثالثة مترشح من أولاد خليفة من أجل استقطاب هذا الوعاء الانتخابي المهم، الذي لا يوجد له تمثيل سوى في هذا الحزب وحزب HMS.

حزب PRA:

حاول مهندسو هذه القائمة اللعب على أوتار القلبية الضيقة فكان بذلك أغلبية المرشحين على هذه القائمة من أولاد سي علي.

حزب UDL:

تشكلت هذه القائمة بغرض الانتقام من الإقصاء الذي تعرض له متصدرها السيد: ديرم نصر، من قوائم الـ FLN، بعدما كان في الاستحقاقات السابقة متصدراً للقائمة. وبالتالي ركّز على الوعاء الانتخابي لأولاد نونة الذين ليس لهم في الأحزاب الأخرى متصدر للقائمة سواه، كما ركّز على الوعاء الانتخابي لأولاد سي محمد، الذين ليس لهم أي تمثيل عدى مرشحهم في المرتبة الثانية على هذه القائمة.

حزب HMS:

يتميز هذا الحزب بوعاء انتخابي ثابت مكون من أغلبية ساحقة من أولاد سي عيفة، إلى درجة يمكن معها الجزم أنه لا يستطيع الحصول على أكثر من مقعد مهما اجتهد في تغيير تركيبة قائمته.

حزب RND:

بعدما خسر هذا الحزب الوعاء الانتخابي لأولاد موسى، الذين فضلوا الترشح تحت غطاء الحزب العتيد، حاول الاستفادة من خبرة وشعبية السيد: رزايقية محمد لزهري، الذي كان عضواً في المجلس البلدي السابق تحت غطاء الـ PNSD فجعله في المرتبة الأولى فأصبح بذلك الممثل الوحيد لأولاد أم ثابت في هذه الانتخابات، يليه مرشح من أولاد سي عيفة، الذي يعتبر بالنسبة لهم المرشح الأحسن

¹ مقابلة مع السيد: خديري الطاهر، موظف بالبلدية. وآخرون...

ترتيباً خاصة داخل الأحزاب الوطنية، أما المرشح الثالث فكان من أولاد ضيف الله، وهو الممثل الوحيد لهم على مستوى كل القوائم.

حزب FNA:

تشكّلت هذه القائمة بتدبير من متصدرها السيد: بركية قَدّور، الذي ينحدر من أولاد زيراوي، والذي كان رئيساً لبلدية جبل العنق ما بين 1980م و1984م، يليه السيد: صخري المداني، الذي ينحدر من أولاد نونة، والذي كان رئيس مندوبية بئر العاتر ما بين 1995م و1997م، والذي يتمتع بمصداقية وشعبية لا يستهان بها، يليهما السيد: معيفي كمال، الذي عُول عليه كثيراً في استقطاب ما تبقى من أصوات عائلة معيفي غير المنتمين لحركة حماس.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخاب كالتالي: FLN : ثلاثة مقاعد، UDL : مقعد، HMS : مقعد، RND : مقعد، FNA : مقعد.

بلدية الحمّامات:1

حزب FLN:

اتخذ هذا الحزب من شخص متصدر القائمة السيد: بن خذير خير الدين، المعروف باعتداله وحكمته، وسيلة لرأب الصدع بين العلاونة والبرارشة من جهة، واستمالة الوعاء الانتخابي للوكاكسة من جهة أخرى، كونه ينحدر من الوكاكسة.

حزب PNSD:

شكلت هذه القائمة من طرف السيد: باهي محمد الهادي، رئيس المكتب ومتصدر القائمة في نفس الوقت، ولقد كان هدفه المشاركة بالدرجة الأولى، لذلك كانت قائمته خالية من شخصيات معروفة على الساحة السياسية، وكانت غير مرتبة بشكل تنافسي. نفس الشيء بالنسبة لقائمة حزب RA وحزب UDL .

حزب PRA:

متصدر ومهندس قائمة هذا الحزب هو نفسه متصدر قائمة النهضة سنة 1997م، ولقد شارك في هذه الاستحقاقات من أجل الانتقام من عملية إقصائه من رئاسة البلدية سنة 1997م.

¹ مقابلة مع السادة: بوقطف النوي، نائب رئيس بلدية 2007. قرفي البخاري، عضو بلدية 2007 عن حركة مجتمع السلم. وآخرون...

حزب HMS:

حاول هذا الحزب هذه المرة الموازنة بين العلانية والبرارشة، غير أنّ اعتماده الأول يبقى دائماً على وعائه الانتخابي الثابت، بغض النظر عن تشكيلة القائمة.

حزب RND:

يعتبر هذا الحزب بالنظر إلى وعائه الانتخابي، وبالنظر إلى مرشحيه، حزباً للبرارشة، الذين يحاولون من خلاله مواجهة حزب الـ FLN الذي يعتبرونه حزباً يسيطر عليه العلانية.

حزب FNA:

حاول هذا الحزب التركيز على فرع مهم من العلانية، ألا وهو فرع أولاد عون الله، لذلك جاءت القائمة مشكّلةً منهم.

القائمة الحرة الوفاق:

متصدر هذه القائمة السيد: مرزوقي محمود، هو نفسه رئيس البلدية السابقة تحت الغطاء السياسي لحزب النهضة. ولقد اعتمدت هذه القائمة بشكل كبير على فرع من فروع العلانية ألا وهو أولاد الشامخ.

لهذه الأسباب مجتمعة كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

FLN ثلاثة مقاعد. RND مقعدين. HMS، PRA، FNA، ELWIFAK: مقعد لكل واحد منهم.

بلدية نقرين: ¹

أكرر القول بأنّ هذه البلدية تعتبر من أقدم البلديات على مستوى الوطن، بالإضافة إلى احتوائها على مزيج متنوع من الانتماءات القبلية، لذلك فهي أبعد ما تكون عن مظاهر العصبية القبلية بمعناها الضيق، وأقرب إلى التمدن وإلى أنواع أخرى من العصبية، كعصبية الجوار، والنسب، وربما إلى تكتلات المصالح.

المهم أن ما يميز العملية الانتخابية برمتها هو:

- متصدر القائمة غالباً ما يكون من النقارنية نظراً لتمرسهم ولتحكمهم الجيد في العملية الانتخابية بحكم تمدنهم السابق عن التقسيمات الأخرى، ونظراً لعزوف التقسيمات القبلية الأخرى عن الترشح لعدم قدرتها على تنظيم نفسها سياسياً.

- أغلبية القائمة تكون من النقارنية، وهذا دليل آخر على عزوف التقسيمات القبلية الأخرى عن الترشح.

- الحملة الانتخابية لا تركز كثيراً على الانتماءات القبلية بقدر ما تركز على شعبية المرشحين، الناتجة في الأساس عن علاقاتهم الشخصية بالناس من خلال المصالح المتبادلة، والناجمة كذلك من خلال مآثرهم في خدمة أبناء المنطقة بغض النظر عن انتماءاتهم، وكما تركز من جهة أخرى على شعبية الحزب في حد ذاته.

نتائج الانتخابات كانت كالتالي: FLN: ثلاثة مقاعد، FNA: ثلاثة مقاعد، RND: مقعد واحد.

¹ مقابلة مع السيد: زايد علي، موظف بالبلدية. وآخرون.

بلدية بئر مقدم:¹

حزب FLN:

ركّز هذا الحزب عند تشكيل قائمته على الوعاء الانتخابي للبرارشة، لاسيما أولاد شكر، وأولاد بويحي، وأولاد جلال، دون أن يغفل عن أهمية استمالة العلونة من خلال منحهم المرتبة الثانية على القائمة، ووعدهم بمنصب النائب الأول في حال نجاح الحزب، وهو الأمر الذي أدى إلى إجماع العلونة على هذه القائمة التي لم يجدوا عنها بديلاً.

حزب RA:

نهج هذا الحزب نفس طريقة حزب جبهة التحرير الوطني في ترتيبه لقائمه، مع اختلاف بسيط تمثل في اعتماده على أولاد شكر، وأولاد جلال، أكثر من غيرهم نظراً لقوة القرابة والتحالف بينهم.

حزب HMS:

اعتمد هذا الحزب في إعدادة لقائمه على مزيج من البرارشة باختلاف فروعهم على أمل الحصول ولو على مقعد واحد، لكن ضعف الإقبال على الأحزاب السياسية الإسلامية، وكثرة قوائم المرشحين الذين بلغ عددهم ستة قوائم، كلها معتمدة على الوعاء الانتخابي للبرارشة، أدى إلى تقليل حظوظ هذا الحزب في النجاح.

حزب RND:

اعتمدت هذه القائمة مثل غيرها على البرارشة من خلال متصدر القائمة السيد: سعدي نصر الدين، الذي كان عضواً في البلدية سنة 1990م تحت غطاء الـ FLN، غير أنها لم تراعي في ترتيبها للمرشحين حجم الأوعية الانتخابية التي ينتمون إليها، كما أنها لم تولي الاهتمام اللازم بالعلونة فقامت بتمثيلهم بالسيد: حراث العبيدي، المنتمي إلى أولاد حرّاث أحد الفروع الصغيرة من أولاد بوقصة المنتمون بدورهم للعلونة.

حزب إصلاح:

لم تكن هذه القائمة تسعى سوى للحصول على تمثيل للحزب في هذه الانتخابات كما هو حال جُل الأحزاب المجهرية، لذلك جاءت مكونة من عناصر لا تنتمي للمجتمع المحلي للبلدية.

¹ مقابلة مع السيد: شاونسي لزهري، نائب بلدية 2007 عن حركة مجتمع السلم. وآخرون.

قائمة الأمل:

رئيس البلدية السابق، السيد: دربازي إبراهيم، هو من شكل هذه القائمة رداً على إقصائه من قائمة حزب الـ RND الذي كان ينتمي إليه سابقاً، حيث قام مثل غيره بالتركيز على البرارشة، لأنه كان يعلم عدم تعاطف العلونة معه بسبب مشاكل سابقة بينه وبينهم خلال عهده السابقة، والتي أدت إلى إقصاء النائب الأول آنذاك، الذي كان ينتمي للعلونة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

إنّ انقسام البرارشة على كثرتهم بين مختلف القوائم، وإجماع العلونة على قتلهم على قائمة الـ FLN أدى إلى حصول هذه القائمة على أربعة مقاعد من أصل تسعة، وحصول الـ RND وغريمه قائمة الأمل على مقعدين لكل واحد منهما، ثم حصول حزب RA على مقعد واحد.

بلدية الكويف:1

حزب FLN:

نفس الملاحظة التي لاحظناها على هذا الحزب في انتخابات 1997م نجدها تتكرر في هذه الانتخابات حيث احترم التوازن القبلي في تشكيله للقائمة، لكنه في اختياره للأشخاص وخاصة في المراتب الأولى، اعتمد على معيار القرابة أكثر من اعتماده على معايير أكثر موضوعية مثل السمعة والنضال والكفاءة، حيث نلاحظ أن أعضاء مكتب القسمة كلهم ممثلون بأقربائهم على هذه القائمة ومثال ذلك متصدر القائمة السيد: منسل يوسف، الذي شكل قائمة حرة في الانتخابات السابقة للانتقام من حزبه الذي أقصاه مما يجعلنا نعتقد أن الولاء للأحزاب ما هو إلا ولاء مصالح وليس ولاء قناعة. ولقد تم اقتراح هذا الأخير إن لم نقل فرضه من طرف ابن عمه في مكتب القسمة السيد: غنيات إبراهيم. نفس الشيء بالنسبة للسيد: فار فريد، الثاني على القائمة الذي اقترحه ابن عمه السيد: فار بوبكر. كذلك الحال بالنسبة للسيد: ظوايفية منصف، الثالث على القائمة الذي اقترحه ابن عمه ظوايفية الشريف، العضو في القسمة، أما بن صدة الصديق، الرابع على القائمة فلقد كان هو نفسه عضواً في مكتب القسمة. دون أن ننسى السيد: غنيات عزا لدين، الخامس على القائمة الذي اقترحه أبوه السيد: غنيات المولدي، العضو في المحافضة.

حزب PNSD:

¹ مقابلة مع السادة: بالغيث الأديب، نائب رئيس بلدية 2007، وابن صدة سمير، الكاتب العام لبلدية بولحاف الدير.

اعتمد هذا الحزب في تشكيله للقائمة على القرابة الدموية، وعلى عصبية النسب، من خلال تركيزه على العبادنة وأنسابهم من السطائيفية دون غيرهم.

حزب HMS:

هذه القائمة كانت تبحث عن تمثيل الحزب في الانتخابات لا غير، لذلك جاءت غير متوازنة وتحتوي على عناصر أجنبية عن المجتمع المحلي.

حزب RND:

لم يحترم هذا الحزب شعور مناظليه من خلال ترشيح السيد: بالغيث فرحات، الذي كان مرشح على رأس قائمة الـ PNSD في الاستحقاقات السابقة، هذا الأخير الذي اعتمد بشكل كبير على شعبية الحزب بدلاً من الاعتماد على شعبية المرشحين، متناسياً بذلك أن شعبية الحزب مرتبطة بشكل أساسي بالإنجازات التي حققها من خلال تسييره للمجلس البلدي في العهدة السابقة. والتي كانت في الحقيقة محل انتقاد عدد لا بأس به من المواطنين.

حركة إصلاح:

لم يركز هذا الحزب على العصبية بقدر ما ركز على شعبية الأشخاص، حيث نراه قد رشح السيد: مسعودي حسان، الذي كان أميناً عاماً للبلدية والمعروف بحزمه ونزاهته بين الناس، والذي ينتمي كما قلنا إلى وعاء انتخابي صغير الحجم ألا وهو الدوار الظهري، يليه السيد: نجاح إسماعيل، أحد مؤسسي حركة إصلاح.

القائمة الحرة الوئام:

لقد استغلت هذه القائمة الحركة الجمعوية من خلال متصدر القائمة الذي كان رئيس تنسيقية أبناء الشهداء، ورئيس جمعية الوئام المدني في بلدية الكويف، كما استغلت جيداً العنصر النسوي، ولقد ظهر ذلك جلياً من خلال النتائج الكبيرة المحصل عليها في المركز الانتخابي النسوي المسمى: الابتدائية المركزية.

القائمة الحرة العهد:

هندست هذه القائمة من طرف السيد: طواليبة أبو بكر، الذي كان رئيساً للبلدية سنة 1997م، والذي عوّل كثيراً على خبرته وعلى أنصاره من أصحاب المصالح إذا ما علمنا بأنه مقاول.

لهذه الأسباب مجتمعة تحصلت قائمة الونام على ثلاثة مقاعد ورئاسة البلدية بفارق السن، وFLN على ثلاثة مقاعد، وRND على مقعد واحد، وحركة إصلاح على مقعد واحد، وقائمة العهد على مقعد واحد.

بلدية مرسط:¹

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب في تشكيله للقائمة على المغارسة، والبلالة، وأولاد المولى، بدلا عن أولاد بريك، الذين شكلوا لأنفسهم قائمة تحت غطاء حزب ال- RA.

حزب PNSD:

قائمة ذات أغلبية ساحقة من المغارسة.

حزب PRA:

ركز هذا الحزب بالإضافة إلى المغارسة على أولاد المولى، وأولاد مهنية، الذين لا يجدون ترتيب أحسن من ترتيبهم داخل هذا الحزب.

حزب FFS:

قائمة ذات أغلبية ساحقة من المغارسة.

حزب UDL:

قائمة ذات أغلبية ساحقة من البلالة.

حزب RA: قائمة أولاد بريك.

حزب HMS:

اعتمد هذا الحزب على وعائه الانتخابي الثابت بشكل مفرط دون مراعاة لشعبية الأشخاص الذين تم ترشيحهم مما سيؤثر سلبا على نتائج هذا الحزب.

¹ مقابلة مع السادة: فاسخ عمر، عضو بلدية 2007. وآخرون.

حزب 54 AHD:

تقريباً نفس الأشخاص الذين ترشحوا تحت غطاء الـ PSD في 1997م وتحصلوا على مقعدين، هم نفسهم الذين يشكلون قائمة هذا الحزب.

حزب RND:

اعتمد هذا الحزب على رئيس البلدية السابق السيد: هوّام عبد اللطيف، كمتصدر للقائمة، مع العلم أنه كان متصدر قائمة الـ FLN في 1997م.

حزب ISLAH:

اشتملت هذه القائمة على عناصر سابقين من الحزب المنحل FIS، ولقد عملت على استقطاب كل الغاضبين على قائمة HMS.

حزب FNA:

تكونت هذه القائمة في محاولة من أصحابها خوض غمار الانتخابات السياسية.

لهذه الأسباب مجتمعة كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

FLN: ثلاثة مقاعد كتأكيد للتوجه الجبهوي لسكان البلدية.

PNSD ، PRA ، UDL ، 54 AHD ، RND ، ISLAH : مقعد لكل واحد منهم.

بلدية العقلة:1

حزب FLN:

احترم هذا الحزب العرف السياسي السائد، حيث جعل متصدر القائمة من أولاد حرّاث، يليه مرشح من الزرامة الذي يشغل منصب أمين قسمة الحزب، ثم مرشح من أولاد لمرة، بينما أُوخِر أولاد العيساوي إلى المرتبة السابعة لأنهم كانوا ممثلين بمتصدر قائمة HMS، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح ثانٍ من أولاد حرّاث والذي كان رئيساً للبلدية سنة 1990م، يليه مرشح من الجدور والذي كان هو الآخر أميناً لقسمة هذا الحزب. ولقد ركّز هذا الحزب كثيراً على خبرة المرشحين وتجربتهم، وكذلك على الرمزية الإدارية التي يجسدونها، من أجل زرع الثقة في نجاح الحزب لدى المنتخبين.

حزب PNSD:

علاوة على حداثة هذا الحزب على الساحة السياسية في البلدية، فقد لجأ إلى ترشيح عناصر شابة عديمة الشعبية، فأغلبهم عزّاب، وعاطلين عن العمل، وذوي مستويات علمية متدنية.

حزب HMS:

كانت قائمة هذا الحزب من أحسن القوائم تركيباً، فلقد ركزت على أربعة نقاط ما اجتمعت كلها في قائمة إلا وكان النجاح حليفها، فلقد ركزت على العناصر الشبابية لتصدر القائمة، كما كان أغلب مرشحيها من الجامعيين، بالإضافة إلى تركيزها على الرمزية الدينية من خلال المرشح الأول والثاني اللذين كانا إمامين، دون أن تُغفل الاهتمام بالجانب القبلي الذي يعتبر العمود الفقري لكل القوائم، فلقد جعلت متصدر القائمة من أولاد العيساوي من أجل الاستفراد بالوعاء الانتخابي لهذا التقسيم القبلي، يليه أربعة مرشحين من الجلامدة بكل تقسيماتهم، ثم مرشح من أولاد لمرة، ولقد أبعد الزرامة من هذه القائمة نظراً لتفرقهم على عدة قوائم.

حزب RND:

رشّح هذا الحزب ثلاثة أعضاء من البلدية السابقة بما فيهم متصدر القائمة رغم وجود رغبة كبيرة من طرف المواطنين في التغيير، الشيء الذي أُوخِر سلباً على نتائج هذا الحزب، أضف إلى ذلك المستوى التعليمي المتوسط للمرشحين وكبر سنهم مقارنة مع القوائم الأخرى، أمّا من ناحية تحقيق التوازن في ترتيب الأوعية الانتخابية على القائمة فقد كان كالتالي: المرشح الأول والثاني من أولاد حرّاث، يليهما مرشح من الزرامة، ثم مرشح من الفجوج، بينما أُوخِر مرشح أولاد العيساوي إلى المرتبة الخامسة.

¹ مقابلة مع السادة: حسين فضيل، نائب رئيس بلدية 2007. سعدون رشيد، عضو سابق بالبلدية. وآخرون.

حزب ISLAH:

حاولت هذه القائمة التركيز على الوعاء الانتخابي للزرامة من خلال متصدر القائمة الذي ينحدر من الزرامة، والذي كان مرشحاً في قوائم النهضة في الانتخابات السابقة، لكن كونه كان بطّالاً وذو مستوى تعليمي متدني فإنه لم يستطع منافسة أبناء عمه من الزرامة المرشحين في قوائم أخرى.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: أربعة مقاعد. HMS: ثلاثة مقاعد. RND: مقعدين.

بلدية بئر الذهب:¹

حزب FLN:

لقد كانت قائمة هذا الحزب مرتبة بشكل جيد، وممثلة لجميع التقسيمات القبلية قبل أن تدخل عليها تغيرات في اللحظات الأخيرة أفقدتها توازنها وتناسقها، فلقد كانت مكونة من متصدر القائمة السيد: بن عرفة محمد الطاهر، الذي ينحدر من الورفلة، يليه السيد: زروق كمال، الذي ينحدر من الجفافية، أما الثالث فكان من أولاد بريك، والرابع من أولاد بوعيطة، والخامس من البلالة، ثم السادس من النمامشة.

لكن لأسباب مجهولة تم إقصاء السيد: زروق كمال، واستخلف بالسيد: توابتية محمد الطاهر، الذي ينحدر من أولاد بريك فاختلف بذلك توازن القائمة ففقدت دعم الجفافية الذين تفاجئوا من إقصاء ممثلهم.

حزب UDL:

جاءت قائمة هذا الحزب مرتبة بشكل تنافسي وممثلة لجميع التقسيمات القبلية، مع تعمد تأخير ترتيب مرشح الورفلة إلى المرتبة الخامسة بسبب وجود ممثل لهم على رأس قائمة الـ FLN، أضف إلى ذلك اعتماد هذه القائمة على شخصية وشعبية متصدر القائمة السيد: سهايلية عبد اللطيف، الذي كان يشغل منصب إطار بالشؤون الدينية.

¹ مقابلة مع السيد: زروق محمد (ياسين)، نائب رئيس بلدية 2007. وآخرون.

حزب HMS:

أعدت قائمة هذا الحزب من طرف السيد: مسنادي محمد، رئيس مكتب حركة مجتمع السلم على مستوى البلدية، والذي يشغل المرتبة الثانية على نفس القائمة. لكن الملاحظ على هذه القائمة أنه عدا الثلاثة الأوائل في القائمة فالبقية كلهم من الحمامات، لذلك يغلب الضن أنها قائمة من أجل المشاركة لا غير.

حزب RND:

تشكلت قائمة هذا الحزب من أغلبية ساحقة من أولاد بريك كرد على حزب الـ FLN الذي أقصى من قائمته ممثلي هذا التقسيم القبلي، حيث يمكننا أن نلاحظ أن متصدر هذه القائمة السيد: غرابيبة غربي، هو نفسه متصدر قائمة الـ FLN في الاستحقاقات السابقة، يليه السيد طرشان محمد، متصدر القائمة الحرة في الاستحقاقات السابقة. دون أن ننسى دعم الجفافية لهذه القائمة كرد فعل على إقصاء ممثلهم من قائمة الـ FLN.

حركة إصلاح:

اعتمدت قائمة هذا الحزب على التحالف بين البلالة وأولاد بريك، مع العلم أنه تم اختيار السيد: سوايدية عمار كمتصدر للقائمة، هذا الأخير الذي كان رئيس بلدية الحمامات سنة 1980م تحت غطاء الـ FLN، ثم رئيس بلدية بئر الذهب سنة 1990م تحت غطاء الـ FIS، ثم عضو بالبلدية سنة 1997م تحت غطاء النهضة.

حزب FNA:

جاءت قائمة هذا الحزب غير مرتبة بشكل تنافسي، وغير معروفة الأشخاص باستثناء متصدر القائمة السيد: طرشان علي، الذي كان عضواً بالبلدية سنة 1997م تحت غطاء الـ RND.

القائمة الحرة المستقبل:

بالإضافة إلى كون هذه القائمة غير مرتبة بشكل تنافسي، فلقد كانت غير مرغوب فيها منذ البداية بسبب سيرة متصدر القائمة السيد: بن خديم حسان، الذي كان رئيساً للبلدية سنة 1997م بدعم من الدولة تحت غطاء الـ RND والذي لم يترك انطبعا حسنا لدى المواطنين أثناء تسييره للبلدية.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

FLN: ثلاثة مقاعد. RND: ثلاثة مقاعد ورئاسة البلدية بفارق السن. UDL: مقعد.

بلدية العقلة المالحة:1

حزب FLN:

ركزت هذه القائمة كثيرا على عشيرة الزرادمة بمختلف أقسامها من قراوشية، أولاد عون وأولاد المودع، ما عدا أولاد أمحمد، باعتبار أن تمثيلهم في القائمة غير مفيد بالنظر إلى كون ابن عشيرتهم رئيس البلدية السابق السيد: بديار عباس، كان مرشحاً على رأس قائمة RND. بالإضافة إلى تركيزهم على أولاد حميدة من خلال وضعهم في المرتبة الثالثة على اعتبار أنهم غير ممثلين بشكل جيد في جميع القوائم ماعدا في قائمة RND في نفس المرتبة، أي الثالثة.

حزب PNSD:

جاءت هذه القائمة مكونة من أغلبية من القراوشية، وقد كان الغرض من ذلك : 1- محاولة استمالة وتوحيد القراوشية في رحلة البحث عن مقعد . 2- تشتيت الوعاء الانتخابي للـ FLN و HMS بنية الاستفادة من عدم بلوغ هذه الأحزاب النصاب مما سيعطي فرصة كبيرة للنجاح بالنسبة للأحزاب الصغيرة.

حزب PRA:

جاءت هذه القائمة مكونة من أغلبية من أولاد شكر، إلا أن ما يميزها على قائمة PNSD هو أن أولاد شكر غير ممثلين بشكل قوي في القوائم الأخرى وهذا طبعا ما سيحول دون تشتيتهم. مع العلم أن أولاد شكر يعتبرون ثاني أكبر الأوعية الانتخابية بالموازاة مع أولاد جلال.

حزب ISLAH:

حاول هذا الحزب التركيز على معيار جديد لاستمالة الناخبين ألا وهو الإتحاد الجغرافي أي استمالة أولئك الذين يسكنون منطقة جغرافية واحدة (العقلة المالحة) بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية. مع العلم أن بلدية العقلة المالحة تنقسم إلى ثلاثة مناطق جغرافية رئيسية ، ألا وهي: العقلة المالحة، فم المطلق، عين زقيق. أضف إلى ذلك تركيزهم على عشيرة أولاد جلال بشكل كبير باعتبار أنهم غير ممثلين بشكل قوي في القوائم الأخرى عدا قائمة RND.

لذلك جاء متصدر القائمة من أولاد جلال، يليه مرشح من أولاد شكر، والذين كانوا يقتنون نفس المنطقة الجغرافية.

¹ مقابلة مع السيد: فرحات محمد الطاهر، الكاتب العام بالبلدية. وآخرون.

حزب HMS:

كالعادة سعت هذه القائمة إلى تمثيل الحزب دون الاهتمام بتمثيل المجتمع المحلي مما أدى إلى تشكيل قائمة غير متوازنة وضعيفة التمثيل.

حزب RND:

جاءت هذه القائمة ممثلة بشكل جيد سواء على مستوى الانتماء القبلي، أو الجغرافي، حيث كان متصدر القائمة هو السيد: بديار عباس، الذي ينحدر من أولاد أمحمد، المتمركزين بعين زقيق، يليه مرشح من أولاد جلال المتمركزين بالعقلة المالحة، ثم مرشح من أولاد حميدة في المرتبة الثالثة، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح من أولاد سعد، المتمركزين بالمحفورة.

حزب FNA:

حاول هذا الحزب المراهنة على أولاد الشامخ باعتبارهم ثالث أكبر الأوعية الانتخابية بالموازاة مع أولاد حميدة، بالإضافة إلى عدم تمثيلهم بشكل قوي على مستوى القوائم الأخرى. دون الأخذ بعين الاعتبار كون أغلبية أولاد الشامخ المسجلين بالقوائم الانتخابية لبلدية العقلة المالحة كانوا غير مقيمين بتراب البلدية مما جعلهم غير مباينين بالعملية الانتخابية على مستوى هذه البلدية.

لهذه الأسباب مجتمعة تحصلت FLN على مقعدين و RND على ثلاثة مقاعد و PRA على مقعد و ISLAH على مقعد.

بلدية قريقر:1

حزب FLN:

احترم هذا الحزب العرف السياسي السائد عند ترتيبه للقائمة، فكان متصدر القائمة من أولاد مبارك المنحدرين من الزرامة، يليه مرشح من أولاد مسعود، ثم مرشح من أولاد عمر، ورابعاً مرشح من أولاد مسعود، وبهذا تكون هذه القائمة قد احترمت العرف السياسي القائم، لكن ما يعاب عليها هو إقصائها للتقسيمات القبلية ذات الوعاء الانتخابي الصغير.

حزب RA:

هندست قائمة هذا الحزب من طرف السيد: عبدلي محمد، الذي ينحدر من أولاد مسعود، وهو المرشح الوحيد من أولاد مسعود الموجود على رأس قائمة. وبناءً على ذلك فقد عمد إلى إعمال العرف في هذه الحالة، فكان المرشحون الثلاثة الذين يلونه ينحدرون من الزرامة، حيث كان الثاني من أولاد عمر، والثالث من أولاد مبارك، والرابع من أولاد عمر.

حزب RND:

طبّق هذا الحزب نفس العرف السياسي الذي طبقه حزب الـ FLN ، لكنه ركّز على وعاء انتخابي آخر غير الذي ركز عليه هذا الأخير، فلقد كان المرشح الأول ينحدر من أولاد حسيبه المنحدرين من أولاد مبارك عكس المرشح الأول للـ FLN الذي كان ينحدر من أولاد أحمد المنحدرين بدورهم من أولاد مبارك، نفس الشيء بالنسبة للمرشح الثاني الذي كان من أولاد مسعود وبالضبط من أولاد بالحارث، عكس مرشح الـ FLN الذي كان من أولاد شنيينة. وكذلك الأمر بالنسبة للمرشح الثالث، والرابع.

حركة ISLAH:

اعتمدت هذه الحركة على الوعاء الانتخابي للسكاكوية، ولعائلة فتح الله، باعتبارهم قد شكلوا فيما سبق الوعاء الانتخابي للـ FIS داخل البلدية، وكانوا من ابرز مناضليه. فلقد كان متصدر القائمة هو السيد: فتح الله خميسي، الذي تصدّر قائمة النهضة سنة 1997م، يليه السيد: براهيم زرزور، الذي ينتمي للسكاكوية، ثم السيد: معمرى إبراهيم، الممثل الوحيد لعائلة معمرى في هذه الانتخابات.

لذلك كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN ، RND ، RA: مقعدين لكل واحد منهم. ISLAH: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: مالكية اليازيد، رئيس بلدية سابق. وآخرون.

بلدية بڭارية:1

حزب FLN:

رکّز هذا الحزب مرة أخرى عل الوعاء الانتخابي لأولاد ملول، كما أنّ قائمته جاءت غير ممثلة لمختلف التركيبات العرقية داخل البلدية، حيث لاحظنا أنها خالية من أي ممثلين للوعاء الانتخابي للنامشة، أو أولاد سيدي يحي، بحجة أنهم ممثلين على مستوى القوائم الأخرى.

حزب PNSD:

هذا الحزب حديث العهد على الساحة السياسية، حاول أفراده تشكيل قائمة منافسة للقوائم الأخرى ركزت في الأساس على التحالف بين النمامشة، وأولاد درّاج، والبيكارية ضد أولاد ملول، لذلك كانت المراتب الثلاثة الأولى على القائمة لصالح أولاد دراج، ثم النمامشة، ثم البيكارية.

حزب NAHDA:

اعتمد هذا الحزب من جهة على الخطاب الديني من خلال ترشيحه لإمام مسجد على رأس القائمة، كما اعتمد من جهة أخرى على الانتماء القبلي لمرشحيه من خلال تشكيله لقائمة ممثلة لأولاد ملول فقط.

حزب HMS:

تكونت هذه القائمة في مجملها من شخصيات يمثلون أوعية انتخابية صغيرة جدا داخل المجتمع مثل الشرفة، وأولاد سيدي عبيد، والبيكارية. وذلك راجع إلى الاعتقاد الراسخ في أذهان مناظلي هذا الحزب بأن الوعاء الانتخابي لحزبهم ثابت لا يتغير بغض النظر عن الانتماء القبلي للمترشحين.

حزب RND:

رغم أن هذه القائمة كانت مرتبة بشكل أقل ما يقال عليه أنه غير منطقي، إلا أنها احتوت في تشكيلتها على رئيسي بلدية سابقين ألا وهما السيد: زغلامي الهادي، رئيس بلدية الحويجبات سابقا، والسيد: مسعود أحمد، رئيس البلدية السابقة. الشيء الذي نضنه أضفى على القائمة نوعا من التأثير الكاريزماتي على الناخبين، بالإضافة إلى التأثير الإداري.

¹ مقابلة مع السادة: جابري عمارة، رئيس بلدية 2007. عثمانية العربي، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

حركة ISLAH:

رغم أنّ رئيس مكتب هذه الحركة على مستوى البلدية كان ينتمي لأولاد سيدي يحي، بالإضافة إلى أنّ أغلب عناصر القائمة كانوا ينتمون إلى نفس الوعاء الانتخابي، إلا أنّ متصدر القائمة السيد: جابري يوسف، كان ينتمي لأولاد ملول، ولقد كان الغرض من ذلك استمالة الوعاء الانتخابي لفرقة أولاد شيبية المنحدرين من أولاد ملول، والذين لم يمثلوا بشكل جيد على مستوى القوائم الأخرى.

حزب FNA:

حاول هذا الحزب من خلال رئيس مكتبه الذي ينتمي لأولاد ملول تشكيل قائمة تتكون في أغلبها من أولاد ملول سعيا منه إلى استمالة ما يمكن من هذا الوعاء الانتخابي المهم من أجل الحصول ولو على مقعد واحد.

لهذه الأسباب كانت النتائج كالتالي: FLN مقعدين. PNSD مقعدين. RND مقعدين. ISLAH مقعد.

بلدية بوخظرة:¹

حزب FLN:

بالنسبة لهذه الاستحقاقات فإن قائمة هذا الحزب جاءت عشوائية ولا تخضع لأي حسابات سياسية وذلك نظرا لتدخل محافظة الحزب بشكل غير عقلاني في عملية إعداد القائمة دون الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات وتطلعات القاعدة الحزبية.

حزب PRA:

جاءت هذه القائمة هي الأخرى مرتبة بشكل عشوائي، نظرا لكون متصدرها الذي هو في نفس الوقت ممثل هذا الحزب في هذه البلدية، السيد: هوام بوغالم، الذي كان خلال الانتخابات البلدية السابقة متصدرا للقائمة الحرة المستقبل، والذي لم يتحصل في هذه الاستحقاقات على الترتيب الذي كان يصبو إليه داخل قائمة FLN، فسارع بالتالي إلى إعداد هذه القائمة بهذا الشكل خوفا من فوات الأجال المحددة للترشح.

حزب RA و حزب UDL:

كل ما قيل فيما يخص حزب PRA ينطبق تماما على هاذين الحزبين.

¹ مقابلة مع السادة: لعور فرح، الكاتب العام بالبلدية. بومعقودة ونيس، رئيس مصلحة الانتخابات. وآخرون.

حزب 54 AHD:

اشتملت هذه القائمة على نوع من التحالف بين المرازقة، والمغارسة، ضد المعاليم، على اعتبار أن المعاليم استحوذوا على المراتب الأولى داخل الأحزاب الموصوفة بالأحزاب الثقيلة مثل: FLN، وRND، وFNA.

حزب RND:

اشتملت هذه القائمة على نوع من التمثيل الجيد لجميع التقسيمات العرقية الكبيرة داخل المجتمع المحلي.

حركة إصلاح:

استفاد هذه الحركة من ظهور قوائم الأحزاب الأخرى قل ظهور قائمتها، وبالتالي تمكنت من إعدادها بشكل تنافسي، فركزت كل التركيز على شخصية مرشحها ووزنهم داخل الساحة السياسية، كما ركزت على كل من عائلة شقروش، التي تم تهميشها في القوائم الأخرى رغم كبر حجمها داخل قبيلة المغارسة، وعلى الوعاء الانتخابي لأولاد مولى، الذين همشوا أيضا داخل القوائم الأخرى.

حزب FNA:

حاولت هذه القائمة إيجاد نوع من التوازن بين الأوعية الانتخابية الكبيرة داخل المجتمع المحلي، فتشكلت بذلك القائمة من مزيج من المعاليم، والمغارسة، والمرازقة.

لهذه الأسباب مجتمعة كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

RND: مقعدين. 45 AHD، FLN، FNA، RA، ISLAH: مقعد لكل واحد منهم. فأصبح المجلس مكون من 03 من المغارسة، و03 من المعاليم، و01 من المرازقة.

بلدية الونزة:¹

حزب FLN:

اتبع هذا الحزب نفس الطريقة التي اتبعها في الاستحقاقات السابقة في ترتيب المرشحين الأربعة الأوائل على قائمته، وذلك طبعاً بالتناسب مع حجم الوعاء الانتخابي الذي ينتمي إليه كل واحد منهم.

حزب PNSD:

أعدت قائمة هذا الحزب من طرف السيد: قرابسي عمّار، رئيس البلدية السابقة، رداً على إقصائه من قائمة الـ RND التي كان ينتمي إليها، بسبب اعتقاد فئة الشاوية، التي تعتبر الفئة المسيطرة على هذا الحزب، أنه هو من كان السبب المباشر في سحب الثقة من السيد: معوش الهامل، الذي ينتمي للشاوية، والذي كان من المفترض أن يبقى رئيساً للبلدية السابقة تحت غطاء الـ RND. مع العلم أن هذه القائمة كانت تتكون من أغلبية ساحقة من أولاد سيدي يحي.

حزب PRA، RNC، RA، FNA:

قوائم هذه الأحزاب شكلت من طرف أصحابها لغرض الانتقال من إقصائهم من الأحزاب الوطنية من جهة، ولأجل المساومة من جهة أخرى.

حزب HMS:

بما أن رئيس مكتب هذا الحزب كان السيد: لبيض حمة، الذي ينحدر من أولاد خيار، فإن متصدر القائمة كان أيضاً من أولاد خيار ألا وهو السيد: لبيض محمد العيد. دون أن ننسى التذكير بأن هذا الحزب على عكس الأحزاب الأخرى له قاعدة انتخابية ثابتة بغض النظر عن تشكيلة القائمة، حتى وإن كان لها دور هام في جلب الأصوات.

حزب ISLAH:

ركز هذا الحزب على شخص متصدر القائمة السيد: عيسوق محمد، الذي ينحدر من أولاد سيدي عبيد، والذي كان يشغل منصب إمام، يليه السيد: غزيل محمد لخضر، الذي ينحدر من أولاد درّاج، ولقد كان ذلك أحسن ترتيب لأولاد درّاج بالمقارنة مع القوائم الأخرى.

حزب RND:

كالعادة جاء متصدر القائمة من الشاوية، يليه الثاني من أولاد سيدي يحي، ثم الثالث من أولاد عبيد.

لهذه الأسباب جاءت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN : ثلاثة مقاعد (قائمة مناضليها).

¹ مقابلة مع السادة: قلعي عمر، نائب رئيس البلدية، وعوي عمر، من قدامى مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني.

PNSD : مقعدين (قائمة أولاد سيدي يحي). RND : مقعدين (قائمة الشاوية).
ISLAH : أربعة مقاعد (قائمة الإجماع بالنسبة لأولاد سيدي عبيد و أولاد درّاج).

بلدية الماء الأبيض:¹

حزب FLN:

استرجع هذا الحزب مناضله السابق السيد: سالمى بدر الدين، من خلال ترشيحه على رأس القائمة، يليه مرشح من أولاد مراح، ثم مرشح من الشعاشعة، فمرشح رابع من أولاد سي محمد، وهو تقريباً نفس الترتيب الذي عملت به قائمة الـ RND في الاستحقاقات السابقة، أما المرتبة الخامسة فكانت لمرشح من أولاد بولصباغ ألا وهو السيد: براكنى الحمادي، الذي عُول عليه كثيراً في كسب تأييد الوعاء الانتخابي للعادة، كونه كان رئيساً للقسم في عهد الحزب الواحد وله وزنه في المنطقة.

حزب HMS:

كالعادة هندست قائمة هذا الحزب من طرف متصدرها السيد: مشري عبد الله، الذي بالإضافة للوعاء الانتخابي لهذه الحركة، استفاد من عدم تمثيل أولاد محمد بشكل جيد باستثناء في قائمته، ومن خلال شخصه.

حزب RND:

رتّب هذا الحزب قائمته بنفس الطريقة تقريباً التي اتبعتها في الاستحقاقات السابقة، حيث كان متصدر القائمة من أولاد عبودة، والثاني من أولاد مراح ألا وهو السيد: مرزوق إبراهيم، الذي كان عضواً في بلدية 1990م، أما الثالث و الرابع فكانا من الشعاشعة، غير أنّ عدم شعبية المرشحين بالمقارنة مع نظرائهم من قائمة الـ FLN أدى إلى عدم حصول القائمة على نتائج مرضية.

حزب FNA:

جاءت قائمة هذا الحزب مرتبة بشكل عشوائي وغير متوازن، حيث كان متصدرها من أولاد حمّاد، أحد أصغر الأوعية الانتخابية بالبلدية، يليه مرشح من الشعاشعة الذين تفرقوا تقريباً على كل القوائم، ثم ثالثاً مرشح من أولاد مراح، بالرغم من أنهم مرتبون بشكل أفضل في القوائم الأخرى. لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: أربعة مقاعد. HMS: مقعدين. RND: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: عبادة تليلي، الكاتب العام للبلدية، وآخرون.

بلدية أم علي:1

حزب FLN:

راهن هذا الحزب على نفس الثلاثة عناصر الأولى لقائمة الأحرار المشاركة في الانتخابات المحلية السابقة مما يعزز الاعتقاد أنه لولا تدخل الدولة في نتائج الانتخابات السابقة لكان الفوز من نصيب القائمة الحرة.

المهم أنها مثلت جُلّ التقسيمات القبلية داخل البلدية لولا التقليل من أهمية الوعاء الانتخابي لأولاد نصر الذين وضع ممثلهم في المرتبة الخامسة.

حزب PNSD:

حاول ممثل الحزب في البلدية الذي هو في نفس الوقت متصدر القائمة للمرة الثانية على التوالي، أن يشكل قائمة متنوعة نوعاً ما، إلا أنها كانت محدودة الشعبية، الشيء الذي دفعه خلال الحملة الانتخابية للتركيز على بني عمومته المقربين ليحصل في الأخير على مقعد بالباقي الأقوى. مع العلم أن الحصول على مقعد وقتها كان يتطلب الحصول على 190 صوت فقط.

حزب RA:

بالنظر إلى طريقة تركيب القائمة والمرشحين فيها يمكننا القول، أنها قائمة مشكّلة فقط بغرض المشاركة في الانتخابات ربما من أجل إشباع فضول معين، أو ربما من أجل أطماع مادية قد تتمثل في الحصول على الامتيازات المادية للتفويضات.

حزب UDL:

نفس ما قيل على قائمة حزب RA يمكن قوله على قائمة هذا الحزب.

حزب RND:

تمت هندسة هذه القائمة من طرف محافظ الحزب السيد: بن ضيف الله فرحات، الذي أساء ترتيب القائمة بداية من المركز الثالث فما يليه، حيث نجد في المرتبة الأولى السيد: فردي لطفي، رئيس البلدية السابقة الذي ينحدر من أولاد حمد، وهو اختيار موفّق نظراً للسمعة الجيدة التي يتمتع بها هذا الشخص بالإضافة للخدمات الإدارية التي قد يوفرها لخدمة الانتخابات انطلاقاً من منصبه، يليه السيد: عوايشية عبد الله، الذي ينحدر من ثاني أكبر عائلة من أولاد إبراهيم بعد عائلة قبلة، والذي أُختير أساساً لمنافسة متصدر قائمة الـ FLN حول الوعاء الانتخابي لأولاد إبراهيم. أما المرتبة الثالثة فبدلاً

¹ مقابلة مع السيد: حمدي باشا عبد الرزاق، رئيس مكتب التجمع الوطني الديمقراطي، وعضو سابق بالبلدية. وآخرون.

من أن تكون لمرشح من أولاد نصر أو من أولاد خليفة، فقد كانت لمرشح من أولاد أحمد آلا وهو السيد: حمدي باشا عبد الرزاق، رئيس قسمة الحزب بالبلدية. يليه مرشحان من أولاد إبراهيم، ليأتي مرشح أولاد نصر في المرتبة السادسة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخاب كالتالي: FLN: 03 مقاعد و رئاسة البلدية بفارق السن.
RND: 03 مقاعد. PNSD: مقعد واحد.

بلدية ثليجان:¹

حزب FLN:

رَكَّز هذا الحزب في إعدادة للقائمة على الوعاء الانتخابي للزرامة ليخالف بذلك حزب الـ RND الذي اعتمد على أولاد حميدة، حيث جعل متصدر القائمة من أولاد عمر المنحدرين من الزرامة، يليه الثاني من الزرارة الذين ينحدرون من أولاد حميدة، ثم الثالث من الفراخنة المنحدرين من الزرامة، ثم الرابع من الجبابرة المنحدرين من أولاد حميدة، وهكذا دواليك. والمستخلص من كل ذلك هو؛ اعتماد هذا الحزب على فروع من الزرامة، وأولاد حميدة، مغايرة تماماً لتلك الفروع التي رشّحها حزب الـ RND على قوائمه.

حزب HMS:

شُكِّلت هذه القائمة للمشاركة وتمثيل الحزب فقط، لذلك كانت غير منظمة وغير ممثلة، ويتضح ذلك من خلال متصدر القائمة الذي ينحدر من فرع صغير جداً من أولاد حميدة آلا وهو أولاد حمد بن علي، يليه الثاني الذي لا ينتمي أصلاً لسكان البلدية.

حزب RND:

رَكَّز هذا الحزب على عنصرين اثنين آلا وهما:

- الاعتماد على الوعاء الانتخابي لأولاد حميدة وذلك لمخالفة حزب الـ FLN الذي اعتمد على الزرامة، لذلك كان أربعة من المرشحين الخمسة الأوائل على القائمة ينحدرون من أولاد حميدة بما فيهم متصدر القائمة ذو الشعبية الكبيرة والتاريخ السياسي المعروف، حيث كان عضواً في بلدية 1990م، وعضواً في مندوبية 1995م.
- الاعتماد على التحالف القديم بين أولاد عبد الله، وأولاد مبارك، لذلك كان متصدر القائمة من أولاد عبد الله، يليه الثاني من أولاد مبارك.

¹ مقابلة مع السيد: عمارة نصير، نائب رئيس البلدية، وآخرون.

حركة إصلاح:

شُكلت هذه القائمة للمشاركة لا غير، والدليل على ذلك هو أنها لم تحصل سواء على صوتين رغم أنّ عدد المرشحين فيها وحدهم بلغ الأحد عشر مرشحا.

لذلك كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: ثلاثة مقاعد، RND: أربعة مقاعد ورئاسة البلدية.

بلدية عين الزرقاء:¹

حزب FLN:

تشكلت هذه القائمة من أغلبية من الوعاء الانتخابي العبادنة، لكن الملاحظ هنا هو الغياب الكامل للعناصر القديمة التي مثلت هذا الحزب في الاستحقاقات السابقة واستبدالهم بعناصر جديدة كانت في الأصل تنتمي إلى أحزاب أخرى مثل السيد: باجي يوسف، متصدر القائمة الذي كان يمثل حزب PNSD، والسيد: بغيل لحبيب، الذي كان عضوا في قائمة الوفاء في الاستحقاقات السابقة.

حزب PNSD:

راهن هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد حمودة، لذلك جاءت القائمة مشكلة من أغلبية من هذا الوعاء، والملاحظ هنا أيضا هو استبدال العناصر القديمة التي مثلت هذا الحزب في الاستحقاقات السابقة بعناصر جديدة كانت في الأصل تمثل قوائم أخرى كما هو الحال بالنسبة للسيد: جديدي التهامي، متصدر القائمة الحالية والذي كان متصدر لقائمة آفاق في الاستحقاقات السابقة.

حزب PRA:

راهن هذا الحزب أيضا على العبادنة، لذلك جاءت القائمة مشكلة من أغلبية من هذا الوعاء الانتخابي، والملاحظ هنا هو انقسام العبادنة دائما على ثلاثة قوائم على الأقل، الشيء الذي يؤدي إلى انقسام وعائهم الانتخابي وبالتالي تمكّن التقسيمات القبلية الأصغر منهم حجما من منافستهم. وتبقى هذه الظاهرة، هي الميزة المشتركة بين جميع الأوعية الانتخابية الكبيرة التي ينقسم أفرادها على بعضهم البعض نتيجة لتعدد القيادات والانتماءات وكذا المصالح.

¹ مقابلة مع السادة: نّحال عمّار، نائب رئيس البلدية.
زروق عبد الله، نائب رئيس البلدية.
حمزاوي العيّد، رئيس مصلحة الموارد البشرية.

حزب MEN:

راهن هذا الحزب على قبيلة الهرايسية، فجاءت القائمة مشكلة من أغلبية من هذه القبيلة يتصدرها السيد: نموشي لزهري، الذي كان عضواً في حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الاستحقاقات السابقة.

حزب RA:

اعتمدت هذه القائمة على الوعاء الانتخابي للمرازقة، فجاءت بذلك القائمة مكونة من أغلبية من المرازقة.

حزب HMS: ركزت هذه القائمة أيضاً على الوعاء الانتخابي للمرازقة كما هو الحال بالنسبة لقائمة RA.

حركة إصلاح:

لأن هذه القائمة كانت تبحث عن التمثيل السياسي لا غير فإنها جاءت مكونة من عناصر غريبة عن المجتمع المحلي، عدى متصدر القائمة الذي كان من أولاد حمودة.

حزب RND:

استطاع هذا الحزب من خلال هذه القائمة تمثيل المجتمع المحلي بجميع تقسيماته القبلية وبطريقة متوازنة تعكس الحجم الحقيقي لهذه الأوعية الانتخابية في الميدان. فلقد كان متصدر القائمة ينتمي إلى العبادنة، يليه الثاني من أولاد حمودة، ثم الثالث فكان من الهرايسية، أما الرابع من المرازقة.

القائمة الحرة التنموية:

ركزت هذه القائمة على العبادنة فجاء أغلب أعضائها من هذا الوعاء الانتخابي. مع العلم أن متصدر هذه القائمة كان مرشحاً في المرتبة السابعة في قائمة RND خلال الانتخابات البلدية لسنة 1997م.

لهذه الأسباب مجتمعة كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

مقعدين لـ FLN وهم من العبادنة. مقعدين لـ PNSD وهم من أولاد حمودة. مقعدين لـ MEN وهم من الهرايسية. مقعد لـ RA وهو من المرازقة. مقعدين لقائمة التنمية وهم من العبادنة أيضاً.

بلدية المريج:¹

حزب FLN:

جاءت قائمة الحزب هذه المرة ممثلة لكل التقسيمات القبلية المهمة في البلدية، حيث وضع مرشح من المرازقة كمتصدر للقائمة ألا وهو السيد: مكاحلية عبد الحفيظ، الذي كان رئيساً لمندوبية سنة 1995، يليه مرشح من العبادنة، بدلاً من مرشح الهرايسية الذي أُخر إلى المرتبة الثالثة، بسبب وجود منافس له من أبناء عمه مرشح على رأس قائمة الـ RND. ثم استمر الترتيب إلى آخر القائمة يتناوب بين المرازقة، والهرايسية، والعبادنة.

حزب PRA: شكّلت هذه القائمة من طرف السيد: بن زين علي، الذي ينحدر من المرازقة، والذي كان متصداً لقائمة الـ RA في الاستحقاقات السابقة، ولقد إعتد نفس الإستراتيجية السابقة، المتمثلة في تشكيل قائمة ذات أغلبية ساحقة من المرازقة، من أجل الاستحواذ على الوعاء الانتخابي للمرازقة، الذي يعتبر أكبر وعاء انتخابي في البلدية.

حزب UDL:

هندست هذه القائمة من طرف السيد: علمي علي، الذي ركّز هو الآخر، في تشكيله للقائمة، على العصبية الضيقة، التي تجسّدت في تشكيل قائمة مكونة من أغلبية ساحقة من الهرايسية، من أجل استمالة الوعاء الانتخابي لهذا التقسيم القبلي، الذي يعتبر ثاني أكبر وعاء انتخابي في البلدية.

حزب HMS:

بالإضافة للاعتماد الكلي لهذا الحزب على وعائه الانتخابي الثابت، فإنه حاول من خلال مدير مكتبه بالبلدية الذي هو نفسه متصدر القائمة، والذي ينحدر من المرازقة، ألا وهو السيد: بوخملة بالقاسم، أن يستقطب ما أمكن من الوعاء الانتخابي للمرازقة، لذلك كانت القائمة مكونة من أغلبية من المرازقة، عدى المرشح الثالث والثامن، اللذان كانا من الهرايسية.

¹ مقابلة مع السيد: بوغلاق حمزة، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

حزب RND:

شارك هذا الحزب تقريباً بنفس المرشحين الذين شارك بهم في انتخابات 1997م، مع تغيير متصدر القائمة السابقة بمرشح جديد ألا وهو السيد: بولحراف خليفة، الذي كان عضواً في مندوبية سنة 1995م، ثم مرشحاً في المرتبة الرابع في الاستحقاقات السابقة تحت غطاء نفس الحزب، وبالتالي أصبح متصدر القائمة من الهريسية، يليه مرشح من العبادنة الذي عُول عليه كثيراً في منافسة المرشح الثاني للـ FLN، ثم المرشح الثالث من أولاد سيدي نايل، ولقد كان هذا أحسن ترتيب لهذا الوعاء الانتخابي، مع إقصاء المرارقة من هذه القائمة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

- RND: ثلاثة مقاعد ورئاسة البلدية، لأنها القائمة الوحيدة التي تمكنت من تجنيد ثلاثة أوعية انتخابية لصالحها، وهم: أولاد الهرايسية رغم وجود قائمة خاصة بالهرايسية، إذ لعبت شعبية الأشخاص وكذا التقسيمات الداخلية في الهرايسية، دوراً كبيراً في ذلك، ثانياً: العبادنة الذين انقسموا بين الـ FLN والـ RND، ثالثاً: أولاد سيدي نايل الذين ليس لهم مرشح سوى في هذه القائمة.

- PRA: ثلاثة مقاعد، ويعود الفضل في ذلك للمرارقة.

- HMS: مقعد، بفضل الوعاء الانتخابي الثابت.

- FLN: مقعد، بفضل الوعاء الانتخابي الثابت، والبعض من المرارقة.

- UDL: مقعد، بفضل البعض من الهرايسية.

بلدية بولحاف الدير:¹

حزب RND:

احتفظت هذه القائمة بنصف عناصر القائمة السابقة لها وهم على التوالي: سوامية رمضان، دريد محمد البشير، خمائية عبود، بوزريطة عز الدين، سراج الطيب. وبذلك حاولت القائمة الحفاظ على وجوه لها شعبية معتبرة، دون تجاهل فكرة التجديد من خلال إدخال وجوه جديدة في القائمة. أضف إلى ذلك محاولة تمثيل أهم الأوعية الانتخابية وهم على التوالي أولاد قديم، الخنافسة بأقسامهم الثلاثة، وأولاد سي عيسى.

حزب FLN:

احتفظت هذه القائمة بأربعة من عناصر القائمة السابقة، مع استبدال متصدر القائمة السيد: دريد بالقاسم بوجه أكثر شعبية، ألا وهو السيد: دريد ياسين (رئيس بلدية سابق). كما حاولت هذه القائمة تمثيل أهم الأوعية الانتخابية وهي على التوالي: الخنافسة، أولاد سي عيسى، والعواشيرية، وتعويض أولاد قديم بالقبائل الصغيرة الموالية لها مثل: أولاد حمزة، والخمايسية. لكن الملاحظ على هذه القائمة هو الاستحواذ الكامل عليها من طرف الخنافسة، وخاصة عائلة دريد.

حزب HMS:

حاولت هذه المرة قائمة هذا الحزب دخول الانتخابات بمرشحين من أبناء المنطقة، لكنها لم تحصل سوى على مرشحين هما: بوعكة صلاح، وزرقين فاتح، وكلاهما من الخنافسة. أما بقية المرشحين فكانوا من خارج البلدية.

حزب FNA:

اعتمدت هذه القائمة على حداثة الحزب وعلى الوجوه الجديدة. كما أنها رغم اعتمادها على الوعاء الانتخابي للخنافسة من خلال متصدر القائمة السيد: بوزريطة توفيق، وعلى الوعاء الانتخابي لأولاد قديم من خلال المرشح الثاني على القائمة السيد: سوامية نصر الدين، فإنها لم تهتمش الأوعية الانتخابية الصغيرة مثل: الخمايسية، أولاد دراج، وأولاد حمزة.

كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى حصول FLN على 2 مقاعد. و RND على 4 مقاعد. و FNA على مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: فنتي يونس، موظف بالبلدية. وآخرون.

بلدية بجن:1

حزب FLN:

أعدّ هذا الحزب قائمةً تركز أساساً على التحالف بين الزرامة، وأولاد سي عيسى، الذين ينحدرون من أولاد لمرة. أما بالنسبة لسبب عدم وجود ممثلين عن أولاد العيساوي في هذه القائمة، فيرجع إلى عدم قبولهم بالترتيب الذي عُرض عليهم.

حزب HMS:

شكّل هذا الحزب قائمةً ركّز فيها كعادته على الزرامة من أجل المشاركة لا غير، نظراً لعدم شعبية الأحزاب الإسلامية.

حزب RND:

أعدّ هذا الحزب قائمةً تعتمد على التحالف بين أولاد العيساوي، والخنافسة، الذين ينحدرون كلهم من أولاد لمرة، لكن عدم شعبية ممثل أولاد العيساوي أدى إلى ضياع عدة أصوات من أولاد العيساوي لصالح FLN.

حركة إصلاح:

أعدت هذه القائمة من طرف ممثل الحركة في البلدية السيد: قبايلي لعلالي، الذي هو في نفس الوقت متصدر القائمة، وذلك من أجل المشاركة السياسية لا غير.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: 04 مقاعد. RND: 03 مقاعد.

¹ مقابلة مع السيد: بوخلوط محمد، نائب رئيس بلدية 2007. وآخرون.

بلدية المزعة:¹

حزب FLN:

احترم هذا الحزب في تشكيله للقائمة العرف المذكور آنفاً، مع أخذه بعين الاعتبار كون رئيس البلدية السابق كان من الزقاقة وعليه رشح لصدارة القائمة فردا من العراوة.

حزب PNSD:

تشكلت هذه القائمة من طرف رئيس البلدية السابق السيد: صدار محمد، وبعضاً من أصدقائه من المجلس السابق، بسبب إقصائه من قائمتي الـ FLN و RND لعدم امتثاله للعرف السياسي المتبع وعدم اعترافه به. ولقد استعمل من أجل خدمة حملته الانتخابية، بعض الصلاحيات الإدارية المخولة له.

حزب RND:

حاول هذا الحزب مخالفة الحزبين السابقين، من خلال الاعتماد على الوعاء الانتخابي لأولاد سليمان بدلا من الفراحة المتشتتين على حزبين، فكان بذلك متصدر القائمة ينحدر من أولاد سليمان.

حركة إصلاح:

جاءت قائمة هذه الحركة لخلط أوراق الـ RND من خلال ترشيحها لواحد من أولاد سليمان على رأس القائمة، بالإضافة لاعتمادها على الالتزام الحزبي للعناصر الملتحقة بها مؤخراً.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

FLN: أربعة مقاعد. PNSD و RND و ISLAH: مقعد لكل واحد منهم.

¹ مقابلة مع السادة: الوالي محمد، الكاتب العام بالبلدية بوساحية محمد لخضر، رئيس بلدية 2007. وآخرون.

بلدية فركان:1

حزب FLN:

قائمة هذا الحزب أحسن دليل على أن القوائم الانتخابية تفرض من القمة ولا تنبثق من القاعدة، فلقد كانت قائمة هذا الحزب المكونة من 11 عضواً، تضم تسعة أعضاء من أولاد العيساوي، وعضوين من أولاد إبراهيم، لكن الأغرب هو أنّ متصدر القائمة لم يكن على الأقل من أولاد العيساوي باعتبار أنهم أكبر وعاء انتخابي على مستوى البلدية، بل كان السيد: طاهر لزهري، رئيس بلدية 1979م، الذي ينحدر من أولاد إبراهيم، أصغر وعاء انتخابي على مستوى البلدية.

حزب PRA:

قائمة هذا الحزب هي نفسها القائمة الكاملة التي انسحبت من الترشح تحت غطاء الـ RND في هذه الانتخابات، بسبب عدم الوصول إلى اتفاق حول كيفية ترتيب المرشحين، ولقد عوّلت هذه القائمة على الوعاء الانتخابي لأولاد يونس، مدعومين بأولاد العيساوي في المرتبة الثانية، والمدايلية في المرتبة الثالثة.

حزب HMS:

كالعادة كان هدف هذا الحزب هو المشاركة لا غير، ناهيك عن عزوف أبناء البلدية عن الترشح فيه بسبب عدم شعبية الأحزاب الإسلامية، مما جعل جل المرشحين في قائمته، بما فيهم متصدر القائمة، من غير المقيمين بالبلدية.

حزب FNA:

ركزت قائمة هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للعداونية مدعومين بأخوالهم من المدايلية في المرتبة الثانية، وجعل أولاد إبراهيم المتحاملين على مرشح الجبهة السيد: طاهر لزهري، في المرتبة الثالثة، فيما أُخر أولاد العيساوي إلى المرتبة الرابعة بسبب انقسامهم وتشتتهم بين القوائم الأخرى.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

FNA: ثلاثة مقاعد ورئاسة البلدية بأكبر سن. PRA: ثلاثة مقاعد. FLN: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: قتال محمد، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

الجدول رقم 18: المستوى التعليمي لمتصدري القوائم على مستوى كل البلديات لسنة 2002م.

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	دون مستوى	المستوى التعليمي
						الأحزاب
28	12	12	03		01	FLN
27	06	13	05	03		RND
24	08	11	02	02	01	HMS
18	03	11	02	02		ISLAH
15	04	07	02	02		FNA
12	03	06	03			PNSD
12	03	06	03			PRA
10	01	04	03	01	01	UDL
07	01	02	04			INDEP
07		04	02	01		RA
03		01	02			RPA
03		02			01	AHD 45
02	01	01				MEN
02		02				FFS
02	01	01				RNC
172	43	83	31	11	04	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 19: نسب الفئات التعليمية للمراتب الخمسة الأولى على مستوى كل القوائم الانتخابية في كل البلديات لسنة 2002م.

لقد اخترنا المراتب الخمسة الأولى لأنها المراتب التي يتم الحساب لها بجدية، لكن ما تبقى من المراتب ما هي إلا مجرد ملفات إدارية يتم إضافتها للقائمة من أجل تحقيق النصاب القانوني.

مجموع المرشحين	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	دون مستوى	المستوى التعليمي الأحزاب
140	20.0	50.0	14.3	7.85	7.85	% FLN
						% RND
						% HMS
						% ISLAH
75	16	37.3	28	17.3	1.4	% FNA
60	8.34	55	20	6.66	10	% PNSD
60	16.6	41.7	31.7	10	00	% PRA
50	08	22	34	26	10	% UDL
35	11.4	48.6	31.4	5.75	2.85	% INDEP
35	8.55	45.7	20	5.75	20	% RA
15	33.3	20	33.3	13.4	00	% RPA
15	00	26.6	26.7	20	26.7	% AHD 45
10	10	20	30	40	00	% MEN
10	10	40	40	10	00	% FFS
10	30	20	50	00	00	% RNC

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ التواجد الكبير لأصحاب التعليم الثانوي على رؤوس القوائم. دون أن ننسى أنّ الأميين أو ما يسمون بدون المستوى، لا يزالون متواجدين رغم تقلص أعدادهم بشكل ملحوظ. من جهة أخرى يمكننا ملاحظة التواجد المعتبر للجامعي على رؤوس القوائم، والذي يعكس الطموح السياسي لهذه الفئة التي تريد أن تدعم مكانتها الاجتماعية من خلال تقلد مناصب سياسية قد تفتح له آفاق واسعة في المجال السياسي، كالترشح لمجلس الأمة مثلاً. كذلك يمكننا أن نلاحظ أنّ المستوى التعليمي للأحرار، أو لتلك الأحزاب التي هي في الحقيقة مجرد أغلبية سياسية للأحرار، يبقى متدنياً نوعاً ما، مما يعزز الاعتقاد أنهم لم يرشّحوا في أحزابهم الأم بسبب تدني مستواهم مما دفعهم للترشح بدافع الانتقام.

الجدول رقم 20: المستوى التعليمي لرؤساء البلديات لسنة 2002م.

المستوى التعليمي	عدد رؤساء المجالس	نسبتهم
دون مستوى	01	
الابتدائي	01	
المتوسط	04	
الثانوي	10	
الجامعي	12	
المجموع	28	%100

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 21: المستوى التعليمي لرؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 2002م.

الأحزاب	المستوى التعليمي	FLN	RND	FNA	INDEP	HMS	ISLAH	PNSD
بدون مستوى		01						
ابتدائي		01						
متوسط		01	02	01				
ثانوي		04	06					
جامعي		08			01	01	01	01
المجموع		12	09	02	02	01	01	01

المصدر: تحقيق ميداني.

من حيث المستوى التعليمي لرئيس المجلس الشعبي البلدي المنتخب يمكن القول أننا نلاحظ نوعاً من التنافس بين الجامعيين وفئات التعليم الأخرى ما قبل الجامعية خاصة الفئات التي تملك مستوى تعليمي ثانوي، وخاصة لدى حزب جبهة التحرير الوطني، بينما يغيب الجامعي تماماً في الـ RND، و الـ FNA. وبالتالي يمكننا أن نقول أن حزب الـ FLN استطاع أن يكون وسيلة جيدة لإبراز نخبة سياسية. نلاحظ كذلك أنّ أصحاب التعليم الضعيف، ونقصد بذلك من ليس لهم مستوى والذين لهم مستوى ابتدائي أو متوسط، والذين يشكلون نسبة ضعيفة جداً، وبالتالي يمكننا الجزم أنها فئات آيلة للاختفاء من على الساحة السياسية.

الجدول رقم 23: المهنة الأصلية لمتصدري القوائم على مستوى كل البلديات حسب الأحزاب لسنة 2002م.

المهنة الأصلية الأحزاب	مهنة التعليم	مهنة مكتبية	مهنة ميدانية	مهنة حرة	تاجر	فلاح	بطل	المجموع
FLN	07	13		01			07	28
RND	02	19			01	01	04	27
HMS	07	11	01	01	02		02	24
ISLAH	02	11		01			04	18
FNA	03	06	02	03			01	15
PNSD	01	05	01	03	01		01	12
PRA	03	05		02	01		01	12
UDL	02	05	01	01			01	10
INDEP	01	03		02			01	07
RA	01	05	01					07
RPA		02					01	03
AHD 45		01	01				01	03
MEN		02						02
FFS		01		01				02
RNC	01			01				02
المجموع	30	82	07	16	05	01	24	172

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 24: المهنة الأصلية للمرشحين الخمسة الأوائل من كل قائمة حسب الأحزاب لسنة 2002م.

المهنة الأصلية الأحزاب	مهنة التعليم	مهنة مكتبية	مهنة ميدانية	مهنة حرة	تاجر	فلاح	بطل	المجموع
FLN	27	67	02	11	06	08	19	140
RND	18	69	03	07	07	10	21	135
HMS	33	36	08	10	10	04	19	120
ISLAH	14	48	04	05	05	03	11	90
FNA	05	29	03	10	08	04	16	75
PNSD	04	23	05	10	07	03	08	60
PRA	12	26	02	08	06	02	04	60
UDL	03	19	07	06	01	01	13	50
INDEP	05	13		05		06	06	35
RA	05	16	02	05	03	02	02	35
RPA	02	09	01				03	15
AHD 45		07	02	02	01		03	15
MEN		04		01		01	04	10
FFS		07		01		01	01	10
RNC	01	07		01	01			10
المجموع	129	377	39	82	55	45	130	860

المصدر: تحقيق ميداني.

من مجموع 172 متصدر لقائمتهم، نجد 82 مرشح من أصحاب المهن المكتبية وهو ما يعادل 47.67% من المتصدرين للقوائم المرشحة لانتخابات المجلس البلدي، وهذا ما يؤكد مستوى التحكم الجيد الذي تقوم به هذه الفئة المهنية في عملية الانتخابات. هذا ودون أن ننسى أنهم يشكلون نسبة 43.84% من مجموع المرشحين الخمسة الأوائل من كل قائمة.

كذلك نجد من نفس المجموع 30 مدرس وهو ما يعادل 17.44% من مجموع المتصدرين للقوائم المرشحة للانتخابات البلدية، وهذا ما يؤكد تراجع التحكم السابق لهذه الفئة في العملية الانتخابية، حيث كانت تمثل ذلك الطابع القيمي الثقافي الممزوج بنوع من التدين، والمرتبط بالدفاع عن اللغة والثوابت الوطنية والتاريخ الثوري. طبعاً دون أن ننسى أنهم يشكلون نسبة 15% من مجموع المرشحين الخمسة الأوائل من كل قائمة.

أما بالنسبة لفئة البطالين التي تمثل نسبة 13.94% من مجموع المتصدرين لقوائمهم فإنها تعتبر فئة غامضة ولا تعتمد في التحليل لأن فكرة البطالة في هذا المقام قد تأخذ أشكالاً كثيرة كالتقاعد مثلاً.

في المركز الرابع نجد فئة المهن الحرة التي تشكل نسبة 9.30 % من مجموع المتصدرين لقوائمهم. ونسبة 9.53 % من مجموع المرشحين الخمسة الأوائل من كل قائمة. بالرغم من أن نسبة التجار والفلاحين المتصدرين لقوائمهم نسبة ضعيفة تقدر بـ 3 % و 0.6 % على التوالي، إلا أن نسبة تواجدهم في المراتب الخمسة الأولى من كل قائمة تبقى معتبرة حيث أنهم يشكلون على التوالي نسبة 6.39 % و 5.23 % من مجموع المرشحين الخمسة الأوائل من كل قائمة، وهذا ما يؤكد كبر حجم الوعاء الانتخابي الذي تمثله هذه الفئات والذي يأبى الاضمحلال.

الجدول رقم 25: المهن الرئيسية لرؤساء البلديات لسنة 2002م.

المهنة الأصلية	عدد رؤساء المجالس	نسبتهم
مهنة التعليم	04	
مهنة مكتبية	14	
مهنة ميدانية	00	
مهنة حرة	02	
تاجر	00	
فلاح	01	
بطل	07	
المجموع	28	100%

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 26: المهن الرئيسية لرؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 2002م.

المهنة الأصلية	مهنة التعليم	مهنة مكتبية	مهنة ميدانية	مهنة حرة	تاجر	فلاح	بطل	المجموع
الأحزاب								
FLN	03	06					03	12
RND	01	04				01	03	09
FNA		01					01	02
INDEP		01		01				02
HMS		01						01
ISLAH		01						01
PNSD				01				01
المجموع	04	14	00	02	00	01	07	28

المصدر: تحقيق ميداني.

يمكننا من خلال تحليل الجدولين السابقين القول بأن الفكرة التي مفادها أن حزب الـ FLN هو حزب الفلاحين هي فكرة خاطئة تماماً، حيث نرى بوضوح أن 09 من أصل 12 رئيس بلدية تحت غطاء الـ FLN هم من الموظفين العموميين سواء كانوا موظفين عاديين أو إطارات أو مدرسين.

الجدول رقم 27: سن متصدري القوائم حسب الأحزاب لسنة 2002م.

الأحزاب	السن	أقل من 31	40-31	50-41	60-51	أكبر من 60	المجموع
FLN	01	07	15	04	01	28	
RND	01	10	10	06		27	
HMS	02	13	07	02		24	
ISLAH	01	12	02	03		18	
FNA	01	06	05	02	01	15	
PNSD	02	01	09			12	
PRA		04	07	01		12	
UDL		04	06			10	
INDEP		01	04	02		07	
RA	01	05	01			07	
RPA		01	01	01		03	
AHD 45			02		01	03	
MEN			01	01		02	
FFS		02				02	
RNC		02				02	
المجموع	09	68	70	22	03	172	

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ أنه من أصل 172 متصدر لقائمه يوجد 147 منهم أعمارهم من خمسين سنة فما أقل، أي بنسبة 85.46 %، وهم أولئك الذين ولدوا بعد الحقبة الاستعمارية أو في السنوات الأولى من الثورة، فلم يشاركوا لا في الحركة الوطنية ولا في ثورة التحرير لصغر سنهم.

نلاحظ كذلك أن فئة الشباب الأقل من 31 سنة تشكل 5.23 % من مجموع المتصدرين لقوائمهم، وربما يرجع السبب الرئيسي لكثرة الشروط المفروضة سواءً من طرف القسمة أو المحافظة من أجل الترشح، كالأقدمية ضمن الهيكل الحزبي وكذا المستوى الدراسي، والتجربة المهنية. وكلها شروط لا تتوفر بسهولة لدى فئة الشباب مما صعب عليهم عملية المشاركة.

الجدول رقم 28: سن رؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 2002م.

المجموع	أكبر من 60	60-51	50-41	40-31	أقل من 31	السن الأحزاب
12		02	06	04		FLN
09		03	05		01	RND
02		01	01			FNA
02		02				INDEP
01			01			HMS
01				01		ISLAH
01			01			PNSD
28	00	08	14	05	01	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ أنه يوجد 20 رئيس بلدية من أصل 28، لا تزيد أعمارهم عن 50 سنة، 10 منهم تحت غطاء الـ FLN، وبالتالي فهذا الحزب يعتبر منفذاً جيداً للجيل الجديد لبلوغ مراكز القرار السياسي إذا ما قارناه بالأحزاب الأخرى.

يبقى تواجد المرأة ضعيف إذا ما قارناه مع العدد الإجمالي للمرشحين، فنسبة النساء المرشحات لا تتعدى 24 مرشحة من أصل 2465 مرشح، أي بنسبة 0.97 % من مجموع المرشحين، كما أنه لا توجد ولا واحدة منهن كمتصدرة لقائمتها، ويبقى ترشيحها ميزة في الأحزاب الإسلامية دون غيرها، خاصة حركة مجتمع السلم وحركة إصلاح.

والمتأمل في النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات يلاحظ أنها أدت إلى تراجع في نتائج التيار الإسلامي (حركة مجتمع السلم، وحركة إصلاح)، رغم حملهم لشعار "الدفاع عن ثوابت الأمة"، وإشراك مناضلي الحزب المحظور (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) في الانتخابات، فالنتائج لم تكن متوقعة، بل إن الصدمة كانت كبيرة عليهم، وربما يرجع السبب إلى مشاركتها في الحكومة الائتلافية، وتشبثها بالدفاع عن خطاب السلطة وعدم انسحابها بعد ظهور تقرير المنظومة التربوية الذي يطعن في ثوابت الأمة الجزائرية.

زد على ذلك، فإن مجرد المتمعن في خطاب السلطة الداعي إلى "العصرنة" والحفاظ على الجمهورية وخطاب السيد أحمد أويحيى (رئيس التجمع الوطني الديمقراطي) المحرض على وضع حواجز للتيار الإسلامي يبيّن أنّ النتائج تحققت حسب وجهة نظر السلطة.

الفصل السابع

الانتخابات البلدية لسنة 2007

تمهيد الفصل:

سيكون هذا الاستحقاق لأول مرة في تاريخ الجزائر التعددي، مقتصرًا على تسعة أحزاب سياسية فقط، أحزاب التحالف الرئاسي ("جبهة التحرير الوطني" و"التجمع الوطني الديمقراطي" و"حركة مجتمع السلم") زيادة على حزبي "جبهة القوى الاشتراكية" و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" المتمركزين بشكل أساسي في منطقة القبائل و"حزب العمال" وحركتي "الإصلاح" و"النهضة" و"الجبهة الوطنية الجزائرية"، وبعض القوائم الحزبية، التي أفلتت من مقص الإدارة بعد الإجراء الذي اتخذته وزارة الداخلية استناداً إلى قانون الانتخاب الجديد الذي حصر المشاركة في الانتخابات على الأحزاب التي حصلت على نسبة 04 % في واحد من الاستحقاقات الثلاثة السابقة. ولقد اعتبرت مجموعة الأحزاب الصغيرة - المنضوية تحت اسم مجموعة الثلاثة عشر زائد ثلاثة أو التحالف من أجل الحفاظ على الديمقراطية- ذلك مساساً بالديمقراطية، وبالحرية السياسية في البلاد، واتهمت السلطات الجزائرية بالعودة إلى عهد الحزب الواحد والتراجع عن مكاسب التعددية الحزبية منذ إقرارها بداية 1990م.

لكن وزارة الداخلية على لسان وزيرها السيد: يزيد زرهوني، ما انفكت تؤكد أنّ قانون الأحزاب الجديد لا يعني إطلاقاً تضيق الممارسة السياسية على الأحزاب وإنما الغرض منه صد الباب أمام الاتجار بأصوات الناخبين والتلاعب بقوائم المرشحين تحت تأثير المال. وذلك تفادياً لما عرف بنتشيت الوعاء الانتخابي على عدد كبير من القوائم، اشتهر الكثير منها بالمشاركة السياسية للاستفادة من ريع الانتخابات. وهو الأمر الذي ساهم في هز مصداقية الفعل السياسي والانتخابي، في نظر الناخب الجزائري، بحسب الكثير من أصحاب الحل والعقد في السلطة والطبقة السياسية. من جهة أخرى حسّن قانون الانتخابات الجديد جزئياً من شروط إجراء الانتخابات بفرضه لبعض القيود على الإدارة احتراماً لشفافية أكبر للعملية الانتخابية، ومن ذلك إلغاء "المكاتب الخاصة" التي اشتمت منها الكثير من الأحزاب وطالبت بإلغائها، كما منح الحق لممثلي الأحزاب المرشحة للانتخابات وممثلي القوائم الحرة في الاطلاع على القائمة الانتخابية والحصول على نسخة منها، كما فرض التعديل القانوني في المادة 40، نشر قائمة أعضاء مكاتب ومراكز التصويت من المؤطرين وتسليم نسخ منها إلى ممثلي الأحزاب السياسية والقوائم الحرة، خمس أيام قبل إقبال قائمة الترشيحات.

كل ذلك في ضل ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت التي بلغت 65 % في الانتخابات التشريعية التي سبقت هذا الاستحقاق. وذلك حسب الأرقام الرسمية لوزارة الداخلية.

بلدية تبسة:1

كما قلنا فإنّ العرف السياسي الوحيد المطبق في هذه البلدية، خاصة في الأحزاب الوطنية هو الاهتمام بالمراتب الثلاثة عشر الأولى، بحيث يجب أن يكون متصدر القائمة من النمامشة وأن تكون الأغلبية في العدد للناممشة في المراتب الثلاثة عشر، وكذلك وجوب تمثيل كل من أولاد سيدي يحي، وأولاد درّاج، وعلى الأقل ممثل وحيد للأقليات خلال تلك المراتب دون الاكتراث للترتيب.

أما عن السبب في اللجوء إلى تطبيق هذا العرف، فهو الوصول إلى تطبيق عرف آخر يعتبر بمثابة التشريع داخل الأحزاب الوطنية ألا وهو: وجوب أن يكون رئيس البلدية من النمامشة، ينوب عنه أربعة نواب، واحد من النمامشة والثاني من أولاد سيدي يحي، والثالث من أولاد درّاج، والرابع من الأقليات حسب الظروف.

أما الأحزاب الأخرى عدى الأحزاب الوطنية، فتراهن بشكل اكبر على شعبية المرشحين لا على انتماءاتهم القبلية.

كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: 08 مقاعد، RND: 08 مقاعد، FNA: 03 مقاعد، HMS: 04 مقاعد.

¹ مقابلة مع السيد: حمدي لزهري، نائب بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية تبسة. وآخرون.

بلدية بئر العاتر:¹

حزب FLN:

حاول هذا الحزب إيجاد نوع من التوازن بين الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي عبيد، والنمامشة، حيث كان متصدر القائمة ينحدر من أولاد سيدي عبيد، آلا وهو السيد: سالم عمر، يليه مرشحان من النمامشة، آلا وهما السيدان: فارس بوبكر، وبالقاسم علي، أما المرتبة الرابعة والخامسة فعادت لمرشحين من أولاد دلال، وذلك من أجل إرضاء جميع الأوعية الانتخابية.

حزب RCD:

مهندسو قائمة هذا الحزب هم أنفسهم مرشحوا حزب الـ RND، الذين انسحبوا منه جماعيا لعدم احترامه لمقترحاتهم بخصوص كيفية ترتيب القائمة، ولقد راعت هذه القائمة في ترتيبها وجود التوازن بين مختلف الأوعية الانتخابية، إلا أنّ عدم شعبية الحزب أثرت كثيراً على نتائج هذه القائمة، أضف إلى ذلك تشتت الوعاء الانتخابي الذي عوّل عليه متصدر هذه القائمة السيد: عبد المالك عبد العزيز، رئيس بلدية 1997م، لصالح متصدر قائمة الـ FLN الذي ينتمي إلى نفس الوعاء الانتخابي آلا وهو أولاد سي محمد.

حزب FFS:

ركّز مهندسو هذه القائمة على الوعاء الانتخابي لأولاد بالقاسم بشكل خاص، ولم يكن همهم سوى المشاركة.

حزب PT:

اعتمدت قائمة هذا الحزب على العصبية الضيقة من خلال الاعتماد على الوعاء الانتخابي لأولاد دلال لاغير، فلقد كان جل مرشحيها من أولاد دلال.

حزب NAHDA:

استفاد هذا الحزب كثيراً من الوعاء الانتخابي لأولاد سي بولطيف، الذي ينحدر منه المرشح الثاني على القائمة السيد: نصيب الهادي، أضف إلى ذلك استفادته من أصوات الوعاء الانتخابي الثابت، الذي يمثله متصدر القائمة السيد: بوزيان محمود.

¹ مقابلة مع السادة: ربيعي البخاري، رئيس مكتب HMS بالبلدية، و معيفي علي، عضو سابق، وحالي بالبلدية. وآخرون.

حزب HMS:

رکّز هذا الحزب بالدرجة الأولى على وعائه الانتخابي الثابت، كما ركّز من جهة أخرى على تمثيل كل الأوعية الانتخابية بشكل متوازن، حيث كان متصدر القائمة من النمامشة، يليه مرشحان من أولاد سيدي عبید بفرعيهم.

حزب RND:

لم يستفد هذا الحزب، بعد فضيحة انسحاب مرشحيه منه، إلا من شعبية وعلاقات متصدر القائمة السيد: معيفي علي.

حزب FNA:

تعتبر قائمة هذا الحزب القائمة الثانية التي اعتمدت على الوعاء الانتخابي لأولاد دلال بشكل حصري، فلقد كان جل مرشحيها من أولاد دلال.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: أربعة مقاعد ورئاسة البلدية. HMS: أربعة مقاعد. PT، وFNA: مقعدين لكل منهما. NAHDA، وRND: مقعد لكل منهما.

بلدية الشريعة¹:

حزب FLN:

رُكِّز هذا الحزب مرة أخرى على الوعاء الانتخابي لأولاد حميدة، فكان أغلب المرشحين من أولاد حميدة، عدى المرشح الثاني والسادس اللذان كانا من الزرامة، مع إقصاء كل من أولاد مسعود، وأولاد محبوب.

حزب HMS:

اعتمدت هذه القائمة على الوعاء الانتخابي للـ FLN من خلال ترشيحها للسيدان: سلطاني بالقاسم، وجدي التيجاني، على رأس القائمة واللذان ينحدران من أولاد حميدة، وبالضبط من أولاد سعيدان وأولاد علي، يليهما مرشح من الزرامة، ثم مرشح من أولاد ساسي، وفي المرتبة الخامسة مرشح من الجلادة.

حزب RND:

جاءت قائمة هذا الحزب ممثلة تمثيلاً جيداً، فلقد كان متصدر القائمة من أولاد حميدة وبالضبط من أولاد علي، ألا وهو السيد: غريبي أحمد، الذي ترشح للمرة الثالثة كمتصدر لقائمة هذا الحزب، يليه مرشح من الزرامة، ثم مرشح من أولاد ساسي، يليه مرشح من أولاد سعيدان فمرشح من أولاد مسعود، ومرشح من أولاد محبوب في المرتبة السادسة.

حزب FNA:

حاول مهندس هذه القائمة السيد: ساري عبد الله، الرئيس السابق لبلدية 1976م، إتباع نفس الترتيب الذي اعتمده حزب HMS، لكن ضعف شخصية المرشحين حال دون تحقيق نتائج مرضية.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

RND: خمسة مقاعد ورئاسة البلدية، HMS: خمسة مقاعد، FLN: أربعة مقاعد، FNA: مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: جدي التيجاني، نائب رئيس بلدية 2007. براجي الورد، عضو بالمجلس الولائي لسنة 2007. وآخرون.

بلدية سطح قنتيس:¹

حزب FLN:

كالعادة ركّز هذا الحزب على نفس الأوعية الانتخابية التي راهن عليها في الاستحقاقات السابقة، مع اختلاف بسيط هو تقديم أولاد الناصر، والجذور، على الشاخرة الذين أصبح توجههم السياسي واضحاً مع الـ RND. دون أن ننسى الإشارة إلى أنّ مرشح أولاد الناصر، السيد: رحّالي الوردي، كان عضواً في البلدية منذ 1997م تحت غطاء الـ RND. ولقد ركّز هذا الحزب كثيراً على الفئة الشبابية لتمثيل قائمته.

حزب HMS:

جاءت قائمة هذا الحزب غير متوازنة من حيث تمثيل الأوعية الانتخابية المشكلة للمجتمع المحلي، فلم تستفد هذه القائمة إلاّ من أصوات الأقارب المقربين جداً من المرشحين خاصةً أولاد علي، الذين لم يتم تمثيلهم في القوائم الأخرى، مما سمح لها بالحصول على مقعد بالباقي الأقوى.

حزب RND:

ركّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للشاخرة من خلال متصدر القائمة السيد: لعبيدي العربي، الذي كان مرشحاً في قائمة نفس الحزب سنة 2002م، يليه نفس المرشح السابق الذي مثل أولاد سي عون في الانتخابات السابقة، ثم مرشح من أولاد أحمد بن إبراهيم، ولقد تمّ إقصاء أولاد الناصر، وأولاد عبيد الذين تحدّد توجههم الانتخابي مسبقاً، وعُوضوا بمرشحين من الشاخرة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: ثلاثة مقاعد ورياسة البلدية بفارق الأصوات، FLN: ثلاثة مقاعد، HMS: مقعد بالباقي الأقوى.

¹ مقابلة مع السادة: لعبيدي العربي، رئيس بلدية 2007. سعدون رشيد، عضو سابق ببلدية 1990. وآخرون..

بلدية العوينات:1

حزب FLN:

رکز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي عبيد، وعلى الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي يحي بن طالب، فالمرشح الأول والثاني كانا من أولاد عبيد، والمرشح الثالث كان من أولاد يحي، مع العلم بأن رئيس قسمة الحزب كان السيد: لزعر الصادق، الذي ينحدر من أولاد سيدي عبيد.

حزب FFS:

حاول مهندس هذه القائمة ومتصدرها السيد: قبايلي عبد الوهاب، العضو السابق في بلدية 1997م، التركيز على الوعاء الانتخابي للأقليات، لكنه لم يتحصل إلا على 181 صوت.

حزب PT:

هندست هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: مريم يوسف، الذي كان رئيس البلدية السابق، في محاولة منه لخلق نوع من التحالف بين أولاد سيدي عبيد، والشاوية، والاستفادة من العلاقات التي أنشأها مع المواطنين أثناء رئاسته للبلدية في العهدة السابقة. فكان المرشح الأول من أولاد سيدي عبيد، والثاني من الشاوية، وهكذا دواليك إلى آخر القائمة.

حزب NAHDA:

حاول هذا الحزب خلق نوع من التحالف بين أولاد سيدي عبيد وأولاد درّاج، لذلك نلاحظ أنّ متصدر القائمة كان من أولاد سيدي عبيد، يليه مرشح ثان من أولاد درّاج، وهكذا دواليك إلى نهاية القائمة.

حزب HMS:

رکز هذا الحزب على وعائه الانتخابي الثابت، كما حاول الاستفادة من الوعاء الانتخابي للخطوة من خلال شخص السيد: بوراس مسعود، الذي لم يكن حتى منافساً في صفوف الحزب، كما حاول الاستفادة من الوعاء الانتخابي لأولاد نايل من خلال المرشح الثالث السيد: قبيج رابح، الذي يعتبر الممثل الوحيد لأولاد نايل في هذه الانتخابات.

¹ مقابلة مع السادة: بن جبار عمّار، نائب رئيس بلدية 2007. عبد اللطيف لخضر، من قدامى مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني. دَبَز لخضر، رئيس بلدية سابق. وآخرون...

حزب RND:

رکز هذا الحزب على شعبية متصدر القائمة السيد: عبد اللطيف عزالدين، التي اكتسبها من خلال مشاركته في الانتخابات البلدية السابقة تحت غطاء الـ FFS، والتي تحصل فيها على ثلاثة مقاعد، كما ركز على جميع الأوعية الانتخابية للشاوية مهما كان حجمها وخاصة تلك المقيمة بالمدينة.

حزب FNA:

هندست قائمة هذا الحزب من طرف متصدرها السيد: عبد المالك عبد الطيف، رئيس بلدية 1997م تحت غطاء القائمة الحرة، وعضو في بلدية 2002م تحت غطاء حزب AHD 54، حيث ركز على الوعاء الانتخابي لأولاد سي يحي بن عيسى، باعتباره أكبر وعاء انتخابي لدى الشاوية، لذلك تشكلت القائمة من أغلبية ساحقة من أولاد سي يحي بن عيسى. ولقد ركزت هذه القائمة في حملتها الانتخابية على الأرياف أكثر من تركيزها على المدينة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: ثلاثة مقاعد، FLN، و HMS: مقعدين لكل واحد منهما، PT، و FNA: مقعد لكل واحد منهما.

بلدية الحويجبات:1

حزب FLN:

حاول هذا الحزب تمثيل مختلف الأوعية الانتخابية انطلاقاً من الفراشيش، ممثلين بالسيد: صخري ونّاس، الذي كان عضواً في مندوبية 95-97، ثم عضواً في البلدية سنة 1997م تحت غطاء الـ PNSD، ثم مرشحاً للانتخاب سنة 2002م تحت غطاء الـ FLN، يليه السيد: رشاش بوحفص، الذي ينحدر من الزغالمة، ثم في المرتبة الثالثة السيد: قماي نور الدين، الذي كان رئيس مندوبية 95-97، وعضواً في البلدية سنة 2002م تحت غطاء الـ FLN، والذي ينحدر من الفراشيش وبالضبط من القماطة الذين يعتبرون أكبر فرع من الفراشيش، أما في المرتبة الرابعة فيأتي مرشح من أولاد سيدي عبيد، يليه مرشح من أولاد ملول.

¹ مقابلة مع السادة: عبد الرؤوف بالنور، الكاتب العام بالبلدية. خليفي الهادي، موظف بالبلدية.

حزب FFS:

رُكِّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للزغالمة من خلال متصدر القائمة السيد: لسود فريد، يليه مرشح من الفراشيش وبالضبط من الروابح، ألا وهو السيد: كعبي نور الدين، الذي كان مرشحاً للانتخاب سنة 1997م تحت غطاء النهضة، ثم نائباً في البلدية سنة 2002م تحت غطاء الـ RND، أما المرتبة الرابعة فعادت لمرشح من أولاد ملول، يليه مرشح من أولاد سيدي عبيد.

حزب PT:

حاول هذا الحزب خلق نوع من الاتحاد بين الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي عبيد، من خلال متصدر القائمة، والوعاء الانتخابي للزغالمة والنمامشة، فجاءت القائمة مكونة من ممثلي هذه الأوعية الانتخابية لا غير.

حزب RND:

حاول هذا الحزب التركيز كغيره على الوعاء الانتخابي للفراشيش وبالضبط على القماطة، من خلال رئيس البلدية السابق السيد: قمادي عبد المجيد، يليه مرشح من النمامشة وكان ذلك أحسن ترتيب للنمامشة على مستوى كل القوائم، يليه مرشح آخر من الفراشيش وبالضبط من أولاد بوعلاق وكان هذا التمثيل الوحيد لهذه الفئة، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح من أولاد ملول. ورغم أن هذه القائمة أحسنت ترتيب المرشحين إلا أنها أغفلت ميول الناس نحو كل ما هو جديد، وكذا حبهم للتغيير، فلم تحصل على نتائج مرضية.

حزب FNA:

رُكِّز هذا الحزب كغيره على فرع من فروع الفراشيش ألا وهو فرع الشوافعية من خلال متصدر القائمة السيد: الشافعي محمد الشادلي، الذي كان رئيساً للبلدية سنة: 1990م تحت غطاء الـ FLN، يليه مرشح من الزغالمة ألا وهو السيد: صوالح حفيظ، الذي كان عضواً في البلدية سنة 2002م، ثم جاء مرشح آخر من الفراشيش في المرتبة الثالثة، يليه مرشح من النمامشة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: مقعدين ورئاسة البلدية بفارق الأصوات،

FNA: مقعدين، RND: مقعد، FFS: مقعد، PT: مقعد.

بلدية صفصاف الوسرى:1

حزب FLN:

رکز هذا الحزب كما فعل في العهدة السابقة على الوعاء الانتخابي لأولاد موسى، ممثلاً بشخص السيد: موسى عبد الرحمان، رئيس البلدية السابقة مما يزيد من فرص نجاح هذا الحزب في حالة عرف كيف يستغل خدمات رئيس البلدية في مجال الإعداد للانتخابات من أجل زيادة فرص نجاحه. يليه السيد: معيفي أحمد العضو السابق في بلدية 1997م تحت غطاء الـ RND، والذي كان يعول عليه كثيراً ليس لتمثيل أولاد سي عيفة فقط بل لتمثيل أولاد سي بالقاسم أجمعين على اعتبار أن متصدر القائمة ينتمي إلى أولاد دلال، يليه مرشح آخر من أولاد بالقاسم وبالضبط من أولاد أم ثابت ألا وهو السيد: رزايقية سليمان، الذي يتمتع بشعبية لا يستهان بها خاصة لدى شريحة الشباب.

حزب RCD:

أعدت قائمة هذا الحزب من طرف السيد: ملاوي محمد الزين، الذي كان مرشحاً في المرتبة الرابعة خلال الاستحقاقات السابقة تحت غطاء الـ FLN، وذلك لأنه رأى أنّ هذه المرتبة لا تخدم طموحه في الحصول على مقعد داخل مجلس البلدية، المهم أنه ركز عند تركيبه للقائمة على عنصر الانتماء إلى منطقة واحدة أو كما يقال بالعامية الانتماء إلى جهة واحدة، لذلك كان المرشح الذي يليه ينحدر من أولاد منصور الذين يقتنون نفس المنطقة، يليهم مرشح من عائلة حاف الله، التي تنحدر من أولاد ضيف الله، والذين ليس لهم سوى هذا المرشح لتمثيلهم في هذه الانتخابات.

حزب FFS:

شكّلت هذه القائمة من طرف جهات غير معروفة بغرض التشويش على قائمة الـ FLN وبالضبط على الوعاء الانتخابي لأولاد موسى، لكن صلابة روابط القرابة داخل هذا الوعاء الانتخابي حالت دون تشتته وأدت في الأخير إلى تخلي هذه القائمة عن المنافسة بل وتركية قائمة الـ FLN.

حزب PT:

أعدت قائمة هذا الحزب من طرف متصدرها السيد: بركية قدور، الذي كان متصديراً لقائمة الـ FNA في الاستحقاقات السابقة، سعيًا منه للحصول على نتيجة أفضل، معتمداً في ذلك على الوعاء الانتخابي لأولاد ضيف الله. وهو الأمر الذي جعله ينجح بالباقي الأقوى.

¹ مقابلة مع السيد: خديري الطاهر، موظف بالبلدية. وآخرون...

حزب HMS:

رکز مهندسو هذه القائمة على استغلال العصبية القلبية بشكل أوسع من الشكل الضيق المستعمل في القوائم الأخرى حيث ركزوا على الوعاء الانتخابي لأولاد بالقاسم بكل فروعهم، ولقد كان شعارهم في ذلك "انتزاع رئاسة البلدية من قبضة أولاد دلال" لذلك كانت قائمتهم مكونة من أغلبية من أولاد بالقاسم، ولقد كان للمرشح الثالث السيد: معيفي الهادي، دورٌ كبير في استرداد عدد كبير من أصوات عائلة معيفي، التي تشكل في الحقيقة الوعاء الانتخابي لهذه الحركة داخل البلدية، بعدما قاطعوا الحركة بسبب إقصائها لهم من صدارة قائمتها لصالح السيد: رقية يوسف، الذي لا ينتمي أصلاً لها.

حزب RND:

اعتمد هذا الحزب على مكانته كحزب وطني بدلاً من الاهتمام بتركيبة القائمة التي سيدخل بها الانتخابات، فلقد احتفظ السيد: رزايقية محمد لزهري، بمرتبته كمتصدر للقائمة رغم النتائج الضعيفة المتحصل عليها بقيادته في الانتخابات السابقة، ورغم المنافسة الشديدة التي يواجهها من أطراف بنو عمومته المقربون ، مثل رزايقية سليمان، المرشح في قائمة الـ FLN، وكذا ملاوي محمد الزين، المرشح في قائمة الـ RCD، أضف إلى ذلك كله ضعف شعبية جل أعضاء هذه القائمة.

حزب FNA:

متصدر هذه القائمة وغيره مثال صارخ على غياب مفهوم الانتماء أو الوفاء الحزبي من أذهان أغلب رجال السياسة، فهذا السيد كان متصدر لقائمة FLN في 1997م، ثم متصدر لقائمة UDL في 2002م، وأخيراً متصدر لقائمة الـ FNA. المهم أنه اعتمد في تركيبه للقائمة على الوعاء الانتخابي لأولاد نونة وخاصة بنو عمومته المقربين، ثم اعتمد على الوعاء الانتخابي لعائلة معيفي الذين ينتمون إلى نفس المنطقة. وهو الأمر الذي جعله ينجح بالباقي الأقوى.

القائمة الحرّة. الوحدة:

تشكّلت هذه القائمة من أجل تحقيق هدفين، يتمثل الهدف الأول في التشويش على قائمة الـ FNA التي أصبح متصدرها يعتبر نفسه وصياً على أولاد نونة برمتهم، أما الهدف الثاني فهو خلق نوع من التحالف بين أولاد نونة وأولاد خليفة على اعتبار أنهم الفئات الأقل تمثيلاً في الأحزاب الوطنية.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

FLN: ثلاثة مقاعد، PT: مقعد، HMS: مقعد، FNA: مقعد، ELWIHDA: مقعد، RND: 00.

بلدية الحمامات:1

حزب FLN:

هذه القائمة تم فرضها من وصاية الحزب دون مراعاة للقاعدة، لذلك نراها مشكلة من وجوه جديدة على الساحة السياسية وعل الحزب في حد ذاته.

حزب PT:

قائمة هذا الحزب هي في الحقيقة صورة طبق الأصل لقائمة حزب FLN المتفوقة سنة 2002م، ولقد جاءت بهذا الشكل كرد من قاعدة حزب FLN على الوصاية.

حزب NAHDA:

هذا الحزب الذي غاب في الموعد الانتخابي لسنة 2002م، عاد في 2007م بقائمة تشكلت في مراتبها الأولى من نفس الأشخاص الذين حققوا نجاحها في 1997م، هؤلاء الأشخاص الذين غيروا غطاءهم السياسي سنة 2002م كل حسب ما تمليه مصلحته فالسيد: بوقصة عبد الرحمان، ترشح مع حزب PRA، والسيد: مرزوقي محمود، ترشح مع القائمة الحرة الوفاق.

حزب HMS:

كالعادة اعتمد هذا الحزب بالدرجة الأولى على وعائه الانتخابي الثابت بغض النظر على تشكيلة القائمة.

حزب RND:

احتفظ هذا الحزب بوصفه حزبا للبرارشة، لذلك كان متصدر القائمة هو السيد: جابري علي، الذي ينحدر من البرارشة والذي كان رئيساً لبلدية 1990م تحت غطاء الـ FIS.

حزب FNA: احتفظ هذا الحزب أيضا بوصفه حزبا لأولاد عون الله .

لهذه الأسباب مجتمعة كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

PT : ثلاثة مقاعد مما يدل بما لا يدع مكاناً للشك بان الاختيار السياسي للمواطنين داخل هذه البلدية يقع على الأشخاص لا على الأحزاب، كما حدث سنة 1997م عندما تفوقت النهضة.

RND : مقعدين ، FLN ، NAHDA ، HMS ، FNA : مقعد لكل واحد منهم.

¹ مقابلة مع السادة: بوقطف النوي، نائب رئيس بلدية 2007. قرفي البخاري، عضو بلدية 2007 عن حركة مجتمع السلم. وآخرون..

بلدية نقرين:1

كما قلنا في العهدة السابقة فإنّ هذه البلدية تعتبر من أقدم البلديات على مستوى الوطن، بالإضافة إلى احتوائها على مزيج متنوع من الانتماءات القبلية، وبالتالي فإنها أبعد ما تكون عن مظاهر العصبية القبلية بمعناها الضيق، وأقرب إلى التمدن وإلى أنواع أخرى من العصبية، كعصبية الجوار، والنسب، وربما إلى تكتلات المصالح.

المهم أن ما يميز العملية الانتخابية برمتها هو:

- متصدر القائمة غالباً ما يكون من النقارنية نظراً لتمرسهم ولتحكمهم الجيد في العملية الانتخابية بحكم تمدنهم السابق عن التقسيمات الأخرى، ونظراً لعزوف التقسيمات القبلية الأخرى عن الترشح لعدم قدرتها على تنظيم نفسها سياسياً.

- أغلبية القائمة تكون من النقارنية، وهذا دليل آخر على عزوف التقسيمات القبلية الأخرى عن الترشح.

- الحملة الانتخابية لا تركز كثيراً على الانتماءات القبلية بقدر ما تركز على شعبية المرشحين، الناتجة في الأساس عن علاقاتهم الشخصية بالناس من خلال المصالح المتبادلة، والناتجة كذلك من خلال مآثرهم في خدمة أبناء المنطقة بغض النظر عن انتماءاتهم، وكما تركز من جهة أخرى على شعبية الحزب في حد ذاته.

كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FNA: أربعة مقاعد، FFS: مقعدين، RND: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: زايد علي، موظف بالبلدية. وآخرون.

بلدية بئر مقدم:¹

حزب FLN:

احتفظ هذا الحزب بنفس الإستراتيجية المستعملة في الانتخابات السابقة على أمل الحصول على نفس النتائج، مع التغيير فقط في الأشخاص.

حزب HMS:

عمل هذا الحزب على تشكيل قائمة، الهدف الأول منها هو تشتيت الوعاء الانتخابي للـ FLN لصالح الـ RND على أساس أن هذه قائمة الأخيرة يمكن التعامل معها بسهولة أكثر في حال نجاحها، عكس قائمة الـ FLN.

حزب RND:

نجاح قائمة الأمل في العهدة السابقة أكد شعبية السيد: دربازي الناصر، الذي استغل الفرصة للعودة بقوة لحزبه السابق (RND) فعين متصدرا لقائمه، يليه السيد: سعدي نصر الدين، المتصدر السابق لنفس القائمة في انتخابات 2002م، ولقد أدى هذا الاتحاد، بالإضافة إلى تشتت الوعاء الانتخابي لأولاد شكر على القوائم الأخرى، وكذا الاهتمام أكثر بالوعاء الانتخابي للعلاونة من خلال منحهم المرتبة الثانية والثالثة داخل القائمة، ووعدهم بمنصب النائب الأول، أو الثاني في حال نجاح الحزب. إلى حصول هذه القائمة على أربعة مقاعد.

حزب FNA:

رُكِّز أيضا هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد شكر، من خلال ترشيحه لرئيس البلدية السابق السيد: مباركة الصادق، على رأس القائمة، والذي كان ينتمي للـ FLN، مع محاولة استمالة العلاونة من خلال منحهم المرتبة الثانية على القائمة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN :03، RND :04، HMS :01، FNA :01.

¹ مقابلة مع السيد: شاوشي لزه، نائب ببلدية 2007 عن حركة مجتمع السلم. وآخرون.

بلدية الكويف:1

حزب FLN:

عدم احترام مؤطري الحزب لرغبات واختيارات القاعدة أدى إلى فشل القائمة منذ الإعلان عنها رسمياً حتى أنها لم تقم بالحملة الانتخابية.

حزب FFS:

هذه القائمة هندست من طرف متصدرها السيد: بالغيث فرحات، الذي تنقل من الـ PNSD إلى الـ RND ثم أخيراً إلى الـ FFS، في رحلته غير المجدية من أجل الحصول على رئاسة البلدية بأي ثمن.

حزب PT:

هندست هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: طوابية أبو بكر، الرئيس السابق لبلدية 1997م تحت غطاء الـ RND، والعضو في البلدية السابقة تحت غطاء القائمة الحرة العهد، ولقد ركّز هذا الأخير على تمثيل أكبر التقسيمات القبلية داخل البلدية بداية بالهمايلية، ومن بعدهم الطوابية، كما ركز على قدرة المرشحين الأوائل على تمويل الحملة الانتخابية.

حزب HMS:

رشحت هذه القائمة على رأسها السيد: جولاح عبيد، وهو أستاذ معروف بالمنطقة، لكنه أيضاً عضو منشق عن الـ RND، مما أثار على مصداقيته تحت غطاء حزب ينتمي للتيار الإسلامي.

حزب RND:

ركّز هذا الحزب على سياسة التغيير من خلال ترشيحه لوجوه جديدة على قائمته، مع مراعاة تمثيل أهم الأوعية الانتخابية وخاصة الهمايلية من خلال متصدر القائمة السيد: جولاح فريد، الذي كان يمثل أهم منافس لقائمة HMS على اعتبار أنه ينتمي إلى نفس عائلة متصدر قائمة ذلك الحزب. ولقد حظيت هذه القائمة بتأييد كبير خاصة من طرف فئة الشباب نظراً لما يتمتع به المرشحون من شعبية وسط هذه الفئة.

¹ مقابلة مع السادة: بالغيث الأديب، نائب رئيس بلدية 2007، وبن صدة سمير، الكاتب العام لبلدية بولحاف الديبر

حركة إصلاح:

رغم أن هذا الحزب حقق التوازن في تمثيله للتقسيمات القبلية المكونة للمجتمع المحلي، إلا أن عدم شعبية المرشحين وعدم خبرتهم أثرت سلباً على نتائج هذه القائمة.

حزب FNA:

هندست هذه القائمة من طرف السيد: غنيّات الطاهر، الذي كان مرشحاً في الثانية على قائمة العهد في الاستحقاقات السابقة، ولقد اعتمد هذا الأخير على الوعاء الانتخابي لعائلة غنيّات أكبر وعاء انتخابي داخل الطوايبيّة.

القائمة الحرة الوئام:

ركّز متصدر ومهندس هذه القائمة السيد: براهيمية مكي، الذي كان رئيساً للبلدية في العهدة السابقة تحت نفس الغطاء السياسي، على ما حققه من انجازات خلال عهده السابقة والتي تزامنت مع البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى اعتماده على الوعاء الانتخابي للهماييلية من خلال المرشح الثاني السيد: فار فريد، الذي كان عضواً في البلدية السابقة تحت غطاء الـ FLN، كما اعتمد على الحركة الجمعوية من خلال المرشح الثالث الذي كان رئيساً لجمعية المعاقين حركياً.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

قائمة الوئام: ثلاثة مقاعد، RND: مقعدين، PT: مقعدين، FLN و FNA: مقعد لكل واحد منهما.

بلدية مرسط:¹

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب على التحالف القديم بين المغارسة والبلالة، لكن الملاحظ على هذه القائمة هو أن متصدرها السيد: فارس أحمد، لم يكن مناضلاً ثابتاً في صفوف الحزب، بدليل ترشحه للانتخابات البلدية لسنة 1997م تحت غطاء الـ PSD، وكذلك سنة 2002م تحت غطاء AHD 54، مما يعزز الاعتقاد أن هذه القائمة تم إعدادها دون الرجوع إلى القاعدة، وبالتالي تعزيز فرضية انحراف الحزب عن مبادئه.

حزب RCD:

تم استعمال هذا الحزب كغطاء سياسي لأنصار الحزب المنحل FIS الذين ترشحوا في الانتخابات السابقة تحت غطاء حركة إصلاح .

حزب PNSD:

حاول هذا الحزب إعداد قائمة يمزج فيها بين المغارسة والبلالة وأولاد بريك، لكن الملاحظ عليها هو نقص شعبية الأفراد المكونون لها.

حزب PRA:

احتفظ هذا الحزب في قائمته بمتصدر القائمة السابقة وغير معظم الأعضاء الباقين مما أثر سلباً على نتيجة هذه القائمة.

حزب PT:

تم إعداد قائمة هذا الحزب من طرف السيد: هّوام عبد اللطيف، متصدر قائمة الـ RND في الانتخابات السابقة، مما يعزز الاعتقاد أنها محاولة منه من جهة لإثبات شعبيته بعيداً عن غطاء الحزب، ومن جهة أخرى للانتقام لإقصائه.

¹ مقابلة مع السادة: فاسخ عمر، عضو بلدية 2007. وآخرون.

حزب النهضة:

حاول هذا الحزب المراهنة على قائمة 100 % مغارسة من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من هذا الوعاء الانتخابي المهم.

حزب HMS:

اعتمد هذا الحزب على التحالف بين أولاد المولى والبلالة وأولاد مهنية ضد المغارسة.

حزب AHD 54:

حاول هذا الحزب دخول هذه الانتخابات بقائمة مغايرة تماماً لتلك التي شارك بها في الانتخابات السابقة، لكن نقص شعبية الأفراد المكونون للقائمة سيؤثر سلباً على نتائج هذه القائمة.

حركة انفتاح:

اعتمدت هذه الحركة على المغارسة في إعدادها للقائمة، لكن كل عناصر القائمة تعتبر من الوجوه غير المعروفة على الساحة السياسية.

حزب RND:

حاول هذا الحزب استغلال عدم الاستقرار الداخلي في بيت الـ FLN، فأعدّ قائمة مزجت بين المغارسة والبلالة وأولاد بريك، كما اعتمد بشكل كبير على شعبية الأشخاص وخاصة الجامعيين منهم.

حركة إصلاح:

تكونت قائمة هذا الحزب من 100 % مغارسة، ومن مرشحات سابقون تحت غطاء حزب الـ FFS، مما يعزز الاعتقاد بأنها محاولة للحصول على تمثيل سياسي لهذا الحزب داخل البلدية من جهة، ولتكسير شوكة المنشقين عن هذا الحزب من جهة أخرى.

حزب FNA:

راهننت قائمة هذا الحزب على المغارسة وبالتحديد على عائلة هوّام أكبر العائلات داخل المغارسة وذلك على الرغم من وجود قائمتين أخريين يتصدرهما أفراد ينحدرون من نفس هذه العائلة، والسبب في ذلك الشعبية والتأييد الكبيرين اللذين يحضا بهما السيد: هوّام يحي، مقارنة بمنافسيه من نفس العائلة. كما راهن بشكل كبير على عائلة طواليبة من خلال المرشح الثاني السيد: طواليبة المغني.

القائمة الحرة عدالة ومساواة:

هي كذلك قائمة 100 % مغارسة، لكن شعبية أفرادها بسيطة جداً.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

FLN : مقعدين . التنكر للقاعدة الشعبية للحزب أدى إلى تغير نظرة الناس للحزب العتيد وبالتالي إلى تقهقر شعبيته.

RCD : مقعدين . جمع أصوات أنصار الحزب المنحل.

HMS : مقعدين . استفادت من تحالف أولاد المولى والبلالة وأولاد مهنية.

RND : مقعدين . اعتمدت على شعبية الأشخاص وضعف المنافسين.

FNA : مقعد . استفادت من تأييد والتفاف عائلة هوام حولها.

بلدية العقلة:1

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب كالعادة على الوعاء الانتخابي لأولاد حرّاث، من خلال متصدر القائمة السيد: شوشان حقّة، رئيس البلدية السابقة، الذي عُول على خدماته الإدارية من خلال منصبه السابق، من أجل خدمة الانتخابات، يليه مرشح من الزرامة، ثم مرشح من الفجوج، بينما احتل مرشح أولاد العيساوي المرتبة الرابعة.

حزب FFS:

بالإضافة إلى كونه يظهر لأول مرة في البلدية، فلقد ركّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للجلامة بكل تقسيماتهم، مع إقصاء كل الأوعية الانتخابية الأخرى، ولقد كان أغلب مرشحيه من أصحاب الأعمال الحرة مع كل ما يحمله هذا النشاط من معانٍ جانبية كالبنزسة، والمناجرة.

حزب HMS:

ركّز هذا الحزب هذه المرة على الوعاء الانتخابي للزرامة، ليقول نوعاً من الديمقراطية والثقة بين العروش، حيث كان متصدر القائمة سنة 1997م من أولاد بوقصة، ثم من أولاد العيساوي سنة 2002م، ومن الزرامة هذا العام، وهذا طبعاً راجع إلى تقفها الكاملة في وعائها الانتخابي الثابت مهما كان انتماء متصدر القائمة. كما ركّز هذا الحزب على الوجوه الجديدة ذات المستوى الجامعي، وذات التنشئة الدينية، من أجل تكريس الخطاب الديني.

حزب RND:

جاءت قائمة هذا الحزب مرتبة بشكل جيد، فلقد كان متصدر القائمة من أولاد حرّاث ألا وهو السيد: العيفاوي الحفصي، الذي شغل منصب رئيس بلدية سابقاً، يليه مرشح من الزرامة ألا وهو السيد: فوضيل حسين، الذي كان نائباً لرئيس البلدية في العهدة السابقة تحت غطاء الـ FLN، ثم مرشح من أولاد العيساوي، يليه مرشح آخر من أولاد حرّاث.

حزب FNA:

بالإضافة إلى أنه حزب جديد، فلقد تكونت قائمته من عناصر غير معروفة على الساحة السياسية.

لذلك كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND : 03 ورئاسة البلدية، FLN : 03، HMS : 03 .

¹ مقابلة مع السادة: حسين فضيل، نائب رئيس بلدية 2007. سعدون رشيد، عضو سابق بالبلدية. وآخرون.

بلدية بئر الذهب:¹

حزب FLN:

بعد استبدال رئيس القسمة السابق السيد: برّاح التوهامي، بالسيد: زروق كمال، استرجع هذا الحزب مناضليه المنشقين عنه مثل السيد: غرايبيّة غربي، رئيس البلدية في العهدة السابقة تحت غطاء الـ RND، هذا الأخير الذي كان له الأثر الكبير في تركيبة القائمة التي أقصي من خلالها ممثلو الورفلة، انتقاما لإقصائهم له في العهدة السابقة.

حزب RCD:

تتكون هذه القائمة من أغلبية ساحقة من أولاد بريك، لكنهم غير معروفين على الساحة السياسية باستثناء السيد: طرشان علي، عضو سابق في بلدية 1997م، ومتصدر قائمة الـ FNA سنة 2002م.

حزب FFS:

أعدت قائمة هذا الحزب من طرف عائلة، بن عرفة، وهي أكبر عائلة داخل قبيلة الورفلة، انتقاما من إقصاء ممثلهم السيد: بن عرفة محمد الطاهر، من قائمة الـ FLN التي كان يتصدرها في العهدة السابقة، الشيء الذي جعل الوعاء الانتخابي للورفلة ينقسم بين الـ FFS والـ RND.

حزب PT:

أعدت قائمة هذا الحزب من طرف السيد: بيّازة الشافعي، رئيس مندوبية سابق سنة 96-97، والذي ينحدر من البلالة، حيث ركّز على الاتحاد بين القبائل الصغيرة داخل البلدية مثل البلالة، وأولاد بو عيطة، والنمامشة، والجفافية.

حركة HMS:

حاول هذا الحزب التركيز على أولاد بريك وخاصة عائلة سهالية التي تعد من أكبر عائلات هذه القبيلة حيث تضمّ 600 ناخب لوحدتها.

حزب RND:

قائمة هذا الحزب غير مرتبة تماما جرّاء عزوف الشخصيات المحلية عن الترشح فيها، بسبب سيرة متصدر القائمة السيد: بن خديم حسان، الذي ينحدر من الورفلة، والذي كان رئيساً للبلدية سنة 1997م تحت غطاء الـ RND، والذي لم يترك انطبعا حسنا لدى المواطنين أثناء تسييره للبلدية.

¹ مقابلة مع السيد: زروق محمد (ياسين)، نائب رئيس بلدية 2007. وآخرون.

حزب FNA:

أعدت هذه القائمة من طرف السيد: سهايلية عبد اللطيف، الذي كان عضوا في البلدية السابقة تحت غطاء UDL ولكن بتشكيلة مغايرة تماماً كمحاولة منه للحصول على مقعد داخل البلدية الجديدة.

لذلك كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: أربعة مقاعد، FFS، HMS، RND: مقعد لكل واحد منهم.

بلدية العقلة المالحة:1

حزب FLN:

جاءت القائمة غير متوازنة وغير ممثلة، ورغم ذلك تحصلت على ثلاثة مقاعد مما يعزز الاعتقاد السابق بأن الأحزاب التابعة للنظام لها تأثير كرزماتي على التوجه الانتخابي للمواطنين.

حزب RND:

احتفظت هذه القائمة ب ثلاثة من أعضاء المكتب التنفيذي للبلدية السابقة بما فيهم رئيس البلدية السابق وذلك لتشكيل نوع من التأثير النفسي على المواطنين وخاصة الأميين منهم الذين يعتقدون بوجود صلة قوية بين تقلد المناصب الإدارية المهمة والنجاح السياسي ومن ثمة الخوف من الفشل فالتعرض للانتقام.

حزب FNA:

حاولت هذه القائمة المراهنه على اتحاد العشيرة الواحدة ، فجاءت بذلك مكونة من أغلبية من الزرادمة والبقية من أولاد الشامخ باعتبار أنهم غير ممثلون في القوائم الأخرى، ورغم ذلك لم تأثر تأثيرا كبيرا على قائمة RND التي يتصدرها مرشح من الزرادمة مما يعزز الاعتقاد السابق المتعلق بتأثير أحزاب النظام على التوجه السياسي للأفراد.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: ثلاثة مقعد، ورئاسة البلدية، FLN: ثلاثة مقاعد، FNA: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: فرحات محمد الطاهر، الكاتب العام بالبلدية. وآخرون.

بلدية قريقر:1

حزب FLN:

كالعادة وظّف هذا الحزب العرف في تركيب القائمة، فكان متصدر القائمة من الزرامة وبالضبط من أولاد عمر ألا وهو السيد: عبّاد عباس، الذي كان رئيساً للبلدية سنة 1990م تحت غطاء الـ FLN، ثم عضوا في مندوبية: 1995-1997م، ثم رئيساً للبلدية سنة: 1997م، تحت غطاء الـ RND، يليه الثاني من أولاد مسعود، ثم الثالث من الزرامة وبالضبط من أولاد مبارك، والرابع من أولاد مسعود، أما الخامس فمن الزرامة أيضا وبالضبط من أولاد عبد الله.

حزب HMS:

حاول هذا الحزب، في نفس الوقت، التركيز على الوعاء الانتخابي لأولاد مسعود، واحترام العرف السياسي السائد، فكان متصدر القائمة من أولاد مسعود وبالضبط من أولاد شنيعة، لينافس به المرشح الثاني للجهة الذي كان من أولاد بالحارث، يليه مرشحان من الزرامة، أحدهما من أولاد مبارك، والآخر من أولاد عمر.

حزب RND:

ركز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للزرامة وأولاد بويحي وبعض الأقليات مثل الغرابية، لأنه لاحظ أنّ الوعاء الانتخابي لأولاد مسعود منقسم بين الـ FLN والـ HMS، فكان بذلك متصدر هذه القائمة من الزرامة وبالضبط من أولاد مبارك، لينافس به متصدر قائمة الجهة الذي كان من أولاد عمر، يليه متصدر ثاني من الزرامة أيضاً وبالضبط من أولاد عمر ليستقطب به ما أمكن من أولاد عمر، أمّا المرتبة الثالثة فكانت من نصيب أولاد بويحي، الذين ليس لهم مرشح سوى على هذه القائمة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: ثلاثة مقاعد، RND: ثلاثة مقاعد، HMS: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: مالكية اليازيد، رئيس بلدية سابق. وآخرون.

بلدية بڭارية:1

حزب FLN:

حاول هذا الحزب البرهنة على أن له قاعدة ثابتة من المناضلين بغض النظر على تشكيلة قائمته. مع الحفاظ على نوع من التمثيل السياسي لأغلب التركيبات القبلية الكبيرة داخل البلدية، باستثناء قبيلة النمامشة، كما نلاحظ أن وجود متصدر القائمة السيد: مقاق رابح، الذي ينتمي إلى أولاد دراج يتزامن مع وجود السيد: درار منير، رئيسا للقسم، والذي ينتمي أيضا لأولاد دراج.

حزب HMS:

كالعادة راهن هذا الحزب على وعائه الثابت من المناضلين، بالإضافة للرهان على الوعاء الانتخابي لأولاد سيدي يحي، على أساس أنهم ليسوا ممثلين بشكل جيد في القوائم الأخرى، لذلك اشتملت القائمة في المراتب الثلاثة الأولى على عنصرين من أولاد سيدي يحي: متصدر القائمة والثالث.

حزب RND:

يوجد في هذه القائمة تحالف بين أولاد ملول، والنمامشة، والباكرية على أساس أن النمامشة، والباكرية غير ممثلين في القوائم الأخرى، ويلاحظ على هذه القائمة كون عضوين منها، الثاني والثالث على القائمة، كانا ينتميان في العهدة السابقة إلى حزب PNSD ألا وهما السيد: عثمانية العربي، والسيد: بومجرية عبد المالك، مما يكرس الاعتقاد بأنه لا وجود للحزب .

كما يمكن الملاحظة أن انقلاب السيد: جابري عمارة، متصدر القائمة، من مناضل عتيدي في صفوف حزب FLN إلى مترشح في قوائم حزب RND لرد واضح على عدم استقرار هذا الحزب أمام ضغوطات أصحاب المصالح دون أي مراعاة للمميزات والخصوصيات السياسية لكل منطقة .

حزب FNA:

تشكلت قائمة هذا الحزب بدافع الانتقام من حزب الـ RND، وكان ذلك بتدبير من السيد: مسعود أحمد، الذي كان رئيساً لبلدية 1997م، والذي تم إرجاعه خلال انتخابات 2002م، إلى مرتبة متأخرة على قائمة الـ RND. ولقد استغل هذا الحزب فرصة عزوف أولاد ملول عن حزب FLN كون متصدر قائمته من أولاد دراج، فعمل جاهداً على اقتسام هذا الوعاء الانتخابي بينه وبين الـ RND.

لذلك كانت النتائج كالتالي: RND: 02 ورئاسة البلدية بفارق السن. FLN، FNA: 02. HMS: 01

¹ مقابلة مع السادة: جابري عمارة، رئيس بلدية 2007. عثمانية العربي، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

بلدية بوخظرة¹:

حزب FLN:

جاءت هذه القائمة مرتبة بشكل عشوائي لم يُحترم فيه ترتيب المرشحين حسب حجم الوعاء الانتخابي الذي ينتمون إليه، فلقد كان متصدر القائمة ينتمي إلى المرازقة ألا وهو السيد: مكاحلية صالح، الذي كان عضواً في بلدية 1997م تحت غطاء RND، ثم عضواً في بلدية 2002م، تحت غطاء AHD 54، يليه مرشح من المعاليم ألا وهو السيد: قنز مراد، الذي كان عضواً في البلدية سنة 1997م تحت غطاء HMS، يليه السيد: بن ساكته محمد لمين، الذي ترشح في انتخابات 1997م تحت غطاء HMS، أما المرتبة الرابعة فكانت لمرشح من الغيانة.

حزب RCD:

تشكلت هذه القائمة من طرف السيد: علمي مجيد، الذي ينحدر من المغارسة والذي كان مرشحاً في انتخابات 1997م على رأس قائمة حرة، ولقد ركّز هذا الأخير على العصبية الضيقة، حيث كان جل المرشحين معه في القائمة من المغارسة.

حزب FFS:

تشكلت هذه القائمة من طرف السيد: مكاحلية عبد الباسط، ابن أخت السيد: مكاحلية صالح، متصدر قائمة الـ FLN، كمحاولة منه لكسر هيمنة خاله على الحياة السياسية داخل عائلة مكاحلية بشكل خاص، وداخل المرازقة بشكل عام.

حزب PT:

تكونت هذه القائمة من أغلبية من المعاليم ابتداءً بمتصدر القائمة السيد: نغاز بالقاسم، الذي كان عضواً مرشحاً للانتخاب سنة 1997م، ورئيساً للبلدية سنة 2002م، تحت غطاء الـ RND، يليه ثلاثة مرشحين من المعاليم. ولقد ركّز هذا الحزب في حملته الانتخابية على الوعاء الانتخابي للمعاليم بالإضافة للوعاء الانتخابي للنواصرية الذين ينتمون للمغارسة والذين تم تجاهلهم في كل القوائم الانتخابية لصالح القناينية.

¹ مقابلة مع السادة: لعور فرح، الكاتب العام بالبلدية. بمعقودة ونيس، رئيس مصلحة الانتخابات. وآخرون.

حزب NAHDA و ISLAH: جاءت قائمتي هاذين الحزبين مكونة بنفس الترتيب ومن نفس الألقاب، ولكن عدم شعبية الحزبين بالمنطقة وكذا عدم شعبية المرشحين فيهما، بالإضافة إلى انقسام الوعاء الانتخابي للمغاربة على العديد من القوائم، كل ذلك حال دون تحقيقهما لنتائج مرضية.

حزب HMS:

اعتمد هذا الحزب أيضاً على العصبية الضيقة، فكان جل مرشحيه من المغاربة عدى متصدر القائمة الذي كان من المعاليم، فأصبح الوعاء الانتخابي الكبير للمغاربة مبعثراً ومشتتاً بين كل القوائم. ولقد ركّز هذا الحزب أيضاً على فئة الشباب الجامعيين لتمثيل قائمته.

حزب RND:

ركّز هذا الحزب على غير عادته على الوعاء الانتخابي للمعاليم مانحاً لهم المراتب الثلاثة الأولى، مع العلم أنّ شقيق متصدر القائمة السيد: قنّز محمد الأزهر، يشغل منصب هاماً في الـ RND.

حزب FNA:

ركّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للغيانة من خلال متصدر القائمة السيد: قسطلي الحبيب، الذي كان عضواً في بلدية 1990م ثم مرشحاً سنة 2002م تحت غطاء الـ FLN، يليه مرشح من النواصرية، ثم مرشح من أولاد مولى، فمرشح من الشاوية، أما المرتبة الخامسة فكانت لمرشح من المرازقة.

لهذه الأسباب مجتمعة كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

PT: مقعدين، FFS: مقعد، FLN: مقعد، FNA: مقعد، RND: مقعد، RCD: مقعد. فأصبح المجلس مكون من 01 من المغاربة و 03 من المعاليم و 02 من المرازقة، و 01 من الغيانة.

بلدية الونزة:¹

حزب FLN:

في هذه القائمة تنازل أولاد سيدي يحيى، بالتراضي، لأولاد سيدي عبيد، عن المرتبة الأولى بشرط الحصول على المرتبة الثانية والثالثة، وذلك لضمان تواجد أكبر عدد ممكن من أولاد سيدي يحيى داخل المجلس.

حزب PNSD:

تشكلت هذه القائمة مرة أخرى من طرف السيد: قرابسي عمار، لكنه هذه المرة حاول تمثيل أغلب الأوعية الانتخابية، باستثناء أولاد سيدي عبيد، لأنهم ممثلون بمتصدر القائمة في كل من الـ FLN، و الـ MJD، والـ PT و الـ FNA.

حزب PT:

تشكلت قائمة هذا الحزب من طرف السيد: مناعي محمد، الذي ينحدر من أولاد سيدي عبيد، والذي كان مرشحاً على رأس قائمة الـ RA في 2002م. ولقد كان دافعه في ذلك الانتقام لإقصائه.

حزب MJD:

تشكلت هذه القائمة من أغلبية ساحقة من أولاد سيدي عبيد، على أمل احتكار هذا الوعاء الانتخابي.

حزب HMS:

بما أنّ متصدر القائمة السيد: بن الزين عبد العزيز، غير المنتمي للبلدية وغير المقيم فيها، تمّ فرضه من طرف قيادة الحزب دون مراعاة لاختيارات القاعدة، فإن أهم كوادرات الحزب قد انسحبوا من القائمة مما أثر سلباً على نتائج هذا الحزب.

حزب RND:

بما أن الأوعية الانتخابية الأخرى قد تفرقت بشكل كبير على القوائم الأخرى، فإنه لم يبقَ لهذا الحزب سوى التركيز على الوعاء الانتخابي للشاوية وللأقليات، وبالفعل جاءت القائمة بهذا الشكل.

حزب FNA: هذه القائمة جمعت كل المقصيين من قوائم الـ RND، و الـ FLN.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: PNSD : 04، FLN : 03، RND : 03، MJD : 01.

¹ مقابلة مع السادة: قلعي عمر، نائب رئيس البلدية.
عوي عمر، من قدامى مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني.

بلدية الماء الابيض:¹

حزب FLN:

ركّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد سي محمد من خلال متصدر القائمة والمرشح الثالث، بينما أقصي أولاد عبودة تماماً من القائمة بسبب ما يعرف عنهم من تكتلهم حول مرشح واحد والذي كان في هذه الحالة متصدر قائمة ال-RND، كما ركّزوا على الشعاشعة من خلال المرشح الثاني، بينما أّخر أولاد مراح إلى المرتبة الرابعة.

حزب HMS:

راهن هذا الحزب، بالإضافة لوعائه الانتخابي الثابت، على سياسة التجديد من خلال تغيير المرشحين السابقين بوجوه جديدة.

حزب RND:

ركّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي لأولاد عبودة من خلال نفس متصدر القائمة السابقة السيد: عيده شريف، كما ركّز بشكل كبير على الوعاء الانتخابي لأولاد مراح، من خلال المرشح الثاني ولقد كانت هذه المرتبة الأفضل من بين المراتب الممنوحة لهذا الوعاء الانتخابي الهام.

حزب FNA:

هندست هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: مرزوقي محمد، في محاولة منه للانفراد بالوعاء الانتخابي للشعاشعة الذي ينحدر منه.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: ثلاثة مقاعد، RND: مقعدين، HMS: مقعد، FNA: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: عبادة تليلي، الكاتب العام للبلدية. وآخرون.

بلدية أم علي:1

حزب FLN:

رغم احترام الحزب في إعداده للقائمة تمثيل وترتيب أهم التقسيمات القبلية كل حسب حجم وعائه الانتخابي، إلا أن جل المرشحين كانوا من الوجوه القديمة الشيء الذي أثر على نتائجه، فمتصدر القائمة السيد: قبلة عبد المالك، الذي ينحدر من الملايكية (أولاد إبراهيم) كان أحد عناصر قائمة FLN في 1990م، يليه السيد: فردي عبد الرحيم، الذي ينحدر من أولاد أحمد، والذي كان أحد عناصر القائمة الحرة في انتخابات 1990م، ثم السيد: زيتون محمد الصالح، الذي ينحدر من أولاد نصر، والذي كان أحد عناصر قائمة FLN في انتخابات 1990م، و2002م.

حزب RCD:

تشكلت هذه القائمة من طرف السيد: براكشي محمد الساسي، أحد إطارات ورموز حزب الـ FLN على مستوى الولاية، وكان بدافع الانتقام من التهميش الذي عومل به على مر السنين من طرف مناضلي الحزب، حيث نجده في المرتبة الخامسة سنة 1997م، ثم في المرتبة الرابعة سنة 2002م. بالإضافة إلى سوء ترتيب القائمة وضعف شعبية المرشحين عدى متصدر القائمة، جاءت سمعة الحزب لتزيد من تعقيد المهمة أمام هذه القائمة.

حزب PNSD:

كالعادة هندست هذه القائمة من طرف متصدرها السيد: براكشي عبد الوهاب، الذي راهن فيها من جهة على العنصر الشبابي كما هو واضح من خلال متوسط عمر المرشحين الأربعة الأوائل الذي لا يتعدى 30 سنة، من جهة أخرى راهن على الوعاء الانتخابي لأولاد إبراهيم وخاصة بنو عمومته المقربون و الهرايشية، ثم أولاد خليفة وخاصة عائلة حركاتي التي تسعى للانتقام من عملية إقصائها من القوائم الأخرى، وكذا الانتقام من المرشح الثالث على قائمة الـ RND السيد: حركاتي خليفة، الذي كان عضواً في البلدية السابقة تحت غطاء الـ FLN والذي لم يبيل بلاءاً حسناً في خدمة عائلته.

حزب PRA:

حزب جديد بوجوه جديدة، تكونت هذه القائمة أساساً لمزاحمة قائمة الـ FLN حول الوعاء الانتخابي لعائلة فردي، لذلك كان جل تركيز أعضاء القائمة خلال الحملة الانتخابية على تجنيد واستقطاب ذلك الوعاء الانتخابي، دون أن ننسى مساهمة عائلة كبور في إنجاح القائمة بحوالي 45 صوت، والتي كانت ممثلة في المرتبة الثانية بالسيد: كبور خليفة، والتي لم تكن ممثلة في القوائم الأخرى.

¹ مقابلة مع السيد: حمدي باشا عبد الرزاق، رئيس مكتب التجمع الوطني الديمقراطي، وعضو سابق بالبلدية. وآخرون.

حزب HMS:

تعتبر قائمة هذا الحزب قائمة لأولاد إبراهيم فأغلبية المرشحين فيها ينحدرون من أولاد إبراهيم، وهم جميعاً من الوجوه الجديدة ذات المستوى التعليمي المقبول حيث كان أغلبهم من المعلمين.

حزب RND:

المرتبة الأولى والثانية على القائمة عادة لنفس المرشحين في القائمة السابقة وبنفس الترتيب، يليهما نفس المرشح الثالث في القائمة السابقة لحزب الـ FLN، إذ أن الوجوه القديمة التي شاركت في تسيير البلدية السابقة والتي ترشحت على هذه القائمة هي في الأساس سبب النتائج الضعيفة التي تحصل عليها هذا الحزب.

حزب FNA:

تم تركيب قائمة هذا الحزب من طرف السيد: محمودي الكامل، رئيس البلدية السابقة، يليه السيد: زيتون محمد، الذي ينحدر من أولاد نصر الذين ليس لهم ترتيب أحسن من هذا الترتيب في القوائم الأخرى، والذين كانوا السبب الرئيسي في إنجاح هذه القائمة، دون أن ننسى أصوات بنو عمومة متصدر القائمة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

HMS: مقعدين ورئاسة البلدية، PNSD: مقعدين، PRA: مقعد، FNA: مقعد، RND: مقعد، FLN: 00.

بلدية ثليجان:1

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب للمرة الثانية على منهجية تداول المراتب بين أولاد حميدة والزرامة مع اختلاف وحيد هو أن متصدر القائمة هذه المرة ينحدر من أولاد حميدة وليس من الزرامة ألا وهو السيد: بوعلي صالح، رئيس بلدية 1985م و1997م، ورئيس مندوبية 1995م. وبالتالي فإن شعبية متصدر القائمة لعبت دورا هاما في إنجاح هذه القائمة خاصة وأن الزرامة انقسموا بين المرشح الثاني للـ RND و متصدر قائمة الـ FNA.

حزب RND:

اعتمد هذا الحزب للمرة الثانية على الوعاء الانتخابي لأولاد حميدة. كما احتفظ هذا الحزب تقريبا بنفس أهم أعضاء قائمة العهدة السابقة، حيث نلاحظ أن متصدر هذه القائمة، والثاني والثالث، والخامس، هم نفسهم الأول، والثاني، والثالث، والرابع من القائمة السابقة، وهذا كله على أمل أن تحصل هذه القائمة على نفس نتيجة العهدة السابقة، متناسياً بذلك اهتزاز شعبية متصدر القائمة بسبب بعض المشاكل التي ميزت العهدة السابقة التي ترأس فيها البلدية. من جهة أخرى عوّل كثيرا هذا الحزب على الخدمات الإدارية التي قد يوفرها رئيس البلدية السابق وكذا نائبيه في التأثير على توجه الناخبين.

حزب FNA:

تشكلت هذه القائمة من أغلبية ساحقة من الزرامة عدى المرشح الثاني الذي ينحدر من أولاد حميدة الشيء الذي أثر على مردودية مرشحي الزرامة في القوائم الأخرى. لكن ضعف شعبية المرشحين حال دون التفاف كل الزرامة حولهم.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي:

FLN: أربعة مقاعد، RND: مقعدين، FNA: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: عمارة نصير، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

بلدي عين الزرقاء:¹

حزب FLN:

كالعادة استحوذت قبيلة العبادنة على قائمة هذا الحزب بحكم تغلغلها داخل الهياكل التنظيمية لهذا الحزب، فجاءت القائمة مشكلة من هذه القبيلة، لا غير.

حزب العمال:

جاءت هذه القائمة مكونة من أغلبية ساحقة من قبيلة الهرايسية إلا أن متصدر هذه القائمة السيد: العلمي علي، ينتمي إلى الهرايسية غير المقيمين في البلدية، حيث كان مرشحاً على رأس قائمة UDEL في الانتخابات البلدية لسنة 2002م داخل بلدية المريج.

حزب HMS:

جاءت قائمة هذا الحزب مزيجاً من عدة قبائل حتى تلك التي لا تنتمي للمجتمع المحلي، إلا أن الثلاثة الأوائل المتصدرون للقائمة كلهم من الهرايسية.

حزب RND:

عمد هذا الحزب إلى تشكيل قائمة مكونة من أغلبية من العبادنة محاولاً بذلك تقسيم القاعدة الانتخابية التي ركز عليها حزب FLN. مع العلم أن متصدر القائمة كان السيد: كلاع العربي وهو رئيس بلدية سابق خلال سنة 1997م.

حزب FNA:

شكل هذا الحزب قائمة تحالف بين أولاد حمودة والمرازقة، على اعتبار أن المرازقة لم يكن لديهم قائمة تمثلهم.

لهذه الأسباب تحصل حزب FLN على أربعة مقاعد، و حزب FNA على أربعة مقاعد أيضاً، وحزب HMS على مقعد واحد.

¹ مقابلة مع السادة: نحال عمّار، نائب رئيس البلدية.
زروق عبد الله، نائب رئيس البلدية.
حمزاوي العيد، رئيس مصلحة الموارد البشرية.

بلدية المريج:¹

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب هذه المرة على العصبيّة الضيقة، فكان جل مرشحيه من المرازقة.

حزب PT:

نفس الشيء بالنسبة لهذا الحزب فلقد كان جل مرشحيه من الهرايسية.

حزب HMS:

اعتمد هذا الحزب على نفس الوعاء الانتخابي الذي اعتمد عليه الـ FLN، فكان جل مرشحيه من المرازقة.

حزب RND:

تميّز هذا الحزب بمحافظته على نفس الوجوه التي شاركت في الاستحقاقات السابقة، والتي شكّلت المكتب التنفيذي للبلدية مما يرسخ الاعتقاد باستعمال الإدارة لخدمة الانتخابات، أما التغيير البارز في القائمة فكان إستبدال متصدره السابق بمرشح جديد ألا وهو السيد: بن زين علي، الذي ينحدر من المرازقة، والذي كان متصدراً لقائمة الـ RA في 1997م، وقائمة الـ PRA في 2002م، يليه نفس المرشحين السابقين في الانتخابات الفارطة.

حزب FNA:

اعتمد هذا الحزب على نفس الوعاء الانتخابي الذي اعتمد عليه الـ PT، فكان جل مرشحيه من الهرايسية.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: أربعة مقاعد، FLN: مقعدين، FNA: مقعدين، HMS: مقعد.

¹ مقابلة مع السيد: بوعلاق حمزة، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

بلدية بولحاف الدير:¹

حزب FLN:

مثل القوائم التي سبقتها يسيطر الخنافسة على القائمة ممثلين بدريد عرابي متصدر القائمة وهو من أصحاب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى 3 أعضاء آخرين. مع محاولة تمثيل كل من أولاد قديم من خلال شابي المولدي. و أولاد سي عيسى من العواشيرية من خلال سلطانية الشادلي. بالإضافة إلى بعض الأوعية الانتخابية الصغيرة مثل أولاد حمزة...

حزب RND:

حافظت هذه القائمة على متصدر القائمة السابق (سوالمية رمضان من أولاد قديم) باعتباره الشخص الأكثر شعبية على مستوى البلدية، مع إدخال وجوه جديدة تمثل الأوعية الانتخابية الأكثر أهمية: الخنافسة بأقسامها الثلاثة، والعواشيرية و أولاد سي عيسى.

حزب HMS:

حاول هذا الحزب الحصول على تمثيل أكبر داخل المجتمع المحلي من خلال ترشيح أبناء البلدية، لكنه لم يحترم عنصر هام هو أن ابن البلدية يجب أن يكون قريبا من الناس ومعروفا عندهم وبالتالي يجب أن يكون مقيما معهم (هذا ما كان يقصده ابن خلدون من خلال تعريف عصابة الرجل بأنهم " أقارب الرجل الذين يلازمونه " والملازمة معناها الحياة والإقامة معا) وهذا عكس ما جاءت به القائمة حيث كان متصدر القائمة من أولاد قديم (سوالمية عبد العزيز) لكنه ليس من الوجوه المعروفة بالبلدية ولا حتى مقيما فيها. أضف إلى ذلك أنه لا يستطيع المراهنه على قبيلته نظرا لالتفاف هذه الأخيرة على ابن عمه المرشح الأول على قائمة RND.

كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى حصول FLN على 3 مقاعد . و RND على 4 مقاعد.

¹ مقابلة مع السادة: فنتي يونس، موظف بالبلدية. وآخرون.

بلدية بجن:1

حزب FLN:

ركّز هذا الحزب هذه المرة على تمثيل كل التقسيمات القبلية من الزرامة وأولاد سي عيسى و أولاد العيساوي، لكنه قصر من جهة، في اختياره لممثل الزرامة فحدث له ما حدث للـ RND في الانتخابات السابقة، فانتقل الزرامة من مساندة الـ FLN إلى مساندة الـ RND. من جهة أخرى قصر في اختياره للسيد: سلامي عبد العزيز كممثل لأولاد العيساوي، حيث أن هذا السيد كان ممثلاً لأولاد العيساوي في قائمة الـ RND في الانتخابات السابقة وهو نفسه الشخص الذي سبّب تحول أولاد العيساوي من الـ RND إلى الـ FLN.

كما اعتمد هذا الحزب على رئيس البلدية السابق السيد : حمدي عبد الحميد فاختره متصدراً للقائمة من أجل الاستفادة من بعض الأمور الإدارية التي تخدم الانتخابات، كاختيار المؤطرين واستغلال قوائم الناخبين.

حزب RND:

استعمل هذا الحزب أيضا نفس الطريقة السابقة في إعدادة للقائمة، حيث ركز على التحالف بين أولاد العيساوي والخنافسة. كما استفاد من عدم رضاء الزرامة على ممثلهم في قائمة الـ FLN.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: أربعة مقاعد. FLN: ثلاثة مقاعد.

¹ مقابلة مع السيد: بوخلوط محمد، نائب رئيس بلدية 2007. وآخرون.

بلدية المزرعة:¹

حزب FLN:

انتقلت رئاسة القائمة هذه المرة إلى الزقاقة، وتم التركيز على كل أقسام الفراحة على حساب الجلامدة الذين تم تأخيرهم في القائمة رداً على تشكيلة الـ RND.

حزب PT:

أعدت هذه القائمة من طرف متصدرها محاولة منه خوض غمار الانتخابات البلدية، فركز بشكل كبير على الفراحة .

حزب HMS: هذه القائمة 100 % فراحة في رحلة البحث عن مقعد.

حزب RND:

نلاحظ من خلال هذه القائمة مثالا حيا لاستعمال الأشخاص للأحزاب كأغطية سياسية دون الالتزام بأي انتماء حزبي، ويظهر ذلك جلياً في كون متصدر القائمة السيد: بوزيدة أحمد، والذي يليه السيد: منصورية جويني هما في الحقيق رئيس البلدية السابقة ونائبه بإسم الـ FLN. ولا يستبعد في هذه الحالة استعمالهما لبعض الامتيازات الإدارية لخدمة الحملة الانتخابية. مع العلم أن السيد منصورية جويني، الثاني على القائمة، ينحدر من الجلامدة، وذلك هو السبب الذي دفع بالـ FLN إلى تأخير ترتيب الجلامدة على قائمتها.

حزب FNA:

اعتمدت قائمة هذا الحزب على التحالف بين الجلامدة وأولاد سليمان ضد الفراحة، فجاءت القائمة مشكلة من مزيج من أولاد سليمان والجلامدة.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: FLN: ثلاثة مقاعد ورئاسة البلدية بفارق 61 صوت عن الـ RND، RND: ثلاثة مقاعد، FNA: مقعد.

¹ مقابلة مع السادة: الوالي محمد، الكاتب العام بالبلدية. بوساحية محمد لخضر، رئيس بلدية 2007. وآخرون.

بلدية فركان:1

حزب FLN:

اعتمد هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للمدايلية، مدعوماً بجزء من أولاد العيساوي وبالضبط عائلة قتال، يليه مرشح من أولاد يونس، ثم مرشح من أولاد إبراهيم.

حزب HMS:

بما أنّ قائمة هذا الحزب كانت دائماً لا تضم في صفوفها سوى غير المقيمين في البلدية، فإنها أُسْتُغِلت من طرف حزب الـ FLN للتشويش على قائمة الـ RND، حيث شكّلت من أفراد ينتمون إلى البلدية، وكان التركيز على متصد القائمة، والثاني اللذان كانا من عائلة قتال، وبالضبط من أولاد محمد الصالح، وأولاد نصر بن محمد، وهو نفس الفرع الذي ينتمي إليه المرشح الثاني في الـ RND، عكس المرشح الثاني في الـ FLN الذي كان ينتمي لأولاد الصغير.

نرى من خلال هذه الخطة السياسية أن الانقسام السياسي يتم حتى داخل العائلة الواحدة.

حزب RND:

ركّز هذا الحزب على الوعاء الانتخابي للعداونية، مدعوماً بجزء من أولاد العيساوي وبالضبط عائلة قتال، يليه مرشح من المدايلية، ثم مرشح من أولاد العيساوي، وبالضبط من أولاد سي عون.

لهذه الأسباب كانت نتائج الانتخابات كالتالي: RND: ثلاثة مقاعد، FLN: أربعة مقاعد.

¹ مقابلة مع السيد: قتال محمد، نائب رئيس البلدية. وآخرون.

الجدول رقم 29: المستوى التعليمي لمتصدري القوائم على مستوى كل البلديات لسنة 2007م.

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	دون مستوى	المستوى التعليمي الأحزاب
28	10	12	5	1		FLN
28	8	15	4	1		RND
24	9	10	4	1		HMS
23	7	7	6	3		FNA
14	5	4	4		1	PT
09	1	5	2		1	FFS
09	2	3	3	1		RCD
07	2	4	1			MN
04	1	3				ISLAH
03		1	2			PNSD
03		2	1			INDEP
02			1	1		PRA
01	1					MJD
01	1					ME
01	1					AHD 45
157	48	66	33	08	02	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 31: المستوى التعليمي للمراتب الخمسة الأولى على مستوى كل القوائم الانتخابية في كل البلديات لسنة 2007م.

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	دون مستوى	المستوى التعليمي الأحزاب
140	23	58	41	11	7	FLN
140	29	61	26	16	8	RND
120	31	52	20	12	5	HMS
115	20	37	31	19	8	FNA
70	9	26	23	8	4	PT
45	4	16	15	4	6	FFS
45	4	14	16	11		RCD
35	7	13	12	3		MN
20	4	7	2	7		ISLAH
15	1	5	4	5		PNSD
15	1	6	7	1		INDEP
10		5	3	2		PRA
05	2	1	1	1		MJD
05	2	2	1			ME
05	1	1	2	1		AHD 45
785	138	304	204	101	38	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ على مستوى كل الأحزاب، ارتفاع عدد أصحاب المستوى التعليمي الجامعي المتصدرين لقوائمهم في هذه الانتخابات بالمقارنة مع أصحاب المستوى التعليمي المتوسط، بينما يبقى ذوي المستوى التعليمي الثانوي هم الفئة المسيطرة على صدارة القوائم. أما بالنسبة للترشح بوجه عام فتبقى الفئات التي لها مستوى ما دون المستوى الثانوي هي الفئات المسيطرة على العملية، ربما بسبب ترفع أصحاب المستوى التعليمي الجامعي على المراتب التي يكونون فيها وراء أشخاص أقل منهم مستوى.

الجدول رقم 32: المستوى التعليمي لرؤساء البلديات لسنة 2007م.

المستوى التعليمي	عدد رؤساء المجالس	نسبتهم
دون مستوى	00	% 00
الابتدائي	01	
المتوسط	07	
الثانوي	14	
الجامعي	06	
المجموع	28	%100

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 33: المستوى التعليمي لرؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 2007م.

الأحزاب	RND	FLN	FNA	PT	HMS	INDEP	PNSD
بدون مستوى							
ابتدائي	01						
متوسط	02	02	01			01	01
ثانوي	06	05	01	01	01		
جامعي	02	03		01			
المجموع	11	10	02	02	01	01	01

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ وجود تحسن نوعي في المستوى التعليمي العام لرؤساء البلديات وعلى مستوى كل الأحزاب.

الجدول رقم 34: المهنة الأصلية لمتصدري القوائم على مستوى كل البلديات حسب الأحزاب لسنة 2007م.

المهنة الأصلية الأحزاب	مهنة تعليم	مهنة مكتبية	مهنة ميدانية	مهنة حرة	تاجر	فلاح	بطل	المجموع
FLN	6	14	2	4		1	1	28
RND	6	13		1	3	1	4	28
HMS	5	13	1	3	1	1		24
FNA	1	13	1	3		2	3	23
PT		13			1		2	14
FFS		6		1	1		1	09
RCD		5		4				09
MN	2	4					1	07
ISLAH	2	2						04
PNSD		1	1	1				03
INDEP	1	1		1				03
PRA		1			1			02
MJD		1						01
ME		1						01
AHD 45	1							01
المجموع	24	86	05	18	07	05	12	157

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 35: المهنة الأصلية للمرشحين الخمسة الأوائل من كل قائمة حسب الأحزاب لسنة 2007م.

المهنة الأصلية الأحزاب	مهنة تعليم	مهنة مكتبية	مهنة ميدانية	مهنة حرة	تاجر	فلاح	بطل	المجموع
FLN	22	66	4	12	5	16	15	140
RND	28	53	4	8	7	11	29	140
HMS	24	48	5	19	4	5	15	120
FNA	13	48	3	16	5	16	14	115
PT	6	36		5	3	7	13	70
FFS	2	19		8	4	3	9	45
RCD	2	18		9	2	3	11	45
MN	6	12	2	2	2		11	35
ISLAH	3	5		3	1		8	20
PNSD	1	7	2	4		1		15
INDEP	1	7		2	1		4	15
PRA		4	2		4			10
MJD	2	2			1			05
ME	1	2		1			1	05
AHD 45	1	2		1			1	05
المجموع	112	329	22	90	39	62	131	785

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ تفوق عددي كبير لفئة المهن المكتبية على الفئات المهنية الأخرى سواء على مستوى الترشح أو على مستوى صدارة القوائم، بينما تراجعت فئة المعلمين بشكل ملحوظ مقارنة مع ارتفاع نسبة فئتي المهن الحرة، والتجار، مما يبين الاهتمام المتزايد لهاتين الفئتين بالعمل السياسي، من أجل تعزيز مراكزها الاجتماعية تحقيقاً للفكرة التي مفادها أنّ الثروة في بحث دائم على السلطة.

الجدول رقم 36: المهن الرئيسية لرؤساء البلديات لسنة 2007م.

المهنة الأصلية	عدد رؤساء المجالس	نسبتهم
مهنة تعليم	05	
مهنة مكتبية	11	
مهنة ميدانية	01	
مهنة حرة	04	
تاجر	02	
فلاح	00	% 0
بطل	05	
المجموع	28	%100

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 37: المهن الرئيسية لرؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 2007م.

المهنة الأصلية	مهنة تعليم	مهنة مكتبية	مهنة ميدانية	مهنة حرة	تاجر	فلاح	بطل	المجموع
الأحزاب								
FLN	2	6	1	1				10
HMS	1							01
RND	2	4			2		3	11
INDEP			1					01
FNA		1		1				02
PT							2	02
PNSD				1				01
المجموع	05	11	01	04	02		05	28

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ مرة أخرى التفوق المعتبر لفئة المهن المكتبية على حساب المهن التعليمية، كما نلاحظ ظهور قوي لأصحاب الأموال، إن صحّ التعبير، ونقصد بذلك فئتي المهن الحرة، والتجار، وفي ذلك انعكاس لتقهقر الصورة، والمستوى الاجتماعي للمعلم داخل المجتمع الذي تغيرت معايير الانتقائية. ظاهرة ارتبطت بظهور المال كوسيلة عمل وإقناع داخل المجال السياسي، تم ربطها بالفساد المستشري في الجزائر، داخل دواليب السلطة والإدارة، بل وحملتها بعض التحاليل مسؤولية عزوف المواطن عن المشاركة في الاستحقاق نفسه.

الجدول رقم 38: سن متصدري القوائم حسب الأحزاب لسنة 2007م.

المجموع	أكبر من 60	60-51	50-41	40-31	أقل من 31	السن الأحزاب
28	2	8	10	7	1	FLN
28		10	16	2		RND
24		5	9	10		HMS
23		5	15	3		FNA
14	1	6	6	1		PT
09	1	1	3	4		FFS
09	1	3	2	3		RCD
07		1	5		1	MN
04			3	1		ISLAH
03			2	1		PNSD
03	1			2		INDEP
02			1	1		PRA
01		1				MJD
01	1					ME
01				1		AHD 45
157	7	40	72	36	02	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

الجدول رقم 39: سن رؤساء البلديات حسب الأحزاب لسنة 2007م.

المجموع	أكبر من 60	60-51	50-41	40-31	أقل من 31	السن الأحزاب
10		5	3	2		FLN
01			1			HMS
11		6	4	1		RND
01	1					INDEP
02		1	1			FNA
02	1	1				PT
01			1			PNSD
28	02	13	10	03		المجموع

المصدر: تحقيق ميداني.

نلاحظ أنّ أولئك الشباب الذين شاركوا في الانتخابات البلدية لسنة 1990م وما يليها، والذين كنّا نخشى عليهم من الإقصاء من طرف أولئك الذين يحتكرون الشرعية الثورية، أصبحوا هم أنفسهم أقبح مثال على عملية إقصاء الشباب، والتمسك بالمناصب، حيث لاحظنا أنّ 112 متصدر لقائمتهم من أصل 157، كلهم ينتمون للفئات العمرية ما بين 41، و60 سنة، خاصة في حزبي الـ FLN، والـ RND، بينما فئة الشباب لا تتجاوز الـ 38 فرد، أغلبهم في حزب HMS.

نفس الشيء يقال على الفئات العمرية لرؤساء البلديات.

يبقى تواجد المرأة ضعيف إذا ما قارناه مع العدد الإجمالي للمرشحين، فنسبة النساء المرشحات لا تتعدى 12 مرشحة من أصل 2352 مرشح، أي بنسبة % من مجموع المرشحين، 05 تحت غطاء الـ FLN، و 03 تحت غطاء الـ HMS، و01 تحت غطاء الـ FNA، و01 تحت غطاء الـ RCD، و 01 تحت غطاء الـ FFS، و 01 تحت غطاء الـ MJD، كما أنه لا توجد ولا واحدة منهن كمتصدرة لقائمتها فكلهن في مراتب متأخرة.

الختامة

الخاتمة

إنّ هذا الموضوع يدرس منطقة عريقة تاريخياً وذات تنوع ثقافي، فتاريخها يرجع إلى آلاف السنين منذ استوطن الإنسان القديم هذه المنطقة ممتداً إلى زمن استوطن فيه كل من البربر والرومان المنطقة حتى الفتوحات الإسلامية أين امتزجت الثقافة البربرية مع الثقافة العربية، هذا الامتزاج الذي ساعد في تقوية نعمة حب التميز لدى تلك القبائل، أضف إلى ذلك العوامل الطبيعية القاسية وصعوبة الحياة التي كانت تدعو للالتحام أكثر فأكثر بين أفراد القبيلة الواحدة، الشيء الذي جعل ظاهرة القبلية الطابع المميز للمنطقة، هذه الظاهرة التي ساهم الاستعمار في تقويتها وإعطائها ميزة هدامة لا ببناء، فاستمرت القبلية أو العصبية هي المرجع والقاعدة التي تقوم عليها كل التعاملات وتسيّر حسبها كل جوانب الحياة الاجتماعية في المنطقة، ولكن بدرجات وأشكال مختلفة اختلفت بمرور الزمن.

بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى ساعدت في رسم الواقع الحالي للمجتمع في ولاية تبسة كالتطور الاقتصادي الذي عرفته الولاية هذا التطور الذي سمح بظهور سلطة ونفوذ أصحاب رؤوس الأموال، وسمح كذلك باحتكاك أفراد المجتمع مع ثقافات وذهنيات جديدة لاسيما عن طريق التجارة، كذلك الحال بالنسبة للنمو العمراني والديموغرافي للمدينة، فالعمران توسع وازداد، حيث انتقل الناس من الطابع الريفي المميز لمساكنهم إلى السكن الجماعي في العمارات فكان لذلك تأثير كبير في احتكاك ثقافات مختلفة داخل العمارة الواحدة، كما أن النمو الديموغرافي ساعد كثيراً في تغيير - ولو نوعاً ما- الذهنية الاجتماعية إذ نقصت الذهنية القبلية خاصة بين الشباب لأن الاتصال والتعارف بين أبناء القبيلة الواحدة أصبح ضئيلاً داخل هذا الكم الهائل من السكان.

باختصار واستناداً إلى كل ما سبق يمكن القول أن المجتمع المحلي بولاية تبسة يمر بمرحلة تغيير اجتماعي تستدعي ظهور عمليات جديدة للتكيف، وذلك من أجل إعادة بناء المجتمع المحلي بطريقة تتلاءم مع الظروف الجديدة التي وجد فيها والتي تهدف إلى إدماجه اقتصادياً وسياسياً في المجتمع الوطني، لذلك فإن ظاهرة العصبية لم تصبح كما

كانت، تُمارَس علنيَّةً ويتباهى بها بل أصبحت أكثر احتشاماً وتسترًا، إلا أن هذا لا يعني ضعفها أو اختفاءها بل يعني وجود تطور في إستراتيجية استعمالها وممارستها.

في هذا الإطار سجلتُ مجموعةً من الملاحظات التي تدعم ما قلته سابقاً:

- ولاء الناس الأعمى في بعض البلديات الصغيرة لأحزاب النظام، خاصة لدى أفراد الأسرة الثورية، بغض النظر عن شخصية المرشحين أو انتماءاتهم القبلية، ويظهر ذلك من خلال احتلال هذه الأحزاب لرئاسة البلدية لأربعة فترات متتالية. بينما في بلديات أخرى، لا يولي السكان أهمية كبيرة للانتماء الحزبي، بقدر ما يهتمون بالانتماء القبلي للمرشحين.

- عدم وجود أي اعتبار للولاء أو الانتماء الحزبي من طرف المناضلين ما عدا في: حركة مجتمع السلم، وما الأحزاب في بعض البلديات إلا مجرد غطاء سياسي لتحقيق طموحات، أو تنفيذ انتقامات شخصية، وتبقى العبرة بالانتماء القبلي لا غير. فالمهم ليس ما يقدمه المناضل لحزبه في أوقات الشدة وأوقات الرخاء، بل ما يقدمه الحزب من امتيازات، و ضمانات نجاح لمن ينتمي إليه، وبالتالي أصبح الترشح مهنة يحتكرها أشخاص معيّنون يمثلون قبائلهم، فتجدهم يهيمنون بين الأحزاب بحسب ما تقتضيه المصلحة، والدليل على ذلك ترشح العديد من رؤساء البلديات السابقين للعهد التي تلي عهدتهم مباشرةً تحت غطاء أحزاب أخرى، وما ينجم عن ذلك من تحايل على القوانين واستغلال فراغاتها، كتعيين مؤطرين غير محايدين، أو التغافل على تطهير القوائم الانتخابية مما يتيح المجال للتلاعب بتلك الأصوات. فأصبحت الانتخابات بالنسبة لهم آلية لتثبيت الواقع وليست وسيلة تمكن أفراد المجتمع من اختيار من يمثلهم على المستوى المحلي، تجسيدا لإرادة الشعب، وبالتالي غلقوا باب تجديد الطبقة السياسية والتداول الفعلي على السلطة، ومن ثمّ عاكسوا الرأي الذي يرى أن الانتخابات تعتبر من أهم آليات التغيير السلمي وإقامة الديمقراطية؟

- عدم ثبات المعايير، خاصة في أوقات الأزمات، إذ تتقلب تلك المعايير بفعل الدولة، وتحت مبرر المصلحة العليا للبلاد، فلا يبقى هناك أي معيار تبنى عليه الحسابات السياسية سوى معيار الانتماء لحزب الدولة بغض النظر عن الانتماء القبلي، أو عن المؤهلات الشخصية للأفراد.

- عدم استقرار ولا اتحاد التقسيمات القبلية، وخاصة الكبيرة منها، حيث لاحظت وجود عمليات تشتت كثيرة داخل التقسيم القبلي الواحد، وذلك بسبب محاولة كل فرد من أفراد هذه التقسيمات القبلية، الحصول على الزعامة لنفسه، ولو على حساب تفريق، وكسر شوكة جماعته. ولقد تمّ استغلال هذه الخاصية من طرف كل القوائم منفردة، بغية تشتيت الأوعية الانتخابية الكبيرة التي تعتمد عليها القوائم الأخرى.

من جهة أخرى لاحظت الالتحام الكبير لأفراد التقسيمات القبلية الصغيرة داخل أحزاب معينة دون التشتت بين عدة أحزاب، لذلك ازداد الاهتمام بها وأصبح لها وزن على الساحة السياسية بعدما كانت مجرد تابع لهذا الوعاء أو ذاك.

- رغم السيطرة التي لازال يفرضها الموظفون والمعلمون بمختلف فئاتهم على الانتخابات المحلية كاستمرارية سوسولوجية للظاهرة السياسية في الجزائر منذ فترة الأحادية التي تميّزت بتفضيل الدولة لأجرائها وموظفيها لاحتلال المواقع السياسية الهامة على المستوى المحلي، فإنه في المقابل طفت على السطح فئة الأغنياء الجدد الذين استفادوا من التحولات الاقتصادية الجارية للحصول على تراكمات مالية سريعة، ظهرت نتائجها في سلوكيات وأنماط استهلاكية جديدة، لم يتعود عليها المواطن الجزائري ابن الثقافة المساواتية واقتصاد الندرة. الأغنياء الجدد الذين سيظهر اهتمامهم بالعملية الانتخابية بشكل واضح، مستعملين فيها نقاط قوتهم الجديدة التي تحصلوا عليها في سنوات العنف: المال الذي ظهر بقوة كعامل حاسم خلال الانتخابات من خلال استغلال أرذل غريزة في الإنسان، ألا وهي غريزة الطمع.

- عدم اكتراث الناخبين بالمستوى التعليمي للمرشحين، ربما بسبب ضعف المستوى التعليمي العام للناخبين، حيث يسود الاعتقاد بأنّ تدني مستويات المشاركة في الانتخاب خاصة عند فئة الشباب يعود سببه إلى اللاوعي السياسي، مما يؤدي إلى فراغ المعترك السياسي أمام الأحزاب التابعة للنظام من أجل ممارسة الضغط النفسي والتظليل السياسي على ما تبقى من ناخبين جهلة أو عجزة.

- الحضور المتواضع للمرأة الجزائرية على مستوى الساحة السياسية كفضاء عام، رغم النجاحات التي حققتها على مستويات أخرى فلقد رشحت بعض الأحزاب المرأة داخل قوائمها في مواقع لا تملك فيها الكثير من حظوظ النجاح وهو ما بينته نتائج الانتخابات، وذلك كله بحجة سيطرة القيم المحافظة لدى القواعد الحزبية والناخب الجزائري. حجة تؤكد أنّ الحزب السياسي في الجزائر لازال بعيداً عن متابعة التحولات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع، بحيث لازال مغلقاً أمام المرأة والمتعلمين وأصحاب الشهادات الجامعية، وتحت سيطرة أصحاب المستويات التعليمية البسيطة الذين استعملوه كوسيلة ترقية اجتماعية.

كنتيجة لذلك يمكنني أن أقول أن كل هذه التغيرات في البناء الاجتماعي أدت إلى فقدان ذلك الاهتمام السابق برابطة القرابة، وبالتالي فقدان الاستقلال السياسي للقبيلة، الأمر الذي أدى إلى تحول القبيلة إلى شكل جديد يعرف باسم "العائلة". إلا أن هذه التغيرات في العلاقات الاجتماعية قوبلت بالتكيف مع الظروف الجديدة والتوفيق بينها وبين النظم الاجتماعية التقليدية، ولقد ساعد على ذلك عامل القرابة الذي أدى دوراً كبيراً في نقل الميزات الاجتماعية والثقافية من جيل إلى جيل. بالإضافة إلى احتفاظ العصبية بأهم ميزاتها ألا وهي النعرة والمدافعة، وبالتالي فإنه إذا ما استثنينا فقدان الاستقلال السياسي فإنّ كل الأنساق القرابية داخل المجتمع المحلي المدروس مازالت تحتفظ بصفة "قبيلة".

إذاً فالتغيرات التي تؤدي إلى حدوث اختلافات عميقة في العلاقات الأساسية التي تميز البناء الاجتماعي لا تعني زوال البناء الاجتماعي القديم إلا في حالة الثورات الفجائية العنيفة حسب قول "راد كليف براون" وإنما يظل البناء محتفظاً ببعض خصائصه الأساسية.¹

وبالتالي وعلى الرغم من أن المجتمع المحلي المدروس يمر بمرحلة تغير اجتماعي تستدعي ظهور عمليات جديدة للتكيف، وأسس جديدة تتحكم في الممارسات الموصلة للسلطة المحلية، مثل استغلال دعم الدولة للأحزاب الوطنية، أو استعمال الإغراء المادي. فهذا لا يعني عدم صحة فرضيتنا القائلة بأنه على أساس أن المجتمعات المحلية في ولاية تبسة هي مجتمعات حديثة العهد بالمدينة، وذات بنية قبيلة، فإنه من الأرجح أن تكون الممارسات الموصلة للسلطة المحلية فيها، قائمة على أساس قبلي تحكمه النعرات العصبية المستترة داخل نسق جديد للعلاقات الاجتماعية.

أما الآن، وقد أنهيت بفضل الله هذا البحث، فلا يسعني إلا أن أقول أنه، إذا كنت قد وُفِّقْتُ إلى الغاية التي رسمتها لنفسِي، فذلك ما أبتغيه وأرجوه، أما إذا كنت قد جانبت الصواب في بعض المسائل فلعلّ أخطائي تُرشد من يأتي بعدي، مثلما حاولت الاسترشاد بأخطاء من سبقوني، والله الموفق للجميع.

1. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1967م، ص287-288.

المراجع

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

القرآن الكريم.

- أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، ترجمة: احمد إدريس، الجزائر، الشهاب، 1988م.
- أبو الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق وتخريج وضبط: عصام فارس الحرساتي ومحمد إبراهيم الزغلي، بيروت، المكتب الإسلامي، 1996م.
- أحمد أبو زيد، **البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع**، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1967م.
- أحمد عزيز عبد الله، **حقائق تاريخية عن حكم وسياسة محمد p تبطل وترد على الحاملات المسيئة إليه (609-632 م)**، وهران، الجزائر، منشورات دار الأديب، 2006م.
- أحمد عيساوي، **مدينة تبسة وأعلامها**، باتنة، الجزائر، دار البلاغة للنشر، ط1، 2005م.
- الهادي الهروي، **القبيلة، الإقطاع والمخزن**، المغرب، أفريقيا الشرق، 2004م.
- إسماعيل الغزال، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، بيروت، المؤسسة الجماعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.4، 1989م.
- إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة: دراسات في النظريات والمذاهب والنظم**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م.
- برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، بيروت، الطليعة للطباعة والنشر، 1979م.
- جان وليام لابييار، **السلطة السياسية**، ترجمة إلياس حنا إلياس، بيروت، منشورات عويدات، 1977م.
- جبرائيل ألموند، وبنغهام بويل، وروبرت مندت، **السياسية المقارنة: إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، بن غازي، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، 1996م.
- جون ماري دانيال، **علم السياسية**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1997م.

- راشد البراوي، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1970م.
- رضوان السيد، الأمة والجماعة والسلطة، بيروت، دار اقرأ، 1986م.
- طاهر موسى عطية، دراسة مقارنة في الحكم المحلي (وحدات الإدارة المحلية)، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1971م.
- عاطف وصفي، المجتمع العربي، ط.2، القاهرة، دار المعارف، 1966م.
- عبدالحليم الزيات، في سوسيولوجيا بناء السلطة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990م.
- عبد الحميد حاجيات، تاريخ دولة الأدارسة من كتاب نظم الدر والعقيان، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.
- عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار الكتب العالمية، 1993م.
- عبد الرحمان خليفة " علم الاجتماع ودراسة السلطة في العالم النامي " علم الاجتماع والسلطة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992م.
- عبد الغني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م.
- عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، النظم السياسية، مصر: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998م.
- عبد السلام بوشارب، تبسة معالم ومآثر، الرويبة، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط1، 1996م.
- عبد الوهاب شلّلي، نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19م، عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م.
- علي أومليل. السلطة الثقافية والسلطة السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م.
- فؤاد خليل، العشيرة دولة المجتمع المحلي: عشائر جرد الهرمل، لبنان، دار الفكر اللبناني، بدون سنة النشر.
- كمال المالوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، 1981م.

- محمد توهيل أبو هنطش، سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي، عمان، دار الحامد، 1998م.
- محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، مدخل إلى العلوم السياسية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2001م.
- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994م.
- محمد عبده محجوب، الأنثروبولوجيا السياسية، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م.
- محمد عبده محجوب، الإتجاه السوسيوانثروبولوجي في دراسة المجتمع، الكويت، وكالة المطبوعات، دون سنة النشر.
- محمد عبده محجوب، مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية، الكويت، وكالة المطبوعات، دون سنة الطبع.
- محمد علي بيومي، دور الصقوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2004م.
- محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، الجزائر، المطبعة التعاونية، ط1، 1965م.
- محمد نصر مهنى، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002م.
- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984م.
- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990م.
- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، ط4، الجزائر، دار هومه للنشر والتوزيع، 2002م.
- محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، القاهرة، دار الحداثة 1976م.
- مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003م.
- مصطفى أبو ضيف أحمد عمر، القبائل العربية في المغرب في عصري الموحدين و بني مرين، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982م.

مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، ط.9، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، 1970م.

مصطفى السخاوي، النظم القرابية في المجتمع القبلي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996م.

مصطفى فهمي، الحكومات المحلية في إطار الدولة، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم العربية للإدارية، 1971م.

نادية محمد السيد عمر " السلطة في النسق العلاجي "، علم الاجتماع والسلطة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992م.

نور الدين حقيقي، الخلدونية: العلوم الاجتماعية وأساس السلطة السياسية، ترجمة إلياس خليل، الجزائر، المطبعة الجهوية بوهران، 1994م.

سعد عيد مرسي بدر " التنظيم بين القوة والسلطة "، علم الاجتماع والسلطة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992م.

صابر محي الدين، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية، بدون دار النشر، 1963م.

هارولد لاسكي، الدولة نظريا وعمليا، القاهرة، ج 1، ترجمة لجنة اخترنا لك، دار المعرفة، دون سنة نشر.

يعقوب محمد المليجي، مبدأ الشورى في الإسلام، مع المقارنة بمبادئ الديمقراطيات الغربية، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة النشر.

المجلات والجرائد:

- احمد الموصللي، «جدليات الشورى والديمقراطية»، المستقبل العربي، العدد 265 ، مارس 2001م.
- حمداوي محمد «القراية والسلطة عند ابن خلدون: البذور الجنينية لأنثروبولوجيا سياسية»، وقائع ملتقى: أي مستقبل لأنثروبولوجيا في الجزائر، الجزائر، منشورات (CRASC)، 1999م.
- خالد غزال، « في غلبة المجتمع الأهلي على المدني في العالم العربي » جريدة الحياة، 2008/04/17، ص. 11.
- خالد محمد عزام «الأحزاب السياسية: المفهوم والتطور» سياسة، عمان، دار العلوم، العدد10، يوليو 1999م.
- عاطف عطية، « من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني » مجلة تحولات، العدد 12، 2006م.
- عبد الوهاب شلاللي، « دور الطرق الصوفية في جهاد أهل تبسة خلال القرن 19م»، تبسة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد تجريبي، 2006م.
- علي عمر، «الأحزاب السياسية» رأية الاستقلال، أبو ظبي، العدد 115، أكتوبر 1993م.
- محمد حسين دكروب، « إمامة الشهيد وإمامة البطل » منبر الحوار ، بيروت، العدد11، 1988م.
- مراد مولاي الحاج، « مكانة التحقيق الميداني في الدراسات الانثروبولوجيه » وقائع ملتقى: أي مستقبل لأنثروبولوجيا في الجزائر، الجزائر، منشورات CRASC ، 1999م.
- «منوغرافية سياحية لمدينة تبسة»، الجزائر، مديرية السياحة لولاية تبسة، 2007م.
- صلاح سالم زرتوقة، «أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية دراسة في الأساليب، النمط الوراثي-النمط الانقلابي- أنماط أخرى، 1950-1985م» الموسوعة السياسية العالمية، بيروت، دار الجيل، بدون سنة النشر.

الرسائل الجامعية:

بوخالفة نور الهدى، "أنساب القبائل العربية المهاجرة بمواليها إلى بلاد المغرب خلال القرون الأربعة الأولى للهجرة"، رسالة دكتوراه، معهد التاريخ، جامعة وهران، 1995م.

بوزياني الدراجي، "العصبية القبلية وأثرها على النظم والعلاقات في المغرب الإسلامي" رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1988م.

عبد القادر بوباية، "مفاخر البربر: دراسة وتحقيق" رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة وهران، 1996م.

المعاجم:

ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، ج3، بيروت، دار لسان العرب، ب. ت. ن.

أوليفيه دور وايف ميني، **المعجم الدستوري**، ترجمة: منصور القاضي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999م.

بودون وف ويور يكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986م.

جوردن مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م.

مجد الدين محمد يعقوب الفيروز الآبادي، **القاموس المحيط**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1997م.

عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، بيروت، دار نويهض للثقافة، ط2، 1980م.

غي هرميه وآخرون...، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمعي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005م.

المراجع الإلكترونية:

www.tunisie-genealogie.com

www.doualy.com

LIVRES:

Alford Robert, **Party and society**, Chicago, Ed: Rand McNally, 1963.

Brian silver, **Measuring political Culture in Multi-Ethnic Societies**, New York, University Press, 2000.

L Charles Féraud, op.cit., **Notes sur Tébessa**, la revue Africaine, 1984.

Daniel Louis Seiller, **les partis politiques**, Paris, Ed : Amond Collin, 2000.

Daniel Louis Seiller, **Les partis politiques en occident : Sociologie Historique du Phénomène partisan**, Paris : Ed, Eclipser, 2003.

Graham Klinloch, **The Sociology of Minority group Relation**, London, Ed: prince-hall, 1979.

Heather Stoll, **Social cleavage, Political Institution and Party Systems**, Chicago, Ed: Chicago Press, 2004.

Jarrett Blonk , Aanund Hylland ; **structure and Electoral Systems in Post Conflict Situations**, Washington : by IFES, 2005.

J-Berque: **Qu'est ce qu'une tribu nord- africaine**, Alger, SNED-DUCOULOT, 1974.

Julien Bauer, **Politique Et Religion**, Paris, Ed : Presses Universitaires de France, 1999.

Maurice Duverger, **Introduction à la politique**, Paris, Ed: Gallimard, 1964.

Maurice Duverger, **Institutions Politiques et Droit Constitutionnel**, Paris : Presse Universitaires de France, 1968.

Michael Grimes, **Class in Twentieth-century American sociology : An analysis of theories and Measurement strategies**, New York, Ed: Praeger, 1991.

Michel Maur, **Société et Modernité: Les principes des changements sociaux**, Paris, Ed : Presses Universitaires de France, 1995.

P. Muratti, **Le maraboutisme ou la naissance d'une famille ethnique dans la région de Tébessa**, la revue Africaine, 1937.

Philippe Braud, **Sociologie politique**, 9e édition, LGDJ, 2008.

Pierre Martin, **Les Systèmes Electoraux et Les Modes de Scrutin**; 2^{ème} édition, paris Montchrestien ,1997.

Raymond Aron, **Essai sur les libertés**, France, Ed : Calmam Levure, 1965.

Roger Gérard, **Sociologie politique**, Montchrestien, Ed: Montchrestien press, 1988.

Seymour lipset, **the social of politics**, Maryland, Ed: the johns Hopkins, 1981.

Yonhyok Choe, **Social cleavage and Party support**, Sodertorns, Ed: Sodertorns Hogskola, 2002.

ARTICLES:

Alan Zuckerman , «Political Cleavages : Conceptual and theoretical Analysis» British Journal of Political Science, N°.5, 1975.

Bennamia Abdelmadjid, «The Concept of Nation (Ummah) in Islam: A Comparative Study» in :

- مجلة الحضارة الإسلامية ، العدد: 3، نوفمبر 1997،(عدد خاص...)، تصدر عن المعهد الوطني للتعليم العلي للحضارة الإسلامية، (كلية العلوم الإسلامية والحضارة الإسلامية حاليا) وهران .

Joel Selway, « Distributive politics : Introducing Social cleavages into positional models» The American Journal of Politics science N°.41, 2005.

Paul Abramson, « Social class and political change in Western Europe: Across-National Longitudinal Analysis», Comparative political Studies, No.2, July 1971.

Paulin Jones Luong «After The Break – Up : Institutional Design in Traditional States».In: Comparative Political Studies , Vol :33 , n°, 5 ,June 2000.

Pipa Norris and Robbert Mattes «Does Ethnicity Determine Support For the governing party ? » John Kennedy school of government publication, New York N°. 5/12/2006.

DICTIONNAIRES:

Larousse, **Dictionnaire de français**, France, Ed: Larousse,2001.

The Hutchinson Encyclopedia, **English Encyclopedia**, Oxford ,Ed: Helicon,1999.

The new Encyclopedia Britannica, London, Ed: William Benton press, 15^{ed}, vol.8.